فاطمة الصمادي

التيارات السياسية في إيران

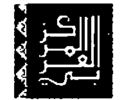


المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

التيارات السياسية
في إيران

التيارات السياسية في إيران

فاطمة الصمادي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر – إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الصمادي، فاطمة

التيارات السياسية في إيران / فاطمة الصمادي

٣٩٢ ص. ١٧ × ٢٤ سم.

يشتمل على بيليوغرافية ص ٣٥١-٣٩٢ وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2330-4

١. الأحزاب السياسية – إيران. ٢. اليمين واليسار (سياسة) – إيران.

٣. إيران – السياسة الخارجية. ٤. الإسلام والسياسة – إيران.

٥. إيران – تاريخ – الثورة الإسلامية. ٦. إيران – السياسة والحكومة. أ. العنوان.

العنوان بالإنكليزية

Political Currents In Iran

by Fatima Smadi

324.20955

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦

المنطقة الدبلوماسية – الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ – الدوحة – قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ – ٠٠٩٧٤، فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ – ٠٠٩٧٤

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠١٢

الإهْـدَاء

إلى روح أستاذي ، المفكر
عبد الوهاب المسيري رحمه الله.

المحتويات

قائمة الجداول

المقدمة

يبدو تناول قضية التيارات السياسية في إيران مسألة سهلة للوهلة الأولى، لكنها في الحقيقة مسألة متشعبة ويصدق عليها وصف السهل الممتنع. وفي هذا الكتاب نقوم بمحاولة لسبر أغوار هذا السهل الممتنع، ووضع القارىء العربي في صورة التجمعات السياسية التي تعبّر عن نفسها في شكل تيارات ترى الباحثة أن من البساطة تقسيمها ضمن تيارين فقط هما: الأصوليون (المحافظون كما هو شائع في الأدبيات العربية)، والإصلاحيون.

يعتقد عالم السياسة والاجتماع الإيراني حسين بشيريه بوجود عوامل عديدة تتدخل في تكوين التيارات السياسية والحركات الاجتماعية في إيران. ويأتي في مقدم هذه العوامل مستوى التحول والعبور من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، ومعدلات التحديث والتنمية الاقتصادية، وميزان دمقرطة المجتمع، الأمر الذي يؤثّر بصورة واضحة في إيجاد وبناء مؤسسات الطبقات الدنيا وروابطها وجمعياتها. وهنا يرى بشيريه، فيما يتعلق بالمجتمع الإيراني، أن مجموعة من الفجوات التاريخية والإنشائية الهيكيلية، صارت سبباً في تشكيل بنية القوى والتيارات الاجتماعية والسياسية المعقدة[1].

---

(١) حسين بشيريه، "ديباچه اى بر جامعه شناسى سياسى ايران: دوره جمهورى اسلامى" ("مدخل إلى علم الاجتماع السياسي الإيراني: فترة الجمهورية الإسلامية")، (تهران: نشر نگاه معاصر، ١٣٨١)، ص ١٢.

وفي العهد البهلوي اتخذت هذه الفجوات الاجتماعية الطبقية شكلاً جديداً، وساهم تشجيع رأس المال والتجارة والصناعة، في إيجاد تمايزات في البناء الرأسمالي، وبالتدريج أصبح كل من رأس المال الصناعي والمالي والتجاري متمايزاً من الآخر. وقامت سياسة النظام البهلوي بتقسيم المجتمع الإيراني إلى قسمين، ووُضعت الطبقات والقوى التقليدية في مواجهة مع القوى الاجتماعية الجديدة، وذلك عن طريق الاصطدام بالقوى الاجتماعية التقليدية، ومن ضمنها قوى السوق التقليدية (بازار سنتي) ورجال الدين والعشائر من جهة، ودعم العمليات التي أنتجت القوى الاجتماعية الحديثة من جهة أُخرى وحمايتها.

ولا تقتصر هذه الفواصل والفجوات على الطبقات الاجتماعية، بل إنها تنسحب أيضاً على الدين والدولة، وعلى المذاهب والطوائف، والأعراق والقوميات واللغة، وخصوصاً في مجتمع يُقَسَّم عرقياً ولغوياً إلى ست مجموعات: الناطقون بالفارسية (٥٠ في المئة)؛ الآذريون الأتراك (٢٣ في المئة)؛ الأكراد (١١ في المئة)؛ العرب (٥ في المئة)؛ التركمان (٣ في المئة)؛ البلوش (٣ في المئة)[٢]. وهذه فواصل لا يمكن أي دارس تجاهلها عند دراسة ما شهدته إيران على مدى مراحل تاريخها المتعدد، كما لا يمكن تجاهل الفجوة التي نشأت بين الثقافة والتمدن الإيراني القديم والثقافة العربية (الإسلامية) التي نشأت بعد دخول الإسلام لإيران.

وشكلت النظرية السياسية الشيعية أزمة بالنسبة إلى نظرية الحكم الملكي، وبقي الجدل بين الملكية والإمارة أو الخلافة، قائماً بصورة خفية وظاهرة. وظل الخلاف بين الخلفاء والعلماء، والفقهاء والسلاطين، مصدر فجوة سياسية - فكرية مستمرة في التاريخ الإيراني الإسلامي، أو في تاريخ إيران منذ أن دخلها الإسلام[٣]. ومع بدء مرحلة التحديث في العهد البهلوي، اتسعت الفجوة بصورة

---

(٢) تختلف هذه النسب من دراسة إلى أُخرى.

(٣) علي دارابي، "جريان شناسى سياسى در إيران" ("علم التيارات السياسية في إيران")، (تهران: انتشارات پژوهشكاه فرهنگ وانديشه اسلامى، الطبعة السابعة، ١٣٨٩)، ص ٣٢.

غير مسبوقة بين رجال الدين بصفتهم الحارس للتقاليد الإسلامية، وبين الطبقة الحاكمة باعتبارها القائمة على التحديث السياسي والاجتماعي، الأمر الذي قاد أيضاً إلى فجوة عميقة بين التوجه نحو الدين والتوجه نحو الدنيا[٤]. أمّا من الناحية السياسية الثقافية، فالمواجهة قائمة على الدوام بين القوى الأصولية والتقليدية من جهة والقوى الإصلاحية من جهة أُخرى، وهذه المواجهة هي أحد تجليات الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهي، كما يعبّر عنه بشيريه، النزاع الناشئ عن الفجوة الفاصلة بين التقليد والتجديد.

سيسعى هذا البحث لالتقاط غنى النسيج السياسي الإيراني، وبيان مشكلاته. وتستخدم الباحثة في ذلك سرداً تاريخياً يرافقه تحليل لنشأة التيارات السياسية الإيرانبة، والأحزاب والمنظمات التابعة لها على اختلاف توجهاتها مسجِّلة في آن معاً التشابهات والتباينات والتحولات، في الماضي كما في الحاضر. ولأسباب عملية قصرت الباحثة البحث بصورة أساسية على مرحلة ما بعد الثورة، أي منذ سنة ١٩٧٩ حتى اليوم.

وتحاول الباحثة في هذا البحث رسم خريطة تفصيلية للتيارات السياسية الإيرانية، وتنقض استخدام مصطلح "المحافظين" للدلالة على التيار الأصولي في إيران، وترى أن هذه التسمية التي تستخدمها الصحافة العربية والباحثون العرب تعاني إشكاليات بحثية، كما أن التيار الأصولي الإيراني نفسه يرفضها، وتوضح أسباب ذلك.

في الفصل الأول من الكتاب سيتم تناول العقد الأول من عمر الثورة، والصراعات والمواجهات التي شهدها بين القوى الإسلامية المؤيدة للخميني وغيرها من القوى السياسية ماركسية أكانت أم ليبرالية قومية، مع إجابة عن سؤال عن كيفية نشأة اليمين واليسار في إيران الإسلامية. ويجري التركيز على هذه المرحلة لأنها أفرزت معطيات ما زالت إلى اليوم تؤثر في تشكيل الحياة

---

(٤) المصدر نفسه.

السياسية في الجمهورية الإسلامية، ويتبع ذلك سرد تحليلي للخطاب السياسي الذي ساد في إيران على مدى مراحل زمنية متعددة.

في الفصل الثاني من الكتاب تقدم الباحثة صورة كلية تفصيلية للتيار الأصولي الإيراني: النشأة، والمبادىء، والمواقف تجاه عدد من القضايا، وفي مقدمها ولاية الفقيه ودور رجال الدين في الحياة السياسية والعلاقة بالغرب وأميركا، كما تقدم الباحثة عرضاً لأهم الأحزاب والجمعيات التابعة لهذا التيار، والدور الذي قامت به، وتبيّن موضوعات الخلاف وحالات الانقسام التي شهدها.

أمّا في الفصل الثالث، فتقدم الباحثة صورة كلية تفصيلية للتيار الإصلاحي: النشأة، وكيف انتقل من اليسار التقليدي إلى اليسار الحداثي، ثم التيار الإصلاحي وجبهة "الثاني من خرداد"، وترصد مواقفه على اختلاف مراحله التاريخية والتحولات التي طرأت عليها تجاه عدد من القضايا، وفي مقدمها ولاية الفقيه، والمشاركة السياسية والمجتمع المدني، والعلاقة بأميركا، وتتناول أيضاً دور حركة التنظير الفكري الإصلاحي وأثرها إيجاباً وسلباً في العملية الإصلاحية ومستقبل التيار، والتركيز في هذا الجانب على "حلقة كيان" الفكرية. كما يشتمل الباب على عرض لأهم الأحزاب والجمعيات التابعة لهذا التيار، والدور الذي قامت به، وتبيّن الكاتبة موضوعات الخلاف وحالات الانقسام التي شهدها التيار.

ويتضمن الفصل الرابع محاولة تحليلية لـ "الحركة الخضراء" التي شهدتها إيران خلال وعقب الانتخابات الرئاسية العاشرة في سنة ٢٠٠٩، وتتطرق هذه المحاولة بداية إلى إشكالية التعريف، وعلاقتها بالدين، ومواقفها وعلاقتها بالنظام القائم، وتطرح الباحثة فرضية تحاول إثباتها بالأدلة بأن الحركة الخضراء ليست امتداداً للحركة الإصلاحية الإيرانية، وترصد اختلاف الخطاب بين الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي وخطاب زعيم الحركة الخضراء مير حسين موسوي من خلال تحليل محتوى البيانات التي صدرت عن الحركة الخضراء، والشعارات التي رفعتها والأسباب التي قادت إلى تراجعها. كما ترصد قراءة تحليلية مضادة تفسر الحركة الخضراء في إطار المخطط الخارجي، لدعم "ثورة مخملية"، والقيام

بـ "إسقاط ناعم" للنظام الإيراني.

أما الفصل الخامس والأخير فيسعى لإثبات وجود تيار مستقل عن التيار الأصولي في إيران، هو "التيار النجادي"، وتعرض الباحثة نشأة هذا التيار وملامحه، من خلال التركيز على طريقة مجيء نجاد إلى كرسي الرئاسة وخلافه مع هاشمي رفسنجاني وقضية العدالة الاجتماعية ومواجهة الفساد، والخطاب المهدوي، إذ يعتبر نجاد أن وظيفته هي تهيئة الأرضية لظهور "المهدي المنتظر". ويبحث الفصل في العداء بين نجاد ورجال الدين، وخلافه مع التيار الأصولي بشأن السياسة الاقتصادية والعلاقة بأميركا، وأسباب دعم حرس الثورة لنجاد، والتحول الذي أصاب الخطاب النجادي، من خطاب إسلامي الصبغة إلى خطاب قومي.

الفصل الأول

الفضاء السياسي في إيران
ما بعد الثورة

في الأعوام القليلة التي سبقت الثورة لم تكن الجماعات المقاومة التي أدارت ما يشبه حرب عصابات ضد نظام الشاه تستطيع تحقيق انتصار نهائي، فالثوار لم يكونوا قادرين على الحسم، كما أن الحكومة كانت عاجزة عن التصدي لهم[1]. وشهدت سنتا ١٩٧٧ و١٩٧٨ مأزقاً لكلا الطرفين، فالثوار باتوا مستنزفين بسبب حرب العصابات التي كانت صعبة للغاية ومرهقة، فضلاً عن السجن والإعدام والملاحقة، كما أن الشاه كان يواجه أزمة في شرعية نظامه الإمبراطوري داخلياً وخارجياً. في مثل هذه المرحلة، جاء دخول الشعب إلى ساحة المواجهة عاملاً حاسماً كان له أثره المهم في الخروج من المأزق لمصلحة الثورة،[2] فبعد فترة قصيرة من انتصار الثورة كانت الساحة السياسية الإيرانية تشهد نمواً كبيراً للأحزاب السياسية والمنظمات، كمّاً ونوعاً، وكانت هذه الأحزاب والتيارات من السعة بحيث يتعذر القيام بدراسة مفصلة تحيط بها كلها، ولذلك سيتركز البحث في هذا الفصل على الاتجاهات والتيارات

---

(١) مازيار بهروز، "شورشيان آرمانخواه: ناكامى چپ در ايران" ("المتمردون أصحاب المبادىء: فشل اليسار في إيران")، ترجمة مهدي پرتوي (تهران: انتشارات ققنوس، ١٣٨٠)، ص ١٣١.

(٢) جرالد گرين، "بسيج مخالفان در انقلاب ايران" ("تعبئة المعارضين في الثورة الإيرانية")، في: جاك گلدستون، "مطالعاتى نظرى، تطبيقى وتاريخى در باب انقلابها" ("مطالعات نظرية وتطبيقية وتاريخية في باب الثورات")، ترجمة محمد تقي دلفروز (تهران: نشر كوير، ١٣٨٥).

والأطياف الرئيسية التي وُجدت في الأعوام الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية، وعلى المواجهة التي جرت بين القوى الإسلامية المؤيدة للخميني وغيرها من القوى، ثم نتناول في القسم الثاني منه الخطاب السياسي الذي اتخذ عنواناً مختلفاً تبعاً للمراحل التي مر بها. ويحظى العقد الأول من عمر الثورة الإسلامية بأهمية خاصة، لما قامت به أحداث تلك الفترة ومجرياتها من دور في تكوين مفاصل الالتقاء والخلاف والصراع إلى اليوم.

ويمكن القول إن القوى السياسية في تلك الفترة كانت تقوم على محورين أساسيين هما: اليمين/ اليسار، والديني/ العلماني. وبصورة عامة "يمكن حصر أربع كتل من القوى والأحزاب السياسية في الأعوام التي تلت انتصار الثورة: أولها الأحزاب غير الليبرالية والأصولية التابعة لرجال الدين السياسيين، وثانيها الأحزاب والمجموعات الليبرالية والعلمانية وينتمي أصحابها إلى الطبقة المتوسطة الجديدة، وثالثها الجماعات الإسلامية الراديكالية التي تضم فئة من طبقة المثقفين والمتعلمين، ورابعها القوى المؤيدة للاشتراكية"[٣].

ويبين الإطار التالي موقع كل من هذه التيارات وموقفه:

	يمين	يسار
ديني	الأصولية الإسلامية	إسلامي راديكالي
علماني	الليبرالية الديمقراطية	اشتراكي

أولاً: القوى والأحزاب السياسية: محاور الفكر والأيديولوجيا

يمكن وضع هذه القوى في ثلاثة تيارات رئيسية هي:

القوى الإسلامية: وتضم أنصار الإمام الخميني الذين شكلوا في وقت لاحق

(٣) حسين بشيريه، "دیباچه ای بر جامعه شناسی سیاسی ایران: دوره جمهوری اسلامی" ("مقدمة لعلم الاجتماع السياسي الإيراني: فترة الجمهورية الإسلامية")، (تهران: نشر نگاه معاصر، ١٣٨١)، ص ٢٧.

حزب "جمهوری إسلامی" ("الجمهورية الإسلامية")، فضلاً عن شبكة واسعة تتمركز في المساجد واللجان التابعة للحسينيات.

منظمات اليسار (العلمانية والدينية): وتشمل حزب"توده" ("الجماهير") ومنظمة فدائيي الشعب.

الاتجاهات الليبرالية: وتشمل "جبهه ملی ایران" ("الجبهة الوطنية الإيرانية") و"نهضت آزادی" ("حركة الحرية")(٤).

في هذه المرحلة، كان الإسلاميون التقليديون، وخصوصاً رجال الدين المؤيدين للإمام الخميني، بين القوى التي استطاعت، بسرعة وباستخدام شبكاتها التقليدية في التواصل (مثل المساجد والحسينيات)، وبتوظيف بعض المناسبات الدينية، أن توصل شعاراتها السياسية إلى الجماهير. وعلى الرغم من الحيز السياسي المعتدل الذي حملته المرحلة الجديدة مقارنة بالأعوام السابقة، فإن قوى وحركات سياسية لها تاريخ أقدم (مثل حزب توده والجبهة الوطنية)، فشلت في إقامة تواصل عميق مع الناس، وذلك بسبب ما لحق بها من وهن، جرّاء الاستنزاف الذي تعرضت له في الأعوام الأخيرة من حكم الشاه، كما أن كثيرين من ناشطيها كانوا يعيشون خارج إيران. أمّا المنظمات التي مارست النضال المسلح فكثيرون من زعاماتها، إمّا أُعدموا، وإمّا كانوا في السجن، وبسبب القمع الذي شهدوه على نطاق واسع، فإنهم كانوا عاجزين عن الوصول إلى الجماهير. وفي هذه الأوضاع، برزت أمام القوى الإسلامية الفرصة كي تكون الأقدر على مخاطبة العامة، وكان لطبيعة الشعارات التي تطرحها، وقدرتها على كسب الناس، أثرها في إيجاد تحالف "ضمني" بين قوى المعارضة التي أطاحت الشاه. وقد

---

(٤) مظفري كاوه، "بررسی وضعیت هژمونی نیروهای سیاسی در جریان انقلاب ٥٧" ("دراسة لوضع القوى السياسية المهيمنة خلال ثورة ٥٧")، في الموقع الإلكتروني لعلم الاجتماع الإيراني:

http://sociologyofiran.com/index.php?option=com_content&task=view&id=631&Itemid=65

عمد آية الله الخميني إلى عدم التركيز على تأليف حكومة دينية في تلك الفترة، وإنما ركز شعاراته على إيجاد عقيدة ضد الشاه وأولوية مواجهته، الأمر الذي سهّل جزئياً بناء التحالفات بين مختلف المجموعات، حتى المتخاصمة منها[٥].

أخيراً، ومن داخل الثورة التي انتصرت بتحالف قوى عدة، فقد استطاعت القوة الدينية، ومن خلال قيادة ذات كاريزما عالية، أن تقتنص الفرصة وتستفيد من ضعف القوى الأُخرى، وتمسك بزمام السلطة السياسية، لكن إحكام القبضة على السلطة السياسية، لم يكن ليتم إلاّ باستبعاد المنافسين عن الساحة وإقصائهم، وفي نهاية المطاف كانت الحكومة ذات الصبغة الإسلامية تثبت أركان الجمهورية في الثمانينيات من القرن الماضي. والحقيقة أن الصراع بشأن السلطة لم ينتهِ مع سقوط الشاه وعودة آية الله الخميني منتصراً من المنفى في سنة ١٩٧٩، وقيام الجمهورية الإسلامية، وإنما استمر طوال الثمانينيات، وشهدت هذه الفترة انهيار تحالفات القوى التي أسقطت الشاه. ففي البداية تمت المواجهة مع الليبراليين، ثم انتقلت إلى اليساريين (من العلمانيين والإسلاميين)، وهي المواجهة التي انتهت بفوز "روحانيون مبارز" ("رجال الدين المقاتلين") في كلا الحالتين[٦].

وبعد وصول الثورة إلى غايتها، كان الائتلاف الذي تشكل في السابق قد بدأ بالانهيار، وشرعت الخلافات التي ظلت كامنة بعض الوقت من أجل إسقاط الشاه تظهر، وبدأ، غداة انتصار الثورة، وبالتدريج، التضارب في المصالح بين الجماعات السياسية[٧]. وكانت القوى الليبرالية هي الأولى التي تدخل حلبة هذه المواجهة؛ فقد استطاع الليبراليون بسبب قربهم من الإمام الخميني في المنفى أن يحتلوا العديد من المناصب الحكومية من خلال الحكومة الموقتة، واتبع

---

(٥) گرين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦.

(٦) جان فوران وجف گودوين، "ديكتاتورى يا دموكراسى: پيامدهاى انقلاب در ايران ونيكاراگوئه" ("الديكتاتورية أو الديمقراطية: نتائج الثورة في إيران ونيكاراغوا")، في: جاك گلدستون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥-١٦٦.

(٧) گرين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٨.

زعيم الحركة مهدي بازرگان (رئيس الحكومة الموقتة) سياسة هادئة "خطوة خطوة"، وكانت الاستراتيجيا الرئيسية لهذا التيار هي محاولة إعادة الاستقرار السياسي، وإعادة السلطة إلى مؤسسات الدولة، لكن حكومة بازرگان لم تأخذ في الاعتبار الأوضاع القائمة والأجواء الثورية التي كانت سائدة في المجتمع. وفشل الليبراليون أيضاً في مد جسور التواصل اللازمة، مع اللجان الثورية وقوات الحرس، وبالتالي فقدوا السيطرة على الوضع، فصارت تلك بداية خروج القوى الليبرالية والقومية، بالتدريج، من السلطة السياسية، وتلقى الليبراليون ضربة كبيرة مع اقتحام السفارة الأميركية في طهران في سنة ١٩٧٩. وعلى الرغم من أن التناقض الرئيسي كان بين الليبراليين والقوى الإسلامية، وهو ما كان سبباً في إقصائهم وإبعادهم عن السلطة السياسية، فإنهم من ناحية أُخرى، كان لهم كثير من الخلافات مع الأحزاب اليسارية، إذ لم يكن معظم المنظمات والجماعات اليسارية، على استعداد للتعاون معهم[٨]. وعلى عكس القوى الليبرالية التي اتسمت بوجود وحدة في موقفها تجاه القضايا،[٩] فإن القوى اليسارية كانت شديدة التنوع وتتبع استراتيجيات متعارضة، وبالتالي، غابت الوحدة بين صفوفها[١٠].

وفي حين أن عدداً من المنظمات اليسارية (وخصوصاً حزب توده/ الجماهير، في وقت لاحق، وأغلبية فدائيي الشعب) رأى أن السياسات المناهضة للولايات المتحدة، هي رمز الاستقلال السياسي للجمهورية الإسلامية، وفسرها على أنها إيجابية، فإن منظمات يسارية أُخرى (مثل منظمة "مجاهدين خلق"، وأقلية من فدائيي الشعب، ومنظمة پيكار/ الكفاح) كانت ترى أن النظام السياسي الجديد ما هو إلاّ أداة جرى تغير لونها فقط، وأنها دمية في يد النظام الرأسمالي، لذلك،

---

(٨) نيكي كدي، "نتايج انقلاب ايران" ("نتائج ثورة إيران")، ترجمه مهدي حقيقت خواه (تهران: نشر ققنوس، ١٣٨٣).

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠؛ بهروز، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(١٠) بهروز، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

وعبر شعارات وسياسات متطرفة، بدأت معارضة القوى الإسلامية والليبرالية[11].

وبصورة عامة، يمكن تصنيف الاستراتيجيا الكلية للقوى اليسارية في تلك الفترة في فئتين: الأولى، هي المجموعة التي تؤيد الجمهورية الإسلامية، والثانية، هي المجموعة التي أعلنت معارضتها لها بحزم. وفي حين جادلت المجموعة الأولى في أن طبيعة الجمهورية الإسلامية قائمة على معاداة الإمبريالية ولذلك لا بد من الاتحاد معها ودعمها لمحاربة الرأسمالية والليبرالية المؤيدة للأسواق الحرة والغرب، فإن المجموعة الثانية، في المقابل، تعتقد أن الجمهورية الإسلامية لها طبيعة رجعية، كما أن القوى الليبرالية تريد التقارب مع الغرب، وفي النتيجة، لا بد من المواجهة مع القوى الليبرالية والإسلامية. وانتهج كلا الاتجاهين نوعاً من المواجهة السياسية استمرت عامين، لكنها انتقلت في سنة ١٩٨١، وخصوصاً لدى منظمة "مجاهدين خلق"، إلى المواجهة المسلحة مع الجمهورية الإسلامية[12]. وفي المجموع، فإن استراتيجيا أي من الفئتين لم تنجح في المجتمع السياسي الإيراني، ومع نهاية سنة ١٩٨٣ كانت جميع المنظمات اليسارية الإيرانية قد أصبحت خارج الميدان السياسي.

وترصد الأبحاث السياسية ثلاثة تيارات سياسية أيديولوجية وُجدت على الساحة السياسية الإيرانية بشكل متزامن، وكان لها تعارضات فيما بينها، وهذه التيارات الثلاثة هي: الليبرالية الوطنية؛ الإسلامية؛ الاشتراكية. ومع انتصار الثورة الإسلامية كان الاتجاه الإسلامي يسجل تفوقه على منافسيه الآخرين، وأصبح الخطاب الإسلامي هو السائد في فضاء إيران الاجتماعي والسياسي، وهو الخطاب الذي انطلق وتشكّل في فضاء ثوري، الأمر الذي ترك تأثيراً عميقاً في بناء السلطة وهيكلتها في إيران، وجعلها تأتي بصورة مغايرة كلياً لما ساد على مدى الدورات الزمانية السياسية السابقة. وكما في التحولات السياسية

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

الكبرى، ومثلما حدث في فرنسا ومجيء النظام الجمهوري بعد الحكم الملكي المطلق فيها قبل أكثر من ٢٠٠ عام، وكذلك في إسبانيا ما بعد فرانكو، فإن إيران واجهت هذا النوع من المعضلات المصاحبة لفترة الانتقال. فبعد انتصار الثورة، لم يتوقف الصراع بشأن السلطة السياسية، لكن هذه الصراعات وصلت إلى نهايتها مع تدعيم ركائز الجمهورية الإسلامية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ويرى كثيرون أن الأحداث التي وقعت في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين قادت إلى القضاء على القوى الليبرالية واليسارية، وسلّمت الأمر بالكامل إلى القوى الإسلامية التي أمسكت هذا الزمام بالقوة وأحكمت سيطرتها على المجتمع. ومن الأسباب الرئيسة التي جعلت القوى الإسلامية تتمكن من حسم الصراع على السلطة السياسية لمصلحتها: ١) أنها سارت جنباً إلى جنب مع زعيم الثورة الكاريزمي (الإمام الخميني)؛ ٢) تنظيم القوى الشعبية من خلال المساجد على شكل لجان شعبيّة وفيالق مدربة تميزت بأنها كانت الأفضل تنظيماً وقدرة على كسب المواجهات العنيفة؛ ٣) ارتباطها الوثيق بقطاع السوق التقليدية التي كانت تتحكم في قدر كبير من الموارد الاقتصادية المتاحة؛ ٤) الخلافات العميقة بين خصومها، وهي العامل الذي يرى البعض أنه الأكثر أهمية[١٣].

كانت القوى الثورية في بدايات الثورة الإسلامية مسكونة بالقلق إزاء أن تسيطر القوى المعادية للثورة على السلطة وأن تحرفها عن مسارها، وشهدت البدايات كثيراً من المواجهات والانقسامات مصحوبة بتعددية لم تشهد إيران مثيلاً لها، وبرز كثير من القوى السياسية بتوجهات متنوعة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا التنوع الفكري والأيديولوجي كان سبباً في اندلاع مواجهات سياسية بين المجموعات والأحزاب المتعددة، فالقوى التي وُجدت على الساحة خلال المواجهات التي سبقت سقوط نظام الشاه محمد

(١٣) فوران وگودوين، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

رضا بهلوي، وساهمت في انتصار الثورة، كانت كلها تبحث عن حصة في السلطة.

وتحولت هذه المواجهات إلى صدامات دموية أدت إلى إيجاد فضاء غلبت عليه عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية لكثير من السياسيين، فوجدت إيران نفسها أمام تهديد أمني جدي، ودخلت الثمانينيات من القرن الماضي مسكونة بهاجس الأمن الذي كان سبباً في كثير من القرارات التي تركت تأثيرها في إيران إلى اليوم، ولم يكن ذلك ليأتي بلا ثمن. ويلاحظ الكاتب أحمد معنوي[١٤] أن إيران، وبعد تثبيت أركان الجمهورية الإسلامية، شهدت حوادث طالت جميع الأجنحة والأحزاب السياسية، واتخذت أحياناً شكل اغتيالات طالت عديداً من الأجنحة، واتهامات باغتصاب السلطة وإقصاء المنافسين، وكان لا بد لهذه المواجهات من أن تترك تأثيرها في الطريقة التي تدار بها الجمهورية الإسلامية، وجاءت حكومة مير حسين موسوي بعد عملية اغتيال استهدفت الحكومة السابقة، ولم يغب الاختلاف عن الفضاء السياسي في أثناء حكومة موسوي، على الرغم من أنها تُعدّ الحكومة الأولى التي شهدت حالة من الثبات. وخلال هذه الفترة الحرجة كانت إيران تشهد ثلاثة تيارات سياسية أيديولوجية هي:

١ - التيار الماركسي وحزب توده (حزب الجماهير)

قاد الانفتاح الذي شهدته إيران في بدايات الثورة إلى تحقيق هامش واسع من الحرية للحركات السياسية على مختلف توجهاتها، ولم تكن الحركة الماركسية طرفاً مستثنى من هذه القاعدة. فقد رأى هذا التيار، كغيره، أنه أمام فرصة تاريخية لتحقيق شعاراته، وتوظيف هذه الفرصة لتعزيز مكانته على

---

(١٤) أحمد معنوي، "فضاى سياسى دهنه اول انقلاب" ("الفضاء السياسي للعقد الأول للثورة")، "نشريه زمانه"، العدد ٦٦ (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى/ مركز وثائق الثورة، ٢٠ دي ١٣٨٩)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.irdc.ir/fa/content/11449/default.aspx

الساحة السياسية، لكن الماركسيين في إيران كان لهم منذ البداية مشكلات نظرية وعملية، ووجدوا أن ما يحملونه من شعارات تنادي بالكفاح ضد الإمبريالية والرأسمالية يجعل من المستحيل عليهم أن يتخذوا موقفاً معادياً للنظام الثوري الجديد، ونظروا إلى استقلال إيران السياسي باعتباره علامة على التحول المتدرج نحو التفاهم الاجتماعي مع الاتحاد السوفياتي. لكنهم من ناحية أُخرى لم يقبلوا بتقسيم النخبة السياسية الجديدة إلى قسمين ليبرالي وأيديولوجي، فسعوا لتوظيف الاختلافات الأيديولوجية التي ظهرت بين الفصائل لمصلحتهم. ويمكن الحديث عن عاملين مهمين في سياسة الجمهورية الإسلامية وضعا التيار الماركسي في حالة من الالتباس، أولهما: موقع الحركة الإسلامية المتقدم، وثانيهما سياسة "لا شرقية ولا غربية" التي أعلنها الخميني، والتي "تقطع في إطارها الكلي الطريق على أي محاولة للتبعية الأيديولوجية للمعسكر الغربي أو المعسكر الشرقي"[١٥].

بعد احتلال الحلفاء إيران في الحرب العالمية الثانية، وسقوط نظام رضا شاه، وإيجاد فضاء من الحرية، ونزع فتيل الاحتقان، تم الإفراج عن عدد من السجناء السياسيين، وكان ضمن المفرج عنهم مجموعة بلغ عددهم ٥٣ سجيناً بقيادة الدكتور آران، شكّلت الكتلة والخلية الأولى للحزب الشيوعي في إيران. وبعد تشكيل النواة الأولى للحزب، انتقلت القيادة إلى إيرج إسكندري الذي، وبدعم وإذن من السلطات السوفياتية، أعلن رسمياً تأسيس حزب توده في سنة ١٩٤١. وبدأ الحزب نشاطه أساساً بمهاجمة الفاشية وعرّف عن نفسه في بيانه الأساسي بأنه حزب يقوم على وحدة العمال، وانتشر نشاطه في قالب منظمة مناهضة للإمبريالية. وأولى الحزب الأقليات عناية كبيرة، وحظي ببعض التأييد من الطبقة الأرستقراطية. وبعد أعوام من تأليف هذه المنظمة، وفي ٧ تير ١٣٣٩،

---

(١٥) يحيى فوزي، "تاريخ تحولات سياسى واجتماعى ايران" ("التغيرات السياسية والاجتماعية في إيران") (تهران: عروج، ١٣٨٤)، الجزء الأول، ص ٣٦٧-٣٦٨.

أعلن الحزب بوضوح أنه الممثل للطبقة العاملة في جميع أنحاء إيران وفق الرؤية الأيديولوجية العالمية على أساس الماركسية اللينينية، وبدأ التحضير والإجراءات اللازمة لبناء المجتمع الاشتراكي[١٦]. وأدى الحزب دوراً مهماً في حركة رئيس الحكومة الإيرانية محمد مصدق في تأميم النفط، وكان لإطاحة حكومة مصدق الوطنية أثره السلبي في الحزب[١٧]. وقد كان داعمو الحزب أساساً هم من العمال في مناطق متعددة من إيران، لكن الحزب ترك تأثيراً واضحاً بين المهندسين وأساتذة الجامعات والطلاب والمثقفين والكتّاب، وخصوصاً من النساء، كما ترك تأثيراً لا يستهان به بين بعض ضباط الجيش[١٨].

بعد الثورة، أُطلق العديد من السجناء السياسيين، وكان بينهم عدد كبير من حزب "توده" والجماعات اليسارية الأُخرى، ولأول مرة كانوا قادرين على المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وجرى تأييد أهلية عدد من قادة الحزب من أمثال كيانوري ومحمد علي عمويي لأول انتخابات برلمانية. ويروي علي أكبر هاشمي رفسنجاني في مذكراته جلسات حوار جمعته مع كيانوري ومحمد علي عمويي في منزله الشخصي،[١٩] لكن المنظمات اليسارية والقومية اضطرت إلى الخروج من الحلقة بحلول سنة ١٩٧٩، بعد أن فاز حزب "جمهورى إسلامى" بزعامة آية الله بهشتي بأغلبية المقاعد في المجلس المنتخب حديثاً. وما لبث أبو الحسن بني صدر، أول رئيس للجمهورية، أن بدأ مواجهة وحرباً،

---

(١٦) لهه كولايي، "استالنيسم وحزب توده در ايران" ("الستالينية وحزب الجماهير في إيران")، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٧٦)، ص ٨٥-١٠٦.

(١٧) يرواند آبراهاميان، "اعترافات شكنجه شدگان" ("اعترافات مَن تعرضوا للتعذيب")، ترجمة رضا شريفها (تهران: نشر باران، چاپ اول، ١٣٨٢/ ٢٠٠٣)، ص ٩٢.

(١٨) يرواند آبراهاميان، "ايران بين دو انقلاب" ("إيران بين ثورتين")، ترجمة أحمد گل محمدي، محمد إبراهيم فتاحي وليلايي (تهران: نشر نى، ط ١٣، ١٣٨٧)، ص ٤٠٧.

(١٩) علي أكبر هاشمي رفسنجاني، "عبور از بحران: كارنامه وخاطرات" ("العبور من الأزمة: سجلات ومذكرات")، (تهران: دفتر نشر فرهنگ معاصر اسلامى، الطبعة الرابعة، ١٣٧٨)، ص ١٠٨، ٢٢٦، ٢٧٤.

بعد دعوته إلى وقف هيمنة رجال الدين على السياسة الإيرانية.

فـي سـنة ١٩٨١، أجبـر المجلـس، الـذي يسـيطر عليـه حـزب "جمهـوری إسلامی"، بني صدر على الهرب، وبدأت موجة من الاعتقالات، وألقي القبض على آلاف من الناشـطين من الجماعات القومية واليسـارية، وكثير منهم حوكم وأعدم في وقت لاحق في محاكمات ترأسها آية الله صادق خلخالي. وتُعدّ سنتا ١٩٨١ و١٩٨٢ الفتـرة التـي جـرى فيهـا تثبيـت حضور الحزب، فقد شـهدتا أوج فاعلياته، إذ إنه استطاع أن يوجِد حالة من الانسجام بين تشكيلاته النظامية العلنية والمخفية كي يدخل بها مرحلة الفاعليات السياسية الواسعة، والتي رافقتها دعاية سياسية كبيرة سعى الحزب من خلالها لتقديم نفسه حامياً استراتيجياً لخط الإمام (الخمينـي)، فدعـم بقـوة حادثـة اقتحـام السـفارة الأميركية في طهران التي قامت بها مجموعة طالبية أطلقت على نفسـها اسـم "طلاب خط الإمام"، كما شـارك فـي الحـرب العراقية – الإيرانيـة، ووقـف مـع النظـام ضـد تيـار بنـي صدر وبعض الأحـزاب المعاديـة، وقـدّم نفسـه حاميـاً للثـورة ومدافعـاً عنهـا، الأمـر الذي عزز حضـوره فـي المجتمـع. ويـرى بعـض الباحثين أن هذه الخطوات لم تكن سـوى إجراءات قصد منها الحصول على ترخيص قانوني من وزارة الداخلية بممارسة نشاطه الحزبي[٢٠].

كـان لحضـور شـخص مثـل نـور الديـن كيانـوري، أول أميـن عـام للحزب في إيران بعد الثورة، أثره في دفع الأحداث إلى المواجهة، فقد سـعى لتوسـيع نشـاط الحزب وربطه بروسـيا من خلال رحلة قام بها إلى الاتحاد السـوفياتي، وجرى لاحقاً اتهام "الجبهة الشعبية الموحدة" بالسعي لإطاحة النظام الإسلامي والاسـتيلاء على السـلطة السياسـية[٢١]. ومثلما قادت هذه الفاعليات الحزب إلى

---

(٢٠) "سياسـت وسـازمان حـزب تـوده از آغـاز تـا فروپاشـی" ("سياسـة ومنظمـة حزب الجماهير من البداية حتى الانهيار")، (تهران: مؤسسه مطالعات وپژوهش‌های سیاسی، ١٣٧٠)، الجزء الأول، ص ٢٢٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

المواجهة مع النظام، واجه الحزب داخليا أزمة وانشقاقات كان من أسبابها الرئيسة وجود فكر إلحادي، والصراع مع الثورة، ومعاداة الصفة الإسلامية للمجتمع[٢٢].

كان الخلاف بين زعيمَي الحزب كيانوري وإسكندري هو الأبرز، ويعود في جذوره إلى ما قبل الثورة، كما أنه في غمرة الحرب مع العراق كان فريق من الحزب يجادل في أن الثورة هُزمت، وأن "خط الإمام" بات مجبراً على التراجع. وفي هذه الفترة كانت حكومة مير حسين موسوي تحظى بدعم شعبي وتأييد منقطع من قائد الثورة، الإمام الخميني. ومن ناحية أُخرى، فإن بعض المجموعات في الحزب رأت في ذلك مقدمة للانطلاق بعيداً، وبدء الهجوم النهائي لحل القضايا الملحة الاجتماعية والسياسية، على الرغم من الإقرار بوجود الاختلاف وتراجع خط الإمام. وفي المحصلة، فإن المناخ السياسي في تلك الفترة أظهر المشكلات التي كان الحزب يواجهها[٢٣].

في مثل هذه الأوضاع، لم يدخر الحزب وسعاً للوصول إلى السلطة، وجرت محاولة لتوحيد منظمة فدائيي الشعب ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" والحزب الديمقراطي الكردستاني في جبهة شعبية واحدة، لكن ذلك لم يكتب له النجاح. ولاحقاً وافق الحزب على برنامج حمل كثيراً من مقولات الدفاع عن الثورة، لكن السلطة الحاكمة قرأت خلف سطوره استراتيجيا تزحف للإطاحة بالثورة الإسلامية في إيران، وما لبث قادة الحزب أن سيقوا إلى المحاكمة بتهمة التآمر على الثورة والتجسس لمصلحة الاتحاد السوفياتي، وعُقدت جلسات محاكمة لأكثر من ١٠٠ شخصية حزبية، وجاءت الأحكام بين السجن والإعدام. وطالت الإعدامات في مجملها الشخصيات التي قادت الجناح المسلح في الحزب، من أمثال أفضلي، وعطاريان، وكبيري، وآذرفر،[٢٤] وجرى في محكمة ثورية إعلان حل

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص٢٣٢-٢٣٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٢٤) آبراهاميان، "اعترافات شكنجه شدگان" ("اعترافات مَن تعرضوا للتعذيب")، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧-٣١٩.

الحزب[٢٥]. لكن هاشمي رفسنجاني، وكان آنذاك من الشخصيات الحكومية البارزة خلال الحملة، اعتبر أن هذه الإعدامات ما كان يجب أن تتم، وقال في مقابلة مع صحيفة "همشهري": "كان من الأفضل ألاّ تنفَّذ هذه الإعدامات، فالحزب كان تحت أعيننا. لقد فكرت كثيراً في الاتهام بأنهم كانوا سينفذون انقلاباً، إلاّ إنني لم أجد عليه دليلاً، مع أنهم كانوا يعملون لمصلحة الاتحاد السوفياتي"[٢٦].

وتتحدث اعترافات عدد من أعضاء الحزب وقياداته التي بثها التلفزيون الإيراني، قبل المحاكمات، عن خطة انقلابية تسميها الوثائق الرسمية الإيرانية خطة "مسخ الثورة" التي تتضمن الاستفادة من "تكتيكين أحدهما صريح والآخر مخفي، ويقوم الثاني على إحداث أزمة في حكم القوى الإسلامية، ثم تقديم الحزب نفسه داخل المجتمع كبديل، والتحضير بكثافة للسيطرة على السلطة. أمّا التكتيك المعلن فكانت أبرز ملامحه طرح شعار 'الجبهة الشعبية المتحدة' وترويجه، وتجنب الحديث بشكل معلن عن الجوانب الأيديولوجية لتجنب إثارة مشاعر الناس الدينية، وتوجيه انتقادات إلى السيادة بغطاء قانوني، والحديث عن مستويات اللقاء بين الماركسية والإسلام"،[٢٧] لكن الحزب واجه تهمة الجاسوسية التي أنهت تاريخاً طويلاً من الوجود على الساحة السياسية الإيرانية[٢٨].

٢- منظمة مجاهدي الشعب ("مجاهدين خلق")

أسست هذه المنظمة في إيران في سنة ١٩٦٥، عندما أخذ ثلاثة طلاب جامعيين هم محمد حنيف نجاد وعلي أصغر بديع زادكان وسعيد محسن،

---

(٢٥) بهروز، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

(٢٦) "از روز اول مطمئن بودم نمى بازيم" ("من اليوم الأول كنت متأكداً أننا لن نُهزم")، صحيفة "همشهري" (١ مهر ١٣٨٥) في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.hamshahrionline.ir/news-4660.aspx

(٢٧) بهروز، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

(٢٨) إحسان طبري، "كژراهه خاطراتى از حزب توده" ("خط السير: خاطرات بشأن حزب الجماهير")، (تهران: انتشارات أمير كبير، ١٣٦٦)، ص ١٧٨.

يعقـدون جلسـات غيـر منتظمـة خـلال الفتـرة ١٩٦٥ - ١٩٦٧، وقـد شُـغلوا فـي تلـك الجلسـات بقـراءة الكتب الماركسية بهدف البحـث عن تيار للكفاح وتدويـن أيديولوجيـا متكاملـة. وكـان أولئـك الطلاب مـن طلبة جامعة طهران، ومن الأعضاء البارزين في الاتحاد الإسلامي الذين تركوا الجامعة وانخرطوا مع زملاء لهم في حركة "نهضت آزادى"("حركة الحرية")، ثم ما لبثوا أن وجّهوا إليها انتقادات لعدم تصديها بجدية لنظام الشاه. وبعد انتفاضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ هجري شمسي (الموافق سنة ١٩٦٣) التي تزعمها الإمام الخميني، وشهدت قيام تظاهرات ضد نظام الشاه ومواجهات مع قواته العسكرية والأمنية، جرت اعتقالات واسـعة في صفوف الإسـلاميين والسياسـيين من التيارات الأُخرى، انتهـت بنفـي الإمـام الخمينـي إلـى تركيـا، ثم إلى العراق. وقدّ أُفرج لاحقاً عن هذه المجموعة، فقام أفرادها مع عدد من أعضاء الاتحادات الإسلامية، بتأسيس النواة الأولى لهذه المنظمة التي كانت منذ البداية تعلن أنها تحمل أيديولوجيا إسلامية.

في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ جرى اعتقال جميع أعضاء اللجنة المركزية، وفي السجن قاموا بتأسيس منظمة "مجاهدين خلق ايران"، واختاروا لها هذا الاسم، وكان شعار المنظمة: "فضَّل اللّٰه المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً" يضفي علـى المنظمـة صبغـة إسـلامية واضحـة، لكنها تبنّت رؤيـة خالفت فيها عدداً من الفقهاء، إذ قالت إن الإسلام شهد في حقيقته انحرافاً منذ بداياته، الأمر الذي أدى إلى نشـوء الفرق المتعددة[٢٩]. وممّا يُذكر أن حرباً كلامية نشـبت داخل السـجن بين أعضاء منهم، وبين واحد من أبرز زعامات الثورة هو آية اللّٰه طالقاني الذي حرّم الجلوس مع الماركسـيين على سـفرة واحدة، وكتب موسـى خياباني، وهو واحـد مـن قيـادات المنظمـة، رسـالة إلـى طالقانـي يقول فيها: أنـت يا مَن تعطي

(٢٩) حسـين أحمدي روحاني، "سـازمان مجاهدين خلق" ("منظمة مجاهدي الشـعب")، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٤)، ص ٢٣-٤٤.

لنفسك دائماً لقب مجاهد، لِمَ تفتي ضد المجاهدين؟[٣٠]

ما لبثت المنظمة أن شهدت العديد من الانشقاقات، وقام عدد من أعضاء المنظمة من الذين اعتُقلوا قبل سنة ١٩٧٢، مثل عبد الرسول مشكين فام، كاظم شفيعيها، محمد بازركاني، وغيرهم، بإعلان ماركسيتهم، على الرغم من إبقاء المنظمة على توجهها بالمحافظة ظاهرياً على الصبغة الإسلامية، وأرسلت حسين أحمدى روحاني وتراب حق شناس كممثلين عنها إلى النجف لملاقاة الإمام الخميني. لكن زعيم الثورة كان ينظر بشك إلى الخلفية الفكرية للمنظمة، ففشل اللقاء.[٣١] وبعدها أعلنت المنظمة في سنة ١٩٧٤، وبصورة واضحة، إجراء تغيير أيديولوجي، والانتقال من الإسلام إلى الماركسية. لكن التحول الذي أعلنه بهرام آرام وتقي شهرام من أعضاء اللجنة المركزية للمنظمة لاقى اعتراضاً من شخصيات عدة، من أبرزهم مرتضى صمديه لباف ومجيد شريف واقفي، وجرى تصفية واقفي بعد اتهامه بالخيانة[٣٢]. ويكتب مجتبى طالقاني أحد الأعضاء الفاعلين في المنظمة في رسالة إلى أبيه، آية اللّٰه طالقاني، أسباب اعتناقه الماركسية فيقول: "كنت أعتقد سابقاً، أن الذين يؤمنون بالمادية التاريخية غير قادرين على تقديم أرواحهم، لأنهم لا يؤمنون بالآخرة. أمّا الآن فأنا أعلم

---

(٣٠) وردت هذه العبارة في مقالة أبي الحسن توفيقيان بشأن منظمة پيكار، وهي بعنوان: "پيكار.. پيكار در راه آزادى طبقه كارگر" ("الكفاح.. الكفاح على طريق تحرير طبقة العمال")، في الموقع الإلكتروني لكلية باقر العلوم:

http://www.pajoohe.com/fa/index.php?Page=definition&UID=28626

(٣١) علي أكبر راستگو، "مجاهدين خلق در آيينه تاريخ" ("مجاهدي خلق في مرآة التاريخ")، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٤)، ص ٢٥.

(٣٢) شهرزاد ساسان پور، "عبور از سازمان: مجيد شريف واقفى به روايت اسناد" ("تجاوز المنظمة: مجيد شريف واقفي في رواية الوثائق")، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٦ ارديبهشت ١٣٨٧)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://irdc.ir/fa/content/5320/default.aspx

أن أعلى مراتب التضحية هي تقديم النفس في سبيل حرية الطبقة العاملة"[٣٣].

وهكذا دخلت المنظمة في سنة ١٩٧٤، وبعد أعوام من البحث والمطالعة في المجالات الأيديولوجية والسياسية، مرحلة جديدة من تاريخها، وبعد تغييرات هيكلية تحولت "مجاهدين خلق" إلى منظمة ماركسية. ومنذ سنة ١٩٧٦ حتى سنة ١٩٧٧، ونظراً إلى وجود عدد كبير من أعضاء المنظمة في السجن، جرى تغيير اسم القسم الخارجي إلى "پيكار" بمعنى الكفاح، ومن داخل هذا القسم خرجت بعض المجموعات الصغيرة مثل رزمندگان (المحاربون)، وآرمان (القضية)، ونبرد (المواجهة). ومع انتصار الثورة خرج الأعضاء الرئيسيون من السجن، وبعد الثورة لم يدخروا وسعاً في إعلان وتأكيد ولائهم للماركسية، وما لبثت هذه المجموعات أن قامت بالتحرك ضد النظام الوليد[٣٤].

الفكر والأيديولوجيا

كان كتاب المنهجية، أو المعرفة، "متدولوژى" أو "شناخت"[٣٥] أول الكتب التي قدمتها المنظمة، وحمل بصورة واضحة الرؤية الماركسية، وكان مؤلفه هو حسين روحاني[٣٦] الذي استغرق في كتابته ثلاثة أعوام من البحث والمطالعة.

---

(٣٣) مجتبي طالقاني، "نامه به پدرم" ("رسالة إلى والدي")، "مجاهد"، العدد ٦ (تير ١٣٥٥)، ص ١٤٤، نقلاً عن آبراهاميان، "ايران بين دو انقلاب"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦.

(٣٤) روحاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣-٤٢.

(٣٥) الكتاب عبارة عن متن مفصل واسع وآخر مختصر، تمت طباعته ونشره، وكان في متناول يد الجميع كما تقول وثائق مركز وثائق الثورة، وقد قام بتلخيصه روحاني أيضاً. ويمكن هنا الرجوع إلى مقالة نُشرت في الموقع الإلكتروني للمركز بعنوان: "بازشناسى سازمان مجاهدين خلق: پيدايش وشكل گيرى هويت - ١" ("إعادة التعرّف إلى مجاهدي خلق: تكوين وتشكيل الهوية - ١")، (١٧ مهر ١٣٨٦)، انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.irdc.ir/fa/content/4784/default.aspx

(٣٦) التحق روحاني، وهو من مواليد مشهد، بالمنظمة على يد حنيف نجاد، وعاش فترة في العراق، ووقف بداية ضد التغيير الأيديولوجي للمنظمة، ثم ما لبث أن قاد عمليات التنظير والدفاع عن ذلك، وسجن مرات عدة، ومن داخل السجن كتب ضد "مجاهدين خلق"، ومن ذلك

وهـذا الكتـاب، وإن كـان يتحـدث عن الماركسـية الإسـلامية، يُعـدّ تلخيصاً لكل من كتاب "الفلسـفة المادية الديالكتيكية" لجوزيف سـتالين الذي أوضح أسـس الماركسـية، وكتـاب "أصـول الفلسـفة" لجـورج بليسـتر، وكتـاب "أربـع مقالات فلسـفية" لمـاو تسـي تونـغ. وقـد نحـا منظـرو الجماعـة في البداية منحى يسـعى لتطبيق وإسقاط الأصول الديالكتيكية على التراث الإسلامي، فقاموا بمزج رؤيتهم الماركسـية بكثير من الآيات القرآنية وبمقتبسـات من نهج البلاغة. ويشـكل هذا الكتاب في الواقع البحث الأول في المجال الفلسـفي الذي حدد دائرة المعرفة وعيّنها. وعلى الرغم من الميل إلى الحالة الانتقائية فيما يتعلق بتعامل المنظمة مع الإسلام، فإن الأصول الأولى تكشف عن قناعة كبيرة لدى مؤسسي المنظمة بالإسلام، إلاّ إن تلك الانتقائية ما كان لها أن تستمر، فلطف اللّٰه ميثمي يكتب في مذكراته، حواراً جرى بين مسـعود أحمد زاده وهو من قادة منظمة "فدائيي الشـعب" الماركسـية، وبين مهدي ابريشـمجي في سـجن الشـاه، إذ خاطبه قائلاً: "لديكم قشـرة مثالية، تفسـير ماركسـي للدين، لكن هذه القشـرة المثالية تقارب علـى الانكسـار؛ فنـواة الماديـة تنمو وسـتخرج سـريعاً، كما يخـرج الصوص من داخل البيضة، ولن يعود هناك علاقة بالقشـرة بعد الخروج"[٣٧]. ويعتقد مرتضى مطهري مقايسة من نوع آخر، فيرى أنهم مثل الخوارج بدأوا كحركة سياسية، ثم ما لبثوا أن تحولوا إلى مذهب خاص[٣٨]. ويكتب محمد كاظم بجنوردي الذي يقول إنه تعرّف إلى "مجاهدين خلق" في العراق: بمجرد أن اطّلعت في السجن

رسـالة مفتوحة عبّر فيها عن نفوره الشـديد من نهجهم وفكرهم، وهذه الرسـالة موجودة في ملفه القضائي، لكـن روحاني الذي هاجم المنظمة مـن خلال عدة برامج متلفزة، مـا لبث أن أُعدم في سـنة ١٩٨٤ على خلفية مشـاركته في عمليات تصفية طالت عدداً من حرس الثورة في كردسـتان ومناطق أخرى.

(٣٧) لطـف اللّٰـه ميثمي، "خاطـرات: آن ها كـه رفتند" ("هـؤلاء الذيـن رحلوا – مذكرات لطف اللّٰه ميثمي")، (تهران: نشر صمديه، جلد دوم)، ص ٧٩.

(٣٨) "نامه تاريخى اسـتاد مطهرى به امام خمينى" ("الرسالة التاريخية من الأستاذ مطهري إلى الإمام الخميني")، (تهران: انتشارات صدرا)، ص ١٦ – ١٨.

على كتيّب "المعرفة" والكتابات الأُخرى للمجاهدين، استنتجت أنها، وبمطابقة النصوص، ماركسية. وقد توقع بجنوردي منذ وقت طويل انقسام المنظمة إلى قسمين أحدهما مذهبي والآخر شيوعي[39].

قام منظرو الجماعة مثل حنيف نجاد وعلي ميهن دوست بتأليف كتب وكراريس قصيرة مستلهمين الماركسية باعتبارها علماً وفناً للنضال، وبناء على ذلك، تشرّبوا أصول الديالكتيكية الماركسية. وكان من أهم ما جرى نشره كتاب صغير حمل عنوان: "مبارزة چيست؟" ("ما هو النضال؟")، وتضمن الدعوة إلى بناء "ثقافة علمية صحيحة كأساس في النضال"، وكذلك التأكيد أن نظام الرق والعبودية ساد في الشرق الأوسط، وأن أديان الشرق من خلال الأنبياء ناضلت ضد هذا النظام، وكان هناك أنبياء ثوار قاموا بحركات ضد نظام الرق إلى أن تلاشى وحل محله نظام الإقطاع.

وحاول منظرو المنظمة إثبات نظرية المعرفة الانعكاسية التي ترى أن الأمور المادية الملموسة هي وحدها التي تنعكس في الذهن، أمّا الأمور الغيبية كالوحي والإيمان فليست قابلة للانعكاس في الذهن. ولذلك اعتبروا القرآن كتاباً يمثل مرحلة تاريخية خاصة بالرسول محمد (ص) وكان مؤثراً في زمانه، وهذا ينطبق على دور الأنبياء وفكرهم اللذين ينتهيا بوفاتهم. وقد أدى الانغماس في الفكر الماركسي إلى لفظ المصطلحات الإسلامية وتبنّي مصطلحات جديدة مثل رأس المال، والطبقة البورجوازية، وطبقة العمال، والانتهازية. ففي كتاب "مَن هو الشهيد؟" عدّ منظرو هذا المنظمة هوشي منه شهيداً. وفي كتاب "التكامل" عرّفوا العالم بأنه مادة في حال تغيير، وأن الحركة هي العقائد المادية، كما تقبلوا نظرية داروين. وبناء على ذلك، صاروا يفسرون تغيير النباتات وتبدّلها، وتطور الأسماك والطيور والزواحف وغيرها،

---

(٣٩) محمد كاظم موسوي بجنوردي، "مسى به رنگ شفق: سرگذشت وخاطرات سيد كاظم موسوى بجنوردى" ("نحاس بلون الشفق: قصة سيد كاظم موسوي بجنوردي وذكرياته")، جمع علي أكبر رنجبركرماني (تهران: نشر نى ١٣٨١/ ٢٠٠٢)، ص ١٤٧.

وأن القرد تطور حتى صار إنساناً.

أمّا في كتاب "طريق الحسين" الذي كتبه رضائي، فجاء فيه أن فهم القرآن الكريم مشروط بدراسة الثورات العلمية المعاصرة وفهمها، علاوة على أن الكاتب لا يقتصر على هذا المستوى، بل يقول إن رسالة الوحي تستند إلى المفاهيم الثورية أيضاً. وكان الأعضاء المؤسسون يوضحون مواقفهم تجاه مختلف القضايا من خلال رسائل وكتيّبات صغيرة، فعلي ميهن دوست مثلاً يقول: نحن عباد الله، لكننا لا نرفض الماركسية. وفي مكان آخر يقول: إن الأساس المشترك للأيديولوجيات هو محو الاستغلال. ويقول أيضاً: لا توجد أيديولوجيا في المجتمع اللاطبقي لأنه لا يوجد استغلال يحتاج إلى أيديولوجيا لإزالته. وبناء على ذلك، فالمجتمع اللاطبقي هو مجتمع موحِّد، وسيكون مجتمعاً شيوعياً[٤٠]. ولم تؤيد المنظمة اقتحام السفارة الأميركية، ولم تر فيه عملاً مناهضاً للإمبريالية، وإنما اعتبرته نوعاً من المواجهة ضد الليبرالية. أمّا بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية، فقد قررت المنظمة مقاطعتها، واعتبرت أن الاشتراك فيها لا يعدو أن يكون حلاً وسطاً، وترجيحاً لمصلحة النظام على حساب مصالح الجماهير، ونددت بالحرب بين إيران والعراق، ورأت فيها انحرافاً[٤١].

ما لبث أن أُطلق على هذه الحركة اسم "منافقين خلق"، حين تحولت المنظمة إلى العمل ضد الحكومة الإيرانية الوليدة، فمنذ سنة ١٩٨١، دخلت مرحلة جديدة تحولت فيها إلى القيام بأنشطة عسكرية ضد الجمهورية الإسلامية، وقامت بعمليات تفجير واغتيال طالت كثيراً من المسؤولين وقيادات حرس الثورة، وأوقعت آلاف الضحايا من المدنيين. وبعد صدور قرار الإمام الخميني لجميع المسلحين من غير المنضوين في الجيش بضرورة تسليم أسلحتهم إلى الدولة رفض عناصر "مجاهدين خلق" ذلك القرار واحتفظوا بأسلحتهم التي استولوا

---

(٤٠) فوزي، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(٤١) روحاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

عليها من مخازن السلاح وثكنات الجيش في طهران عند انهيار النظام البهلوي، وكانوا يرفضون القرارات والنداءات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة، ويعتبرونها نوعاً من الوصاية المفروضة.

وكان أوّل خلافهم الدامي مع النظام الإسلامي بدأ تحديداً في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٨١ حين فجّروا مقر حزب الجمهورية الإسلامية متسببين بمقتل أكثر من ٨٢ شخصاً من رجال الدين ووزراء ونواب بينهم رئيس مجلس القضاء الأعلى آية اللّه بهشتي، ثم فجّروا مقر رئاسة الجمهورية في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨١ عندما كان مجلس الدفاع الأعلى يعقد اجتماعاً طارئاً لتدارس أوضاع الجبهات، فقُتل الرئيس المنتخب للتو محمد علي رجائي ورئيس وزرائه محمد جواد باهنر. وبعد ذلك بدأوا بعمليات اغتيال منظمة للعديد من رجال الدين والسياسة من ذوي المناصب الحساسة في النظام الإسلامي من أمثال آية اللّه صدوقي إمام جمعة يزد، وآية اللّه أشرفي الأصفهاني إمام جمعة كرمنشاه، وآية اللّه دستغيب إمام جمعة شيراز، وآية اللّه قدروسي، وهاشمي نجاد. وقام النظام الإيراني بوضع خطة لمواجهة "مجاهدين خلق" أشرك فيها المجتمع، وحرس الثورة، فنجحت هذه السياسة في التضييق على المنظمة وشل نشاطها، الأمر الذي أجبرها على الرحيل إلى الخارج[٤٢].

وبعد قبول إيران بقرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨، والقاضي بوقف الحرب العراقية – الإيرانية، استغلّت منظمة "مجاهدين خلق" انسحاب الجيش الإيراني إلى العُمق فشنّت هجوماً ضد القوات الإيرانية على جبهة الوسط (منطقة مهران وقصر شيرين) أُطلق عليه اسم "الضياء الخالد"، وحاولت التوغل والسيطرة على مناطق كان الجيش العراقي احتلها سابقاً ثم اضطر إلى الانسحاب منها، بينما سمّى الجيش الإيراني هذا الهجوم "المرصاد"، وقد انتهى بفشل ذريع

---

(٤٢) أحمد رضا كريمي، "سازمان مجاهدين خلق ومواضع آن ها" ("منظمة مجاهدي خلق ومواقفها")، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٤)، ص ٧-٨.

لتلك المنظمة، إذ قُتل أكثر من ١٨٠٠ من مُسلحيها، وأُسر المئات، وكانت تلك الهزيمة النهاية الفعلية لمشروع المنظمة العسكري. وأصدر الإمام الخميني بعد ذلك حُكماً[٤٣] إلى رئيس القضاء الأعلى، وكان حينها آية الله عبد الكريم الموسوي الأردبيلي، يقضي بمعاملة جميع أعضاء المنظمة على أنهم محاربون،[٤٤] فيطبق بحقهم حكم الإعدام[٤٥].

٣ - تيار خط الإمام

مع سقوط حكومة بازرگان (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩) بعد أن استولى الطلبة الإيرانيون على السفارة الأميركية، وعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٨١، والمواجهة المسلحة مع منظمة "مجاهدين خلق"

---

(٤٣) نُشرت الرسالة المنسوبة إلى آية الله الخميني، والتي قيل إنها كانت سبباً في عمليات إعدام طالت العديد من المعارضين، في المذكرات الكاملة لآية الله حسين علي منتظري، الصادرة عن اتحاد الناشرين الإيرانيين في أوروبا في ص ٥٢٠، وهي موجودة في الموقع الإلكتروني لآية الله منتظري:

http://www.amontazeri.com/farsi/khaterat/html/0560.htm

(٤٤) مسعود رضايي وعباس سليمى نمين، "پاسداشت حقيقت" ("حراسة الحقيقة")، (تهران: دفتر مطالعات وتدوين تاريخ إيران، الطبعة الثالثة، ١٣٨١)، ص ١٤٧.

(٤٥) جاء في نص حكم الخميني: "بما أن المنافقين ('مجاهدين خلق') الخونة لا يؤمنون بالإسلام مطلقاً، وكل ما يقولونه هو في سبيل تضليل الناس والنفاق، ونظراً إلى إقرار قادتهم بالارتداد عن الإسلام، ومع الأخذ بعين الاعتبار محاربتهم وتعاونهم مع حزب البعث، وتجسسهم لصدام ضد شعبنا المسلم، وعلاقاتهم بالاستكبار العالمي، وأعمالهم الإجرامية وضرباتهم منذ قيام الجمهورية الإسلامية، لذلك فإن جميع مَن هم موجودون في سجون البلد، ويتمسكون بموقفهم ويبقون على نفاقهم، إنما هم محاربون ومحكومون بالإعدام. وتحديد ما إذا كان الشخص محارباً ومنافقاً في طهران هو من مسؤولية حجة الإسلام نيري، والسيد إشراقي (المدعي العام في طهران)، ومندوب لوزارة الاستخبارات، على أن يتم ذلك بالإجماع. وفي سجون مراكز الولايات يجب أن يكون رأي الأكثرية في اللجنة الموكلة بالأمر، ملزماً، ذلك بأن الرأفة تجاه المحاربين هي من السذاجة بمكان، وأنا أتمنى أن تجلبوا رضا الله بغضبكم وكراهيتكم تجاه أعداء الإسلام، والسادة المكلفون بهذا الأمر يجب ألاّ يترددوا، ويكونوا أشدّاء على الكفار، لأن التردد في القضايا الحقوقية الثورية الإسلامية يعني تجاهل دماء الشهداء الطاهرة."

فـي سـنة ١٩٨١، تـم إقصـاء اليسـار الماركسـي والجماعـات الليبرالية لاعتبارها غيـر قانونيـة عـن المشـهد السياسـي كليـاً. ومـع تفريـغ السـاحة مـن المنافسـين كانـت منظمـة مجاهـدي الثـورة الإسـلامية (في سـنة ١٩٨٠) وحزب الجمهورية الاسـلامية الذي أُنشـيء عقب الثورة الإسـلامية مباشـرة يمسـكان بدفة القوة في إيران، ومن خلالهما تشكل خطاب سياسي جديد وبرز الخطاب الإسلامي بزعامة آية اللّه الخميني.

ويـرى بعـض الباحثيـن أن مفهـوم اليسـار واليميـن فـي إيـران تكوّن بصورة منفصلـة عـن الأرضيـة الماركسـية والليبراليـة وصـار يُسـتخدم فـي التفريـق بيـن الجماعات الإسـلامية الإيرانية. وعلى الرغم من سـعي زعيم الثورة الإسـلامية آية اللّه الخميني للحفاظ على وحدة هذه الجماعات، فإنها، ومنذ البداية، دخلت في خلاف بشأن قضايا عديدة مثل الاحتفال بعيد العمال، وهذه الخلافات، حتى مع وساطة آية اللّه مطهري وراستي كاشاني بتعليمات من الخميني، لم تنخفض حدتها، وإنما ما لبثت أن وجدت بعداً آخر(٤٦). واستمرت محاولة الحيلولة دون الانشقاق والاختلاف، مع تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية، وهو الحزب الذي أسسـه خمسـة من رجال الدين الأكثر نفوذاً، ومع مرور الزمن كانت الخلافات بشأن القضايا السياسية تدبّ في صفوف الحزب وتأخذه بعيداً عن الهدف الذي أُسس لأجله.

ويُعدّ تيار "خط الإمام" واحداً من أهم التيارات السياسـية المعاصرة التي وُجدت على الساحة الإيرانية بعد انتصار الثورة الإسلامية، وزعيم هذا التيار بلا منـازع هـو الإمـام الخمينـي، إذ يعـود إليـه الفضل في تعبئة صفوف الثورة، وكان

---

(٤٦) رسـول بابائي، "ظهور وافول گفتمانهای سیاسـی در ایران" ("ظهور وأفول الخطاب السياسـي في إيران")، صحيفة "ابتكار"، الحلقة الأولى (١٣ أيلول/ سـبتمبر ٢٠١٠) في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.ebtekarnews.com/Ebtekar/News.aspx?NID=71209&Keyword=گفتمانهای سیاسی

لوجود عدد كبير من أتباعه في وسط قوى الثورة تأثيره في تشكيل هذا التيار. ومن أبرز خصائصه رفض الفصل بين الدين والدولة، والدفاع عن ولاية الفقيه وحماية المستضعفين، ورفض الاستكبار العالمي، وجعل ذلك أساساً محورياً في السياسة الخارجية. ومن رحم هذا التيار ظهر ما أُطلق عليه لاحقاً اليمين واليسار الإيرانيين.

يُعدّ "جامعه روحانيت مبارز" ("مجتمع رجال الدين المقاتلين")، وحزب "جمهورى إسلامى" (حزب "الجمهورية الإسلامية")، ومنظمة "مجاهدين انقلاب اسلامى" (منظمة "مجاهدي الثورة الإسلامية")، و"هيأت‌هاى مؤتلفه" ("الهيئات المؤتلفة")، من أبرز التشكيلات المحسوبة ضمن هذا التيار[٤٧]. وقد أدى حزب "جمهورى اسلامى" دوراً كبيراً ومؤثراً في العقد الأول من عمر الثورة، وخصوصاً في فترة حكومة مير حسين موسوي، إذ مثّل القوة الإسلامية الكبرى في مواجهة القوى السياسية الأُخرى[٤٨].

أُسس حزب "جمهورى اسلامى" في سنة ١٩٧٩ بقيادة جماعية ضمت عدداً من رجال الدين الذين ساهموا في الثورة، وتم اختيار الدكتور بهشتي كأول أمين عام للحزب، وكان علي خامنئي، وعبد الكريم موسوي، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، من أبرز قيادات هذا الحزب وشخصياته. وبعد أيام على إعلان تشكيل الحزب رسمياً، جرت الموافقة على النظام الأساسي وأهداف الحزب في ٤٤ مادة أكدت في مجموعها البعد العقائدي الإسلامي[٤٩]. لقد أكد النظام الأساسي الجمهورية الإسلامية، وذلك في إشارة إلى رؤيته المستقبلية السياسية لشكل الدولة الذي يريد، ولم يأخذ الحزب في الاعتبار الشكل الغربي للدولة على عكس القوى السياسية الأُخرى[٥٠].

---

(٤٧) روحاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦.

(٤٨) فوزي، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٣٨٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(٥٠) عبد الله جاسبي، "تشكل فراگير، مرورى بر يک دهه فعاليت حزب جمهورى

أمّا فيما يتعلق بالقاعدة الاجتماعية فقد ضم الحزب قوى سياسية اجتماعية متعددة منها "روحانيان انقلابى" ("رجال الدين الثوريون")، والهيئات المؤتلفة الإسلامية، فضلاً عن مجموعات عديدة متفرقة انضوت كلها تحت راية هذا الحزب الذي غاب الانسجام الفكري عن صفوفه، لكن السعي لحفظ الثورة والوفاء لفكر الخميني هو الذي حافظ عليه في مقابل منافسيه السياسيين. وانصرف اهتمام الحزب في البداية إلى العمل على حفظ الثورة ومنع دخول معارضي الخط الإسلامي ومعارضي الثورة إلى أجهزة الدولة التنفيذية، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة في صحيفة "جمهورى اسلامى" وفي عدد آخر من المطبوعات.

أدت صحيفة "جمهورى اسلامى" التي شكلت ركناً أساسياً من أركان الحزب دوراً كبيراً في إقصاء التيارات السياسية المنافسة، وفي مقدمها حزب توده والليبراليون وحكومة بني صدر المؤقتة، وذلك من خلال سلسلة من التسريبات. وحظي الحزب بدعم كبير من آية اللّٰه الخميني ومن قطاعات واسعة من الشعب، واستطاع من خلال نفوذه في لجان الثورة أن يحوز أغلبية المقاعد في انتخابات مجلس خبراء الدستور ومجلس الشورى، وقام بتأثير محوري في ترويج ولاية الفقيه، وكان له شأن كبير في التحولات السياسية التي شهدتها إيران في تلك الفترة. وبعد التقدم الذي حققه الحزب أخذت مسألة غياب الانسجام تضغط من جديد، وبرزت خلافات بين القوى الأساسية للحزب، وبانت من داخله القوى المحافظة وقوى الاعتدال، وهما الفريقان اللذان قاما بدور كبير في التحولات السياسية التي شهدتها إيران فيما بعد[٥١]. ولم تكن الخلافات داخل الحزب مقصورة على وجهات النظر والممارسة العملية، بل كانت أكثر عمقاً، ووصلت إلى الخطاب النظري، وسعى كل فريق لطرح أسس

اسلامى" ("الجمعية الشاملة، لمحة عامة عن عقد من فاعلية حزب الجمهورية الإسلامية")، (تهران: انتشارات دانشگاه آزاد اسلامى/ الجامعة الإسلامية الحرة، ١٣٧٩)، ج ١، ص ٣٨١.

(٥١) فوزي، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٣٩٤، ٣٩٥.

رؤيته على شكل خطاب يؤسس للتباين ويقارع الفريق الآخر. وهكذا جرى تقسيم المجال السياسي في إيران إلى منطقة للتنازع بين خطابين هما اليسار واليمين[52].

كان آية الله الخميني معارضاً بصورة كبيرة لترشيح رجال الدين لمنصب رئيس الجمهورية، ولذلك لم يترشح أي منهم حتى الدورة الثالثة، عندما قدم الحزب اقتراحاً إلى الإمام الخميني يتضمن ترشيح واحد من رجال الدين للمنصب، فوافق على ذلك وأيد انتخاب آية الله خامنئي الذي تزعم الحزب بعد مقتل الدكتور بهشتي. وفاز خامنئي بالأغلبية، وبعد مشاورات عديدة بشأن رئاسة الحكومة، قدم خامنئي مير حسين موسوي لشغل المنصب، فحاز تأييد مجلس الشورى. وكما استطاع الحزب إحراز منصب رئاسة الجمهورية حاز أيضاً منصب رئاسة الحكومة، إذ إن موسوي كان عضواً في لجنة الشورى المركزية للحزب، ورئيس تحرير صحيفة "جمهورى اسلامى"، الأمر الذي عزز نفوذ الحزب وسيطرته على جوانب الحياة السياسية.

كانت فترة حكومة موسوي الائتلافية هي الفترة التي يمكن تسميتها فترة حاكمية خط الإمام أو حزب الله، وقد ساعد على تثبيت دعائم حكومة موسوي مجموعة من العوامل في مقدمها انهيار قوة المعارضين السياسيين، وتراجع أجواء الاغتيالات. فعلى الرغم من وجود وزراء في حكومته لا يوافقونه الرأي، فإن موسوي، وبدعم من الخميني، تمكن من إبعاد منافسيه وتعزيز مكانته[53].

وكان طاقم مير حسين موسوي الوزاري، في معظمه، من خط الاعتدال في حزب "جمهورى اسلامى"، كما أنه من الناحية الفكرية كان من المنادين بالعدالة والمساواة، وبضرورة الوصول إلى الشعب. وبناء على ذلك، تبنّى هذا التيار في المجال الاقتصادي سياسة تضمنت القبول بمسؤولية الدولة في

---

(٥٢) بابائي، مصدر سبق ذكره.

(٥٣) المصدر نفسه.

جميع الميادين الاقتصادية، وبالحدّ من الملكية الخاصة، وفرض الحظر على الاستثمار الأجنبي، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وعارض أنصار هذه الحركة نقل المراكز الاقتصادية المهمة إلى القطاع الخاص، وجادلوا أن ذلك سيجعل القطاع الخاص يستحوذ على موارد كبيرة، وسيسبب الأزمات للحكومة كلما اختلف معها، وبالتالي، فإن وجود الحكومة في المجال الاقتصادي، وإمساكها بروافع الاقتصاد الكبرى، أمران لا بد منهما[٥٤].

وعُرف عن موسوي منذ توليه رئاسة الحكومة أنه اشتراكي النزعة، إذ قام بالعديد من الخطوات التي تشير إلى هذا الأمر، وفي محاولاته تعميق هذا الاتجاه طالب بسلطات أوسع لرئيس الحكومة من خلال طرح نفسه وحكومته للثقة في مجلس الشورى الإسلامي لأول مرة في تاريخه ليحصل على شرعية ذاتية، باعتبار الحكومة جهازاً مستقلاً يكون لرئيسه مقعد خاص على طاولة إصدار القرار، بعد أن كان رئيس الحكومة ممثلاً لرئيس الجمهورية في إدارة الحكومة. واختار موسوي وزراءه ممَّن يمثلون اتجاهه الاشتراكي، لكنه كان يصطدم أحياناً بمجلس الشورى الإسلامي برئاسة هاشمي رفسنجاني الذي أقر قانوناً جديداً لمنح الحكومة الثقة يتألف من خمس مواد تسمح بمنح رئيس الحكومة الثقة قبل أن يقدّم أعضاء حكومته، ثم منح الوزراء الثقة كل على حده، بعد أن كانت الثقة تُمنح للحكومة مجتمعة. ولعل هذا القانون كان معبّراً عن محاولات عدد من أركان النظام تحجيم الاتجاه الاشتراكي لرئيس الحكومة موسوي الذي كان يتمتع بدعم من الزعيم آية اللّٰه الخميني[٥٥].

كان مناصرو خط الاعتدال في الحزب، ومعظم أعضاء حكومة موسوي،

---

(٥٤) غلام رضا مصباحي، "بررسى اختلافات مواضع موجود در اقتصاد جمهورى اسلامى ايران" ("بحث الاختلافات القائمة في اقتصاد الجمهورية الإسلامية")، "نور علم"، السنة الرابعة، العدد ٦ (آذر ودى ١٣٧٠)، ص ٣٢، ٣٤.

(٥٥) محمد السعيد عبد المؤمن، "مير حسين موسوي"، دورية "مختارات إيرانية"، العدد ٥١ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤).

هم من الطبقة المتوسطة الجديدة في المجتمع الإيراني، وكانوا يسيطرون على مؤسسات مثل "دفتر تحكيم الوحدة" ("مكتب تحكيم الوحدة")، ومنظمة "مجاهدين انقلاب اسلامى" ("مجاهدي الثورة")، و"انجمن اسلامى معلمان" ("اتحاد المعلمين المسلمين")، كما كانوا يسيطرون إلى حد ما على مؤسسات ثورية مثل "حرس الثورة" ("سپاه پاسداران")، ومؤسسة "جهاد البناء" ("جهاد سازندگی")، وكذلك على أغلبية أعضاء مجلس الشورى. لكن، على الرغم من أن معارضي موسوي في المجلس كانوا أقلية فإنهم كانوا أصحاب نفوذ، وعمدوا إلى توجيه النقد والتشكيك في نجاح السياسة الاقتصادية للحكومة، وسعوا في سنة ١٩٨٥ لحجب الثقة عن الحكومة في المجلس، إلاّ إن المسألة خُتمت بتدخل الإمام الخميني الذي جاء لمصلحة حكومة موسوي.

بدأ مير حسين موسوي فاعلياته بمجموعة شعارات تحدثت عن إيجاد الحكومة الاجتماعية، والقضاء على سطوة الفقر، والدفاع عن القيم الثقافية للإسلام وللثورة وتوسيع دائرتيهما، لكن عوامل عديدة بينها الحرب وفرض العقوبات الاقتصادية وتدني عائدات البلد من النفط لم تساعد كما يجب في نجاح الحكومة في تنفيذ برامجها وتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة، الأمر الذي مكّن المعارضين من توجيه مزيد من النقد إلى موسوي وحكومته[٥٦].

بشأن تلك القضايا وغيرها، وُجدت رؤيتان داخل حزب الجمهورية الإسلامية، وهذا التفاوت والاختلاف هما اللذان أديا إلى ظهور مفهوم اليمين واليسار مرة أُخرى بين الناشطين السياسيين داخل الحزب والمراقبين الخارجيين لأداء زعاماته. وبغض النظر عن الخلافات بشأن مصطلح الحكومة، وقانون العمل، وإصلاح الأراضي، والضرائب المباشرة، وطرق محاربة الغلاء، والتجارة الخارجية، والتي برزت من الخلاف بين أعضاء الحزب، فقد ظهر خلافان جوهريان أديا في النهاية إلى تشكيل خطابَي اليمين واليسار في المناخ

---

(٥٦) فوزي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٤، ١٠٥.

السياسي للبلد.

أول هذه الخلافات دار حول دور الفقه والقانون: فقد دافع البعض عن الفقه التقليدي، وأصر على أنه ليس هناك حاجة إلى الأحكام الثانوية والحكومية، بينما ركّز البعض الآخر على الفقه الحيوي والتجديدي، وكان يعتقد أن ولاية الفقيه قادرة على تعطيل ليس الأحكام الثانوية فحسب، بل الأساسية أيضاً. ويمكن القول إن هذين الرأيين هما نزاع بشأن نوعين من الملكية الكلامية: فالفقهاء التقليديون كانوا يدخلون ساحة الجدل اعتماداً على إرث تاريخي متراكم، ووقفوا على النقيض من المجموعة الثانية من الفقهاء الذين كانوا يحاولون إجراء مراجعة لهذا الإرث. وبالتالي، ذهبت المجموعة الأولى إلى اعتماد موقف أورثوذكسي واستراتيجيا محافظة عُرفت بـ "اليمين"، بينما نحت المجموعة الثانية إلى اتخاذ المواقف البديلة والاستراتيجيات التجديدية وعرفت بـ "اليسار".

أما ثاني هذه الخلافات فدار حول دور الحكومة: فالبعض أراد الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد، ومزيداً من حرية السوق وتعزيز القطاع الخاص، بينما دافع البعض الآخر عن اقتصاد الدولة ونادى بسياسة أكثر اشتراكية. وهذا التباين أوجد مواقف مغايرة أيضاً.

في النتيجة يمكن القول إن سياسة إيران وحكومتها، وعلى الرغم من الحضور الواسع للعديد من القوى السياسية المتباينة الفكر على الساحة الإيرانية في بداية الثورة، كانتا في مجموعهما تحت تأثير الحضور الطاغي والكاريزما اللذين تميزت بهما شخصية الخميني، الأمر الذي يمكّن من القول إن العقد الأول من عمر الثورة جاء مصبوغاً بذلك الحضور، ومؤتمِراً بأمره. لقد طغت زعامة الخميني لأهم القوى السياسية في إيران على القوى والتوجهات السياسية الأُخرى، وساهم ذلك في إيجاد ثم تحديد خصائص نظام الجمهورية الإسلامية وملامحها[٥٧].

---

(٥٧) بشيريه، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

ثانياً: خطاب الثورة وما بعدها

مع تأسيس الجمهورية الإسلامية، بقي المجتمع الإيراني، ولمدة طويلة، تحت تأثير خطاب "الثورة وضد الثورة"، ورافق ذلك تعبئة شاملة "للحفاظ على إنجازات الثورة ومواجهة التحركات المضادة لها"[٥٨]. وفي الوقت ذاته اتُّهمت الحكومة الموقتة بضعف الأداء، وكان أعضاؤها، في معظمهم، رفيعي المستوى من "الجبهة الوطنية" و"حركة الحرية"، وقد أوجدوا نوعاً من الاصطفاف في مواجهة الثورة ببعدها الإسلامي، الأمر الذي أوجد خطابين متعارضين: "أتباع خط الإمام في مقابل القوميين"[٥٩]. وفي ضوء هذا الخطاب اصطفت القوى الثورية ضد التيار الوطني الذي شمل ائتلافاً ضم رئيس الجمهورية في ذلك الوقت بني صدر، والحكومة الموقتة وغيرها من القوى ذات الصبغة القومية، وكان في مقدّم أسباب هذا الاصطفاف المواجهةُ بين خطاب "الالتزام" وخطاب "التخصص"[٦٠].

كان خطاب القوميين يركز على أن أصحاب الاختصاص والخبرة هم مَن يجب أن يتولوا مسؤولية إدارة الدولة، لكن هذا الخطاب واجه كثيراً من المعارضة، فقد وجد فيه كثيرون ذريعة لإغلاق الطريق أمام القوى الثورية والحيلولة بينها وبين مناصب الدولة، كما وجدوا فيه مدخلاً لبقاء مؤيدي الشاه وبقايا النظام السابق في مختلف إدارات الدولة بحجة استخدام خبراتهم، واعتبروا

---

(٥٨) علي دارابي، "اصول گرايى: ماهيت ومؤلفه هاى آن" ("الأصولية: ماهيتها ومكوناتها") "شهرية – زمانه"، العدد ٥٥ (فروردين، ١٣٨٦).

(٥٩) يشير بعض الباحثين إلى أن آية الله الخميني أوصى رئيس الحكومة مهدي بازرگان بتأليف حكومة موقتة غير حزبية، لكن وزراء حكومة بازرگان جاؤوا من خلفيات سياسية متعددة (دينية، قومية...)، الأمر الذي أوجد خلافات كبيرة داخل الطاقم الوزاري كانت واحداً من أسباب عديدة أدت إلى فشل الحكومة. انظر: غلام علي صفاريان وآخرون، "سقوط دولت بازرگان" (تهران: انتشارات قلم، الطبعة الثانية، ١٣٨٣/ ٢٠٠٤).

(٦٠) دارابي، مصدر سبق ذكره.

ذلك كله يكشف عن رغبة وسعي للإبقاء على التقارب مع الغرب. وجاء شعار "لا شرقية ولا غربية، جمهورية إسلامية"، كشعار استراتيجي يرفض سيطرة أي قوة عظمى أكانت في الشرق (الاتحاد السوفياتي)، أم في الغرب (الولايات المتحدة الأميركية)(٦١). وبالنسبة إلى الإيرانيين، فإن اقتحام السفارة الأميركية التي أطلق عليها اسم "عش الجواسيس"، كان حادثة تقارب الأسطورة التي يعاد إنتاجها في كل مناسبة.

إن تسخير(٦٢) "عش الجواسيس" وفقاً لقراءة الخطاب السياسي الإيراني هو "ثورة ثانية وأكبر من الثورة الأولى" كما يقول الخميني، ونقطة تحول مكّنت من إقامة "ركن أساسي وأولي من أركان الحكومة الإسلامية، وأول بيان استقلال سياسي"، وهو "رمز شجاعة الشباب الثوري وجرأتهم في مواجهة جبروت الولايات المتحدة، لأن احتلال وكر الجواسيس أذل الولايات المتحدة"،(٦٣) وفقاً لتعابير المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية اللّه علي خامنئي. ولم تكن هذه الحادثة لتبقى بعيدة عن المواجهة بين الخطابين، فالوثائق التي جرى الكشف عنها خلال الاقتحام فضحت العلاقات بين التيار القومي بالغرب وأميركا، الأمر الذي شكّل رصاصة الرحمة التي أسقطت الخطاب القومي لمصلحة الخطاب الثوري الديني.

وبعد هذه الفترة يمكن رصد عدة مراحل مر بها خطاب الثورة، وقد جاء ذلك وفقاً للأحداث التي مرت بها إيران وتركت تأثيراً كبيراً في تاريخها، ويمكن تقسيمها كالتالي:

---

(٦١) حسن خداوردي، "روابط ايران وأميركا از پيروزى انقلاب اسلامى تا تسخير لانه جاسوسى" ("علاقات إيران وأميركا منذ انتصار الثورة الإسلامية حتى احتلال عش الجاسوسية")، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٨)، ص ٢٠.

(٦٢) التسخير كلمة مأخوذة من اللغة العربية وتحمل معاني كثيرة أبرزها القهر والتذليل، ويقال سخّرته، أي قهرته، والمصطلح في أساسه مستقى من القرآن الكريم.

(٦٣) من كلمة وجّهها خامنئي في سنة ٢٠١٠ إلى المتظاهرين بمناسبة الذكرى ٣١ لاحتلال السفارة الأميركية في طهران.

١- خطاب "الدفاع المقدس"[٦٤]

هـذا الخطـاب الـذي سـاد العقـد الأول مـن عمر الجمهورية الإسـلامية، ما زال لـه، حتـى اليـوم، تأثيـر كبيـر فـي الوجدان الإيراني، وهو يقوم على أن صدام حسـين شـن حرباً ظالمة على الجمهورية الإسـلامية الفتية، بتحريض من قوى الاسـتكبار العالمي ودعمها، وجاء توقيت الحرب في مرحلة اسـتثنائية من عمر الجمهوريـة الإسـلامية التـي كانـت فـي طـور البنـاء. وقـد قدمـت إيـران في هذه الحـرب ٣٠٠,٠٠٠ قتيـل وجريـح حـرب، ووقعت عشـر محافظـات و٨٥ مدينة وقرية ضحية لضربات هذه الحرب،[٦٥] وأدى القصف إلى خسارات مادية قُدرت بـ ١٠٠,٠٠٠ مليون دولار[٦٦].

قاد هذا الوضع إلى جعل خطاب "الدفاع" هو الخطاب السائد في المجتمع الإيراني. وفي ضوء هذا الخطاب سـادت ثقافة التدين، وطلب الآخرة، وتعظيم الجوانب الروحية، والشهامة، وطلب الشهادة، والتضحية وثقافة عاشوراء، وهجر الدنيـا، وتقديـم المصلحـة الجماعيـة علـى المصالـح الفرديـة، والـولاء والبـراء، والجهـاد، ومقاومـة العـدوان، وأصبحـت هذه المفـردات والمعاني قواعد يطبقها الإيرانيـون[٦٧]. ونجـح الخطـاب فـي توظيف الأيديولوجيـا التي أوجدتها الثورة، للوصول إلى نتائج عملية مؤثرة من خلال إثارة مشاعر الشعب[٦٨].

---

(٦٤) تطلـق إيران تعبيـر "الدفاع المقدس" للدلالـة على حربها مع العـراق، وتعتبر أن هذه الحرب فُرضت عليها فرضاً من طرف النظام العراقي السابق.

(٦٥) مركز مطالعات وتحقيقات جنگ، "سـيرى در جنگ ايران وعراق، از خونين شـهر تا خرمشـهر" ("اسـتعراض الحرب العراقية الإيرانية، مـن مدينة خونين حتى خرمشـهر")، (تهران: سپاه پاسداران انقلاب اسلامى، چاپ دوم، ١٣٧٣).

(٦٦) علي دارابي، "كارگزاران سـازندگى از فراز تا فرود" ("كـوادر البناء من الارتفاع إلى الهبوط")، (تهران: نشر سياست، ١٣٨١)، ص ٧٤.

(٦٧) صحيفه "نور"، ج٢٠، ص ١٩٥.

(٦٨) حسين بشـيريه، "انقلاب وبسـيج سياسـى" ("الثورة والتعبئة الاجتماعية")، (تهران: دانشگاه تهران، چاپ اول، ١٣٧٢)، ص ٨٢.

في فضاء كهذا نجحت سياسة الخميني في تهميش مفاهيم ومصطلحات مثل "اليمين" و"اليسار"، وتغييبها عن الساحة السياسية، وساهم في ذلك حل حزب "جمهورى اسلامى" ("الجمهورية الإسلامية")، و"سازمان مجاهدين انقلاب اسلامى" ("منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية")(٦٩). وجاء ذلك لأن الخميني، بما تمتع به من شخصية مؤثرة، رأى في هذه السياسة الأفضل كي، لا يقع خطاب الثورة الأصلي فريسة للاختلاف والتجاذب في وقت لا تحتمل إيران، بسبب وضع الحرب، تعدد الخطابات(٧٠).

٢- خطاب البناء

بعد قبول الجمهورية الإسلامية قرار وقف الحرب، ورحيل الإمام الخميني، برزت، على رأس أولويات إيران، "ضرورة إعادة البناء"، ونجحت عمليات إزالة الدمار الناجم عن الحرب، وإعادة بناء البنية التحتية، والخروج بالبلد من الاعتماد الشديد على الاقتصاد المرتكز على النفط، وتوسيع مساحة الدبلوماسية في جعل "خطاب البناء" فكراً وأيديولوجيا إنقاذ للثورة في عقدها الثاني. وفي ضوء هذا الخطاب، شهدت إيران تحسينات واسعة، إذ أعيدت البنى التحتية، وجرى تنظيم دورة الواردات، وأعيد بناء الجزء الأكبر مما دمرته الحرب. وأخذ التكنوقراط على عاتقهم جزءاً كبيراً من إدارة البلد، وذلك في إطار حزب "كوادر البناء". لقد أراد هاشمي رفسنجاني تغيير مسار السياسة التي حكمت إيران طوال فترة الحرب، وهي الفترة التي سيطر فيها اليسار الإيراني على مقاليد السلطة، وكان يرى، منذ أن بدأت حكومته، أن الإنتاج يساوي الاستقلال. واستطاع أن يوصل النمو الاقتصادي إلى رقم من خانتين لأول مرة بعد الثورة، وسعى بصورة معلنة وواضحة لوضع

---

(٦٩) علي دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه: بررسى، نقد، پيشينه وعمل كرد جامعه روحانيت مبارز تهران" ("الساسة أهل الفيضية: بحث، نقد، تاريخ ومنجزات مجتمع رجال الدين المقاتلين، طهران")، (تهران، انتشارات سياست، چاپ دوم، ١٣٨٢).

(٧٠) منوچهر محمدي، "انقلاب اسلامى: زمينه ها وپيامدها" ("الثورة الإسلامية: الأرضيات والنتائج")، (قم: دفتر نشر وپخش معارف، چاپ اول، ١٣٨١)، ص ٤٨.

سياسات مير حسين موسوي جانباً بهدف إحداث تعديلات اقتصادية، وأصبح الملف الاقتصادي بيد الوزير نوربخش الذي كان تلقى تعليمه في أميركا، ولم يكن يقبل باقتصاد الدولة. لقد جاء خطاب هاشمي مختلفاً ١٨٠ درجة، مقارنة بخطاب موسوي، الأمر الذي عبّر عن نفسه في الميادين السياسية والاقتصادية. لكن هذا الخطاب تضمن إشكالاً رئيسياً تلخص بصرف الاهتمام إلى التنمية الاقتصادية، وتجاهل "العدالة والجوانب الروحية"، وتقديم تصور جديد لـ "الثقافة والحرية" خارج الإطار الذي عرفته الثورة، وقام الشعار الرئيسي للتكنوقراط على أساس التعمير والتنمية من دون الاهتمام بالعوامل المؤثرة في ذلك. ولم يحل الاعتراض الكبير والانتقادات التي طالت هذا التوجه التي أبداها مرشد الثورة الإسلامية، من استمرار هذا الخطاب الذي لم يؤت في النتيجة ثماره التي أعلن السعي لتحقيقها، وأظهر المجتمع الإيراني موقفاً رافضاً لاستمرار هذا الخطاب، وعبّر هذا الموقف عن نفسه في مختلف الانتخابات، لكن الأمر استغرق ثمانية أعوام ليعلن الناس رأيهم القاطع في عقم هذا الخطاب وفشله.

يرى الدكتور رسول بابائي أن هذا الخطاب الذي يُطلَق عليه خطاب "اليمين الحداثي" جاء على النقيض من خطاب اليمين التقليدي، وخصوصاً في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، إذ إنه دافع عن سياسة إنهاء التوتر، والسعي لتحقيق نوع من المصالحة مع العالم الحديث. ويعتبر بابائي هاشمي رفسنجاني عراب هذا الخطاب، أمّا حزب "كارگزاران سازندگی" (كوادر البناء) فحامل سياسي لهذا التوجه. ومع ذلك، فإن قوة الخطاب ظلت محدودة بالسلطة التنفيذية، ولا سيما خلال الولاية الثانية لرفسنجاني (١٩٩٣-١٩٩٧)، وبعد معاداة اليسار، وجد هذا الخطاب، في الأعوام التي تلت، أنه أمام حتمية استراتيجية قادته إلى الصداقة مع خطاب اليسار[٧١].

---

(٧١) بابائي، مصدر سبق ذكره. وفيما يتعلق بالقسم المتعلق بخطاب البناء، انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.ebtekarnews.com/Ebtekar/News.aspx?NID=71670&Keyword=گ

فتمانهاي سياسي

وخلافاً للخطاب لدى كل من اليمين التقليدي واليسار التقليدي، والذي تغلب فيه الرؤية الثورية للعالم والوجود مع تركيز على نقاء النفس والبعد عن الدنيا، فإن خطاب اليمين الحداثي يقوم على أساس المنفعة المادية، ويرى أن أهم إنجاز للثورة يتجلى في عملية إعادة الإعمار. ويمثل هذا الخطاب بصورة مضادة قولاً بضرورة الاهتمام بأمور الحياة الدنيا، وهو ما يعبّر عنه آية الله هاشمي رفسنجاني في إحدى مقابلاته بشأن هذه المسألة بقوله: فكرتي الأساسية هي أن الزهد الحقيقي قيمة عالية، لكن لا بد له من مواجهة الزهد المرائي، فحتى في عهد النبي ﷺ، نجده وبأمر قرآني، واضحاً في التصدي للمتاجرين بالزهد[٧٢].

يرى منتقدو هذا الخطاب وخصومه أنه قدم تعريفاً غير أيديولوجي للدين، ودفع به إلى زوايا خاصة ومحدودة، مهمشاً دوره وحضوره في الحياة العامة. ويصبّ هذا الخطاب جل اهتمامه على التنمية الاقتصادية بشكلها الرأسمالي، ولذا يحاول تقديم تعريف للدين لا يجعل منه عقبة تعوقه، وإنما يسعى لجعله مؤيداً له. وكان رفسنجاني يركز على وجه ليبرالي وتنموي للثورة، وكان يعتقد أن المسألة المهمة لإيران لا تتمثل في القضايا الثقافية، وإنما في العبور من التخلف، والانتقال إلى مرحلة جديدة، وهاجسه هو تحديث إيران. ويرى أن انتهاء العهد البهلوي، والمواجهات التي شهدتها بداية الثورة وفترة الحرب هي فرص قُدمت لإيران كي تصبح واحدة من أكبر الحضارات الإسلامية. ويرى هذا الخطاب ضرورة إيجاد حالة من الاستقرار السياسي كشرط لتحقيق النهوض الاقتصادي، فجرى الإعلاء من مقولات الاحتكام إلى القانون والانضباط المدني والسياسي، ومن هنا بدأ الجدل بشأن أيهما له أولوية تتقدم على الآخر، التنمية السياسية أم التنمية الاقتصادية. أمّا على الصعيد الثقافي فقد دافع الخطاب عن نوع

---

(٧٢) المصدر نفسه.

من التساهل والحرية الثقافية، الأمر الذي يميز هذا الخطاب بصورة كبيرة من خطابَي اليمين واليسار التقليديين. وساعد هذا التوجه في إضفاء رونق على الفضاء الثقافي، بينما تراجعت في هذا الخطاب مقولات ثقافية مثل: الغزو الثقافي والهجمات الثقافية الغربية(٧٣).

٣- خطاب الإصلاحات

في الثاني من خرداد عام ١٣٧٦ (سنة ١٩٩٧) عاد زمام تشكيل الخطاب في إيران إلى يد الحكومة من جديد، ويمكن القول إن العقد الثالث من عمر الثورة هو عقد خطاب الإصلاح على أساس "التنمية السياسية"، كما يمكن القول إن الحرية والمشاركة العامة، والانتخابات والانفتاح في السياسة الخارجية، والتوسع في المؤسسات الديمقراطية، هي عدد من الميزات الرئيسية لهذا الخطاب. لقد جاء الخطاب الإصلاحي خلال الفترة التي امتدت ثماني سنوات (١٩٩٧ – ٢٠٠٥)، واستطاع أن يمسك بزمام السلطة التنفيذية وغيرها من مراكز القوة في البلد. وفي الواقع، جاء هذا الخطاب في إثر التجاهل الذي أبداه خطاب "إعادة البناء" لموضوعات التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية.

لقد كانت المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات، والتي وصلت إلى ٣٠ مليون ناخب، نقطة انطلاق الخطاب الإصلاحي الذي امتد على مساحة زمنية وصلت إلى ثماني سنوات (١٩٩٧– ٢٠٠٥). وهذه المشاركة المليونية كانت في حقيقتها دليلاً على الفضاء الاجتماعي والثقافي الذي كان سائداً في إيران في مطلع تلك الفترة، والذي حمل مطالبات شعبية بتعزيز سلطة الشعب، وجاء مصحوباً بعدد من المتغيرات المهمة التي من الممكن ربطها بالتنمية والرغبة في التغيير، ومن أهمها:(٧٤)

---

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) بهرام اخوان كاظمي، "آسيب شناسى گفتمان اصلاح طلبى" ("علم مشكلات الخطاب الإصلاحي")، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ٢٢ آبان ١٣٨٩)، في الموقع الإلكتروني: http://www.irdc.ir/fa/content/1192/default.aspx

- التغيير الذي طال التركيبة السكانية وما رافقها من زيادة في قطاع الشباب.
- حياة المدن والتحضر وانتشار النزوع نحو الهجرة إلى المدن وما تبع ذلك من نزعة تحمل توقعات أكبر وتطالب برفاهية أكبر في مستوى المعيشة.
- التطور الكمي والنوعي الذي طال المؤسسات التعليمية والثقافية وتطور الجامعات وزيادة عدد الطلاب بصورة غير مسبوقة، والتغييرات التي أصابت هيكلية نظام الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وما رافق ذلك من شيوع الثقافة الاستهلاكية.
- حدوث تغييرات جذرية في نظام القيم والمعايير الاجتماعية، وتقديم نظم قيمية جديدة.
- ظهور تغييرات كبيرة في السياسة العالمية.
- ثورة الاتصالات وانتهاء عصر الاحتكار الإعلامي.
- ظهور جيل جديد من النخب السياسية وزيادة الوعي السياسي.
- زيادة النشاط الدبلوماسي وسياسة فض النزاع في السياسة الخارجية.[٧٥]

وفضلاً عن الأوضاع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي جاء على وقعها تيار الإصلاحات، يمكن الإشارة إلى مجموعة أُخرى يسميها أستاذ العلوم السياسية بهرام اخوان كاظمي، العوامل الذاتية، مثل الحرية، وسيادة القانون، والدفاع عن المجتمع المدني، وإنكار العنف، وتأكيد توافق الآراء بشأن الدستور، وهو الخطاب الذي لقي ترحيباً واسعاً من الطبقة الوسطى الجديدة في المناطق الحضرية، ومن المثقفين والأكاديميين والنساء والشباب، ويؤكد بصورة جلية موضوعات مثل المجتمع المدني، والتنفيذ الكامل للدستور، والتنمية السياسية، وتوسيع الحريات المدنية والسياسية، والديمقراطية، ورفض التوتر، والحوار بين الحضارات[٧٦].

عقب فوز خاتمي، سعت شخصيات إصلاحية، معظمها تولى مناصب مهمة، لتعريف حركتها على أنها ثورة، أو شبه ثورة، كما سعت لإعطاء حركتها

---

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

صبغـة خاصـة واتجاهـاً خاصـاً. ويُلاحَـظ علـى أفراد كثيريـن منهم أنهم توجهوا، على الرغم من تخصصاتهم الفنية، إلى دراسـة العلوم الإنسـانية، وانصرفوا إلى الاهتمـام بموضوعـات ناشـئة عـن تيـار المثقفيـن الجدد، وبأُخـرى متعلقة بجدل الفكـر الدينـي، وقامـت، فـي معظمهـا، على شـخصيات محورية مثل عبد الكريم سروش الذي وجد في التيار رافعة لإعادة إنتاج أفكاره على الصعيد الاجتماعي والفكري. وفي البداية كانت الحلقة الفكرية التي سميت حلقة "كيان"، وبعدها مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية، وغيرهما، من المؤسسات التي شكلت بؤر التنظير الأساسية للفكر الإصلاحي(٧٧). وقام الخطاب الإصلاحي بصورة محورية على "الشعب"، كما كان متضمناً بصورة أساسية، محاور "التنمية السياسية" و"المجتمع المدني" وتنظيم "القانون"(٧٨).

لكن، على الرغم من عدد لا يستهان به من إنجازات هذا الخطاب الإيجابية، فإنه لاقى كثيراً من النقد، ومنه أن "الدين والقيم الروحية" تعرضا للتهميش بسبب هيمنة النظرة العلمانية. وانصرف همّ المسؤولين إلى السعي لـ "وضع الديمقراطية على طاولة الشعب"، لكن ذلك رافقه إخفاق اقتصادي، ومعدلات تضخم مرتفعة، وإغـلاق المصانـع بسـبب التضخـم، وركـود عمليـات الإنتـاج، وارتفاع معدلات البطالـة، وتجاهـل إعـادة إعمـار البلـد وتطويره، وغيرها من النواقص التي قيل إن هذا الخطاب مسـؤول عنها(٧٩). ومع ذلك، حاول بعض واضعي هذا الخطاب،

---

(٧٧) يـرد هذا الجانـب بصـورة مفصلة في: سـلمان علوي نيك، "آسـيب شناسـى حزب مشاركت ايران اسلامى" ("مشـكلات حزب المشاركة")، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى). وقد نُشر الكتاب على حلقات في الموقع الإلكتروني لوكالة "فارس للأنباء" في ١٠/ ٨/ ١٣٨٨: www.farsnews.com/newstext.php?nn=8807270286

(٧٨) علي أصغر سـلطاني، "قدرت، گفتمان وزبان" ("القـوة، الخطاب واللغة")، (تهران: نى، ١٣٨٤)؛ اخوان كاظمي، مصدر سبق ذكره.

(٧٩) علـي دارابـي، "انتخابـات هشـتم: تحليلـى بـر هشـتمين دوره ى انتخابات رياسـت جمهورى" ("الانتخابات الثامنة: تحليل للدورة الثامنة لانتخابات رئاسـة الجمهورية")، (تهران: نشر سياست، ١٣٨١)، ص ٥٠-٥٧.

مثلما حاول واضعو خطاب البناء، جعل الإصلاحات مصبوغة بصبغة محلية، وتبرئتها من التبعية للغرب، لكن أزمة التعريف ظلت تلاحق الإصلاحات، فحتى اليوم لا يوجد تعريف واحد لهذا الخطاب. ويرى كثيرون أن طيفاً راديكالياً داخل صفوف الإصلاحيين جعل من هذا الخطاب نسخة مقلدة للنموذج الغربي، الأمر الذي أدى إلى إدبار الناس عنه بعد ثمانية أعوام، ليقرر الناس فشله رسمياً في الانتخابات الرئاسية في سنة ٢٠٠٥.

٤- الخطاب الأصولي

في عملية استكشاف لمحتوى المنهج والخطاب على مدى ثلاثة عقود من الثورة الإسلامية، يظهر الخطاب الأصولي كواحد من الخطابات الرئيسة في إيران، والذي تبلور بصورة واضحة خلال الأعوام الأخيرة، وعلى وجه التحديد مع ظهور علامات أفول الخطاب الإصلاحي وإخفاقه. وحتى لو كانت البنية الأساسية لهذا الخطاب موجودة منذ البداية، إلاّ إن إطلاق مصطلح أصولي عليها جاء رداً على التسمية الإصلاحية، حين أطلقت الحركة الإصلاحية على الجناح المنافس لها تسمية المحافظ. كما يمكن القول إن الأصولية الإيرانية تعرّف عن نفسها بأنها استراتيجيا وأيديولوجيا في الوقت ذاته، والخطاب الأصولي نوع من المزاوجة والمزج بين أكثر من خطاب، فهو يستعير التقدم والازدهار من خطاب التعمير والبناء، والإصلاح بصبغته المحلية من الإصلاحيين، ويضيف إلى النموذج مفردات خطاب الدفاع التي ينظر إليها كوديعة يجب استخدامها في الوقت الملائم. وبناء عليه، فإن هذا الخطاب هو أيديولوجيا واستراتيجيا صاغتا النموذج الذي ساد إيران بعد سنة ٢٠٠٥.

ومن الناحية التنظيرية يسترشد الخطاب الأصولي، بصورة أساسية، بفكر الخميني الثوري، ويعيد إنتاجه مزاوجاً بينه وبين رؤية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، على الرغم من أن إرث الخميني الفكري تتنازع بشأنه جميع التيارات السياسية على الساحة الإيرانية، وكل منها يدّعي أنه الأقرب في

نهجه وسياسته إلى نهج الخميني[٨٠].

أ- مصطلحات تُعرّف بالخطاب

على الرغم من عملية الإستعارة والمزج وإعادة إنتاج مصطلحات هذا الخطاب، فإنه يمكن رصد مجموعة من التعابير اللفظية التي تحمل دلالات لغوية وسياسية تحدد معالمه، وأبرزها:

١- أصحاب البيت والغرباء:[٨١] تاريخياً يمكن القول إن لينين هو مَن استخدم فكرة "مع" أول مرة، مولّداً مصطلحاً يُستخدم في الأدبيات السياسية، بقوله: "أي شخص ليس معنا، هو حتماً ضدنا"[٨٢]. وجاء زعيم الثورة الإسلامية آية الله خامنئي، في سنة ١٩٩٣، فاستخدم هذا المصطلح وأراد من معنى "مَن معنا" أشخاصاً أو تيارات "يعتقدون بالثورة الإسلامية على أساس الهوية الإسلامية"، ويرون ضرورة "إقامة حكومة إسلامية بقيادة رجال الدين، ويؤمنون بولاية الفقيه." وفي مقابل ذلك، وضع خامنئي "الغرباء"، وحدد صفاتهم بأنهم "غير مبالين بالقيم السياسية للثورة وللفكر الإسلامي الأصيل، وينكرون أساس ذلك، أي ولاية الفقيه"[٨٣].

٢- اليمين واليسار: يرفض الخطاب الأصولي الإيراني تصنيفات اليمين واليسار. ومن الجدير بالذكر أن كلمتَي "اليمين" و"اليسار" تعودان تاريخياً إلى الثورة الفرنسية، وإلى جلسات الجمعية الوطنية حين كان يجلس في الجانب الأيسر ممثلو الثورة من الداعين إلى تغييرات ثورية جذرية، بينما كان المحافظون

---

(٨٠) دارابي، "اصول گرايى: ماهيت ومؤلفه هاى آن"، مصدر سبق ذكره.

(٨١) يُستخدم تعبير "خودي" في الفارسية ويعني النفس، للدلالة على القرب، ويقابله في العربية التعبير الدارج في الثقافة المجتمعية "منا وفينا"، وقد آثرتُ ترجمتها بـ "أصحاب البيت". وعلى النقيض منه يأتي تعبير "غير خودي" ويعني الآخر، وآثرت ترجمتها بـ "الغرباء".

(٨٢) مارسيل ليبمان، "اللينينية في ظل لينين"، تعريب كمال داغر (دمشق: دار الحصاد، ١٩٨٩)، الجزء الثاني، ص ٧٠-٧٨.

(٨٣) شهريار زرشناس، "واژه‌نامه فرهنگى، سياسى" ("مسرد الكلمات الثقافية السياسية")، (تهران ١٣٨٢/ ٢٠٠٣)، ص ١٣١-١٣٢.

يجلسون في الجانب الأيمن. وقد استُخدم ذلك فيما بعد، وانتشر في الأدبيات السياسية العالمية[٨٤]. ووفقاً لهذه التصنيفات يحمل اليسار صفات الرغبة في التغيير، والقول إن العنف لا مفر منه لإحداث التغيير المنشود، وهو يعارض تدخل رجال الدين في السياسة، ويعتقد بمسؤولية الحكومة عن الرفاهية الفردية، ويؤمن بالحرية الفردية. وفي الجهة المقابلة يقف تيار اليمين الذي يعتقد بالحد الأدنى من التغيير، ويبدي اهتماماً كبيراً بالمشاعر القومية[٨٥]. وبدأ استخدام مفهومَي اليمين واليسار في أدبيات السياسة الإيرانية مع الاصطفافات السياسية التي شهدها حزب "جمهورى اسلامى" ("الجمهورية الإسلامية")، ثم ما لبثا أن انتشرا بين الأحزاب الأُخرى في الحكومة ومجلس الشورى[٨٦].

٣- الأصولية والمحافظة: يرفض التيار الأصولي في إيران القول إن المحافظة والأصولية هما أمر واحد، ذلك بأن المحافظة لم يسبق أن قُدمت بصورة فلسفة منظمة ومدونة، وهي أساساً استقت معناها ومفهومها من الوقوف في مواجهة الثورية الراديكالية[٨٧]. ويرفض أصحاب الأصولية الإيرانية، أن تكون أصوليتهم بمعنى (Fundamentalism)، لأن المراد من الأصولية، كما تعرّفها دائرة المعارف للعلوم السياسية، هو أن تكون حركة سياسية تتشكل ضمن إطار دين معين. ويحمل التعريف جوانب سلبية وإيجابية، أمّا الإيجابية فتكمن في كونها مبدئية، بينما ترجع سلبيتها إلى كونها أورثوذكسية تميل إلى التمسك بالمظاهر وتطبيق القشور[٨٨].

وترفض الأصولية الإيرانية أيضاً، مصطلح الأصولية الإسلامية (Islamic

---

(٨٤) داريوش آشوري، "فرهنگ سياسى" ("القاموس السياسي")، (تهران، الطبعة الرابعة، مرواريد، ١٣٦٨)، ص ٧٦-٧٨.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣-١٥٤.

(٨٧) آشوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨-١٣٩.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٧-٢٢٨.

Fundamentalism) الـذي يسـتخدمه عـدد مـن المستشـرقين ووسـائل الإعـلام الغربيـة، وتعنـي السـلفية[٨٩]. ومـع أنهـا تقـرّ بكون الأصولية الإسـلامية هي عودة إلـى القيـم الأصليـة للإسـلام، وعـدم الاحتكـام إلى نموذج غربي أو شـرقي، إلاّ إنها لا تقبل أن تقارن بنماذج مثل "طالبان" في أفغانستان، باعتبارها تقدم رمزاً للأصولية الإسلامية[٩٠].

وكذلـك الحـال بالنسـبة إلـى الأصوليـة بمعنى التحجـر (Bigotry) وجفاف الرؤية والفكر، والالتصاق بالقديم، فالأصولية الإيرانية ترى أن الأصولية بمعنى التحجر هي فكرة عاجزة عن إدراك الأصولية وفهم سـعيها للتقدم. وفضلاً عن ذلك، يجب عدم الجمع بينها وبين التعصب (Fanaticism) والجمود الفكري، كمـا أن الخطـاب الأصولـي الإيرانـي يدافـع عـن نفسـه ضد مـا يلصق بالأصولية مـن تطـرف (Extermism)[٩١]. ومـع ذلـك، يجـب عدم المجازفة في تحليل هذا الخطاب الأصولي الإيراني بالقول إنه فاقد الهوية الخاصة لأنه مزيج من مشارب عـدة. ويـرى الدكتـور علـي دارابـي أن توضيح نقـاط اختلاف الخطاب الأصولي عن سواه من خلال بيان موقفه من المفاهيم والمصطلحات الأُخرى هو خطوة للحيلولـة دون تقديـم تعريـف لـه مـن طرف الآخرين[٩٢]. وتتيح أدبيات الخطاب الأصولي في إيران رصد مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تكشف عن ملامح هذا الخطاب، وهي:

- الإيمـان بشـمولية الديـن وقدرتـه علـى إدارة المجتمـع: يـرى الخطـاب الأصولي الإيراني أن الإسلام يحمل برنامجاً شاملاً وعملياً لإدارة المجتمع في العصر الحالي، وهو يعتبر الجمهورية الإسلامية أفضل شكل من أشكال الحكم، ويعتقد أن الحكم الجمهوري الإسلامي هو الأكثر ملاءمة بين الشكل والطبيعة التـي يجـب أن يكـون عليـه الحكـم، ويحتكـم فـي ذلك إلى القراءة التي تسـتقي

---

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

(٩٠) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣-١٥٤.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه.

محتواها من مقولة الإمام الخميني: "الجمهورية الإسلامية، لا أكثر ولا أقل. فقط الجمهورية الإسلامية"[93].

- الاحتكام إلى القانون: يُعدّ الإيمان بالدستور واعتباره وثيقة عهد وطنية، من الأصول الأساسية التي يؤكدها الخطاب الأصولي. فهذا الخطاب ينادي بمبدأ فصل السلطات، وبالمبدأ القائل بتهميش الميول الشخصية، وأن الفردية خطر يجب إنقاذ البلد منها، كما أنه يعتقد أن القانون السيئ أفضل من الفوضى وغياب القانون[94].

- الديمقراطية الدينية: يعتبر الخطاب الأصولي الديمقراطية الدينية مرادفاً للجمهورية الإسلامية، ويرى أن هذه الديمقراطية، أو حكم الشعب الديني، يقولان، بوضوح، بالحكم الديمقراطي الرشيد، ويعتبر الانتخابات والمشاركة والمنافسة، والأحزاب السياسية، من المظاهر المهمة للديمقراطية، ويقول إنه مؤمن بحق الناس في تقرير مصيرهم، ويبدي تحفظاً على العلاقة بأطياف تعارض الحق في الاختيار، وحكم الأغلبية. لكن هذه المسألة تحتاج إلى التوقف عندها، بصورة نقدية، فعلى سبيل المثال، فإن ميثاق الأصولية[95] الذي أُعلن مؤخراً ينص في البند السادس منه على "الاعتقاد بالحريات المشروعة والديمقراطية الدينية"، في حين أن "الاعتقاد بالحريات المشروعة" و"الديمقراطية الدينية" هما في الساحة السياسية الإيرانية، مفاهيم مجردة وعامة يمكن أن نجد لها عشرات التفسيرات، حتى بالنسبة إلى أعضاء التيار الأصولي الذين صاغوا الميثاق في نصه النهائي. وفي الوقت نفسه، ومن هذه الزاوية أيضاً، إذا نظرنا إلى التيارات المنافسة،

---

(٩٣) "صحيفة اطلاعات"، ١١/ ١/ ١٣٥٨؛ "گاه شمار سياست خارجى ايران" ("الجدول الزمني للسياسة الخارجية لإيران")، (مركز اسناد انقلاب اسلامى)، ج ١، ص ١٣٦؛ "صحيفه امام"، ج ٦، ص ٤٥٧-٤٦٥.

(٩٤) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣-١٥٤.

(٩٥) أعلن الميثاق في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وذلك بعد ١٦ جلسة تشاورية واجتماعات امتدت ٤٠ يوماً بين طيفين من أطياف التيار الأصولي، وخرج بتوقيع كل من آية الله محمد يزدي، رئيس "جامعه مدرسين حوزه علميه قم" ("مجتمع مدرّسي الحوزة العلمية في قم")، وآية الله محمد رضا مهدوي كني، الأمين العام لـ "جامعه روحانيت مبارز تهران" ("مجتمع رجال الدين المقاتلين في طهران").

فإننا نجد أن أطيافاً عدة لدى الإصلاحيين تُظهر إيماناً بالديمقراطية الدينية، وهذه المسألة ليست محل اختلاف في "العموميات"، وإنما في "التفصيلات" و"المؤشرات"، ولذلك، فإن هذا المفهوم ومفاهيم أُخرى تُستخدم في الخطاب الأصولي، يحتاجان إلى تعريفات عملية تساعد على فهم معنى الديمقراطية الدينية ورصد مؤشراتها.

- قبول الرقابة العامة: ترى الأصولية أن محاسبة الشعب للمسؤولين، ليست وظيفة فحسب، بل إنها حق أيضاً، وهي تقول إن تعميم الرقابة العامة، ومأسسة ثقافة التحقيق والمساءلة، خطوتان عمليتان ملتزمتان تعاليم القرآن الداعية إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتدعو إلى إعمال النقد الذاتي كاستراتيجيا لضمان حيوية الخطاب الأصولي وديناميته(٩٦).

- التزام مبادئ الثورة الإسلامية عملياً: تنادي الأصولية الإيرانية، علاوة على الاعتقاد بمبادىء الثورة الإسلامية، بالتزام هذه المبادىء عملياً، والحفاظ عليها، التزاماً بتوجيهات الخميني، وفحواها أن "الحفاظ على الجمهورية الإسلامية هو أكبر واجب شرعي"، وكذلك الحال بالنسبة إلى ولاية الفقيه باعتبارها "إرث الإمام العظيم الذي يجب حفظه." ويرى الخطاب الأصولي في منصب "المرشد" رمزاً للديمقراطية الدينية، كما أن الأصولية الإيرانية ترفع شعارات: "الحرية"، و"الاستقلال"، و"لا شرقية ولا غربية"، بصفتها شعارات استراتيجية ومُثُلاً أصيلة للثورة الإسلامية(٩٧).

ب - الولاء والبراء

تشكل معرفة العدو من الصديق أساساً جوهرياً في المعتقدات الأصولية. والولاء والبراء في الحقيقة مصطلحان قرآنيان يحددان ميزان الحب والبغضاء

---

(٩٦) عماد افروغ، "گفتارهای انتقادی" ("مقولات نقدية")، (تهران: سوره مهر، ١٣٨٥)، ص ١٩-٦٣، ٤٣٩-٤٧٤.

(٩٧) "٢٥ گفتار درباره انقلاب اسلامی" ("٢٥ مقولة بشأن الثورة الإسلامية")، إشراف علي دارابي، (تهران: نشر هماهنگ، الطبعة الثالثة، ١٣٨٢)، ص ١٥٠-١٥٨.

بـ "حُبّ في الله" و"بُغض في الله"[٩٨]. فالخطاب الأصولي يرى أن المؤامرات التي تحاك ضد الأمة الإسلامية هي واقع لا يندرج تحت تصنيف الوهم الذي تتحدث عنه "نظرية المؤامرة"، ولذلك لا يقوم هذا الخطاب بتبديل موقع الأعداء والأصدقاء، وإنما يرى أن جميع الإيرانيين في أي مكان في العالم هم مواطنو الجمهورية الإسلامية، ويخرج من إطار ذلك "أعداء الثورة ومَن ارتكب الجرائم وخان إيران." ويدعو هذا الخطاب إلى دعم الفقراء والمحرومين، ويعتبر ذلك

(٩٨) تحضر قضية الولاء والبراء في الفكر الشيعي والخطاب الأصولي الإيراني مستندة إلى عدد من الآيات القرآنية، وترى في المجموع أن الموالاة والحب يجب أن يوجَّها إلى مَن يحبهم الله ورسوله، وأن البغضاء والبراءة أيضاً يجب أن يكونا لمَن يبغضهم الله ورسوله. وفي السياق أيضاً يكون الولاء لأهل البيت والأئمة ومَن والاهم، والعداء لمَن عاداهم. ومن أبرز الآيات القرآنية التي تساق هنا:

١-﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾ (الممتحنة: الآية ٤).

٢- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (الممتحنه: الآية ٦).

٣- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب: الآية٢١).

٤- ﴿لاَ تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (المجادلة: الآية ٢٢).

٥- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ...﴾ (الممتحنة: الآية ١٣).

٦- ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: الآية ٧١).

٧- ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: الآية ٢٥٧).

٨- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة: الآية ١١٩).

مهمة شرعية، ويؤكد أن "المسؤول خادم لعباد اللّٰه"، ويرى ضرورة بذل الجهد لتفويت الفرصة على العدو لبناء تحالف ضد الجمهورية الإسلامية من خلال العمل على زيادة حلف الأصدقاء.

في المحصلة، فإن الخطاب الأصولي يرفض أن يكون خطاباً معادياً للإصلاح، وإنما يضع الفساد في المواجهة، ويذهب إلى أن الخطاب الأصولي هو في حقيقته خطاب إصلاحي، ذلك بأنه يقف في مواجهة اللامبالاة وفقدان المثل[٩٩]. وفي النتيجة يقوم الخطاب الأصولي على المبادئ التالية: الإيمان بالهوية الإسلامية وبالثورة والالتزام بها؛ العدالة (العدل فلسفة وجودنا)؛ الحفاظ على الاستقلال السياسي (الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي)؛ تعزيز القدرات الوطنية واحترام الذات والثقة بها؛ الجهاد بالعلم (حركة الإنتاج العلمي في هذا البلد يجب أن تبدأ)؛ إصلاح الأساليب وتصحيحها (الإصلاح جزء من المبادئ الأصولية)؛ الازدهار (تأمين حاجات الناس والنهوض بالاقتصاد)[١٠٠].

(٩٩) من حديث لمرشد الثورة علي خامنئي إلى الطلاب وأساتذة الجامعات في محافظة كرمان. انظر الموقع الإلكتروني لقائد الثورة، ١١/ ٢/ ١٣٨٤ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥):

http://www.leader.ir/langs/fa/index.php?p=contentShow&id=2709

(١٠٠) وردت هذه المبادىء في لقاء المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وأعضاء حكومته. انظر الموقع الإلكتروني لقائد الثورة، ٦/ ٦/ ١٣٨٥ (٢٠٠٦):

http://www.leader.ir/langs/fa/index.php?p=contentShow&id=2930

الفصل الثاني

الأحزاب الايرانية
من اليمين إلى الأصولية

أولاً: تيار اليمين

ظل جناح اليمين في إيران، وعلى مدى أعوام عديدة، واحداً من فصيلين رئيسيين في السلطة، وجاء نتيجة التطورات السياسية بعد الثورة الإسلامية، وفي مواجهته وقف جناح اليسار. وقد ظلت الساحة السياسية الإيرانية في الثمانينيات حتى أواسط التسعينيات محكومة بأصل هذه المواجهة التي فرضت بين الطرفين تغييراً على تقسيمات التيارات والأطياف السياسية في إيران في النهج والخطاب والمسميات. وفي وقت لاحق كان اليمين الإيراني الذي كان يسمى اليمين التقليدي يتحول في المسمى إلى الأصوليين، ومن رحم هذه التغييرات والتحولات التي طالت الخطاب وأسلوب العمل، وكذلك المواجهات التي اتخذت أشكالاً عدة، خرج التيار الأصولي في إيران، أو ما اصطلح على تسميته في الأدبيات العربية التيار المحافظ.

لقد تكوّن الجناح اليميني تقليدياً، على يد طبقتين تشكلتا من رجال الدين التقليديين والمنظمات الدينية المرتبطة بأسواق التوزيع التقليدية. وكان لهذا الاختلاف في القاعدة الاقتصادية، وكذلك للخلافات السياسية القوية في الأعوام الأولى من الثمانينيات، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لحكومة مير حسين موسوي خلال الحرب، أثرهما الكبير في تعميق الخلاف بين الثوريين، وكانا مفتاحاً للانقسام الذي ما زال قائماً إلى اليوم. ويُعدّ حزب مؤتلفة الإسلامي الهيئة الرئيسة لجناح اليمين، ومن أقوى أذرعه الاقتصادية ما يعرف بـ "مؤتلفه

بازار"، وهو من الناحية الاقتصادية يعارض رقابة وزارة التجارة ووزارة الاقتصاد والمالية وسيطرتهما على أنشطة التبادل التجاري والاقتصادي كافة.

بعد الثورة الإسلامية في سنة ١٩٨٧، قادت الخلافات ووجهات النظر المتعددة إلى خلافات بين أعضاء "جامعه روحانيت مبارز" ("جمعية رجال الدين المقاتلين")، الأمر الذي قاد إلى انشقاق عدد من الأعضاء وتكوين "مجمع روحانيون مبارز" ("مجمع رجال الدين المقاتلين"). ولم تسلم "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" ("سازمان مجاهدين انقلاب اسلامى") التي كانت واحدة من التشكيلات السياسية الرئيسية داخل حزب "جمهورى اسلامى" من موضوع الخلاف هذا، وفي سنة ١٩٨٢ شهدت المنظمة خروج العديد من الأعضاء ذوي الأفكار اليسارية، وجرى حلّ المنظمة.

وبقي استخدام مصطلحَي اليمين واليسار في الأدبيات السياسية الإيرانية للحديث عن التيارين السياسيين قائماً في إيران لأكثر من عقد ونصف عقد من الزمن. وبعد فوز محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية في سنة ١٩٩٧ ظهر ما سُمي تيار الثاني من خرداد، وكذلك مصطلح الإصلاحيين الذي استخدمه جناح اليسار لتوصيف نفسه، وجرت الاستفادة من مصطلح المحافظين للدلالة على منافسيهم سياسياً. أمّا جناح اليمين (المحافظين ضمن التصنيف الإصلاحي) فاستخدم مصطلح الأصوليين لتوصيف نفسه.

وفي المجموع يمكن القول إن المعطيات التاريخية، وما ترتب عليها، يجعلان كلاً من حزب الجمهورية الإسلامية (حزب جمهورى اسلامى)، ومجتمع رجال الدين المقاتلين/ طهران (جامعه روحانيت مبارز/ تهران)، ومجتمع مدرّسي حوزة قم العلمية (جامعه مدرسين حوزه علميه قم)، وحزب المؤتلفة الإسلامي (حزب مؤتلفه اسلامى)، وجمعية مؤثري الثورة الإسلامية (جمعيت ايثاگران انقلاب اسلامى)، حاملين أساسيين للخطاب الأصولي. وكتابنا يبحث في هذا الفصل في موقف هذا التيار من عدد من القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الإيرانية، ثم يتناول بالتعريف أهم أحزاب هذا التيار وجمعياته إلى اليوم.

١ – ولاية الفقيه والمشاركة السياسية

يعتقد هذا التيار أن ولاية الفقيه ليست قضية انتخابية يكون للناس دور وتأثير فيها، وإنما هي قضية تشخيصية، ويرى أن الولي الفقيه يُكتشف اكتشافاً بمعنى أنه موجود في المجتمع، واكتشافه منوط بالخبراء. وينظر هذا التيار إلى الولي الفقيه بنوع من القداسة، ويؤمن بأن قائد الثورة "ظاهر بالمدد الإلهي"،[١] كما أن جميع المؤسسات تستمد شرعيتها من الولي الفقيه.

يقول محمد رضا مهدوي كني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام والأمين العام لمجتمع رجال الدين المقاتلين: "ولاية الفقيه ليست مسألة انتخابية، وإنما هي مسألة تشخيصية، وإذا كان هناك مَن يقوم بالأمور الإجرائية فإنه لا يحق له التدخل في المسائل الفقهية والاجتهادية"[٢]. وتبدو هذه المسألة أكثر قطعية لدى رضا استادي العضو في مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية عندما يقول مؤكداً: إن الولاية، وتحت أي أوضاع، لا تستمد مشروعيتها من الناس، فموافقة الناس أو مخالفتهم ليس لهما أي تأثير في ولاية الفقيه[٣]. ويحذر مجتمع رجال الدين المقاتلين من مغبة الوقوف في وجه القائد والولي الفقيه: في النظام الإسلامي، وفي زمن الغيبة، يكون للولي القول الفصل. وإذا كان هناك مَن يريد أن يدلي بدلوه، ولديه ما يقوله، ويعطي لنفسه حق الوقوف في مواجهة القائد، فهو أولاً يضع علامات استفهام على التزامه ولاية الفقيه المطلقة، وثانياً سيقود ذلك إلى غياب الإنجاز وشيوع الهرج والمرج في المجتمع[٤].

---

(١) علي دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران" ("علم التيارات السياسية في إيران")، (تهران: سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ وانديشه اسلامى، الطبعة السابعة، ١٣٨٩)، ص ١٢٢.

(٢) حجت مرتجي، "جناح هاى سياسى در ايران امروز" ("التيارات السياسية في إيران اليوم")، (تهران: ناشر نقش ونگار، چاپ اول، ١٣٧٧)، ص ٨.

(٣) صحيفة "كار وكارگر" ("العمل والعمال")، ٢١/ ٥/ ١٣٧٥ ص ٤، نقلًا عن دارابي.

(٤) "ويژه نامه روحانيت مبارز تهران بمناسبت الانتخابات البرلمانية الخامسة" ("عدد خاص لرجال الدين المقاتلين/ طهران بمناسبة الانتخابات البرلمانية الخامسة")، ٢٤/ ١/ ١٣٧٥، ص ٣٢.

ويُعتقد أن نموذج الحكم الإسلامي، وقبل أن يقوم على دعامة الجمهورية، يجب أن يقوم على دعامة الأصول العقائدية الإسلامية، فآية الله مهدوي كني يقول إن "أي حكومة منصوص عليها ويتم تنصيبها من الله هي حكومة قانونية، حتى إن لم يقبلها جميع الناس، وعلى العكس، فإن أي حكومة لا يتم تعيينها وإجازتها من الله، هي حكومة غاصبة وغير قانونية، حتى إن قبلها الناس.. وعلى الرغم من أن الحكومة يجب أن تقوم على الحق والحقيقة فإنها في المقابل يجب أن تحوز، في الإجراء والعمل، القبولَ والدعم من الناس، ولا طريق أمام الحكومة الدينية القائمة على اعتقادات الناس سوى ذلك.. لكن المشروعية والقبول لدى الناس ليسا كافيين وحدهما، بل يصبحان كاملين بإعمال أصل الولاية"[٥]. ولا يخرج الأمين العام لمجتمع مدرسي الحوزة العلمية في قم محمد يزدي عن هذا السياق إذ يرى أن "سياسة الولي الفقيه وحكومته هما من شأن الفقيه الجامع للشرائط، وعندما يوجَد ذلك الفقيه فلا يحق للآخرين التدخل في مسائل الحكم"[٦]. ويعطي هذا التيار رجالَ الدين الحق في الإمساك بزمام أمور المجتمع، ورجال الدين كما يصفهم ناطق نوري، العضو البارز في مجتمع رجال الدين المقاتلين، هم ورثة الأنبياء والأئمة المعصومين الذين يحملون مسؤولية تبليغ الناس دينَ الله، ولذلك، فإننا دخلنا مجال الانتخابات[٧].

وإذا كان هذا التيار لا يخالف التحزب كما يرى نوري الذي ينفي عن "رجال الدين المقاتلين" صفة الحزب، لأن الدولة التي تعتمد الانتخابات تحتاج بالضرورة إلى النظام الحزبي،[٨] فإن مهدوي كني يعارض تحزب رجال الدين لأنهم "أب الناس، والتشكيلات الحزبية المعاصرة تضع رجلاً في مقابل الناس.. وأنا أؤمن بالعلاقة مع الناس من خلال المساجد والمراكز الدينية.. ورجال الدين يجب أن يكون لهم علاقات بالجميع، وهذا الارتباط المتبادل هو الأفضل للعمل

(٥) صحيفة "رسالت" ("الرسالة")، ٢٧/ ١/ ١٣٧٦، ص ٥.
(٦) صحيفة "سلام"، ٢٦/ ٤/ ١٣٧٦، ص ٢.
(٧) صحيفة "رسالت" ٢٧/ ١٢/ ١٣٧٤، ص ٢.
(٨) دورية "عصر ما" ("عصرنا")، العدد ٣٠، ٢٢/ ٩/ ١٣٧٤، ص ١.

الجمعي والديني"[٩].

أمّا المشاركة السياسية فهي حق للناس وتكليف لهم في الوقت ذاته، فالناس مكلفون شرعاً بالمشاركة في الانتخابات، ومن واجبهم شرعاً أن يقدموا على ذلك من دون أدنى تردد،[١٠] لكن هذه المشاركة مشروطة باحترام النظام بشكل لا يتم فيه التشكيك في الأصول الأساسية[١١].

٢ - السياسة الخارجية: العلاقة بأميركا

يستمد هذا التيار أدبياته في السياسة الخارجية من ثقافة معادية للخارج، والقلق والخوف من الخارج الغريب نابعان من حدوث التغيير في الثقافة الدينية التقليدية التي تُعدّ المعقل الأساسي لهذا التيار. وربما تفسر هذه الجوانب الثقافية التعامل المحتاط لهذا التيار مع الغرب، في حين أنه مارس أسلوباً أكثر اعتدالاً في التعامل مع العالم العربي، وحاول تطبيع العلاقات مع السعودية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي[١٢].

ويرفض هذا التيار أي محاولة للاتصال المباشر أو غير المباشر بالولايات المتحدة الأميركية، ويمارس نقداً صريحاً لمحاولات البعض فتح باب الحوار معها،[١٣] ويرى أن خط الإمام، لا ينسجم مع خط التفاوض معها لأنها "عدو الثورة الإسلامية رقم واحد، ولن تتوقف عن نسج المؤامرات ضد الجمهورية الإسلامية"[١٤].

---

(٩) مقابلة مع آية اللّٰه مهدوي كني، مجلة "حوزه: فروردين وارديبهشت"، شماره (العدد) ٧٣ و٧٤، خرداد وتير ١٣٧٥، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.hawzah.net/hawzah/Magazines/MagArt.aspx?MagazineNumberID=4530&id=32560

(١٠) بيان لمجتمع رجال الدين المقاتلين/ طهران، ١٢/ ١١/ ١٣٧٤.

(١١) "شهرية صبح"، العدد ٦٧، اسفند ١٣٧٥، ص ٦.

(١٢) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(١٣) النشرة الخاصة بانتخابات مجتمع رجال الدين المقاتلين، طهران، ٢٤/ ١/ ١٣٧٥، ص ٣٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

وتأتي النظرة المتوجسة إلى الغرب وأميركا مرتبطة كثيراً بالشأن الثقافي، وبالحديث الدائم عن الغزو الثقافي، وعن الخطر الذي يمثله على القيم الإسلامية الاجتماعية.

٣ - الاقتصاد

لا يمكن عند مناقشة سياسة التيار الاقتصادية إغفال قربه من السوق (الـ "بازار")، فمن هذه العلاقة جاء الميل نحو الاقتصاد الخاص، ولذلك وقف موقفاً مخالفاً لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، ودعا إلى انتقال جزء كبير من المؤسسات الاقتصادية الحكومية إلى القطاع الخاص، وقد شكلت هذه القضية نقطة خلافه مع حكومة مير حسين موسوي عندما شغل منصب رئيس الحكومة، كما شكلت سبب دعمه لسياسة التعديل الاقتصادي التي تبناها هاشمي رفسنجاني[١٥].

ويدافع هذا التيار عن حد أدنى من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرى أن تدخلها يشكّل مقتلاً للعملية الاقتصادية،[١٦] ولذلك فهو يؤيد الخصخصة،[١٧] وسياسة التحول الاقتصادي،[١٨] والاستفادة من الموارد الخارجية[١٩] في الاقتصاد.

ويقدم هذا التيار العدالة الاجتماعية على التنمية، ذلك بأن النمو والتنمية الاقتصادية يجب ألاّ يكونا متعارضين مع القيم، وهو الرأي الذي يوضحه مهدوي كني بقوله: العدالة تتقدم على التنمية التي هي فرع منها. يجب أن تأتي التنمية

---

(١٥) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

(١٦) "ويژه نامه روحانيت مبارز تهران بمناسبت الانتخابات البرلمانية الخامسة"، مصدر سبق ذكره.

(١٧) صحيفة "كار وكارگر" ("العمل والعمال")، تصريحات لمحمد باهنر، ١٣٧٥/٨/٢٣.

(١٨) صحيفة "اخبار"، مقابلة مع محمد لاريجاني، ١٣٨٤/٨/٣٠.

(١٩) دورية "عصر ما"، مقابلة مع علي أكبر ناطق نوري، العدد ١١، ١٣٧٣/٧/٢٧.

كوسيلة بهدف بسط العدالة الاجتماعية وإشاعتها[٢٠]. ونموذج التنمية المطلوب يضع العدالة على رأس القائمة في أي برنامج اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي[٢١]. ويرى مجتمع رجال الدين المقاتلين أن من واجب الدولة رعاية أحوال المحرومين والمستضعفين، وأن النموذج الإسلامي يجب أن يصاغ بهدف الوصول إلى التنمية المقترنة بالعدالة الاجتماعية[٢٢].

٤ – تحوّل الخطاب

يرجع دخول مصطلح الأصولية إلى الأدبيات السياسية الإيرانية إلى أواخر التسعينيات، ويرى محللون كثر، ومنهم الدكتور علي دارابي، أن الإصلاحيين دأبوا على إطلاق تسمية المحافظين والسلطويين على خصومهم ومنافسيهم السياسيين. ويحمل مصطلح "المحافظة" في القاموس السياسي الإيراني معاني سلبية مثل، التحجر، وتجاهل التغيير، ورفض التطور، والإصرار على منطق حفظ الوضع الموجود من دون الأخذ بعين الاعتبار ما يجري على الساحة الخارجية، وتمثلت ردة فعل تيار اليمين في إيجاد خطاب أطلقوا عليه الخطاب الأصولي[٢٣].

وجرى صوغ الخطاب الأصولي لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها سحب الشرعية من الخطاب الإصلاحي استناداً إلى المباني الأساسية للثورة الإسلامية والخطاب الخميني، كما سعى واضعوه لنفي تهمة المحافظة والسلطوية. ووجد التيار الأصولي طريقه نحو الفضاء السياسي، وتمكّن من أن يكون نداً للخطاب

---

(٢٠) ملحق خاص لصحيفة "رسالت"، ١٩/ ١١/ ١٣٧٤، ص ٥.

(٢١) آية الله مهدوي كني، "اسوه حسنه از ديدگاه قرآن كريم" ("الأسوة الحسنة من وجهة نظر القرآن")، "پيام صادق" ("رسالة الصادق")، بهمن واسفند ١٣٨٠، العدد ٣٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://hawzah.net/Hawzah/Magazines/MagArt.aspx?MagazineNumberID=6450&id=73277

(٢٢) من بيان لمجتمع رجال الدين المقاتلين/ طهران، ١٩/ ١١/ ١٣٧٤.

(٢٣) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

الإصلاحي، كما استطاع أن يعرقل المشروع الإصلاحي ويساهم في إفشاله[٢٤]. وكان لمرشد الثورة الإسلامية دوره الكبير في إعادة التعريف وتبيان مفاهيم هذا الخطاب وتوجيهه، كي يذهب الخطاب الأصولي إلى ما هو أبعد من الجناح السياسي.

ويعيد محمد شفيعي فر الأصولية من الناحية التاريخية إلى تيار سعى للتمسك بالقيم في مقابل الليبرالية،[٢٥] وقد قام أنصار الخميني، في إثر ترشح بني صدر لأول انتخابات رئاسية، باستخدام هذا المصطلح للتعبير عن جبهتهم السياسية، لكن آخرين يرون أن ثمة خطاباً لخامنئي انتقد فيه تسمية الأجنحة السياسية في إيران بـ"اليمين" و"اليسار"، قائلاً إن أفكار الإمام الخميني ومسلمات الثورة تقتضيان تقسيماً غير اليمين واليسار، واستخدم اصطلاح الأصولية وغير الأصولية لبيان هوية الجماعات والتيارات السياسية[٢٦].

ووجد ذلك انعكاسه في الانتخابات البرلمانية الخامسة في سنة ١٩٩٥ عندما أسس بعض المشاركين في الثورة ائتلافاً سياسياً باسم "حزب الله"، وقدّم مرشحين من كلا الطيفين السياسيين الرئيسيين، ومع بداية الانتخابات الرئاسية السابعة في سنة ١٩٩٧ قام حجة الإسلام محمد ري شهري بتشكيل جمعية للدفاع عن قيم الثورة[٢٧].

وبقي عنصر القيم هو السائد حتى سنة ١٩٩٩ عندما بدأت الأوضاع السياسية شيئاً فشيئاً تفسح في المجال أمام طرح الخطاب الأصولي، وفي الانتخابات الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥ اتخذت المنافسة بين الأصوليين والإصلاحيين شكلاً جديداً حمل أبعاداً أُخرى للمواجهة، ووجد فريق سياسي

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) محمد شفيعي فر، "اصولگرايى وقانون اساسى" ("الأصولية والدستور")، دورية "زمانه"، السنة السادسة، العدد ٥٥ (فروردين ١٣٨٦/ ٢٠٠٧)، ص ٣٤-٤٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢٧) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

إيراني ضرورة مواجهة الدعاية السياسية الغربية ضد إيران، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور مقولات تتحدث عن نهاية مماثلة لنظام الحكم الإسلامي في إيران. ولعل هذا القلق هو الذي جعل الأصوليين يقفون في مقابل الإصلاحيين وجبهة الثاني من خرداد بصورة كاملة وواضحة، فقد رأوا أن ذلك هو الطريقة الوحيدة لبيان حدود القوى السياسية ومدى التزامها مواقف الثورة الإسلامية وأهدافها[٢٨].

ظل التيار الأصولي على الدوام يتهم منافسيه الإصلاحيين بأنهم فرّطوا في قيم الثورة، وأن سياسة التساهل التي اتبعوها أضعفت أصولها. وتداعى عدد من الأحزاب والشخصيات والجمعيات فأنشأوا تجمعاً عُرف باسم "بموازاة مجتمع رجال الدين"، الذي جاء كإطار تنسيقي هدفه إعادة التنظيم، ومنذ الانتخابات الرئاسية الثامنة في سنة ٢٠٠١ وبعدها، دخل العمل السياسي والانتخابي معرّفاً عن نفسه كجبهة مضادة تقف في وجه الجبهة الإصلاحية. ويلفت دارابي النظر إلى أن ما يفرق الأصوليين عن الفريق الذي يسمى أيضاً اليمين التقليدي، هو أن قادته ومديريه كانوا في الأغلب، فكرياً وعملياً، من الجيل الثاني والثالث للثورة، من ذوي التعليم العالي وممّن شاركوا في الحرب ضد العراق، ولوحظ أنهم لا يستفيدون من أسلوب عمل اليمين في الفاعليات السياسية. ومع إخفاق تجربة الإصلاحيين التي استمرت ثمانية أعوام، كان اليمين يدخل في سنة ٢٠٠١ مرحلة إعادة التعريف، ويطلق على نفسه رسمياً تسمية الأصوليين، التي تشي بالالتزام العملي والعقائدي بالجمهورية الإسلامية والثورة الإسلامية، وبتعاليم الخميني والوفاء لمقام مرشد الثورة. وأمام التشكيك في النظام، وفي مبادىء الثورة، أعاد اليمين تأكيد التزامه ولاية الفقيه، وإجلال مرحلة "الدفاع المقدس" والشخصيات الفاعلة فيها، ودعم الفقراء والطبقات الدنيا، ومعاداة قيم الاستهلاك وتجميع الثروة، ومن

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

هنا بدأت المواجهة السياسية والفكرية مع فترة الإصلاحات، وكذلك مع فترة إعادة البناء التي تزعمها رفسنجاني[٢٩].

لقد ساهمت السياسة الإصلاحية، بصورة أو بأُخرى، في إيقاظ القوى الأصولية وتجميع صفوفها، واستغل التيار الأصولي حالة خيبة الأمل لدى المجتمع بعد فشل التجربة الإصلاحية في السلطة التنفيذية ومجالس الشورى المحلية ومجلس الشورى (البرلمان) السادس، فبدأ العمل تحت لافتة "آبادگران" ("المعمرون") الذين رفعوا شعارات غير سياسية، وركزوا على الجوانب العمرانية وإيصال الخدمات، الأمر الذي مكّنهم من الفوز في انتخابات مجلس الشورى الإسلامية المحلية في المدن والقرى، وكانت هذه خطوتهم الأولى. وجاء التفوق الثاني في فوزهم في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، وبعد الانتخابات الرئاسية الثامنة في سنة ٢٠٠١ ركزوا اهتمامهم على شعارات العدالة ورفع الظلم ومقاومة الفقر والتمييز ومحاربة الفساد، وطالبوا بأن يضع رئيس الجمهورية الالتزام بالولاية والدستور والقانون على رأس أولوياته. وفي سنة ٢٠٠٤ أعلنوا في تجمع كبير قالوا عنه إنه "الخطوة الجديدة" لأصولية الفكر[٣٠] التجديدَ في الأسلوب والتنسيق في العمل، واستطاعوا لاحقاً إخراج الإصلاحيين من اللعبة السياسية بعد فشلهم في الانتخابات الرئاسية التاسعة.

وفي المجموع فإن عدداً من الأصول والمبادىء بقي ثابتاً، وانتقل من اليمين إلى الأصوليين، في حين شهدت مبادىء أُخرى تغييراً وتحولاً، ويتضح ذلك في المقارنة التطبيقية التي يجريها الدكتور دارابي[٣١] في الجدولين ١ و٢ أدناه:

---

(٢٩) محمد شفيعي فر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

(٣٠) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤٤-١٤٥.

الجدول الرقم (٢ - ١)
المبادىء التي بقيت ثابتة

الرقم	الموضوع	اليمين التقليدي	الأصولية
١	أميركا	أميركا هي عدو الثورة الإسلامية اللدود، وبحسب تصريح الإمام الخميني هي "الشيطان الأكبر"	بحسب تصريح قائد الثورة، فإن المفاوضات مع أميركا ليست سوى طريق مغلق
٢	الحكومة	التشديد على الحد الأدنى لتدخل الحكومة، وإسناد الأمور إلى غير الحكوميين	الاستمرار في التشديد على حد أقل لتدخل الحكومة، وإسناد الأمور إلى غير الحكوميين
٣	الاقتصاد	داعم جدي للقطاع الخاص، ويحذر من اقتصاد الدولة	داعمة أساسية لاقتصاد السوق، ومخالفة لاحتكار الاقتصاد في يد الدولة
٤	التحزب	داعم للتحزب، ولإنشاء مراكز للتربية، ولتدريب الكوادر من أجل إدارة الثورة والحفاظ على منجزاتها	التحزب إذا لم يكن للسلطة فهو ضرورة
٥	رجال الدين	الاعتقاد بمشاركة رجال الدين في إدارة أمور البلد	الاعتقاد بمشاركة رجال الدين في إدارة أمور البلد
٦	الثقافة	الثقافة أساس، ويجب أن تقوم الحوزة العلمية بدور أصلي في التنظير وبيان النظريات	الثقافة مهمة، ويجب أن تكون مبنى الأمور ومنبعها
٧	الغزو الثقافي	الغزو الثقافي هجوم يتم في الظلام وواقع لا يقبل الإنكار	يتم عن طريق ما أُطلق عليه "الناتو الثقافي"*

(*)"ناتوى فرهنگى" ("الناتو الثقافي"): مصطلح يُستخدم في الأدبيات السياسية الإيرانية لوصف الغزو الثقافي الذي مصدره دول حلف الناتو، والذي تُستخدم فيه جميع الوسائل، من التكنولوجيا والمعلومات والصوت والصور والكتابة والفن، والرياضة، وحتى العلوم، وبرامج الأطفال وألعابهم، وذلك بهدف زعزعة الثقافة التقليدية في دول العالم الثالث، ولا سيما البلاد المسلمة منها. ويكون ذلك بإرسال رسائل تصاغ بعناية وتستهدف الشباب للتأثير في هويتهم، وتوجيه ضربات إلى قيم الأسرة الثقافية والدينية، وينظر قائد الثورة خامنئي إلى الثورات الناعمة كجزء من هذا الغزو. انظر: "ناتوى فرهنگى به روايت مقام معظم رهبرى" ("الناتو الثقافي في رواية القائد")، موقع "آفتاب" الإلكتروني، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧:
http://www.aftabir.com/articles/view/politics/political_science/c1c1191230825p1.php/%d9%86%d8%a7%d8%aa%d9%88%db%8c-%d9%81%d8%b1%d9%87%d9%86%da%af%db%8c-%d8%a8%d9%87-%d8%b1%d9%88%d8%a7%db%8c%d8%aa-%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%85-%d9%85%d8%b9%d8%b8%d9%85-%d8%b1%d9%87%d8%a8%d8%b1%db%8c.

ويجري النظر إلى تكنولوجيا المعلومات، وخصوصاً الإنترنت الذي ألغى الحدود الجغرافية والزمانية، كأدوات تُستخدم في هذا الغزو. ووجهة النظر هذه تدافع عن منع الأطباق اللاقطة.

الجدول الرقم (٢ – ٢)
المبادىء التي أصابها التحوّل

الرقم	الموضوع	اليمين التقليدي	الأصولية
١	ولاية الفقيه	الاعتقاد بولاية الفقيه والقول إن ما يصدر عن القائد هو قرارات إرشادية. أمّا في الماضي فكان هناك إصرار كبير على نسبة هذا التيار إلى الولي الفقيه والقائد، وجرى استخدام تعبير "الذوبان في ولاية الفقيه" كدليل على الانقياد التام لها	تدعم الولاية المطلقة للفقيه، وإضافة كلمة "مطلقة" إلى النص المتمم للدستور. أمّا اليوم فإنها تقبل أن تكون دائرة القيادة ومظلتها واسعتين، وتعتبر مصادرة القائد عملاً غير صائب
٢	المشاركة السياسية	كان يتم في الماضي، وبشكل أساسي، التشديد على "التكليف" في عملية المشاركة السياسية وحضور الناس في الانتخابات	يجري اليوم التشديد على استيفاء حقوق المواطنة، بصورة واضحة
٣	تداول السلطة والنخب	حصر تداول السلطة في طبقة محدودة من التيار	تأكيد تداول السلطة والنخب وتوسيع دائرة ذلك
٤	إدارة الدولة	كانت تسود في الماضي نظرة الصفر والمئة إلى التيارات السياسية، وكان يتم القيام بعملية ترتيب فئوية للأجنحة والفصائل	يقر كثير من الأصوليين اليوم بأن بقاء إدارة الدولة في يد جناح واحد، هو أمر غير عقلاني
٥	التنمية	يجب أن تشمل جميع الجوانب وتكون مستدامة، ولا يمكن الحديث عن نوع من التنمية (السياسية؛ الاقتصادية؛ الثقافية) يتقدم أو يتأخر عن النوع الآخر	التنمية الاقتصادية تتقدم على التنمية السياسية والثقافية

ثانياً: الأحزاب والجمعيات

١- حزب جمهورى إسلامى (حزب الجمهورية الإسلامية)

يُعد حزب الجمهورية الإسلامية نموذجاً لحزب سياسي ديني أصولي استلهم بصورة أساسية فكر الخميني، وأسّسه، بصورة علنية، وبعد أسبوع من انتصار الثورة الإسلامية في سنة ١٩٧٩، عدد من رجال الثورة ذوي التوجه الإسلامي، وإن كان صاحب فكرة تأسيس هذا الحزب هو الدكتور محمد حسيني بهشتي الذي انتخب أميناً عاماً له، وكان من الشخصيات المؤثرة والفاعلة قبل الثورة وبعدها[٣٢]. ويتحدث بهشتي عن أبرز الأسباب التي وقفت وراء تأسيس الحزب، وكان أهمها في رأيه فقدان النظرة الأيديولوجية الإسلامية، فيقول: "عندما تأسس حزب حركة الحرية رحبتُ بذلك، وعندما طالعتُ النظام الأساسي للحزب ولم أجد أنه يتطرق إلى الإسلام كمدرسة،[٣٣] ولم يقدم حزب حركة الحرية كحزب إسلامي، انتقدتُ الأصدقاء مؤسسي حركة الحرية"[٣٤].

وبعد إعلان التأسيس جرى، وعلى نطاق واسع، توزيع استبيان واستمارة طلب العضوية جنباً إلى جنب مع النظام الأساسي للحزب، وبدأ الحزب سريعاً بقبول العضوية في مراكز الحزب التي انتشرت في مختلف أنحاء البلد. ووفقاً لقادة الحزب، فقد تقدم لطلب العضوية في اليوم الأول من التسجيل، أكثر من

---

(٣٢) شغل بهشتي عدداً من المناصب بينها عضوية مجلس الخبراء، ورئاسة السلطة القضائية، وقد قضى مع ٧٢ شخصية سياسية في تفجير مقر حزب الجمهورية الإسلامية في سنة ١٩٨١ الذي تبنته منظمة "مجاهدين خلق".

(٣٣) عبد الله جاسبي، "تشكل فراگير" ("التنظيم الشامل")، (تهران، انتشارات دانشگاه آزاد اسلامي/ "الجامعة الإسلامية الحرة"، ١٣٧٩)، ج ١، ص ٣٦٦.

(٣٤) "شهيد بهشتى وهاشمى رفسنجانى: درباره تأسيس حزب جمهورى اسلامى چه گفتند؟" ("ماذا قال الشهيد بهشتي وهاشمي رفسنجاني بشأن كيفية تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية؟")، موقع "خبر أونلاين" الإلكتروني، ٢٩ بهمن ١٣٨٩:
http://www.khabaronline.ir/news-131033.aspx

٨٠,٠٠٠ شخص. وبعد مرور ١٠٠ يوم بعد تأسيس الحزب أعلن الدكتور باهنر مواقف الحزب بشأن القضايا السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والثقافية، كما أعلن أن عدد أعضاء الحزب وصل إلى مليوني شخص حتى ذلك اليوم[٣٥].

وهدف الحزب إلى إيجاد مزيد من التعاون والتكامل والتنسيق بين القوى الموالية للثورة الإسلامية، وتنظيم الدولة الإسلامية، ووضع أساس الجمهورية الإسلامية بموجب الدستور.

وبناء على هذه الأهداف تم صوغ برنامج شمل المحاور التالية:[٣٦]

١- رفع مستوى الوعي السياسي والإسلامي للشعب الإيراني، والإسراع في بنائه الثوري من الأبعاد كافة.

٢- تطهير البلد من آثار الدكتاتورية والاستعمار.

٣- تعزيز الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع.

٤- استبدال النظام الإداري الفاسد بنظام إداري جديد يقوم على الصدق والإيمان والجدارة.

٥- القضاء على الفقر والحرمان من خلال التركيز على قيمة العمل، ورفض أي نوع من أنواع الاستغلال، وإيجاد نظام اقتصادي جديد.

٦- تبديل النظام التعليمي المستورد والاستعماري بنظام إسلامي أصيل.

٧- بناء جيش مؤمن مستقل.

٨- تنظيم السياسة الخارجية على أساس الولاء والبراء مع: (أ) الاحترام الكامل للاستقلال العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي للبلد؛ ب) احترام استقلال الدول الأخرى وحريتها؛ ج) تطوير العلاقات الأخوية وتعزيزها مع جميع المسلمين؛ د) مساعدة فقراء العالم والمستضعفين.

---

(٣٥) "حزب جمهورى اسلامى" ("حزب الجمهورية الإسلامية")، مركز وثائق الثورة الإسلامية، ٢٩ بهمن ١٣٥٧، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.irdc.ir/fa/calendar/180/default.aspx

(٣٦) جاسبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٨.

وكان بين المؤسسين الأوائل لحزب الجمهورية الإسلامية، آية الله محمد حسيني بهشتي، وعلي خامنئي، وأكبر هاشمي رفسنجاني، ومحمد جواد باهنر، وعبد الكريم موسوي أردبيلي،[٣٧] وجرى عرض فكرة الحزب على مهدوي كني إلاّ إنه لم يرحب بالفكرة[٣٨]. ونُظر إلى اتساع مكاتب الحزب وانتشارها كنقطة قوة،[٣٩] لكنها كانت في الوقت ذاته نقطة ضعف كان لها أثر كبير في الانقسام الذي أصاب الحزب لاحقاً. ومع ذلك يوجد إجماع على الدور الكبير والمؤثر الذي قام به الحزب، إذ استطاع في فترة قصيرة أن يمسك بزمام الأمور ويشكّل معالم الحياة السياسية[٤٠].

أ - مبادىء الحزب[٤١]

- استمرار الثورة والحيلولة دون حدوث التحجر.
- التزام التنسيق الدائم بين القوى الإسلامية المناضلة التي تعمل على تحقيق استقرار نظام الحق والعدل الإسلامي وتواجه الاستعمار، وعلى منع محاصرة النضال والحدّ منه.
- الابتعاد عن أي نوع من التبعية لأي فريق أو قوى سياسية أُخرى، لأن ذلك من شأنه أن يحفظ استقلالية الحركة وأصالتها وإسلاميتها.
- الاستفادة من جميع الأساليب النضالية البنّاءة التي تنسجم مع المعايير

---

(٣٧) علي دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه: بررسى، نقد، پيشينه وعمل كرد جامعه روحانيت مبارز تهران" ("الساسة أهل الفيضية: مراجعة، نقد، الخلفية والأداء لجمعية رجال الدين المقاتلين/ طهران")، (تهران: انتشارات سياست)، ص ١٠٥.

(٣٨) فريد قاسمي، "يادنامه شهيد مظلوم" (تخليداً لذكرى الشهيد المظلوم)، (قم: مؤسسة نشر القدس، ١٣٦١)، ص ١٤٦.

(٣٩) "حزب جمهورى اسلامى از تشكيل تا انحلال" ("حزب الجمهورية الإسلامية من التشكيل إلى الحل")، صحيفة "همشهري"، ٣٠ بهمن ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.hamshahrionline.ir/news-128615.aspx

(٤٠) Mohsen M. Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1988), p. 244.

(٤١) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

الإسلامية، ومن التجارب النضالية الإنسانية التي من شأنها أن تساهم في تكامل الحالة النضالية الإسلامية.[٤٢]

وجاء النظام الأساسي للحزب في ٤٤ مادة، وكان مركز الحزب في طهران، لكن فروعاً عديدة له انتشرت في إيران والخارج. ونصت المادة الحادية عشرة منه على أن المجلس هو أعلى مرجع في الحزب، ومن أركانه المؤثرة: لجنة الشورى المركزية؛ لجنة الشورى الأيديولوجية؛ لجنة شورى الإفتاء؛ لجنة شورى التحكيم؛ الهيئة التنفيذية[٤٣].

وعرّف الحزب عن نفسه بأنه تشكيلات عقائدية سياسية أُنشئت لتوجيه القوى الإسلامية المناضلة، للوصول إلى الأهداف الإسلامية العليا، وهو يعتقد بولاية الفقيه، ويلتزم دستور الجمهورية الإسلامية[٤٤].

وبعد عقد أول مجمع للحزب في سنة ١٩٨٣، جرى إجراء عدد من التغييرات على النظام الأساسي، وتكونت لجنة الشورى المركزية من شخصيات معروفة عديدة من أبرزها: علي خامنئي؛ هاشمي رفسنجاني؛ محمد علي موحدي؛ علي أكبر ناطق نوري؛ محمد رضا بهشتي؛ محمد رضا باهنر؛ مسيح مهاجري؛ واعظ طبسي؛ عبد الله جاسبي.

وأصبحت صحيفة "جمهورى اسلامى" (الجمهورية الإسلامية) ركناً مهماً من أركان الحزب،[٤٥] ورافقتها مجلة "العروة الوثقى" كشهرية تصدر بانتظام. وضم الحزب أيضاً قطاعات للطلبة وللعمال وللتجار ولرجال الدين، واستخدم أساليب دعاية عديدة منها: أشرطة الكاسيت؛ السفر؛ الكتيبات؛ إقامة التظاهرات الحاشدة؛ طباعة الكتب؛ إرسال مبلغين إلى الخارج؛ وكان له أثر كبير في التأثير

---

(٤٢) جاسبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٩.

(٤٣) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥-٢٤٨.

(٤٤) "شهيد بهشتى وهاشمى رفسنجانى: درباره تأسيس حزب جمهورى اسلامى چه گفتند؟" مصدر سبق ذكره.

(٤٥) صحيفة "جمهورى اسلامى" ("الجمهورية الإسلامية")، ٢/ ١٠/ ١٣٦١، ص ١.

في الرأي العام للشعب الإيراني. وأدت صحيفة "جمهوری اسلامی" دوراً كبيراً فيما سمي "كشف المؤامرات ضد الثورة الإسلامية"، وشغل أعضاء الحزب مناصب عديدة مهمة في الدولة(٤٦).

ب - آراء حزب الجمهورية الإسلامية

(١) النظرة الكونية: رأى الحزب من خلال النظرة الكونية، أن الحياة البشرية، من دون محبة الله والسير نحوه، هي حياة جوفاء وبلا معنى. واعتبر أن الإحساس بالتجربة، والفكر، والإشراق، الإلهام والوحي، هي طرق المعرفة للإنسان، وبموجبها تقوم الغرائز الطبيعية بدور كبير في حياة الإنسان ودوافعه وسعيه في الحياة، لكن المهم هو ضبط هذه الغرائز. كما أن الأنبياء هم الرعاة ومنقذو الفقراء والمحرومين، والوحي هو مصدر المعرفة للأنبياء، وتعاليم الأنبياء وأفعالهم هي أفضل نموذج وقدوة للمجتمع، لأن دور الإنسان في تاريخ البشرية لم يكن سلبياً بصورة صرفة، بل كان له دور فاعل وبنّاء، والإمام هو التجلي العيني لهذه المدرسة، أمّا القيامة فهي عودة الإنسان إلى الله(٤٧).

(٢) بناء المجتمع: في قضية بناء المجتمع، يرى الحزب أن المجتمع الإيراني هو مجتمع إسلامي تخضع جميع العلاقات الاجتماعية فيه للقيم الإسلامية، ويعتبر دور "الفقه" و"رجال الدين" في تمثل القيم الإسلامية في المجتمع، من المسائل الأساسية في النظام الاجتماعي للإسلام. أمّا شعبية الحكومة فيتم تأمينها في المجتمع الإسلامي في ضوء التزامها أيديولوجيتها.

وشدد الحزب بصورة خاصة على دور الشورى في بناء مجتمع سالم، والقيام

---

(٤٦) "روح تشكيلات اسلامی وهدف از تأسیس حزب جمهوری اسلامی در بیان آیت‌الله دکتر بهشتی" ("روح التشكيلات الإسلامية والهدف من تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية بتعبير آية الله الدكتور بهشتي")، موقع "نما" الإلكتروني، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١١:
http://namanews.com/paper/ShowPaperpage.aspx?id=76

(٤٧) "حزب جمهوری اسلامی: مواضع ما" ("حزب الجمهورية الإسلامية: مواقفنا")، (تهران، حزب جمهوری اسلامی، ١٣٦٠)، ص ١٠-٢٢.

بعمل إسلامي منتج. ومن وجهة نظر الحزب فإن رجال الدين هم عامل الحركة الإسلامية، والقادرون على صون القيم. ويحدد الحزب المجتمع المطلوب بأن يكون مجتمع الأمة الإسلامية الواحدة، ويدين حكم الحزب الواحد، ويدعو إلى علاقة أخوية بين المنظمات والأحزاب السياسية. وبناء عليه، فإن جميع الأشخاص والأحزاب والمنظمات المسلمة، لديهم وظيفة هي أن يستمدوا واجبهم المكلفين به من القائد، وأن يعملوا وفقاً لتوجيهات ولي الأمر. وركز الحزب على الأخوة بين الشيعة والسُّنة، وحرّم التعصب العرقي ودانه.

ونظر الحزب إلى الرجال والنساء كعنصرين قيمتهما مهمة جداً في المجتمع، وأحدهما يكمل الآخر، كما أكد حرية التعبير والمعتقد، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب[٤٨].

ج – مواقف وسياسات الحزب

(١) السياسات الاقتصادية: تتضمن مواقف الحزب الاقتصادية التعريفات الأساسية للاقتصاد، والنظم الاقتصادية، والقيم، والاستهلاك، وقيمة الإنتاج والمبادلة، فبالنسبة إلى الحزب، وعلى عكس ما يعتقد "ريكاردو" و"ماركس"، فإن قيمة المبادلة هي صاحبة دور بالغ الأهمية. وتستمد الملكية الشخصية والخاصة أساسها من عمل الإنسان، بل حتى الملكية المنتقلة يجب أن تأتي من الملكية الابتدائية، بحيث يصبح الإنسان مالكاً نتيجة عمله. وفي النظام الاقتصادي الإسلامي، فإن استغلال أصحاب رؤوس الأموال لقوى العمل يجب أن يتم القضاء عليه تماماً، وبناء على ذلك، فإن جميع أسس السيطرة على رأس المال تقتضي إعادة جميع الأملاك المصادرة، وتطبيق المادة ٤٩ من الدستور[٤٩].

(٢) السياسة الخارجية: استند الحزب في السياسة الخارجية على قاعدة "لا شرق ولا غرب"، وطالب بعلاقات أخوية مع العالم الإسلامي، وأكد أن الثورة

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٣-٥٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٧-٨٠.

لا تنسجم مع القوة المهيمنة، ولذلك يجب قطع جميع العلاقات الاقتصادية التي من شأنها أن تعيد الهيمنة، وهو ينظر إلى المنظمات الدولية كأداة في يد القوى العظمى، ولذلك، فإن دور وزارة الخارجية هو فضح مؤامرات القوى العظمى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، ويجب السعي لتصدير الثورة الإسلامية ومساعدة حركات التحرر[٥٠].

وفي المحصلة، قام الحزب بدور مهم في التخطيط، وفي إجراء احتفالات مثل "عيد العمال" و"يوم المرأة"، ودعم طلبة خط الإمام في احتلال "السفارة الأميركية"، كما أدى دوراً مؤثراً في الموافقة على الدستور، وخصوصاً المواد الاقتصادية والقضائية، ولا سيما المادة ١١٠ (ولاية الفقيه)، والمشاركة سياسياً في إجراء الاستفتاء بشأن دستور الجمهورية الإسلامية وانتخابات مجلس الشورى الوطني، وإنشاء وحدات متعددة، مثل، دور النشر، واتحادات العمال والطلاب والنساء والتجار والمهندسين والأطباء[٥١]. ودعم الحزب تأليف الحكومة، ففضلاً عن مشاركة عدد من الوزراء الأعضاء في الحزب، فإنه كان للمنتسبين إليه دور بارز في تولّي المناصب الإدارية العليا،[٥٢] كما أنه ساهم في إقصاء الأعداء السياسيين[٥٣]. وكان للتحالف الذي جمع بين الحزب و"رجال الدين المقاتلين"، وغيرهما من التجمعات والأحزاب في بداية الثورة، دور مؤثر وحساس، وخصوصاً في إظهار ضعف حكومة بازرگان، الأمر الذي أدى إلى إسقاطها[٥٤].

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٨١-٨٦.

(٥١) محمد حسين بهشتي، "عمل كرد يك ساله حزب جمهورى اسلامى" ("ناتج سنة من عمل حزب الجمهورية الإسلامية")، (د.م.، د.ت.)، ص ١-٢٠.

(٥٢) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٥٣) صحيفة "جمهورى اسلامى" ("الجمهورية الإسلامية")، ٢٩/١١/١٣٦٣، ص ١.

(٥٤) سيد عبد الكريم هاشمى نژاد، "ضرورت تشكيلات حزب جمهورى اسلامى" ("ضرورة تشكيلات حزب الجمهورية الإسلامية")، (د.ت.)، ص ٧.

د – حلّ الحزب

فقـد الحـزب فـي الانفجـار الذي اسـتهدف مقره في ٢٨/ ٦/ ١٩٨١، والذي تبنّته منظمة "مجاهدين خلق" عدداً من أبرز قياداته، الأمر الذي أوجد فراغاً، لأن كثيريـن مـن القيـادات كانـوا يمارسـون صلاحيات متعددة. وكان لانتشـار مكاتب الحـزب، واتسـاع رقعـة عملـه، فضـلاً عـن سـهولة العضوية فيـه، ودخول أعضاء بتوجهات سياسـية واقتصادية وثقافية واجتماعية متباينة، أثرها في تشـتيت الآراء. وما كان يُحسـب ميزة للحزب شـكّل فيما بعد لطمة أفقدته التنسـيق والانسـجام. وبشأن هذا يقول خامنئي: لقد سعينا منذ تأسيس الحزب لأن يكون شاملاً لجميع الطبقات.. لكن البعض كان يسـميه "حزب رجال الدين" لأن خمسـة من رجال الدين كانوا يتزعمونه، بينما سماه آخرون "حزب البازار"، وهناك مَن أطلق عليه "حزب الرئيس ورئيس الحكومة ورئيس المجلس" (خامنئي؛ مير حسين موسوي؛ هاشمي رفسنجاني)[٥٥].

وأوجد اختلاف التوجه انقساماً في المواقف ووجهات النظر بشأن عدد من القضايا الرئيسية داخل الحزب، ووقع أول الخلافات فيما يتعلق بتأليف الحكومة، طبقاً لقانون تلك الفترة، وكان لرئيس الجمهورية دور كلي فيه، مع أن الخيارات الأساسية كانت من صلاحيات رئيس الحكومة. فقد جرى الحديث عن ضرورات حل المعضلات الفقهية المتعلقة بعدد من القوانين والحكومة الإسلامية، وطُرحت ضرورة الاهتمام بـ "الأحكام الثانوية". وبناء على هذا الأسـاس، كانت "ولاية الفقيه ومساحة سلطتها" محور البحث والاختلاف، فقال عدد من رجال الدين إن الأحكام الأولية تجيب عن الحاجات، ويجب ألاّ يُعدّل عنها، بينما قال فريق آخر بعجز الأحكام الأولية عن الإجابة عن حاجات المجتمع المعاصرة، وبأن الأحكام

---

(٥٥) من حديث لخامنئي عندما كان رئيسـاً للجمهورية وأميناً عاماً للحزب خلال اجتماع مع لجان شـورى مكاتب الحزب وأعضائه في مشـهد، وذلك نقلاً عن علـي دارابي. وانظر أيضاً: صحيفة "الجمهورية الإسلامية"، ١/ ٦/ ١٣٦٢ (١٩٨٣).

الثانوية هي من حق ولي أمر المسلمين، وطالبوا ببسط يده في الأمور، ومن هنا نشأ "الفقه التقليدي" و"الفقه الديناميكي"، ورجحت كفة الاعتقاد القائل بأن تقدُّم الثورة يقتضي فقهاً قادراً على الإجابة عن مقتضيات الزمان والمكان. وتمحور الخلاف الأساسي الذي انتقل من داخل منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية إلى الحكومة ومجلس الشورى حول "طريقة تنظيم العلاقة مع ولاية الفقيه"، وكان هذا الخلاف هو منشأ التقسيم والتصنيف الذي طال قوى الثورة الإسلامية. وبدأت القوى الإسلامية ممثلة بـ: مجتمع رجال الدين المقاتلين، ومجتمع مدرسي حوزة قم العلمية، وحزب الجمهورية الإسلامية، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وغيرها من التشكيلات الحزبية والجامعية الدينية، تتخذ مواقف متباينة بعضها في اتجاه بعض، وقام الإمام الخميني بإرسال رسائل فُهم منها أنه يؤيد الفقه الحركي الديناميكي، وعبّر عن ذلك عملياً بدعمه رئيس الحكومة، الأمر الذي ساهم في سيادة هذا التوجه على غيره، وبالتالي ساهم في وصول اليسار إلى المناصب المهمة في الدولة[٥٦].

وساهم الخلاف في المواقف في تهيئة الأرضية لحل حزب الجمهورية الإسلامية ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية بعدما وصلت الخلافات إلى أشدها، وقد برز الخلاف أيضاً داخل الشورى المركزية لمجتمع رجال الدين المقاتلين[٥٧]. ومع طرح موضوع "ولاية الفقيه المطلقة" في سنة ١٩٨٦، وصلاحيات الولي الفقيه بحيث يكون قادراً على تعطيل الأحكام الأساسية إن وجد في ذلك مصلحة للمجتمع، كان الخلاف يتعاظم على حساب حالة الانسجام التي سادت في السابق بين القوى الإسلامية.

وبلغت المنازعات ذروتها في المجال الاقتصادي مع مجيء "حكومة موسوي"، ونظراً إلى أوضاع البلاد الاقتصادية، وخصوصاً مع حالة الحرب،

---

(٥٦) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.

(٥٧) المصدر نفسه.

كان جناح اليسار متأثراً بالأفكار اليسارية ويعتقد بـ "الاقتصاد التابع للحكومة"، بينما كان جناح اليمين، وفقاً لـ "الأحكام الإلهية واستدلالاته الفقيه"، يدافع عن "اقتصاد السوق"(٥٨).

وفي ظل هذه الأوضاع، وضمن رسالة مفصلة إلى الإمام الخميني، قام آية الله خامنئي وآية الله هاشمي رفسنجاني بتعداد الخدمات التي قدّمها الحزب، وقالا إن المضي قدماً في عمل الحزب في الأوضاع الحالية سيكون ذريعة لوقوع الانقسامات والخلافات، ولإلحاق أضرار بالغة بوحدة الأمة، وطلبا من الإمام الخميني الموافقة على حل الحزب،(٥٩) فوافق الإمام على ذلك، الأمر الذي طوى صفحة حضوره كحزب في سنة ١٩٨٧ من دون أن تزول تأثيرات ذلك الحضور إلى اليوم.

٢- جامعه روحانيت مبارز تهران (مجتمع رجال الدين المقاتلين/ طهران)

في سنة ١٩٧٨ أسس عدد من رجال الدين المؤيدين للإمام الخميني جمعية لهم أطلقوا عليها اسم "رجال الدين المقاتلين". وبتوجيهات من الإمام الخميني، ودعم من آية الله مرتضى مطهري، جرى تشكيل النواة الأولى لها، وضمت في صفوفها عدداً من الشخصيات المعروفة مثل هاشمي رفسنجاني، ومهدي كروبي، وناطق نوري، وهادي غفاري، علاوة على مطهري. وتجمع مصادر عديدة على أن الجمعية اتخذت شكلها النهائي بين سنتَي ١٩٧٨ و١٩٧٩، لكن مصادر أُخرى تعتقد أن بداية الجمعية تعود إلى سنتَي ١٩٦٨ و١٩٦٩، وأنها في سنة ١٩٧٨، أعادت تنظيم وتجديد صفوفها، وقامت بفاعليات واسعة بصورة مخفية وعلنية، حتى جرى إعلانها رسمياً بعد انتصار الثورة(٦٠). وكان التخطيط للمسيرات والتظاهرات، والخطب في المساجد، وإعداد الشعارات، وتنسيق وتنظيم النضال ضد نظام الشاه، من مسؤولية "مجتمع رجال الدين المقاتلين" إلى حد كبير،

---

(٥٨) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٥٩) حميد رضا ظريفي نيا، "كالبد شكافى جناح هاى سياسى" ("تشريح الفصائل السياسية")، (تهران: آزادي انديشه، "حرية الفكر"، ١٣٧٨)، ص ٦٥.

(٦٠) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

ويلاحظ صادق زيبا كلام أنه في الوقت الذي كانت القوى المخالفة للشاه تعاني ضعف التنظيم، وعدم الانسجام الفكري، والانقسام، فضلاً عن فقدان القيادة، كان رجال الدين، مع وجود الإمام وتوفر شبكة من المرجعيات المنتشرة في مناطق متعددة من إيران، يتمتعون بميزات مهمة لم تتوفر للآخرين(٦١). ومع تأليف حكومة بازرگان الموقتة، أصدر المجتمع بياناً دعا فيه الناس إلى الخروج بمسيرات تأييد لهذه الحكومة(٦٢).

وبناء على توصية مباشرة من الخميني في سنة ١٩٧٩ جرت إعادة صوغ النظام الأساسي، فحُذف كثير من البنود القديمة، واستُبدل اسم المجتمع بـ "جمعية رجال الدين المقاتلين/ طهران"، وعُدّل البيان التأسيسي مرة أُخرى في سنة ١٩٩٦ ليصبح "مجتمع رجال الدين المقاتلين في محافظة طهران".

أ - الأهداف

استناداً إلى ميثاق "مجتمع رجال الدين المقاتلين"، فإن أهداف هذا المجتمع تتمثل في التالي:(٦٣)

١- تنظيم رجال الدين الشيعة، والارتفاع بالمرجعية الشيعية وتطويرها.

٢- تعزيز أسس الثورة الإسلامية، والدفاع الشامل عن إنجازاتها، وتقوية نظام الجمهورية الإسلامية.

٣- الدعم الشامل لأفكار الإمام الخميني السياسية والثقافية، ولأصل ولاية الفقيه.

---

(٦١) صادق زيبا كلام، "مقدمه اى بر انقلاب اسلامى" ("مدخل إلى الثورة الإسلامية")، (تهران: روزنه، ١٣٧٢)، ص ٢٦٩.

(٦٢) عباس علي عميد زنجاني، "انقلاب اسلامى وريشه هاى آن" ("الثورة الإسلامية وجذورها")، (تهران: نشر كتاب سياسي، ط ٢، ١٣٦٨)، ص ٥٢٢-٥٢٥.

(٦٣) "اساس نامه جامعه روحانيت مبارز" ("النظام الأساسي لمجتمع رجال الدين المقاتلين")، في الموقع الإلكتروني الرسمي للمجتمع، ٢١آذار/ مارس ١٣٨٦:

http://www.rohaniatmobarez.com/Portal/Home/ShowPage.aspx?Object=Regulation&LayoutID=3f8a28f7-69bc-4629-a95b-c6f7f2bda591&ID=f5cd7ad4-5a57-4566-aabc-5e2e4d98167f

٤- تطوير الفضائل الأخلاقية في المجتمع الإسلامي.

٥- توجيه قطاعات متعددة من المجتمع والجماعات الناشطة السياسية والاجتماعية من خلال إظهار وظائفها الشرعية.

٦- مراقبة أداء مسؤولي الجمهورية الإسلامية، والنقد البنّاء للنظام من باب النصيحة لأئمة المسلمين.

٧- التواصل مع رجال الدين من جميع المذاهب الإسلامية، والتعاون مع جميع المراكز الإسلامية من أجل تحقيق الأهداف الدينية.

٨- التفاعل الإيجابي والبنّاء مع الديانات السماوية في العالم للحدّ من المعاناة وتحقيق السلام.

٩- إنشاء المؤسسات ذات المنفعة العامة.

ب - دور المجتمع في العملية السياسية

مع انتصار الثورة، واستقرار الجمهورية الإسلامية، والاستفتاء على الدستور، كانت إيران تتجه نحو غلبة الخطاب الديني، وإيجاد حكومة بصبغة دينية،(٦٤) وقد جرى طرح ولاية الفقيه وإقرارها كأصل من أصول الدستور. وساهم في تغليب الخطاب الديني بعد فشل الحكومة الموقتة التي اضطلع بها أناس ليسوا من رجال الدين، ثقةُ الناس برجال الدين ودورهم النضالي قبل انتصار الثورة، الأمر الذي قاد لاحقاً إلى إمساكهم بزمام السلطة التنفيذية. لكن الإمام الخميني، واستناداً إلى علاقته بحركة الحرية في باريس، بقي مصراً على إبقاء رجال الدين بعيداً عن المناصب القيادية في الدولة، وعارض ترشيح بهشتي لرئاسة الجمهورية، إلاّ إنه (الخميني) وبفعل عوامل عديدة، عدل عن رأيه، وأسند عدداً من المناصب المهمة إلى رجال الدين الذين كان أغلبهم من تلاميذه، ومن قيادات حزب الجمهورية الإسلامية و"مجتمع

---

(٦٤) حسين بشيريه، "جامعه شناسی سیاسی" ("علم الاجتماع السياسي")، (تهران: نشر نی، ط ١٢، ١٣٨٥)، ص ٢٤٥.

رجال الدين المقاتلين"[٦٥].

وينص الدستور الإيراني بشكل صريح على دور كبير لرجال الدين في الحكومة الإسلامية، وتنص المادتان الرابعة والخامسة منه على ولاية الفقيه في زمن الغيبة، وتضع المادة السابعة والخمسون السلطات الثلاث تحت نظر ولاية الفقيه المطلقة، بينما أناطت المادة السادسة والتسعون من الدستور بشورى الحرس مسؤولية تشخيص عدم مخالفة تشريعات مجلس الشورى للأحكام الإسلامية وأحكام الدستور. أمّا المواد المتعلقة بالقائد فأنيطت بمجمع تشخيص مصلحة النظام، في حين نص الفصل الحادي عشر المتعلق بالسلطة القضائية على تعيين رئيس هذه انسلطة من طرف القائد، وعلى أن من وظائفه تعيين رئيس الديوان العالي للدولة والمدعي العام، والذي يُشترط فبه أن يكون مجتهداً وعادلاً[٦٦]. ومع استقالة الحكومة الموقتة، تقرر أن يقوم كل عضو من أعضاء شورى الثورة بتحمل مسؤولية الوزارات والمناصب العليا، وتوزعت الوزارات ورئاسة القضاء وغيرها من المؤسسات على خامنئي ورفسنجاني وباهنر ومهدوي كني وناطق نوري، وبعد فترة قصيرة تم تكليف الأمين العام لـ "مجتمع رجال الدين المقاتلين"، مهدوي كني، تأليفَ الحكومة[٦٧].

وعلى مدى عمر الجمهورية الإسلامية كان لـ "مجتمع رجال الدين المقاتلين" دور مؤثر في صوغ الحياة السياسية الإيرانية، فكان أعضاؤه موجودين في جميع المناصب، كما أنه كان له ولمناصريه، في مجلس الشورى الإسلامي، أغلبية المقاعد في دورات المجلس الثمانية باستثناء الدورتين الثالثة والسادسة. وكان لبعض أعضاء مجتمع رجال الدين المقاتلين دورهم في شورى الحرس، فضلاً عن أن أئمة الجمعة المعروفين في أهم مساجد طهران والمحافظات الكبرى مثل مشهد، هم، في معظمهم، من رجال الدين المقاتلين. ويُعدّ آية اللّٰه مهدوي

---

(٦٥) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.

(٦٦) "دستور الجمهورية الإسلامية المصادق عليه عام ١٣٦٨/ ١٩٨٩" (تهران: انتشارات وتبليغات، ط ١)، ص ١٢-٢٨.

(٦٧) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤.

كني وآية الله محمد يزدي ومحمد كاشاني وغلام رضا رضواني من الشخصيات التي أثّرت، ولا تزال، في مجريات العملية السياسية في إيران.

ينظر مجتمع رجال الدين المقاتلين، وكثير من التجمعات والتشكيلات(٦٨) التي تتبنى مواقفه من الناحية السياسية، إلى ولاية الفقيه كعنصر مهم، وإلى أنها تشكل محور النظام وعماد الثورة، ومنها يستمد النظام الإسلامي شرعيته، وترى أن الإطار الكلي للنظام يقوم على أساس ترافق الدين والسياسة(٦٩). ففي السياسة الخارجية، يعتبر مجتمع رجال الدين المقاتلين إسرائيل كياناً غير شرعي، ويرفض إقامة علاقات بالولايات المتحدة في الأوضاع الحالية وقبل تنفيذ شروط الإمام الخميني لإعادة العلاقات، ويرى أن العلاقات يجب أن تقوم على أساس الكرامة والعزة والاقتدار من جانب الجمهورية الإسلامية(٧٠).

أمّا من الناحية الاقتصادية فإن المجتمع يولي الاقتصاد الخاص والحر، وكذلك مشاركة الناس في الفاعليات الاقتصادية، أهمية خاصة، ويتبنى رأياً يقول بخفض دور الحكومة في المجال الاقتصادي، ويدافع عن اقتصاد السوق والملكية الفردية والخاصة(٧١).

ويحمل مجتمع رجال الدين المقاتلين صفات يمكن معها أن يطلق عليه اسم

---

(٦٨) يمكن إدراج أكثر من عشر جمعيات وتشكيلات حزبية وثقافية ومهنية تشترك في مواقفها وآرائها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع مجتمع رجال الدين المقاتلين، وتنسق معه في كثير من الفاعليات، وخصوصاً في الانتخابات، وهي: جمعية المؤتلفة الإسلامية؛ مجتمع زينب؛ مجتمع الوعاظ؛ مجتمع المهندسين الإسلامي؛ مجتمع الموظفين الإسلامي؛ مجتمع العمال الإسلامي؛ مجتمع المنظمات التجارية والصنفية؛ مجتمع الجامعيين الإسلامي؛ مجتمع الطلبة الإسلامي؛ مركز خريجي شبه القارة الهندية؛ منظمة الأطباء الإسلامية.

(٦٩) مصطفى رضايي ومحمد علي زندي، "جامعه روحانيت مبارز" ("مجتمع رجال الدين المقاتلين")، (د.ت.)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.pajoohe.com/fa/index.php?Page=definition&UID=32340

(٧٠) مرتجي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

(٧١) عباس شادلو، "اطلاعاتى درباره احزاب وجناح هاى سياسى ايران امروز" ("معلومات بشأن الأحزاب والأجنحة السياسية في إيران")، (تهران: گستره)، ص ٦٥-٤٨.

حـزب يتمتـع أصحابـه بنفـوذ واسـع، لكـن العديد من قياداته يصر على أن رجال الدين هم في حكم "الأب" بالنسبة إلى المجتمع، مثلما سبق أن أشرنا إلى رأي مهدوي كني، ولذلك ينظر أعضاء المجتمع إليه على أنه تشـكيل خاص. وعلى الرغم من أن هاشمي رفسنجاني هو من المؤسسين، ومن الأعضاء البارزين في مجتمع رجال الدين المقاتلين، فإن معظم النقد الذي وُجّه إلى حزب "كارگزاران سازندگی" ("كوادر البناء") خرج من شخصيات بارزة في لجنة شورى المجتمع، ولا يمكن في الوقت نفســه إنكار نفوذ وتأثير شـخصية مثل ناطق نوري داخل صفوف المجتمع[٧٢].

وبقـي مجتمـع رجـال الديـن المقاتليـن على مدى أعـوام متوائماً في مواقفه مع مجتمع مدرسـي حوزة قم العلمية وجميعة مؤتلفة الإسـلامية، ومارس دوراً أبوياً راعياً للعديد من المجموعات السياسـية الأُخرى. واسـتمر هذا التناغم في الفكـر لبعـض الوقـت، حتـى بـدأت تظهر الخلافات في القضايا الاقتصادية، وقد قادت إلى انقسام داخل المجموعة في سنة ١٩٨٧. وبما أن مجمع رجال الدين المقاتلين كان يدعم اقتصاد الدولة، فقد انقسـم عن مجتمع رجال الدين المقاتلين، المعروف عنهم دعمهم لخصخصة الاقتصاد وتحريره، وظل هذا التقسـيم قائماً حتـى سـنة ١٩٩٥ عندمـا انشـق اليميـن الحداثـي الـذي كان حـزب الكوادر يمثله عـن مجتمـع رجـال الديـن المقاتلين، وبذلك تم تقسـيم القوى السياسـية الفاعلة في إيران إلى ثلاث مجموعات.

وعُرف مجتمع رجال الدين المقاتلين بعد انقسام سنة ١٩٩٥، بـ "اليمين المحافـظ"، وخصوصـاً مـع تركيـزه علـى الدفـاع عـن المؤسسـات التقليديـة مثل الروحانية، والقيادة، والمقدسات الدينية، ومنع الانفلات الاجتماعي. وتعرّض هذا التشكيل السياسي لحالة من الإقصاء والتهميش من طرف قوى عُرفت باسم اليمين الحداثي، ومجمع رجال الدين المقاتلين، وكان هذه التهميش واضحاً في فترات

---

(٧٢) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

رئاسة هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، لكن المجتمع استطاع أن يخرج من حالة التهميش هذه مع انتخابات مجلس الشورى السابعة في سنة ٢٠٠٣، ومع الانتخابات الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥. ومع نهاية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بدأت تظهر ملامح خلاف بينه وبين مجتمع رجال الدين المحافظين عبّرت عن نفسها بنقد شديد لسياسات نجاد، وخصوصاً الداخلية منها، وبعلاقة متوترة بمجلس الشورى ذي الأغلبية الأصولية.

٣- جامعه مدرّسين حوزه علميه قم (مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية)

يُعتبر مجتمع مدرّسي حوزة قم العلمية من أكثر تشكيلات رجال الدين نفوذاً وتأثيراً في إيران، وخصوصاً أن تاريخ نشاطه يعود إلى أعوام طويلة قبل الثورة الإسلامية، بل إن بعض المؤرخين يُرجع نشأة هذا التشكيل إلى بداية الستينيات من القرن العشرين. فبعد رحيل آية الله بروجردي اختار المجتمع الإمام الخميني مرجع تقليد مطلقاً للشيعة في العالم، واعتُبر ذلك تحولاً مهماً في تاريخ مجتمع المدرّسين ودوره في إرساء أسس الإسلام السياسي. ومر تاريخ مجتمع مدرّسي الحوزة بثلاث فترات كان أولها مقترناً ببداية حركة الإمام الخميني المعارضة للشاه إلى أن أُبعد إلى المنفى، بينما كانت الثانية خلال فترة نفي الخميني حتى إسقاط نظام الشاه وانتصار الثورة الإسلامية في سنة ١٩٧٩، وجاءت الثالثة بعد انتصار الثورة، وقد استمرت إلى اليوم[٧٣].

وفي سنة ١٩٦٠ اجتمع بعض علماء الحوزة العلمية في قم ومدرّسيها، ووضعوا عدداً من الأهداف الأساسية جاءت كالتالي:

- إصلاح البرامج الدراسية الحوزوية في مجال العلوم الإسلامية وتكميلها، ثم

---

(٧٣) "تاريخچه فعاليت جامعه مدرسين حوزه علميه قم" ("تاريخ عمل مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية")، في الموقع الإلكتروني الرسمي للمجتمع:

http://www.jameehmodarresin.org/index.php?option=com_content&task=view&id=809&Itemid=46

تربية الطلبة.

- البحث والتحقيق في المعارف الإسلامية.
- نشر الإسلام وتبليغه داخل إيران وخارجها.
- السعي لإجراء الأحكام السياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية والثقافية الإسلامية.
- مقاتلة الطاغوت والمستكبرين، والدفاع عن الإسلام والقرآن وحقوق المحرومين والمستضعفين.

بدأ مجتمع المدرّسين نشاطه بشكل سري كامل، واتخذ نشاطه شكلاً سياسياً عندما قرر تقديم دعم كامل لحركة الإمام الخميني المعارضة للشاه، وساهم بصورة كبيرة في طباعة خطب الخميني وتوزيعها ونشرها في أنحاء إيران كافة، كما أدى دوراً كبيراً في منع محاكمة الخميني بعد اعتقاله، وفي تعبئة الناس ضد اعتقاله في سنة ١٩٦٥، الأمر الذي قاد إلى الإفراج عنه وعودته إلى قم كي يعود مجدداً إلى مقاومة الشاه وتحريض الناس ضد نظامه. وكان لهذه العلاقة أثرها في "تسييس الحوزة العلمية" التي كانت، قبل ذلك، تضع حدوداً لا تتجاوزها في العلاقة مع السياسة والشاه. وقام الخميني بدور حساس في إشاعة الفكر السياسي داخل الحوزة العلمية، وهو ما هيأ الأرضية لانتفاضة ١٥ خرداد ضد نظام الشاه في حزيران/ يونيو ١٩٦٣. فواصل (الخميني)، مدعوماً بمجتمع المدرسين، التحرك ضد الشاه وعلاقته بإسرائيل، وتنازلاته لتمديد الحصانة الدبلوماسية لعسكريين أميركيين، فأُعيد اعتقاله في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤، وأُرسل إلى المنفى الذي بقي فيه ١٤ عاماً حتى انتصار الثورة[٧٤].

طوال فترة الإبعاد كان مجتمع مدرّسي الحوزة من أبرز التشكيلات السياسية التي ساهمت في إيصال صوت الخميني المبعَد في الخارج إلى الناس في داخل ايران، وقامت خلال تلك الفترة بالعمل على توسيع دائرة مرجعية الخميني،

---

(٧٤) المصدر نفسه.

وبالحفاظ على اسمه حياً بين الناس، وبالقيام بتسريبات فضحت ظلم الشاه، الأمر الذي قاد إلى اعتقال عدد كبير من العلماء وطلبة قم الذين نجحوا في تفعيل مقاومتهم داخل السجون[٧٥]. وبلغت المواجهة بين الحوزة والنظام في سنة ١٩٧٨ ذروتها، عندما أساءت إحدى الصحف إلى الخميني، فاحتجت الحوزة وعطّلت الدروس وخرجت في تظاهرات عارمة امتدت إلى مدن أُخرى.

وكان من أهم ما قام به المجتمع في تلك الفترة الحفاظ على خطوط الاتصال بالإمام الخميني، وترويج رسائله العلمية، والتواصل مع مراجع قم وعلمائها، وطلب الدعم والمساندة، وإصدار البيانات، وإرسال الخطباء إلى مراكز متعددة من إيران لتحريض الناس على المشاركة في التظاهر والاحتجاج، والوفاء بحاجات عوائل السجناء، والتخطيط للاعتصامات، وإرسال الرسائل إلى لجان حقوق الإنسان، وإصدار إعلان بخلع الشاه وتأليف الحكومة الإسلامية في سنة ١٩٧٩[٧٦].

ومع انتصار الثورة كانت المرحلة الثالثة من عمر مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية تبدأ، وقد شهدت هذه المرحلة تغييراً في مسؤوليات المجتمع من المقاومة إلى تأسيس الحكم الإسلامي وتثبيته من خلال عدد من المسائل:[٧٧]

١- قبول المسؤوليات المتعلقة بالنظام، والمشاركة الفاعلة في مختلف المؤسسات، مثل: المجلس الثوري؛ مجلس خبراء تدوين الدستور؛ مجلس الشورى الإسلامي؛ مجلس صيانة الدستور؛ مجلس الخبراء؛ الهيئة القضائية؛ مجلس تشخيص مصلحة النظام؛ لجنة الثورة الثقافية؛ وقد سجّل عدة أعضاء من مجتمع المدرسين حضوراً نشيطاً في هذه المؤسسات.

٢- شرح القضايا وتهيئة البحوث التي يحتاج إليها النظام في المسائل

---

(٧٥) "اسناد انقلاب اسلامى" ("وثائق الثورة الإسلامية")، (تهران: مركز إسناد انقلاب إسلامي، ١٣٧٤)، ج ٣، ص ١٩٥.

(٧٦) "تاريخچه فعاليت جامعه مدرسين حوزه علميه قم"، مصدر سبق ذكره.

(٧٧) المصدر نفسه.

الاقتصادية والقضائية والقانونية والجنائية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

٣- الإصلاح والتخطيط لمجالات العلوم الدينية، وبما يتسق مع حاجات النظام والعالم الإسلامي، وخصوصاً تشكيل مجلس إدارة للحوزة لإدارتها بشكل أفضل.

٤- تدريس العلوم والمعارف الإسلامية، وتأليف الكتب التي يكون ثمة حاجة إليها.

٥- المساعدة في تأمين القضاة.

٦- نشر الإسلام وتبليغه في إيران وبلاد أُخرى.

٧- إعداد الأساتذة لتدريس المعارف الإسلامية في الجامعات.

٨- إعداد الدعاة والمبلغين داخل ايران وخارجها.

٩- تأييد النظام والتصدي لمؤامرات الأعداء في الأوقات الملائمة.

١٠- المشاركة الفاعلة في الندوات والمجامع العلمية داخل البلد وخارجه.

المشاركة السياسية

كان الدستور الإيراني في حقيقته نتاجاً فكرياً لعدد كبير من أعضاء مجتمع مدرّسي حوزة قم، ومع الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية كان المجتمع يتخذ موقفاً مغايراً لمعظم التيارات السياسية، ففي حين دعمت هذه التيارات أبا الحسن بني صدر أحجم مجتمع مدرسي حوزة قم عن ذلك، وأيّد حسن حبيبي[(٧٨)].

وفي الانتخابات الرئاسية السابعة التي فاز فيها محمد خاتمي في سنة ١٩٩٧، قام مجتمع مدرسي حوزة قم بدعم منافسه علي أكبر ناطق نوري، وشهدت هذه الانتخابات دخول حجة الإسلام ري شهري الساحة الانتخابية رافعاً شعار "التيار الثالث"، وكان يتوقع أن يكون لانتسابه إلى عائلة آية الله مشكيني أثره في توفير الحماية لري شهري من طرف مجتمع مدرسي الحوزة، وهو ما لم

(٧٨) حسن حبيبي أستاذ متخصص بالقانون، ساهم في تدوين الدستور الإيراني، وشغل مناصب وزارية عدة.

يُـقدم عليه مشكيني أمين المجتمع.

وفي الانتخابات الرئاسية التاسعة قدم المجتمع الدعم لهاشمي رفسنجاني، وهي الانتخابات الوحيدة في تاريخ إيران التي انتقلت إلى الدور الثاني، ولأول مرة أيضاً يكون الفائز فيها من غير رجال الدين. وفي الوقت الذي قام المجتمعان، ويُقصد بهما مجتمع رجال الدين المقاتلين ومجتمع مدرسي حوزة قم العلمية، اللـذان يمثـلان الأب الروحـي للأجنحـة الأصوليـة، بدعـم ترشـيح رفسـنجاني، أجمعت الأجنحة الأصولية، وهي التي تتخذ مواقفها بصورة دائمة بالتنسيق مع رجال الدين، على دعم علي لاريجاني في هذه الانتخابات، الأمر الذي كشـف عن اختلاف في وجهات النظر بين هذه الأجنحة ومجتمع مدرّسي حوزة قم[٧٩]. وكان إصدار بيان عن المجتمع في ذلك الوقت يقول بعدم مشـروعية "سـازمان مجاهديـن انقـلاب اسـلامى" ("منظمـة مجاهـدي الثـورة الإسـلامية")، مـن أبرز مواقف هذا التشـكيل السياسـية وأكثرها تأثيراً، وهو الذي تسـبب بحرب كلامية بيـن المنظمـة والمجتمـع. وتتكـون منظمـة مجاهـدي الثورة الإسـلامية من سـبع مجموعات كانت فاعلة قبل انتصار الثورة، وقد قامت، في ما بعد، بنشاطها في إطار الحركة الإصلاحية، وهي تعتقد أن إشـراف مندوب القائد هو اسـتطلاعي وضمن حدود معينة، وجرى لاحقاً، استنتاج أن المنظمة تسعى لوضع صلاحيات الولي الفقيه في إطار محدود[٨٠].

وقف مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية بشراسة ضد المصادقة على معاهدة إلغاء جميع أشـكال التمييز ضد المرأة في مجلس الشـورى السـادس في سـنة ٢٠٠٣، فقد رأى في ذلك إقداماً غير مشروع، ويحط من شأن مجلس الشورى، ويضع حربة في يد معادي النظام الإسلامي[٨١].

---

(٧٩) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٨١) صحيفة "رسـالت"، "بيـان مجتمع مدرسـي حوزة قـم العلمية بشـأن المصادقة على المعاهدة"، ٢٠/ ٥/ ٨٢ (٢٠٠٣).

ويرى علي دارابي أن عدداً من أعضاء مجتمع مدرسي حوزة قم ظلوا على الدوام "صنّاع خطاب" و"صنّاع تيار"، وهو يرصد ثلاثة منهم، هم آية اللّٰه عبد اللّٰه جوادي آملي، وآية اللّٰه أحمد آذري قمي، وآية اللّٰه يوسف صانعي[٨٢]. ويُعد آملي فقيهاً وفيلسوفاً كانت لآرائه أثرها الواضح في بناء نظام الجمهورية الإسلامية وإدارتها، وقد قدّم هذا الفقيه مساهمات نظرية متعددة في فترة حياة الخميني، تركزت في موضوعات مثل: الحكومة الإسلامية؛ ولاية الفقيه؛ حكم الشعب الديني؛ الديمقراطية؛ المجتمع المدني؛ تحكيم القانون؛ كما قدم الدعم للنظام، وأيّد ولاية الفقيه المطلقة، وشغل ويشغل مناصب عدة منها: إمام جمعة قم؛ عضو في لجنة الشورى القضائية العليا؛ عضو مجلس خبراء تدوين الدستور؛ عضو مجلس خبراء القيادة. ويدافع آملي عن نظرية ولاية الفقيه المطلقة القائمة على التنصيب، ويعلن صراحة أنها لا تنسجم مع الديمقراطية (يزدي ١٣٨٠، وآملي ١٣٧٩)،[٨٣] لكنه يعتقد بضرورة رفض الديمقراطية الغربية بشكل كامل، والإمساك، في مقابل ذلك، بما يسمى "حكم الشعب الديني"[٨٤].

أمّا رجل الدين الآخر، آية اللّٰه أحمد آذري قمي، فهو من رجال الدين المقربين من الخميني، ومن الذين شاركوا في حركته، وقد انتُخب في الدورة الثانية نائباً عن قم في مجلس الشورى الإسلامي. وفي هذا المجلس عارض قمي حكومة مير حسين موسوي على الرغم من دعم الخميني لها، وكان اليسار في تلك الفترة يمسك بزمام الأمور في إيران ويدافع عن ولاية الفقيه المطلقة، وكان لخطاب آذري في تلك الجلسة انعكاسه الواسع، فقد قال إن رأي الإمام

---

(٨٢) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

(٨٣) نجد ذلك في: الشيخ محمد تقي مصباح يزدي، "پرسشها وپاسخها" ("الأسئلة والأجوبة")، (قم: مؤسسة الإمام خميني، ١٣٨٠)؛ الشيخ عبد اللّٰه جوادي آملي، "ولايت فقيه: ولايت فقه وعدالت" (قم: مؤسسه اسرا، ١٣٧٩).

(٨٤) يلاحظ أن مصطلح "حكم الشعب الديني" استخدمه ثاني ولي فقيه في إيران آية اللّٰه علي خامنئي.

الخميني هو إرشادي لا إلزامي،(٨٥) وأتبع ذلك برسالة إلى مؤسس الجمهورية الإسلامية خاطبه فيها بـ "السيد الحاج روح الله الخميني"، وجاء فيها: إن الولي الفقيه لا يملك وظيفة أمام القوة التشريعية سوى الإرشاد والتوجيه، أمّا القيام بتعيين التكليف وإصدار الأحكام للمجلس فأمر خارج عن حدود صلاحياته(٨٦).

وشغل آذري قمي، أعواماً طويلة، الرأي العام بسلسلة مقالات نشرها في صحيفة "رسالت" التي كان يصدرها هو وعدد من رجال الدين الآخرين، فقد نشر مقالات جدلية جريئة بشأن ولاية الفقيه وحدود صلاحياته، والأحكام الأولية والأحكام الثانوية، وقانون العمل وحماية العمال، وحكم الدولة أو حكم رأس المال، والفقه الحركي أو الفقه التقليدي، وغيرها من القضايا. ويُروى أن الخميني منع وصول صحيفة "رسالت" إلى الجبهة خلال الحرب مع العراق كي لا تضعف روح الجنود المعنوية،(٨٧) وابتعد آذري قمي عن النظام بالتدريج، وبعد رحيل الخميني وقف في صف منتقدي نظام الجمهورية الإسلامية، إلى أن توفي في سنة ١٩٩٨.

أمّا آية الله العظمى يوسف صانعي (ولد في سنة ١٩٣٧ في نيك آباد، في أصفهان)، فكان مقرباً من الخميني، وكان من الأساتذة البارزين في مدرسة حقاني في قم، وقد أدخل بعد الثورة كثيراً من التغيير في إدارة المدرسة(٨٨).

---

(٨٥) هاشمي رفسنجاني، "به سوى سرنوشت" ("نحو المصير")، مذكرات سنة ١٣٦٣ (١٩٨٤)، (تهران: دفتر نشر معارف، ١٣٨٦)، ص ٢١٥.

(٨٦) آزاده محمد حسين، "اعتبار نامه هاى جنجالى مجلس دوم" ("أوراق اعتماد مثيرة للجدل في المجلس الثاني")، صحيفة "اعتماد ملى"، العدد ٥١٢، ٢٧/ ٨/ ١٣٨٦، ص ١٠.

(٨٧) هادي خامنه اى، "آقاى احمدى نژاد! امام گفتند رسالت به جبهه نرود" ("أحمدي نجاد: الإمام أمر بألاّ تذهب رسالت إلى الجبهة")، موقع "فرارو" الإخباري الإلكتروني، ١٨ مرداد ١٣٨٨:

http://www.fararu.com/vdcb8fb5.rhb9zpiuur.html

(٨٨) بهمن شعبان زاده، "تاريخ شفاهى مدرسه حقانى"("التاريخ الشفاهي لمدرسة حقاني")، (تهران: مركز إسناد انقلاب إسلامي، ط ١، ١٣٨٤)، ص ٨٨.

وساهم صانعي مع كل من آية الله مشكيني وآية الله جنتي وآية الله محمد عراقي، في تأسيس مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية بصورة غير رسمية، وفي إصدار البيانات والرسائل السياسية، وكان حلقة الوصل بين التشكيل والناس في طهران،[٨٩] كما كان ممثل الخميني في تقديم الدعم لمصابي قمع تظاهرات طلبة المدرسة الفيضية في قم. وكان من أبرز الخطباء في منزل الخميني عقب اعتقاله، وساهم طوال فترة إبعاده في إصدار أكثر من ٣٠ بياناً ضد الشاه، حملت جميعها إمضاءه[٩٠].

وشغل صانعي بعد الثورة مناصب كثيرة، منها عضو مجلس الخبراء، ومنصب النائب العام الذي ما لبث أن استقال منه لأسباب متعددة، من أهمها "نظرة البعض إلى آرائه بصفتها شاذة"، كما شغل منصب إمام جمعة قم[٩١].

وتُعد آراء صانعي وفتاواه، ولا سيما تلك المتعلقة بالمرأة، جديدة، وقد أثارت كثيراً من الجدل، فقد خالف الرأي القائل بتحديد سن البلوغ للفتيات بتسعة أعوام، وأصدر فتوى حدد فيها سن البلوغ بـ ١٣ عاماً، وساوى في الدية بين المرأة والرجل، ونفى شرط الذكورة لتولي القضاء، وبناء على ذلك تُرك شرط الذكورة للولاية ورئاسة الدولة[٩٢].

وشهد موقف آية الله صانعي من ولاية الفقيه تحولاً يستحق التوقف عنده، فقد انتقل من مؤيد ومدافع عنيد عن ولاية الفقيه: "أساس الدستور هو ولاية

---

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٩٠) "زندگى نامه مرجع عالى قدر حضرت آيت الله العظمى يوسف صانعى" ("السيرة الذاتية للمرجع الديني آية الله يوسف صانعي")، (قم: انتشارات ميثم تمار، قم، ط ٦، ١٣٨٥)، ص ١٥.

(٩١) "جامعه مدرسين حوزه علميه قم از آغاز تاكنون" ("مجتمع مدرسي حوزه قم العلمية من البداية إلى اليوم")، ج ٢، ص ١٥.

(٩٢) "چكيده انديشه‌ها: آشنايى با ديدگاه‌هاى حضرت آيت الله العظمى صانعى" ("خلاصة الأفكار: التعرف إلى آراء حضرة آية الله العظمى صانعي")، (قم: انتشارات ميثم تمّار، ط ١، ١٣٨٧)، ص ٨.

الفقيه"،[٩٣] إلى معارض عنيد أيضاً لها بعد مرور عقد ونصف عقد من الزمن: "ولاية الفقيه بالكامل مسألة غير سماوية، وإنما وضعية"[٩٤].

ووقف صانعي في الانتخابات الرئاسية العاشرة وما أعقبها موقفاً مؤيداً للمعارضة الإيرانية، ودعم مير حسين موسوي، ودان الطريقة التي جرى التعامل بها مع المحتجين على نتائج الانتخابات في سنة ٢٠٠٩،[٩٥] وعبّر مرات عدة عن تعاطفه مع المعتقلين وعائلاتهم[٩٦]. وقد قادت مواقفه إلى مهاجمته عبر الصحف والمواقع المقربة من الحكومة، كما جرى تعطيل مكتبه في جرجان، فضلاً عن أن مكتبه في طهران تعرض للتخريب أيضاً. وواجه صانعي هجوماً جرى خلاله التشكيك في علمه ومرجعيته، لكن مجتمع مدرسي الحوزة العلمية وقف موقفاً حازماً من ذلك، وقال إن التشكيك في مرجعية العلماء وعلمهم ليس مسألة سهلة، وإن الخلاف السياسي لا ينفي عن صانعي المرجعية، واستشهد المجتمع الذي أصدر بياناً بهذا الشأن بأن معارضة الإمام الخميني لآراء آية الله حسين منتظري السياسية لم تكن سبباً لنفي مرجعيته[٩٧]. ومن داخل هذا

(٩٣) يوسف صانعي، "ولايت فقيه" ("ولاية الفقيه")، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٩٤) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٩٥) "آيت الله صانعى: مردم نبايد از احقاق حق خود نااميد شوند" ("آية الله صانعي: الشعب يجب ألاّ يفقد الأمل بإحقاق حقه")، موقع "بي. بي. سي. الفارسية" الإلكتروني، ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٩:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2009/07/090703_op_ir88_sanei.shtml

(٩٦) "ابراز همدردى دو مرجع تقليد با آسيب ديدگان ناآرامى هاى ايران" ("اثنان من مراجع التقليد يبديان تعاطفهما مع ضحايا اضطرابات إيران")، موقع "بي. بي. سي. الفارسية" الإلكتروني، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2009/06/090618_he_ir88_sanei_protests.shtml

(٩٧) "بيان جامعه مدرسي حوزه علمية قم: نظر مراجع در مورد تقليد از آيت الله صانعى" ("بيان مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية: رأي المراجع فيما يتعلق بتقليد آية الله صانعي")، موقع "كلمه" الإلكتروني، ١٤ دي ١٣٨٨:

http://www.kaleme.org/1388/10/14/klm-7333

التشكيل الأصولي كان صانعي يتجه إلى دعم التيار الإصلاحي بداية، وأخيراً الحركة الخضراء.

٤- مؤتلفه اسلامى (المؤتلفة الإسلامي)

أ- الجمعية

ولد تنظيم المؤتلفة الإسلامي مع حركة الخميني ضد نظام الشاه في سنة ١٣٤٢ (بالتقويم الشمسي)/ ١٩٦٣م، حين اجتمع عدد من معارضي الشاه في منزل الخميني عقب أحداث الخامس عشر من خرداد (٥/ ٦/ ١٩٦٣)، وأسس (الخميني) اللجنة المركزية، ومنذ ذلك الوقت صارت هذه الحركة تحظى برعايته وتعمل وفق ما يراه. وقد شارك الجيل الأول من هذا التنظيم في إسقاط نظام الشاه، وفي استهداف أميركيين وبريطانيين في إيران، وتأسيس الجمهورية الإسلامية، أمّا الجيل الثاني فشارك في الحرب العراقية - الإيرانية، وفي الصراع مع الجماعات الخارجة على النظام مثل "مجاهدين خلق"، في حين شارك الجيل الثالث في عملية إعادة البناء والتعمير في فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني. وكان أعضاء المؤتلفة اختاروا منذ تأسيس حركتهم أن يظلوا في شكل خلايا كي يصعب تعقبهم من طرف نظام الشاه، وكانوا يستغلون عضويتهم في جمعيات دينية واجتماعية للقيام بنشاطهم، وبعد انتصار الثورة الإسلامية كوّنوا جمعية سجّلت نفسها رسمياً في سنة ١٣٦٨ (بالتقويم الشمسي) (١٩٨٩)، بحسب المادة العاشرة لتشكيل الأحزاب[٩٨].

تُعد جمعية مؤتلفة أقدم وأكبر منظمة دينية داخل هيكل الجمهورية الإسلامية، وضمت في صفوفها شخصيات متعددة بأفكار متنوعة مثل محمد علي رجائي، ومحمد بهشتي، وباهنر، وآية الله مرتضى مطهري، وأسد الله

---

(٩٨) "تاريخچه حزب مؤتلفه اسلامى" ("تاريخ حزب مؤتلفة الإسلامي")، في الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب مؤتلفه:

http://motalefe-party.com/?pPAGE=yek_negah.asp&lang=FA

لاجوردي، وحبيب الله عسكرأولادي، وصفار هرندي، ومهدي العراقي، وأسد الله بادامجيان.. وتضم في عضويتها عدداً من المنظمات الدينية الرئيسية القديمة مثل "مجتمع السوق الإسلامي"، و"هيئات العزاء" التابعة للسوق (البازار)... وكذلك تيارات مرتبطة بفدائيي الإسلام ("فدائيان اسلام"). وكان محمد جواد باهنر الذي تولى رئاسة الحكومة في عهد رئيس الجمهورية محمد علي رجائي مسؤول التعليم والدعوة في مؤتلفة، وقد قُتل معه أعضاء آخرون عند تفجير مقر رئاسة الحكومة على يد جماعة "مجاهدين خلق"، كما قُتل على يد جماعة الفرقان كل من: مطهري، وعراقي، ومفتح، وسيد أسد الله لاجوردي، وقُتل محلاتي في تفجير العراقيين لطائرة إيرانية، وكذلك قُتل عدد كبير من قيادات مؤتلفة في الحرب العراقية - الإيرانية[٩٩]. وبعد مقتل كثير من الشخصيات مثل آية الله مطهري، وظهور الخلافات الفكرية والنظرية داخل النظام، قام هذا الطيف إلى جانب "جامعه روحانيت مبارز" ("مجتمع رجال الدين المقاتلين")، بتكوين البنية الأصلية لجناح اليمين، ويروج البعض أن عضوية المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي في "مجتمع رجال الدين المقاتلين"، وقربه من مؤتلفة، تركا أثرهما في تعزيز نفوذ جناح اليمين وسلطته.

ب - الحزب

تشكَّل حزب مؤتلفة الإسلامي، أو ما يُعرف بـ "هيئات موتلفة الإسلامية"، من تحالف بين ثلاث هيئات دينية تتبع الإمام الخميني بعد اجتماع عُقد في منزله، وكان لهذا الحزب دور مهم في انتفاضة الخامس عشر من خرداد ضد نظام الشاه في سنة ١٩٦٤. وبدأ الحزب نشاطه بشكل سياسي، لكنه، وبعد إبعاد الخميني بقرار من الشاه، أسس الجناح العسكري الذي بدأ نشاطه باغتيال

---

(٩٩) "مؤتلفه إسلامى" ("المؤتلفة الإسلامي")، دورية "مختارات إيرانية"، العدد ٣٧ (آب/ أغسطس ٢٠٠٣).

حسـن علي منصور رئيس حكومة الشـاه[١٠٠]. وما زال الحزب إلى اليوم يُطلق علـى الواقعـة اسـم "الإعـدام الثـوري"،[١٠١] وهي الواقعة التي يضعها الحزب في رأس منجزاته العسكرية[١٠٢].

وبعـد اعتقـال زعامـات الحـزب الرئيسـية، قـام بـإدارة الحـزب شـخصيتان معروفتـان فـي الثـورة الإسـلامية همـا رجائـي وباهنـر اللـذان أطلقـا مـا عُرف بـ "المؤتلفـة الثانـي". وشـارك الحـزب فـي المواجهـات قبـل انتصـار الثـورة، وبعد ذلـك أصبـح عـدد مـن رمـوزه أعضـاء في شـورى الثورة. وعندما تأسـس حزب "جمهـورى اسـلامى" ("الجمهوريـة الإسـلامية")، واصـل الحـزب فاعليته داخل الحـزب الجديـد، وعندمـا عُطِّـل الحـزب، عاد كي يواصل نشـاطه السياسـي فيما عُرف بـ "جمعية مؤتلفة الإسـلامية". ثم طال التغيير في الاسـم هذا التشـكيل السياسي، فأصبح اسمه بعد التجمع العام السابع في سنة ٢٠٠٣ "حزب موتلفه اسلامى". ولا يتحدث النظام الأساسي لحزب المؤتلفة الإسلامي عن رغبة في تولي السلطة، وإنما عن قيام الأعضاء بواجبهم الشرعي على أساس رأي مراجع الدين وولي أمر المسـلمين من أجل خدمة نظام الجمهورية الإسـلامية وشـعب إيـران وجميـع المسـلمين، وأن مـن واجبهـم أن يجعلـوا السـلطة من أجل خدمة

(١٠٠) حسن علي منصور مؤسس حزب "ايران نوين" ("ايران الجديدة")، ورئيس الحكومة في عهد الشـاه في سنة ١٩٦٣، وقد اسـتمر لأقل من عام، قبل أن يغتاله محمد بخارايي العضو في جمعيـة مؤتلفة الإسـلامية، اسـتناداً إلى فتـوى بقتله صدرت عن آيـة اللّٰه محمد هـادي ميلاني في مشـهد. وصدر في عهد حسـن علي منصور عدد من القرارات التي أثارت غضب الثوار ضد الشاه ومنها تمديد الحصانة للدبلوماسيين الأميركيين، ورفع أسعار البنزين، وإبعاد الإمام الخميني.

(١٠١) "عسـگر اولادى در گفتگـو بـا فارس: حسـن على منصور مجازات شـرعى شـد" ("عسـكرأولادي في حـوار مع فارس: حسـن علي منصـور لقي مجـازاة شـرعية")، موقع وكالة "فارس للأنباء" الإلكتروني، ٢٥/ ٣/ ١٩٨٧:

http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8703230063

(١٠٢) "اعدام انقلابى حسـن على منصور توسـط شـهيد محمد بخارايـى" ("إعدام ثوري لحسـن علي منصور بواسـطة الشـهيد محمد بخارايي")، وثائق مركـز وثائق الثورة الإسـلامية، ا بهمن ١٣٤٣، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.irdc.ir/fa/calendar/177/default.aspx

الناس لا أن تكون الخدمة للحصول على السلطة.

وتقول وثائق "مؤتلفه" في تعريف الحزب إن "الحافز الأساسي ليس الاستحواذ على السلطة والقدرة، وإنما هو كسب رضا اللّه وأداء الواجب والمهمات الشرعية والوطنية على ضوء سيادة القانون المبني على الإسلام المحمدي الأصيل، والقوانين المصادق عليها من طرف ممثلي ونواب الشعب، والتي لا تتعارض مع الشرع المبين"(١٠٣).

الهدف الرئيسي: يحدد الحزب هدفه الرئيسي في سيادة قيم الثورة الإسلامية في المجتمع وإشاعتها، وإحلال نظام العدالة الإسلامية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشؤون الدفاعية، وفى نهاية الأمر العمل على إحلال السيادة العالمية للعدل الإسلامي عبر الانتخاب الحر، وتقرير المصير لشعوب العالم. وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الغاية كما يقول النظام الأساسي للحزب هي إيجاد مجتمع نموذجي إسلامي، وتعميم هذا النموذج(١٠٤).

ومن أبرز شخصيات الحزب قديماً وحديثاً: محمد حسيني بهشتي؛ مرتضى مطهري؛ رجائي؛ باهنر؛ مهدي عراقي؛ اندرزگو؛ بخارايي، اماني؛ صفار هرندي؛ نيك نژاد؛ إسلامي؛ أحمد شهاب؛ درخشان، حبيب اللّه عسگر أولادي؛ أسد اللّه بادامچيان؛ محمد نبي حبيبي؛ حميد رضا ترقي؛ علي أكبر پرورش؛ توكلي بينا؛ كاظم انبارلويي؛ حسين أنواري؛ فاطمه رهبر. وأدى أعضاء بارزون في "مؤتلفة" دوراً بارزاً في المراكز الحساسة للدولة، مثل: مناصب وزارية؛ المشاركة في اللجان الثورية، وفي القضاء والنيابة العامة؛ إدارة السجون؛ لجنة الإمداد ومؤسسة المستضعفين؛ الجامعة الحرة؛ مجلس الشورى؛ فضلاً عن الاضطلاع بمناصب عدد من الحكام الإداريين في محافظات مهمة(١٠٥).

---

(١٠٣) "تاريخ حزب المؤتلفه الاسلامى"، في الموقع الإلكتروني الرسمي للحزب:
=http://motalefe-party.com/?lang=AR&pPage=yek_negah.asp&pID

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢.

وتجتمع الجمعية العامة للحزب كل عامين، ويقوم ممثلون هم أعضاء المؤتلفة في أكثر من مئة مدينة، بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية التي تضم ٣٠ شخصاً و٥ أشخاص (احتياط) من الشخصيات الثورية، ومن جميع الأطياف والفئات، ومن الشباب. ويضم الحزب أقساماً لطلبة الجامعات فيما يتعلق بالشباب والنساء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويصدر الحزب مجلة "شُما" (أنتم) (التي ترمز إلى الحروف الأولى لـ "شـهداء المؤتلفه الاسـلامي")، وتنطق باسـم الحزب، وتُعدّ من المنشـورات المؤثرة في السـاحة السياسـية الإيرانية. ويجري إعلان مواقف الحزب بصورة دورية من طرف أمينه العام[١٠٦].

ويحتـل الحـزب موقعـاً مهمـاً داخـل التيار الأصولي، ويقوم بدور قيادي في التنسـيق بين أكثر من عشـرة أحزاب وتشـكيلات سياسـية[١٠٧] تحمل اسم: "جبهة السائرون على خط الإمام والقائد"[١٠٨]. وشهدت الساحة السياسية الإيرانية رسائل متبادلة بين الأمين العام لحزب مؤتلفه محمد نبي حبيبي، والأمين العام لحزب

---

(١٠٦) "تاريخ حزب المؤتلفة الإسلامي"، مصدر سبق ذكره.

(١٠٧) "اصولگرايـان كهنه كار باز مـى گردند" ("عودة الأصوليـين المخضرمين")، موقع "خبر أونلاين" الإلكتروني، ١٢ خرداد ١٣٨٩:

http://www.khabaronline.ir/news-66004.aspx

(١٠٨) جبهة السائرين على خط الإمام والقائد، هي ائتلاف يتكون من ١٤ مجموعة سياسية أصولية كانت سـابقاً تعمل تحت عنوان مـواز لمجتمع رجال الدين المقاتليـن. ويتولى حبيب الله عسـكر أولادي منصب الأمين العام للجبهة، وكمال الدين سـجادي متحدثاً رسـمياً باسمها، وهي تضـم: حـزب مؤتلفه اسـلامى (حـزب مؤتلفـة الإسـلامي)؛ جامعه اسـلامى مهندسـين (مجتمع المهندسين الإسلامي)؛ جامعه اسـلامى دانشجويان (مجتمع الطلاب الإسلامي)؛ جامعه اسلامى دانشگاهيان (مجتمع الجامعيين الإسلامي)؛ جامعه اسلامى پزشكان (مجتمع الأطباء الإسلامي)؛ جامعه اسلامى كارمندان (مجتمع الموظفين الإسلامي)؛ جامعه اسلامى كارگران (مجتمع العمال الإسلامي)؛ جامعه اسـلامى فرهنگيان (مجتمع المثقفين الإسلامي)؛ جامعه اسلامى ورزشكاران (مجتمع الرياضيين الإسـلامي)؛ جامعه اسـلامى نمايندگان ادوار مجلـس (مجتمع نواب مجلس الشـورى السـابقين)؛ جامعه زينب (مجتمـع زينب)؛ جامعه پيـروان زينب (مجتمـع أتباع زينب)؛ اتحاديـه انجمن‌هاى اسـلامى اصناف وبازاريـان (اتحاد الجمعيات الإسـلامية ونقابـات التجار)؛ كانون اسلامى فارغ التحصيلان شبه قاره هند (رابطة خريجي شبه القارة الهندية الإسلامية).

مشاركت محمد رضا خاتمي،[١٠٩] حملت نوعاً من المناظرة السياسية بشأن كثير من القضايا التي كانت محل جدل طوال ثمانية أعوام من رئاسة خاتمي.

٥- جمعيت ايثارگران انقلاب اسلامى (جمعية مؤثري الثورة الإسلامية)

تأسست "جمعية مؤثري الثورة الإسلامية" على يد مجموعة من الأشخاص الذين شاركوا في الثورة، وكان لهم دور كبير في سنوات الحرب العراقية – الإيرانية،[١١٠] وقد أعلن تأسيس الجمعية في سنة ١٩٩٧، وفي سنة ١٩٩٩ حصلت الجمعية على إذن بالعمل من وزارة الداخلية الإيرانية[١١١]. وضمت الهيئة التأسيسية كل من: حسين فدائي (الأمين العام)؛ حجة الإسلام علي أكبر أبو ترابي؛ علي دارابي؛ مجتبي شاكري؛ داوود دانش جعفري؛ علي يوسف پور؛ عبد الحسين روح الأميني؛ أحمد علي مقيمي؛ هادي إيماني؛ أصغر صبوري. وفي سنة ٢٠٠٤، ومع استقالة صبوري، دخل محمود أحمدي نجاد بدلاً منه في الهيئة التأسيسية[١١٢].

أنتجت مرحلة إعادة البناء التي أعقبت الحرب وضعاً خاصاً، وساد تقسيم اليمين واليسار الساحةَ السياسية الإيرانية، وشهدت إيران وجود تشكيلات سياسية لم تكن تريد حصرها في خانة اليمين أو اليسار، فضلاً عن اعتقادها بافتقاد كلا الجناحين المرونة السياسية، وأنهما بذلك يقفان حاجزاً أمام التنمية السياسية. وبدأ هذا الفريق نشاطه خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٣ بالتركيز على الجوانب الثقافية، وما لبث أن دخل المعترك السياسي العام في سنة ١٩٩٥[١١٣].

وحدد مؤسسو هذا الحزب السياسي منذ البداية عدداً من الأصول بصفتها

---

(١٠٩) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(١١٠) آية الله مظفري، "جريان شناسى سياسى ايران معاصر" ("علم التيارات السياسية الإيرانية المعاصرة")، (قم، زمزم هدايت، ط ٣، ١٣٨٧)، ص ١٤٠.

(١١١) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.

(١١٢) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(١١٣) شادلو، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣.

مزايا نسبية لتنظيمهم، هي: أولاً، المحافظة على احترام المجموعات السياسية الأُخرى، وحفظ استقلالها في أوقات الانتخابات، وعدم التحالف مع الجماعات السياسية الأُخرى، وتقديم قائمة انتخابية مستقلة؛ ثانياً: محاولة إحداث التقارب والتوافق بين الجماعات السياسية داخل النظام، بغض النظر عن الميل إلى المصطلحات السياسية (اليمين واليسار) التي وضعت البلد تحت تأثير خطابها طوال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي؛ ثالثاً: التنظير وصناعة الخطاب، وتقديم تحليل مبتكر للأوضاع السياسية[١١٤].

أ- البيان التأسيسي

شمل هذا البيان عدداً من المبادىء هي:

١- الاعتقاد والالتزام العملي بولاية الفقيه، والسعي لتحكيم الحكومة الدينية.

٢- الاعتقاد والتمسك بالجمهورية الإسلامية، والسعي لإدامة استقرارها وتحقيق أهدافها.

٣- الالتزام العملي بالدستور وسيادة القانون.

٤- الاعتقاد بضرورة تحكيم القيم الإسلامية في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الإسلامي، والوفاء لها.

٥- الاعتقاد بإسلامية الحكومة وشعبيتها، ومحاولة إضفاء الطابع المؤسساتي على المشاركة الشعبية.

٦- الاعتقاد والولاء لقيم الإمام الخميني وأفكاره.

٧- الاعتقاد بضرورة الوحدة والتعاطف بين الفصائل السياسية.

٨- السعي لمكافحة العنصرية والغطرسة الصهيونية.

٩- التركيز على حفظ السياسة الخارجية وتنفيذها على أساس مبادىء الكرامة والحكمة والمنفعة ومصالح الأمن القومي.

---

(١١٤) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

١٠- السعي لتطوير وتعزيز الأخوة والإخاء بين القوى الثورية، وإشاعة ثقافة التفاني والتضحية في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١١- الاعتقاد بالرخاء والاستقلال والأمن القومي، والسعي لتحقيق ذلك.

١٢- الاعتقاد بالحرية والكرامة والحفاظ على حرمة الأفراد وكرامتهم.

١٣- الاعتقاد بالعدالة الإسلامية، وبذل الجهود لتحقيقها على أساس الالتزام بالنظام الإسلامي وإنكار أي تمييز.

١٤- الاعتقاد بأولوية المحرومين والمستضعفين وساكني المناطق الفقيرة والمحرومة، في محاولة لزيادة رخاء الناس النسبي، والقضاء على الفقر.

١٥- حماية المستضعفين ودعم حركات التحرر الوطني.

١٦- الاعتقاد بتزكية النفس، وبناء الذات والسمو بها، ونمو المعرفة الدينية على أساس تعاليم الدين الإسلامي.

١٧- السعي للحفاظ على مكانة الحوزة والجامعة[١١٥].

ب- الأهداف

١- السعي لاستقرار الإسلام ونشره.

٢- محاولة إقامة مجتمع نموذجي إسلامي في ضوء أفكار الإمام الخميني والمرشد الأعلى.

٣- السعي للحفاظ على المثل والإنجازات التي حققتها الثورة الإسلامية.

٤- السعي لإحياء الحضارة الإسلامية العظيمة.

٥- توفير الأرضية اللازمة لجذب واستيعاب وتنظيم وتدريب قوات الشباب للحفاظ على القيم ومبادىء الثورة الإسلامية.

٦- السعي لتطوير ثقافة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرقابة على عمل مسؤولي الدولة[١١٦].

---

(١١٥) شادلو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٩-٣١١.

(١١٦) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران" مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧؛ شادلو، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.

ج - أداء الجمعية ونشاطها

شاركت الجمعية قبل إعلان نشاطها رسمياً، في انتخابات مجلس الشورى في دورتها الخامسة،[117] وشاركت في دورة المجلس الخامسة من خلال نائبين هما داوود دانش جعفري وعلي أكبر أبو ترابي[118]. وبعد إعلان بدء نشاطها رسمياً، استطاعت من خلال أهدافها جمع كثير من القوى السياسية فى جميع أنحاء البلد، وفتحت مكاتب في أرجاء البلد كلها، ودربت العديد من الكوادر السياسية[119].

وفي انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي شاركت الجمعية بقائمة انتخابية كانت في أغلبيتها من اليمين، ورفعت شعار الأمن والعدالة والازدهار الاقتصادي،[120] أمّا في الدورة السابعة من الانتخابات الرئاسية في سنة ١٩٩٧، والتي فاز فيها محمد خاتمي، فقدمت الدعم لعلي أكبر ناطق نوري. وبلغ تأثير الجمعية وحضورها أوجهما في الحياة السياسية عقب الصدامات الدموية التي شهدتها جامعة طهران في سنة ١٩٩٩،[121] فقد سادت في تلك الفترة حالة من التوتر وعدم الثقة بين مختلف الأحزاب السياسية، وبشكل لم تشهده القوى الإسلامية من قبل، فقامت أربعة من التنظيمات السياسية الأصولية المعروفة (جمعية مؤثري الثورة الإسلامية؛ حزب مؤتلفة الإسلامي؛ مجتمع المهندسين

---

(١١٧) يحيى فوزي، "تحولات سياسى اجتماعى ايران بعد از انقلاب اسلامى در ايران" ("التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الثورة الإسلامية")، (تهران: نشر عروج، ط ١، ١٣٨٤)، المجلد الثاني، ص ٢٤٩-٢٥٤؛ عباس شادلو، "تكثرگرايى در جريان اسلامى" ("التعددية في التيار الإسلامي")، (تهران، وزراء، ط ١، ١٣٨٦)، ص ٣٠٥.

(١١٨) شادلو، "اطلاعاتى درباره ى..." ("معلومات حول الأحزاب والأجنحة السياسية في إيران")، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣.

(١١٩) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.

(١٢٠) شادلو، "اطلاعاتى درباره ى..."، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣.

(١٢١) محمد علي زكريايي، "كوى دانشگاه به روايت رسانه ها" ("المدينة الجامعية برواية وسائل الإعلام")، (تهران: كوير، ط ١، ١٣٧٨).

الإسلامي؛ اتحاد الأطباء الإسلامي) بعقد اجتماع مع قائد الثورة سعياً للخروج من الأزمة، ووصل الاجتماع إلى نتيجة دعت إلى ضرورة الاهتمام بالتنظير السياسي، وبصورة تُحدث حالة من التنسيق والتفاهيم بين الأحزاب والتنظيمات السياسية على اختلاف توجهاتها، بغية الحفاظ على القيم. ونجحت جمعية مؤثري الثورة في تخفيف حدة التوتر بين المجموعات السياسية، كما أثّر نجاحها في توحيد صفوف التيار الأصولي[١٢٢]. واستطاعت الجمعية في أول دورة لبيت الأحزاب أن تحرز منصب نائب الأمين العام، ومديرية اللجنة السياسية في لجنة الشورى المركزية[١٢٣].

قدمت الجمعية في الانتخابات الرئاسية الثامنة في سنة ٢٠٠١ الدعم لعلي شمخاني وأحمد توكلي في مقابل محمد خاتمي. وفي الانتخابات الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥ قدمت الدعم لمحمد باقر قاليباف في المرحلة الأولى، ولمحمود أحمدي نجاد في المرحلة الثانية،[١٢٤] وفي الانتخابات الرئاسية العاشرة دعمت ناصر نجاد. وكان لهذه الجمعية دور رئيسي في انتخابات المجالس المحلية، وانتخابات مجلس الشورى، وانتخابات مجلس الخبراء، ودور مهم أيضاً في تقديم اللوائح الانتخابية الأصولية[١٢٥]. ولا تصدر الجمعية نشرة خاصة إلى اليوم، لكنها تعبّر عن مواقفها تجاه القضايا المستجدة من خلال بيانات تنشرها في موقعها في الإنترنت[١٢٦].

---

(١٢٢) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.

(١٢٣) علي دارابي، "انتخابات هشتم: تحليلى بر هشتمين دورهى انتخابات رياست جمهورى" ("الانتخابات الثامنة: تحليل للدورة الثامنة لانتخابات رئاسة الجمهورية")، (تهران: سياست، ط ١، ١٣٨١)، ص ٧٧-٧٨.

(١٢٤) ربابه باستاني، "سوم تير: واكنش‌ها به نهمين دورهى انتخابات رياست جمهورى" ("الثالث من تير: ردات الفعل على الانتخابات الرئاسية التاسعة")، (تهران، اساتيد قلم تهران، ط ١، ١٣٨٤)، ص ٤٤.

(١٢٥) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠.

(١٢٦) انظر الموقع الإلكتروني الرسمي للجمعية في الإنترنت: www.isargran.org

د – الآراء والميول السياسية

غالباً ما تميل الجمعية في مواقفها، على الرغم من سعيها للقول باستقلاليتها عن الأجنحة الأُخرى، إلى اليمين التقليدي، وإن كانت تحمل بعض الآراء المختلفة عنه بشأن عدد من القضايا(١٢٧).

هـ – وجهات النظر والمواقف السياسية العامة

١– الدين في جوهره يدور حول محور الحرية التى تحفظ حدود اللّٰه، وتحترم حقوق الإنسان.

٢– الشعب والقيادة هما رمز انتصار الثورة واستمرارها، والديمقراطية تنبع من المعرفة الدينية، وولاية الفقيه هي أشد محاور الوحدة استحكاماً.

٣– يجب أن تتخذ العلاقات الاجتماعية شكلها استناداً إلى الشرع الإلهي وحفظ كرامة الإنسان.

٤– سيادة القانون أهم الاستراتيجيات وأكثرها فاعلية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٥– الحفاظ على استقلال البلد وتنظيم العلاقات الخارجية اعتماداً على ثلاثة مبادىء هي العزة والحكمة والمصلحة.

٦– حماية المؤسسات القانونية والسلطات الثلاث.

٧– السعي لتحقيق التوافق والإجماع بين قوى الثورة.

٨– الحاجة إلى مدراء من ذوي الخبرة والكفاءة والشجاعة لإدارة البلد.

٩– ميل بعض المسؤولين إلى البذخ يفصلهم عن الشعب وينزع ثقة الجمهور بهم.

١٠– توسيع النموذجية الإسلامية، ونظام المساءلة.

١١– الأمن الاجتماعي والفردي يمثل اقتدار نظام الجمهورية الإسلامية، ومنشأ السلام في المجتمع.

---

(١٢٧) آية اللّٰه مظفري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

١٢- حاجة الثورة إلى إصلاحات في النظام التنفيذي والتشريعي والقضائي[١٢٨].

أمّا في المجال الاقتصادي فترى الجمعية أن النظام الاقتصادي يجب أن يشهد تحولاً داخلياً، بحيث تُفَعَّل «مقولات الإنتاج والتصدير، للوصول إلى الاقتصاد المتحرك النشيط، كما يجب تفعيل المؤسسات الوسيطة بين الدولة والشعب[١٢٩]. وتدعو الجمعية إلى فتح باب الاستثمار للتغلب على مشكلة التضخم، وترى أن مشكلة البطالة تنبع أساساً من نقص الاستثمار، وخصوصاً عندما تصبح موارد الدولة غير كافية[١٣٠].

وهكذا، فإن الجمعية تشدد على الاعتقاد بولاية الفقيه والالتزام بها، وكان للجمعية التي يرئسها حسين فدائي أثرها في مسيرة التيار الأصولي، وإن كانت تدّعي استقلاليتها عنه، ولا سيما في مجال البناء الثقافي وصوغ الخطاب السياسي[١٣١].

٦- آبادگران (المعمرون)

مع اقتراب موعد الدورة الثانية لانتخابات المجالس البلدية في المدن والقرى، قرر "مجلس التنسيق للقوى الثورية الإسلامية" المشاركة في الانتخابات بتشكيل سياسي جديد، وبعد مشاورات مكثفة، جرى إقرار "ائتلاف معمّري إيران الإسلامية"، وتم تكليف محمود أحمدي نجاد وحسين فدائي مسؤولية اختيار المرشحين وتوجيه الحملات الانتخابية في طهران، وفي مراكز المدن الأُخرى.

وفي سنة ٢٠٠٢، وفي خضم الدعاية السياسية للمجموعات السياسية المعروفة على الساحة، أعلنت مجموعة من الشخصيات تأسيس "ائتلاف معمّري إيران الإسلامية"، واختير مهدي جمران، أستاذ العمارة في جامعة طهران، ناطقاً

---

(١٢٨) شادلو، "اطلاعاتى درباره ى..."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(١٣١) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠.

رسمياً باسم الائتلاف. وقد تحدث جمران عن "الانتخاب الواعي كعمل مسؤول ومدينة عامرة" كشعارٍ محورٍ للمجموعة، وذلك في المؤتمر الصحافي الأول للائتلاف، والذي حضره علاوة على جمران، كل من: الدكتور عباس شيباني النائب السابق في مجلس الشورى على مدى دورات متعددة وأستاذ الطب في جامعة طهران؛ نادر شريعتمداري عضو هيئة التدريس في جامعة العلوم والصناعة (علم وصنعت)؛ نسرين سلطان خواه عضو الهيئة العلمية في جامعة الزهراء؛ خسرو دانشجو عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية الحرة (آزاد)؛ حسن بيادي المتخصص بالشأن الصناعي.

وكان لصدور منشور "ائتلاف المعمرين" أثره في إدخال خطاب سياسي جديد دخل في جدال وتناظر مع الخطابات الموجودة على الساحة السياسية الإيرانية[١٣٢]. وتحدث ائتلاف معمري إيران الإسلامية عن مجموعة مبادىء منها منشوره الكامل، وفيه أن الائتلاف هو تيار فكري وغير حزبي، لا ينتمي إلى فصيل محدد، ويتبع سياسة الاعتدال، ويعتقد بحكم الشعب الديني وبدوره في إدارة المجتمع، ويعتمد تقديم المصلحة العامة على المصالح الشخصية والفئوية، والعمل بإخلاص لمصلحة الشعب، والسعي لتحقيق العدالة، والإيمان بالحق وسيادة القانون ووحدة النخبة، والسعي لتحقيق الرخاء والأمن للشعب، والدعوة إلى الحياة البسيطة ونزاهة المسؤولين ونظافة اليد.

أ- المبادىء الفكرية

الاعتقاد والالتزام بما يلي:

١- تعاليم الإسلام الشخصية والاجتماعية هي الطريق الوحيد لسعادة الإنسان وسموّه.

٢- كفاءة الإسلام في إدارة المجتمع وتأليف الحكومة من أجل التنمية ورخاء المجتمعات.

---

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

٣- ولاية الفقيه المطلقة كرمز للديمقراطية، وتطبيق لحكم الشعب الديني.

٤- مبادىء وأهداف الجمهورية الإسلامية وكفاءتها باعتبارها إنجازاً كبيراً للثورة الإسلامية.

٥- الدستور بصفته وثيقة وعهداً دينياً ووطنياً مع الناس.

٦- صون تعاليم الإمام الخميني وتعزيز فكره، باعتباره مهندس الثورة والنظام الإسلامي، والتزام المبادىء التوجيهية من المرشد الأعلى للثورة.

٧- الأصل الإلهي للمشاركة العامة والرأي العام وتجلياتهما في النظام السياسي للبلد.

ب - السياسات والاستراتيجيات

١- السعي لتحقيق العدالة في جميع المجالات الفردية والاجتماعية، ولتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تقوم على العدالة.

٢- السعي للتغيير والتطوير بشكل مستمر وعقلاني في إطار مبادىء الإسلام والدستور، والاستفادة من الأساليب والآليات الجديدة القائمة على أساس المبادىء العلمية والتجريبية لضمان دينامية المجتمع.

٣- تأكيد الكرامة الإنسانية وحفظ الحقوق المدنية وضمان الأمن الاجتماعي.

٤- تنمية الفكر الحر، ومحاربة التحجر والتصلب في الرأي، وتوسيع دائرة الحريات الاجتماعية وفق القانون.

٥- الاعتماد على الثقافة والهوية الإسلامية مع التركيز على دور ومكانة رجال الدين البارزين والأكاديميين في المجتمع.

٦- الإيمان والاعتقاد العميق بإمكان التنمية الشاملة والرخاء والتقدم لإيران فيما يتعلق بموقعها الإقليمي والدولي في إطار وثيقة الرؤية المستقبلية العشرينية، اعتماداً على توليد العلوم والتكنولوجيا الحديثة.

٧- السعي لتعزيز روح التضامن الوطني، وتمتين الثقة بين المواطنين والحكام.

٨- السعي لزيادة التسامح وتجنب تدخل الحكومة في المجال الخاص لحياة المواطنين.

٩- محاربة الفساد والتمييز والكسب غير المشروع.

١٠- تأكيد كفاءة المدراء الذين يتولون شؤون البلد، ومحاربة الشللية الحزبية والعائلية.

١١- دعم المديرين ذوي النزاهة والتدين والذين يتمتعون بروح المسؤولية والكفاءة والمهنية والرؤية الاستراتيجية.

١٢- تعزيز ثقافة نقد المسؤولين ومساءلتهم، مع التركيز بصورة خاصة على دور المثقفين ووسائل الإعلام.

١٣- السعي لزيادة رفاهية الشعب وإنتاج الثروة الوطنية والرعاية الاجتماعية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المنتجة للبلد، وتشجيع تأمين استثمارات القطاع الخاص.

١٤- الصدق في القول والعمل والتحذير من إشاعة ثقافة الاستهلاك.

١٥- السعي لتعميم قواعد للسلوك وفق القيم الروحية، وبناء العلاقات الاجتماعية السليمة، وتعزيز أسس الأسرة، مع التركيز على تحسين وضع المرأة في المجتمع ودور الشباب الخلاق.

١٦- الترحيب بالتفاعل البنّاء مع العالم، والتعامل بحكمة مع العولمة الأميركية.

١٧- دعم توطيد العلاقات بالعالم الإسلامي وتطويرها، والدفاع عن إقامة دولة فلسطينية على جميع الأراضي الفلسطينية، وإقامة علاقات سلمية بالدول المجاورة تقوم على الاحترام المتبادل.

١٨- تنمية علاقات الثقة وتوطيد الأمن والسلام العالميين بطريقة سلمية عادلة، وتهيئة الأرضية لتشكيل دولة العدل الإلهي.

١٩- القبول بالمبادىء الاستراتيجية التي تقوم على العزة والكرامة والمنفعة،

ورفض الهيمنة والانصياع، كمبادىء أساسية في السياسة الخارجية[١٣٣].

اعتمد المعمرون على شعارات ثلاثة عززت مكانتهم السياسية في انتخابات مجالس الشورى المحلية، وهي الصدق في القول، والسلامة في العمل، والإخلاص في خدمة الناس، وتمكنوا من الفوز بمقاعد طهران البالغة ١٥ مقعداً، وبـ ٦٤ في المئة من مجموع المقاعد في جميع أنحاء إيران. وكانت الانتخابات البلدية الثانية علامة فارقة في السياسية الإيرانية، إذ بعد أن فاز الإصلاحيون في الدورة الأولى دخلوا الدورة الثانية بثلاث قوائم انتخابية، لكنهم واجهوا فشلاً ذريعاً. وكان من نتائج عمل المعمرين فوز نجاد برئاسة بلدية طهران، ومن هذا المنصب استخدم شعار الخدمة الصادقة، محدثاً تغييراً في الفضاء السياسي والاجتماعي. وركز هذا الائتلاف بصورة كبيرة على الجوانب القيمية بشكل أكبر من جناح اليمين، وحقق نجاحاً جديداً في انتخابات مجلس الشورى السابعة، وفاز نجاد بخطابه الذي يحمل ملامح المعمرين ورؤيتهم الاجتماعية في انتخابات الرئاسة التاسعة، ثم أتبعها في العاشرة[١٣٤].

استطاع ائتلاف المعمرين أن يوجد خطاباً يحمل ندية للخطاب الإصلاحي الذي كان يصف منافسه السياسي بالتحجر، والإسلام الطالباني، والمعادي للعقلانية... وغيرها، كما أنه استطاع أن يصنع حالة من النشاط داخل التيار الأصولي، مجدداً فيه ومصححاً في مساره. ويعبّر ائتلاف المعمرين عن مواقفه من خلال موقعه في الإنترنت،[١٣٥] وكان الخطاب الإصلاحي، بشكل أو بآخر، دافعاً لإيجاد هذا الحراك الواسع والتجديد داخل التيار الأصولي.

---

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٢-٢٤٤.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص٢٤٥.

(١٣٥) انظر الموقع الإلكتروني: www.abadgran.ir

الفصل الثالث

من اليسار الإسلامي إلى الإصلاحيين

أولاً: اليسار التقليدي

وجدت الأفكار الماركسية مكاناً لها في إيران، وجاءت في اتجاهين: يسار بتوجهات عقائدية شيوعية، وآخر اتجاهه ديني اسلامي. ومنذ انتصار الثورة الإسلامية في سنة ١٩٧٩، شهدت إيران توجهات وآراء سياسية وفكرية سادت بين بعض رجال الدين والتنظيمات السياسية والاجتماعية، وحملت صفات خاصة كان أبرزها: الدفاع عن الحرية والعدالة؛ حماية المحرومين والمستضعفين؛ مقاومة الرأسمالية والخصخصة؛ مخالفة تجميع الثروة والدفاع عن حقوق العمال في مقابل أصحاب العمل؛ معارضة الإمبريالية والسيطرة[1]. ومنذ البداية كانت صفات هذا التيار، ومن دون استخدام مصطلح "اليمين" أو "اليسار"، تجد مؤيدين ومناصرين لها وسط الأحزاب والتيارات السياسية، وكذلك بين عدد من رجال الدين. وقد تكون لحالة الاصطفاف التي شهدتها إيران بين القوى الإسلامية والقوى المعارضة لها من قومية وليبرالية، أثرها في تأخير ظهور هذا التيار بصورة واضحة. لكن إيران ما لبثت أن دخلت مرحلة سياسية جديدة عندما قرر مجلس الشورى الإسلامي في دورته الأولى عدم كفاءة بني صدر، واتهمه بالخيانة والتحالف مع "مجاهدين خلق"، علاوة على الأوضاع التي حكمت مجيء الحكومة الموقتة، وهذه أمور ساهمت كلها في ظهور خلافات في وجهات

---

(١) علي دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران" ("علم التيارات السياسية في إيران")، (تهران: انتشارات پژوهشكاه فرهنگ واندیشه اسلامى، الطبعة السابعة، ١٣٨٩)، ص ٢٤٨.

النظر بين قوى الثورة، كان أبرزها في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، ثم في حزب الجمهورية الإسلامية ومجتمع رجال الدين المقاتلين/ طهران. لقد أمسك اليسار الإسلامي بزمام السلطة في العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية، وعبّر عن نفسه بعدد من الحوادث المهمة التاريخية كان أبرزها:

- اقتحام السفارة الأميركية في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ الذي قامت به مجموعة طالبية حملت اسم "الطلبة المسلمون السائرون على خط الإمام"، وقد اختار مجلس الشورى الإسلامي في دورته الثالثة[٢] ذلك اليوم يوماً عالمياً لمواجهة الاستكبار.

- معارضة قانون العمل.

- خلاف جدي بشأن الخصخصة، وتسليم زمام الإدارة إلى غير موظفي الدولة.

- جدل بشأن المادة ٤٤ من الدستور، والدفاع عن القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص.

- مخالفة الرقابة "الاستصوابية"[٣] لمجلس صيانة الدستور، وخصوصاً

---

(٢) "تسخير لانه جاسوسى: روز مبارزه با استكبار جهانى" ("تسخير عش الجاسوسية: يوم مقاومة الاستكبار العالمي")، وثائق مركز وثائق الثورة الإسلامية، ١٣ آبان ١٣٥٨، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.irdc.ir/fa/calendar/60/default.aspx

(٣) الرقابة الاستصوابية: الاستصواب يأتي من مفردة صواب في المصدر والأصل، والصواب يعني الصحيح في مقابل الخطأ، والاستصواب يعني عدّه واعتباره صائباً من قبيل القول: هذا العمل صحيح لا إشكال فيه.

وتُطلَق الرقابة الاستصوابية اصطلاحاً على الرقابة التي يكون المشرف فيها حاضراً في جميع موارد اتخاذ القرار وعليه المصادقة على الإجراءات المتخذة للحيلولة دون وقوع أي خطأ أو سوء استغلال من طرف المنفذين. انظر الموقع الإلكتروني الرسمي لآية الله مصباح يزدي وتفسيره للرقابة الاستصوابية:

http://mesbahyazdi.com/arabic/index.asp?../lib/ar_porsesh3/ch9_1.htm

في مجال تحديد صلاحية النواب والمرشحين[٤].

- الدفاع بصلابة عن مركزية الدولة في مجال الإنتاج وتوزيع البضائع.

ووصل النزاع إلى مجال السياسية الخارجية أيضاً، فطالب "اليساريون" باتخاذ مواقف ثورية راديكالية في مقابل دول العالم، وقالوا إن ذلك هو ما يعنيه مفهوم "تصدير الثورة"،[٥] أمّا على الصعيد الداخلي فوقفوا بعناد ضد "انفتاح الفضاء السياسي - الثقافي"، وهو ما يرى دارابي أنه قابل للتفسير والتبرير وفقاً للأوضاع التي كانت تعيشها إيران[٦]. وفي النتيجة، كان لضعف حكومة بازركان الموقتة، والتي جاءت بميول ليبرالية، أثره في تعزيز سلطة "اليسار" في إيران ونفوذه.

ودافع "اليسار التقليدي" مستنداً إلى قراءات فقهية دينية عن سياسة معاداة الغرب وتصدير الثورة، فاعتبر علي أكبر محتشمي بور،[٧] عضو مجمع رجال الدين المقاتلين، أن تصدير الثورة "أصل من أصول الدين المحكمة"[٨]. وعارض

---

(٤) حدد القانون الإيراني مرجعاً يتولى الإشراف على الانتخابات وأهلية المرشحين لها، وأسند ذلك إلى مجلس صيانة الدستور وفقاً للمادة التاسعة والتسعين من الدستور. وفي البداية تتلقى وزارة الداخلية بصفتها المنفذة للانتخابات، أهلية المرشحين، ثم يقوم مجلس صيانة الدستور بالإشراف بالمصادقة على أهلية المرشحين أو رفضها، وهذه الرقابة المناطة بمجلس صيانة الدستور تتم بموجب المادة التاسعة والتسعين من الدستور، وتشمل الإشراف على التصويت ومسيرة الانتخابات وكذلك أهلية المرشحين.

(٥) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) أدى محتشمي بور دوراً كبيراً في تأسيس حزب الله اللبناني. ومحتشمي بور الذي يعد اليوم من أبرز الشخصيات الإصلاحية في إيران كان شغل منصب وزير الداخلية الإيراني في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية في حكومة مير حسين موسوي، وترأس البعثة الدبلوماسية الإيرانية في دمشق، وكان نائباً في البرلمان الإيراني في الدورتين الثالثة والسادسة. وقد أقال البرلمان الإيراني محتشمي بور في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، من رئاسة لجنة الدفاع عن انتفاضة الشعب الفلسطيني على خلفية مواقفه من الاحتجاجات التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة.

(٨) أسبوعية "صبح"، العدد ١٧، ٧/ ٥/ ١٣٧٤، ص ١٠.

اليسار التقليدي العلاقة بأميركا، ذلك بأن "هذه القوة الشيطانية لن يرضيها شيء سوى تدمير الثورة الإسلامية، وما عاد ثمة مجال للحديث عن حل مشكلات إيران من خلال العلاقة بأميركا"، وذلك مثلما عبّر عنه بيان لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية[٩]. كما حمل هذا اليسار نظرة مشابهة إلى بريطانيا، فـ "أميركا وبريطانيا هما العدوتان الرئيسيتان للثورة الإسلامية"[١٠]. وفي المحصلة عارض اليسار التقليدي إقامة أي شكل من أشكال العلاقة بالولايات المتحدة الأميركية،[١١] ونادى بمقاومتها كهدف أصلي من أهداف السياسة الخارجية[١٢].

أمّا على الصعيد الاقتصادي، فقد رأى اليسار التقليدي أن الأوضاع التي تعيشها إيران توجب تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي، ولهذا خالف الخصخصة بشدة، ولا سيما في مجال قطاع الإنتاج[١٣]. ويرى هذا التيار أن الرأسمالية التقليدية والحديثة تتعارضان مع النظام الاقتصادي الإسلامي والدستور الإيراني،[١٤] فالتنمية الاقتصادية هي الطريق الوحيد لحفظ الاستقلال والعدالة الاجتماعية، كما أنه يعتبر أن أفضل طريقة لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الطبقات الفقيرة هو اعتماد نظام الحصص للمشتريات وللعمال وللموظفين والطبقات الدنيا[١٥].

ونظر اليسار التقليدي باهتمام إلى قضية "الغزو الثقافي"، لكنه تحدث عن تأثير العوامل الداخلية بصورة كبيرة في هذه القضية، وقال إن الغزو الثقافي ينتج من اختلال التوازن بين العرض والطلب على المنتوجات الثقافية، ووجود نقاط ضعف قابلة للاختراق في الثقافة الوطنية، وأن رفعة الثقافة والفكر تكون

---

(٩) المصدر نفسه، العدد ١٣، ٣٠/ ١/ ١٣٧٤، ص ٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣.

(١١) دورية "عصر ما" ("عصرنا")، العدد ٢٣، ٦/ ١/ ١٣٧٦، ص ٩.

(١٢) البيان رقم ٧ لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، ١٨/ ١٠/ ١٣٧٤.

(١٣) دورية "عصر ما"، العدد ٦٥، ١٦/ ١٢/ ١٣٧٥، ص ٨.

(١٤) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(١٥) دورية "عصر ما"، العدد ٣٠، ٢٢/ ٩/ ٧٤، ص ٥.

بتبادلهما(١٦).

وسيطر تيار اليسار على الخطاب السياسي الإيراني طوال العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية، وأمسك بزمام السلطة والمؤسسات بشكل كبير، وعلى مختلف الصعد، لكن مع نهاية الحرب مع العراق، كانت إيران تتجه نحو خطاب أكثر اعتدالاً، كما أن انهيار الماركسية وتراجع هذا الخطاب في العالم ساهما في أفول الخطاب الماركسي في إيران. ومع رحيل الإمام الخميني كان التيار اليساري يفقد أكبر حام له، فقد شهدت إيران تعديلاً للدستور تم فيه إلغاء منصب رئيس الحكومة ونقل صلاحياته إلى رئيس الجمهورية، بعد أن كان مير حسين موسوي رئيساً للحكومة لثمانية أعوام(١٧).

وجاءت نتائج انتخابات مجلس الشورى في الدورة الرابعة، كي تدل على تراجع مكانة التيار اليساري، فبعد أن سيطر التيار على المجلس في دورته الثالثة لم يتمكن من الفوز بهذه الدورة، وحصل رئيس المجلس الثالث مهدي كروبي على ترتيب متأخر في الانتخابات الرابعة لم يمكّنه من شق طريقه نحو السلطة التشريعية(١٨). وبعد هذه الانتخابات كان التغيير يطال خطاب اليسار التقليدي، فاختار عدد من رموز التيار الانزواء والابتعاد، بينما اندفع عدد آخر نحو التحصيل في المراحل الدراسية العليا، في جامعات خارج إيران، وكان لهذه المجموعة دور كبير في مرحلة ما يعرف بـ "الثاني من خرداد". كما وجد التيار أن الفقر التنظيري كان سبباً في أفول خطابه، وأن السعي لتقديم نظريات جديدة هو ضرورة لاستعادة ثقة الناس به. وكان للمفكرين في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية، وحلقة "كيان" الفكرية، ومن خلال الحضور الكبير للمفكر عبد الكريم سروش، دور كبير في إعادة تنظيم صفوف مفكّري التيار، ودور محوري أيضاً في فتح باب الجدل والنقاش بشأن الحكومة الدينية. وقاد ذلك

---

(١٦) المصدر نفسه، العدد ١٣، ٣٠/ ١/ ١٣٧٤، والعدد ١٤، ١٣/ ٢/ ١٣٧٤.

(١٧) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥.

(١٨) المصدر نفسه.

في النتيجة إلى الإطاحة بالتقسيم السياسي القائم، من اليمين التقليدي إلى اليمين الحداثي، ومن اليسار التقليدي إلى اليسار الحداثي.

وبموازاة ذلك نشط التيار في توسيع دائرة العمل الإعلامي عبر سلسلة من المجلات والصحف والمطبوعات[19] تصدت لترويج اليسار الحداثي، كما رافق ذلك إيجاد أحزاب سياسية جديدة، وكان حزب "كارگزاران سازندگى" ("كوادر البناء") من نتاج تلك الفترة.

ثانياً: اليسار الحداثي

كانت دورة اليسار الحداثي، مرحلة زمنية وظفها اليسار الإيراني للانتقال والدخول في مرحلة الإصلاحات، واتسمت هذه الدورة الانتقالية بنجاح اليسار في اختراق صفوف اليمين، وفي إحداث انشقاقات وانقسامات داخلية. ووظف اليسار هذه الانقسامات لإيجاد مكان لنفوذه، وكان تشكيل حزب "كوادر البناء" نموذجاً لهذا النفوذ، فالحزب جاء مزيجاً من اليمين التقليدي واليسار الحداثي، وقام بدور مؤثر في تعزيز مكانة تيار اليسار الحداثي. وكانت الجامعات مكاناً مهماً لتيار اليسار الحداثي لطرح أفكار منظريه، وخصوصاً مع بقاء رموزه فترة من الزمن بعيدين عن المناصب السياسية،[20] فتشكلت قاعدته الاجتماعية من الطبقة المتوسطة والطلاب والمتدينين،[21] واعتبر أن التبادل الثقافي وتقوية البنى التحتية الاجتماعية والثقافية خير سبيل لمواجهة الغزو الثقافي، ووصف حرمان المجتمع من الاطلاع على الآراء والأفكار بين أفراده بأنه ظلم يقود في النهاية

---

(١٩) كان للتيار في السابق صحيفة "سلام" و"نشريه بيان" وعدد آخر من المطبوعات، لكن بعد أفول الخطاب التقليدي، والتحضير للخطاب الحداثي، أوجد التيار سلسلة واسعة من المطبوعات مثل: "عصر ما" ("عصرنا")، الناطقة باسم منظمة مجاهدي الثورة؛ "كيان" ("الوجود")؛ "ايران فردا" ("إيران غداً")؛ "كيهان" الثقافية؛ "آدينه" ("الجمعة")؛ "گفت وگو" ("الحوار").

(٢٠) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(٢١) "شكل گيرى، گرايش ها، شخصيت هاى جناح چپ" ("تشكيل واتجاهات وشخصيات جناح اليسار")، أسبوعية "توانا"، السنة الأولى، العدد ٢٢، ١١ مرداد ١٣٧٧، ص ٩.

إلى الوقوع في مأزق الاستبداد(٢٢).

أمّا في المجال الاقتصادي فقد نحا اليسار الحداثي نحو محورية الإنتاج والاستفادة من الموارد الداخلية كأساس للتنمية، ونظر إلى الاستثمار الخارجي كأصل فرعي. ويعتقد منظّروه أن الدستور لا يريد أن تكون جميع الأمور في يد الدولة، لكنه ينظر إلى الدولة كصاحب العمل الأكبر،(٢٣) ويرى أن مشاركة الناس السياسية يجب أن تتم في الأغلب في إطار المؤسسات المدنية والأحزاب، وهو يشدد على عنصر "الجمهورية"، ويعتبر أن الحزب الواقعي يجب أن يملك الاستعداد الفكري والروحي والاجتماعي، وأن يحمل إجابات على حاجات الناس(٢٤).

ويرفض اليسار الحداثي السياسة الخارجية القائمة على التوتر، وينادي بحوار الحضارات كبديل من الصدام والتعارض، وكمقولة مواجهة لمقولات هنتنغتون، وهو يشدد على تنويع العلاقات وتوسيعها مع الدول الأوروبية والآسيوية. وشكلت سياسته الخارجية رفضاً صريحاً لراديكالية السياسة الخارجية وتطرفها وفق طروحات اليسار التقليدي.

وقبل عام على الانتخابات الرئاسية السابعة، كان حزب كوادر البناء يسعى من خلال شخصيات معروفة مثل عطاء الله مهاجرني وعبد الله نوري، لعمل استفتاء عام يطرح من خلاله مسألة التمديد لهاشمي رفسنجاني كرئيس للجمهورية، بحجة أن البلد يجب ألاّ يُحرم من خبرة ومهارة شخصية مثل رفسنجاني(٢٥). وبدا واضحاً أن هذا الخطاب يحاول أخذ إيران نحو مقولات جديدة تتضمن التحديث والعولمة، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتركز

---

(٢٢) صحيفة "سلام"، عدد خاص تناول آراء خاتمي في الانتخابات الرئاسية السابعة، فروردين ١٣٧٦، ص ١٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩، ١٠.

(٢٥) صحيفة "همشهري"، ١٠/ ٦/ ١٣٧٥، ١٢/ ٦/ ١٣٧٥. وقد تعرض رفسنجاني لاحقاً لهجوم شديد من طرف كتّاب في التيار نفسه.

بشكل أساسي على أسئلة الهوية وإشكالياتها في إيران، نظراً إلى المستجدات العالمية الجديدة بشأن هذه القضية[٢٦].

ويعيد باحثون كثر هذا الدوران والتحول إلى مقتضيات حالة إعادة البناء التي شهدتها إيران بعد انتهاء الحرب، وأوجد فريق رفسنجاني خطاباً جديداً دعا إلى الالتفاف على عمليات العولمة، وإلى إحداث تغيير في السياسات الخارجية الاقتصادية والاجتماعية،[٢٧] كما أن الحكومة دافعت عن وجهة نظرها أمام المجلس بالقول إن إعادة النظر في السياسة الخارجية هي من الشروط اللازمة للتنمية الاقتصادية لإيران، وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية[٢٨]. وجاءت السياسة الاقتصادية لحزب كوادر البناء متأثرة بالرأسمالية والاقتصادية الليبرالية، وبالخصخصة وتحرير الاقتصاد، وبتدخلٍ للدولة في الشأن الاقتصادي بالحد الأدنى، وبالتنسيق مع المؤسسات الدولية المعنية بشؤون الاقتصاد[٢٩].

وفي الانتخابات البرلمانية الخامسة استطاع الحزب من خلال قائمة مرشحيه، وإدارته الناجحة لحملات انتخابية مدعومة بسخاء، أن يهزم اليمين التقليدي، وقد كشفت الهزيمة، وبوضوح، عن نقاط ضعفه واختلافاته، وبدت مجموعة حزب كوادر البناء ككتلة سياسية مؤثرة في البلد.

---

(٢٦) حسين بشيريه، "زوال هويت سياسى: غروب ايدئولوژى هاى هويت ساز" ("زوال الهوية السياسية: غروب الأيديولوجيات الصانعة للهوية")، صحيفة "إيران"، ٢٨/ ٢/ ١٣٨٣، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://vista.ir/article/349631/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%87%D9%88%DB%8C%D8%AA-%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%DB%8C%D8%8C-%D8%BA%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%DB%8C%D8%AF%D8%A6%D9%88%D9%84%D9%88%DA%98%DB%8C-%D9%87%D8%A7%DB%8C-%D9%87%D9%88%DB%8C%D8%AA-%D8%B3%D8%A7%D8%B2

(٢٧) دارابي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.

(٢٨) علي دارابي، "كار گزاران سازندگى از فراز تا فرود" ("كوادر البناء من الارتفاع إلى الهبوط")، (تهران: نشر سياست، ط ٢، ١٣٨١)، ص ١٣.

(٢٩) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.

١ - ولاية الفقيه: القول بالمحدودية

يرى اليسار الحداثي أن ولاية الفقيه تستمد مشروعيتها من أحكام الدستور، وبناء عليه فإن الولي الفقيه يكون مسؤولاً أمام الناس، بحيث يصبح في الإمكان من خلال مجلس الخبراء عزل الولي الفقيه. ويعتقد اليسار الحداثي أن ولاية الفقيه المطلقة لها جانب موضوعي لا شخصي، بمعنى أن الدولة الإسلامية بصورة مطلقة لها حق التدخل والتصرف في جميع أمور الحكم، لكن هذا الإطلاق لا يمنع تقسيم وظائف السلطات المتعددة وصلاحياتها... وولاية الفقيه المطلقة لا تعني بأي حال من الأحوال الحكم الفردي المطلق(٣٠). ويؤكد هذا اليسار أنه لم يكن مقرراً من الأساس أن يقوم الولي الفقيه بالتفكير نيابة عن المجتمع بالكامل،(٣١) وهو يدافع عن "ولاية الفقيه الانتخابية"، بمعنى أن الولي الفقيه في زمن الغيبة يجب أن يكون منتخباً من طرف الناس، فأساس الحكومة الإسلامية يقوم على رأي الناس واختيارهم،(٣٢) وهو ما يعبّر عنه آية الله أسد الله بيات، عضو الشورى المركزية في مجمع محققي ومدرسي حوزة قم العلمية بقوله: تكون أعمال ولاية الفقيه العادل مشروعة عندما تأتي بموافقة الناس وقبولهم. وفي إجابته عن سؤال أحد مقلديه عن ولاية الفقيه يقول: أصل ولاية الفقيه هو أمر سياسي وفقهي، وفيه اختلاف بين الفقهاء، وإن كان العمل به يُعدّ صحيحاً إلاّ إنه ليس أصلاً من أصول الدين، ولا يُعدّ إنكاره كفراً أو فسوقاً، والعالِم الذي يقول بذلك فاقد للعدالة ولا يجوز الصلاة خلفه(٣٣). وفي وقت كان اليسار يؤمن

---

(٣٠) دورية "عصر ما"، العدد ٦٦، ١٩/ ١٠/ ١٣٧٥، ص ٥.

(٣١) "حوار مع محمد سلامتي، الأمين العام لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية"، دورية "عصر ما"، العدد ١، ٢٧/ ٧/ ١٣٧٣، ص ٣.

(٣٢) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.

(٣٣) في إجابة لآية الله بيات عن سؤال يتعلق بما إذا كانت ولاية الفقيه أصلًا من أصول الدين، انظر الموقع الإلكتروني التالي في ٢٣/ ١٠/ ١٣٨٨:

http://bayatzanjani.net/fa/faq/question-1062.html

بولاية الفقيه المطلقة في فترة حكم الخميني، صار كثيرون من رموزه يعبّرون عن قناعة بأن الحكم في مسألة ولاية الفقيه يجب أن يكون الدستور، وصاروا أكثر ميلاً إلى الترويج لولاية الفقيه المقيدة والقائمة على الانتخاب. ويؤكد عباس عبدي أهمية رأي الناس في إدارة شؤون حياتهم، حتى إن كان هذا الرأي في غير مصلحة المجتمع(٣٤).

ويعتقد هذا التيار أن الجمهورية الإسلامية تقوم على ثلاثة أركان هي: الجمهورية، والإسلامية، والإيرانية، وأن هذه الأصول الثلاثة يجب المحافظة عليها.

٢ - الأحزاب السياسية: حلقة وصل

اعتبر هذا الاتجاه الأحزاب والتشكيلات السياسية والمجتمع المدني ممثلين ومعبّرين عن رغبات الناس وحاجاتهم، وأنها عندما تمتلك الحرية، ويكون في إمكانها المنافسة، فإنها تقوم بدور حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع. وتحتل الأحزاب مكانة كبيرة في فكر اليسار الحداثي، ويرى مهدي كروبي رئيس البرلمان السابق، أن الأحزاب تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز قوة مجلس الشورى، وفي جعل الانتخابات أكثر جدية، وتعطي الحياة السياسية نشاطاً.. فالأحزاب القوية تقوم بدور رقابي يمنع حدوث التجاوز،(٣٥) كما أنها هي التي تحفظ للجمهورية الإسلامية حيويتها. فضلاً عن ذلك، فإن التدخل في شؤون الأحزاب سيضعفها، ويضعف إيران في الوقت ذاته(٣٦).

٣ - السياسة الخارجية

خلال فترة الابتعاد عن السلطة قام اليسار بمراجعة سياسته الخارجية، وفي

---

(٣٤) صحيفة "سلام"، ١٧/ ١/ ١٣٧٦، ص ٩.

(٣٥) من تصريحات لكروبي نشرتها أسبوعية "صبح"، العدد ٣٦، ٢٨/ ٩/ ١٣٧٤، ص ١.

(٣٦) "كروبى در همايش خانه احزاب مطرح كرد: انتخابات مجلس آزمون حاكميت" ("كروبي في اجتماع بيت الأحزاب: الانتخابات اختبار للحاكمية")، (٢٤ آبان ١٣٨٦)، في موقع "آفتاب" الإلكتروني: http://www.aftabnews.ir/vdcexv8p.jh8pwi9bbj.html

وقت كان اليسار التقليدي ينادي بقوة بتصدير الثورة ومواجهة أميركا، تحدث اليسار الحداثي عن نقد الحضارة الغربية لا رفضها ونفيها، ووجد أن التعامل مع هذه الثقافة من شأنه أن يقوي الثقافة الوطنية، ويحفظ الهوية الدينية، ويصون المجتمع في وجه الغزو. ودعا اليسار الحداثي إلى معرفة المدنيات الأُخرى ومدارس المعرفة الغربية، وهو ما نظّر له محمد خاتمي في أكثر من كتاب، فهو يقول إن مشكلة المجتمع الإيراني اليوم ليست في "الابتلاء بداء التغريب"،[٣٧] وإنما "الابتلاء بداء العوام": فالمشكلة اليوم لا تكمن في المواجهة بين الكفر والإسلام، لأن العالم اليوم يشهد كثيراً من المدارس الفكرية التي يتعين على الإسلام أن يجيب عن أسئلتها[٣٨]. وقد أصبح الاهتمام الإيراني بحوار الحضارات جزءاً ثابتاً في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي،[٣٩] ومثّل إحدى آليات

---

(٣٧) أطلق المفكر الإيراني جلال آل أحمد على عملية الاجتياح الغربية اسم "غرب زدگى"، وهو مصطلح مشبع بدلالات سلبية على كل ما هو غربي، ويوازيه بالعربية "وباء الغرب"، أو "الإصابة بالغرب"، أو "التسمم بالغرب"، أو "نزعة التغريب"، وغير ذلك. ويعتقد الدكتور عبد الجبار الرفاعي أن "الفيلسوف الإيراني أحمد فرديد هو أول من نحت مصطلح 'غرب زدگى' بالفارسية. وقد استعار جلال آل أحمد هذا المفهوم الفلسفي من فرديد، لكنه صاغه صوغاً أيديولوجياً، وعبّأه بأفكاره التي استقى شيئاً منها في المرحلة الماركسية من حياته، وهي أفكار تمنح آلات الإنتاج دوراً مركزياً في حركة التاريخ، وفي بناء المجتمعات وفقاً لمعاييرها الخاصة." ويعرّف آل أحمد "وباء الغرب" بأنه "مجموعة الأعراض التي تطرأ على حياتنا ثقافياً وحضارياً وفكرياً، من دون أن يكون لها أي جذور في التراث، أو أي عمق في التاريخ، ومن دون أن يكون دخولها متدرجاً يسمح بالاستعداد لها، فهي تداهمنا دفعة واحدة كي تقول لنا: أنا هدية الآلة إليكم، أو قل إنها الممهد للآلة." انظر: داريوش آشوري، "أسطوره ى فلسفة درميان ما: بازديدى از احمد فرديد ونظرية غرب زدكى" (تهران: ١٣٨٣)، ص ٨-٢١.

(٣٨) صحيفة "سلام"، ١١ فروردين ١٣٧٦، ص ١.

(٣٩) وقف الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد موقفاً مخالفاً لحوار الحضارات، وأصدرت الحكومة الإيرانية قراراً بإغلاق مركز أنشأه خاتمي ويحمل هذا الاسم، كما ألغت من التقويم الرسمي يوماً كان يسمى يوم حوار الحضارات. انظر: "روز 'گفتگوى تمدنها' از تقويم حذف شد" ("يوم حوار الحضارات حُذف من التقويم الرسمي")، موقع "خبر أونلاين" الإلكتروني، ٣٠ شهريور ١٣٨٩: http://www.khabaronline.ir/news-94323.aspx

الخطاب الإيراني للعالم الخارجي وخصوصاً الخطاب الإيراني مع الغرب، وقد استطاع جهاز السياسة الخارجية الإيرانية أن يؤسس حوار الحضارات كقاعدة أساسية فى العلاقات الإيرانية بالغرب والشرق، ووظّف حوار الحضارات في ساحة علاقات إيران بالدول وبمختلف المنظمات الدولية.

ثالثاً: "الثاني من خرداد" ثورة أو شبه ثورة

اعتُبِرت مشاركة الإيرانيين الواسعة في الانتخابات الرئاسية في الثاني من خرداد ١٩٩٧ حدثاً غير متوقع قُدمت لتفسيره تحليلات عديدة غير مسبوقة، وقد انقسمت هذه التحليلات بين مَن ينظر إلى الظاهرة بإيجابية ويعدد محاسنها، وبين مَن يمطرها بالنقد ويعدد مثالبها، بينما اعتبرها البعض استمراراً لمرحلة إعادة البناء التي جاءت في فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني وما رافقها من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية،[٤٠] في حين رأى البعض الآخر أنها تمثل ردة فعل من الناس على الأوضاع السائدة[٤١].

وأضعفت الفجوة في معسكر اليمين وخروج حزب "كوادر البناء" منه، الجانبين بحيث أصبحا على حد سواء في موقف العاجز عن الوصول إلى السلطة. ولم تكن حال جماعات اليسار، ولعدة أشهر قبل الانتخابات الرئاسية في سنة ١٩٩٧، بأفضل من غيرها، ولم تكن تأمل بأدوار كبيرة بعد أعوام من العزلة، وقد عزز من حالة تراجع الأمل هذه إعلان مير حسين موسوي رسمياً إلغاء ترشيحه[٤٢]. فقبل الانتخابات عقد ائتلاف "خط الإمام" اجتماعاً مع المرشد

(٤٠) جهاندار أميري، "اصلاح طلبان تجديد نظر طلب وپدرخوانده ها" ("إصلاحيو إعادة النظر والعرابون")، (تهران: مركز إسناد انقلاب إسلامي/ "مركز وثائق الثورة الإسلامية"، ط ٢، ١٣٨٦)، ص ١١٢.

(٤١) محمد قوچاني، "برادر بزرگ تر مرده است: جنبش اصلاحات در احتضار" ("الأخ الأكبر ميت: حركة الإصلاحات تحتضر")، (تهران، انتشارات نقش ونگار، ١٣٨١)، ص ٧٨.

(٤٢) أميري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.

الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي كان الهدف منه طرح موضوع المشاركة في الانتخابات، فقابل طرحهم بالتشجيع، وبعد إلغاء مير حسين ترشيحه قدم الائتلاف محمد خاتمي مرشحاً له. ثم ما لبث حزب كوادر البناء أن انضم إلى جمع مؤيديه، واستطاع تحالف "خط الإمام" بأعضائه الجدد القادمين من اليمين، وبمساعدة النخبة المثقفة في المجتمع، وأخيراً بمساعدة خطاب خاتمي الذي قدمه إلى المجتمع، أن يغير المشهد الانتخابي في وقت قياسي. وكان للشعارات الجديدة التي طرحها خاتمي مثل المجتمع المدني واحترام القانون والتنوع والتعددية الفكرية أثرها الكبير في أوساط الشباب والنساء، الذين اندفعوا إلى ميدان الانتخابات لدعم الخطاب الجديد، وتسجيل ما تسميه الأدبيات الإصلاحية بالملحمة الشعبية[٤٣].

وعرّف الإصلاحيون "ملحمة الشعب الإيراني" بأنها ثورة، وأطلقوا عليها مسميات "الحركة الاجتماعية"، أو "الحركة الجماهيرية"، وأدخلوا تعبير "اصتقلابي"، الذي يجمع كلمتَي ثورة (انقلاب بالفارسية) وإصلاح لتوصيفها، ذلك بأنها شكلت تحولاً استهدف الهياكل القائمة والقيم والقواعد التي تتحكم في اللعبة السياسية. وأدخلت هذه الحركة إلى المجال السياسي والمشهد الاجتماعي، مجموعة من الناشطين السياسيين وعلماء الاجتماع والمفكرين الذين تغذّت آراؤهم على النظريات الغربية في المعرفة والدين وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، والذين رأوا أن الناس أوكلوا إليهم السلطة واتخاذ القرار من أجل إحداث التغيير. ولم يكن إطلاق تسمية ثورة وحركة على الثاني من خرداد ليأتي من دون سبب جوهري، فهذه الحركة تحولت في حقيقتها إلى تيار لتغيير القيم والهياكل القائمة والقوانين الحاكمة.[٤٤]

ونظر ناشطون سياسيون قاموا فيما بعد بتأسيس حزب "مشاركت" إلى

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٦.

الحدث على أنه تطور يتجاوز النظام الإسلامي وإطاره العام،[٤٥] وأقام البعض المقارنة بين انتخابات ١٩٩٧، وبين الثورة الإسلامية ذاتها في سنة ١٩٧٩، ووصلوا إلى استنتاج فحواه أنه: "في كل من الحدثين كان المجتمع يخضع للتحديث، وكان الناس يطالبون بمشاركة واسعة، مع فارق في السمات، إذ إن السمة الرئيسية للثورة اتسمت بالعنف، وهو ما لم يكن عليه الثاني من خرداد، ولذلك كانت ثورة هادئة، وحركة جديدة تطالب بإصلاحات جديدة"[٤٦]. وتحدث تحليل آخر عن حركة جمعت بين الثورية والإصلاح، وصنّفها بأنها تقع ضمن زمرة الحركات الـ "اصتقلابية"، فهي حركات تواصل السعي لتحقيق المطالب من خارج الهيكلية الحكومية، من دون الاستفادة من الكراهية الشعبية، ومن دون اللجوء إلى العنف[٤٧]. أمّا من حيث المحتوى، فلا يوجد ما يجعلها مختلفة عن الثورة،[٤٨] وقد أُطلق الاصطلاح من الناحية التاريخية على الحركات التي ظهرت في شرق أوروبا ووسطها في سنة ١٩٨٩، والتي رجحت كفة الليبرالية والديمقراطية على الشيوعية التي كانت في حال الانهيار[٤٩]. وتستفيد هذه التحولات من الخصائص والتعريفات نفسها الخاصة بالثورات، وكما هو في هذه الدول، فإن هذه الحركات تنتج تغييرات جذرية في النظام الأساسي للحكومة، وتُحدث تغييراً على صعيد القيم، وهذا التحول يتم من دون عنف، ومن خلال الأنشطة السلمية التي تأخذ شكلها من داخل النظام، وقد نَحَت غارتن (Timothy

---

(٤٥) عباس عبدي، "بيمها واميدها" ("المخاوف والآمال")، (تهران: انتشارات همشهري، ١٣٧٨)، ص ١٣٨.

(٤٦) حميد رضا جلايي پور، "دولت پنهان" ("الحكومة الخفية")، (تهران: طرح نو، ١٣٧٩)، ص ١٩-٢٠.

(٤٧) حميد رضا جلايي پور، "جامعه شناسى جنبش‌هاى اجتماعى" ("علم اجتماع الحركات الاجتماعية")، (تهران: طرح نو، ١٣٨١)، ص ١٣٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٤٩) أميري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

Garton Ash) هذا المصطلح في كتابه "الفانوس السحري"،[٥٠] وهو مزيج من كلمتَي الإصلاح والثورة (Refolution)[٥١]. وتقول خصائص حركة الثاني من خرداد إنها حركة "اصتقلابية" تجمع بين الإصلاح والثورة،[٥٢] وتتشكل بأسلوب ديمقراطي[٥٣].

ومع أن الصحافي والكاتب محمد قوجاني يستخدم مصطلح الثورة للتعريف عن حركة الثاني من خرداد، إلاّ إنه، ومن حيث نتائجها، يرى أنها "ليست حركة، وليست انقلاباً، فهي ما كانت وليست أياً من ذلك... فهذه التعابير لها معان ونتائج لا تنطبق على الثاني من خرداد، ذلك بأن ظاهرة الثاني من خرداد لم تكن شيئاً سوى عملية انتخاب سياسي"[٥٤]. وينقض عماد الدين باقي أيضاً فكرة الثورة، ويرى أنها لو كانت ثورة لأحدثت على الأقل اضطراباً وخلطاً في الأوضاع السياسية، ولو كانت اجتماعية لكان لها تأثير كبير في علاقات الإنتاج والاقتصاد، ولأوجدت نظاماً بديلاً، ولو كانت ثورة ثقافية لأحدثت تحولاً وتغييراً

---

(٥٠) Timothy Garton Ash, *The Magic Lantern: The Revolution of 89 Witnessed in Warsaw, Budapest, Berlin, and Prague*. available at:
http: / /www.unc.edu /polisci /UndividedEurope /Readings /GartonAsh.pdf

(٥١) ويمكن على هذا الصعيد مراجعة مقالة عنوانها:
Kis. J, (1998), "*Between Reform and Revolution: East European and Societies*", vol. 12, issue 2,
في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.deepdyve.com/lp/sage/between-reform-and-revolution-lB9hlZVXNv
وقد تحدث الباحث جواد صباغ زاده، في مقالة له بعنوان: "١٣٧٦ وجنبش‌هاى اجتماعى" ("١٩٩٧ والحركات الاجتماعية")، نشرتها مجلة "زمانه"، في العددين ٣١ و٣٢ (سال چهارم، فروردين واردیبهشت ١٣٨٤)، ص ٣٠، عن النحت الفارسي للمصطلح.

(٥٢) يُستخدم مصطلح "جنبش اصتقلابى" في الفارسية لوصف تيار الثاني من خرداد، وجنبش تعني حركة، أمّا المصطلح "اصتقلابي" فمنحوت من كلمة "إصلاح" و"انقلاب"، ويعني الثورة.

(٥٣) صباغ زاده، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٥٤) قوچاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨١.

في العلاقات الإنسانية بين الأفراد، وبين الأفراد والتقليديات الثقافية(٥٥).

ويحدد علوي تبار، وهو من الشخصيات الإصلاحية التي ساهمت بشكل كبير في تأسيس حزب "مشاركت" الإصلاحي، مجموعة من الخصائص لحركة الثاني من خرداد أبرزها:

- لا تقوم على التحرك الجماهيري، وإنما تستند إلى فاعليات المؤسسات المدنية.
- لا تلجأ إلى العنف أو استخدام الوسائل القهرية.
- يجب ألاّ تقتصر المواجهة على السياسة، بل يجب أن تسعى للجوانب الأُخرى.
- عدم البحث عن التغييرات المفاجئة التي تأتي على شكل انفجارات، وإنما السعي للتغيير المتدرج، والترحيب بما يتحقق خطوة خطوة.
- البحث عن القيادة الجماعية القادرة على التدبير وحساب الأوضاع بدقة، بدلاً من البحث عن قيادة تتمتع بالكاريزمية.(٥٦)

بعد هذا النجاح جرت محاولة لإخراج حركة الثاني من خرداد من كونها حالة من تداول السلطة تجري في إطار نظام الدولة، فقام عدد من القائمين على الحملة الانتخابية للرئيس محمد خاتمي، بتشكيل حزب حمل اسم "حزب جبهه مشاركت ايران اسلامی" ("حزب جبهة مشاركة إيران الإسلامية")، وقد شغل محمد رضا خاتمي منصب الأمين العام للحزب، وهو يقول في هذا الشأن: "هدفنا الأصلي من تأسيس جبهة المشاركة هو جعل العشرين مليون شخص الذين صوّتوا لمصلحة الرئيس خاتمي يشعرون بأنهم يستطيعون أن يصبحوا أعضاء

---

(٥٥) عماد الدين باقي، "جنبش اصلاحات دمكراتيك ايران" ("حركة الإصلاحات الإيرانية الديمقراطية")، حوار مع فريبرز رئيس دانا (تهران: نشر سرايى، ١٣٨٣)، ص ٣٧٥.

(٥٦) علي رضا علوي تبار، "تاكتيك‌هاى اصلاح طلبان ومحافظه كاران" ("تكتيكات الإصلاحيين والمحافظين")، نشرية "نامه"، العدد ٣٤ (دى ماه ١٣٨٢)، نقلاً عن: أميري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

في تشكيلات الحزب، ولذلك فنحن نتحدث عن حقل واسع جداً من النشاطات الاجتماعية للتعريف بنا"[٥٧]. وسعى عدد من قادة الحزب ومنظّريه، ومنهم سعيد حجاريـان، لإقنـاع الرئيـس خاتمـي بقيـادة الحـزب، لكنـه رفض أن يكون "رئيسـاً للجمهورية ورئيساً للحزب المعارض في الوقت نفسه"[٥٨]. ورأى بعض الأعضاء أن برنامج الرئيس خاتمي لن يتحقق إذا ما بقي الإصلاحيون مشتتين على جبهات عـدة، ولذلـك بـات مـن الضـروري إطـلاق كيان سياسـي يكون قـادراً على تطبيق ذلك البرنامج[٥٩]. وعقب فوز خاتمي، سعت شخصيات إصلاحية تولى معظمها مناصب مهمة لتعريف حركتها على أنها ثورة، أو شـبه ثورة، كما سـعت لإعطاء حركتهـا صبغـة خاصـة واتجاهـاً خاصـاً. ويلاحـظ على عدد كبير منهم أنهم، على الرغم من تخصصاتهم الفنية، توجهوا إلى دراسة العلوم الإنسانية، وانصرفوا إلى الاهتمام بموضوعات ناشئة عن تيار المثقفين الجدد، وبموضوعات جدل الفكر الديني، وأنهم، في معظمهم، شـخصيات محورية من أمثال عبد الكريم سـروش الذي وجد في التيار رافعة لإعادة إنتاج أفكاره على الصعيد الاجتماعي والفكري. ففي البداية كانت الحلقة الفكرية التي سُميت حلقة "كيان"، ثم مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية وغيرها من المؤسسات، والتي شكلت بؤر التنظير الأساسية للفكر الإصلاحي[٦٠].

وقـام الخطـاب الإصلاحـي بصـورة محوريـة علـى "الشـعب"، كمـا كـان

---

(٥٧) صحيفة "همشهري"، ٢٢/ ١٠/ ١٣٧٨.

(٥٨) حسـين سـليمي، "كالبـد شـكافى ذهنيـت اصـلاح گرايـان" ("تشـريح ذهنيـة دعـاة الإصلاح")، (تهران: گام نو، ١٣٨٤)، ص ٦٥.

(٥٩) روزنامه "صبح امروز"، مقابلة مع محمد رضا خاتمي، ٢٨/ ١٠/ ١٣٧٨، ص ١.

(٦٠) يـرد هـذا الجانب بصـورة مفصلة فـي كتاب: سـلمان علوي نيك، "آسـيب شناسـى حزب مشاركت ايران اسلامى" ("علم مشكلات حزب مشاركة إيران الإسلامية")، (تهران: مركز إسـناد انقلاب إسـلامي، ١٣٨٨/ ٢٠٠٩). وانظر أيضاً موقع وكالة "فـارس للأنباء" الإلكتروني، في ١٠/ ٨/ ١٣٨٨:

www.farsnews.com/newstext.php?nn=8807270286

متضمناً بصورة أساسية محاور "التنمية السياسية" و"المجتمع المدني" وتنظيم "القانون"[٦١].

١ - النهج الجديد: أطياف عديدة

مثّل الثاني من خرداد نهجاً مختلفاً عن الماضي مع تحول من الاقتصاد إلى السياسة، واعتراف بالسلوك الاجتماعي للشباب، وتضامن من نوع جديد، وظهور مطالب سياسية جديدة ومتراكمة، وإحياء النقد البنّاء للنظام السياسي، وتنشيط الساحة السياسية من خلال شعارات جديدة مثل المجتمع المدني والجمهورية والحرية والديمقراطية والإصلاح والتنمية السياسية، وهي كلها شعارات شكلت عناصر الخطاب الجديد الذي حمله خاتمي. ويهدف هذا النهج إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وشرعية النظام، وتعزيز النظام الجمهوري، وإضفاء الطابع المؤسساتي على الديمقراطية، وتفعيل القدرة السياسية للدستور، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع الأحزاب السياسية، وإحياء المجالس الإسلامية، وتوسيع نطاق الحريات، وتعزيز المؤسسات لتقوية الإعلام والمطبوعات وتفعيل المؤسسات الطالبية[٦٢].

وكان الإصلاحيون بعد أن حازوا السلطة التنفيذية، فازوا بانتخابات شورى المجالس البلدية والقروية في سنة ١٩٩٨، وأتبعوا ذلك بالسلطة التشريعية في سنة ١٩٩٩. وخلال ثمانية أعوام من الحكم لاقى التيار الإصلاحي الدعم من

---

(٦١) علي أصغر سلطاني، "قدرت: گفتمان وزبان" ("السلطة: الخطاب واللغة")، (تهران:نشر نی، ١٣٨٤). كما يمكن مراجعة مقالة للدكتور بهرام اخوان كاظمي، بعنوان "آسيب شناسی گفتمان اصلاح طلبی" ("علم مشكلات الخطاب الإصلاحي")، ٢٢ آبان ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.irdc.ir/fa/content/11192/default.aspx

(٦٢) رمضان شعباني ساروبي، "اصلاح طلبان وانقلاب اسلامی" ("الإصلاحيون والثورة الإسلامية")، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.irdc.ir/fa/content/6208/default.aspx

الناس في ٤٥ عملية انتخابية خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠١، كي يبدأ بعدها الدعم الشعبي بالتراجع، الأمر الذي جرى رصده في انتخابات مجالس الشورى في سنة ٢٠٠١، والذي وصل إلى أوجه في انتخابات الرئاسة التاسعة في سنة ٢٠٠٥. ويُقسَم التيار الإصلاحي، أو ما يسمى تيار الثاني من خرداد، إلى أربعة أطياف رئيسية هي:

أ- الإصلاحيون التقليديون

يُعدّ هذا الطيف الأقدم بين الجماعات السياسية في الجمهورية الإسلامية، وقد اشتُهر في العقد الأول من الثورة بالجناح اليساري الثوري التقليدي، وعُرف عنه دفاعه عن دينامية الفقه وحركيته. وكان لأعضائه نفوذ كبير في مجلس الشورى الثاني، فقد شكلوا الأغلبية في مجلس الشورى الثالث، وكانوا الأكثرية في حكومة مير حسين موسوي، لكن نفوذهم في العقد الثاني من الثورة تراجع في الحكومة والبرلمان، إلى أن شكلوا خلال النصف الأول من التسعينيات طيفاً شبه معارض. غير أن هذا الطيف، وفي النصف الثاني من هذا العقد، عاد بالتدريج إلى رئاسة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في مجلس الشورى السادس، ومع أنه شكّل في الثمانينيات الجسم المعنوي للنظام، إلاّ إنه في التسعينيات صار يُعرف بطيف إعادة النظر العملي. وعرّف الطيف في بداياته عن نفسه بأنه يتبع جناح خط الإمام، ثم صار يُعرف باليسار أو الإصلاحيين التقليديين. وفي انتخابات ١٩٩٧ فاز خاتمي الذي كان من أكثر الشخصيات شهرة، وفي انتخابات ٢٠٠٥ خرج مهدي كروبي بعد الهزيمة، وهو من الشخصيات المعروفة في هذا الطيف، كي يؤسس حزب "اعتماد ملى" ("الثقة الوطنية") من القوى المعتدلة في هذا التيار. ويمتلك طيف الإصلاحيين التقليديين من ناحية الفكر السياسي، تفسيراً ديمقراطياً لولاية الفقيه، في إطار الدستور، وخصوصاً ضمن صلاحيات مجلس الخبراء. وتتركز القاعدة الاجتماعية لهذا الطيف في الطبقات المحرومة والفقيرة في معظم المدن والمناطق الريفية، وتقوم استراتيجيته السياسية على الهدوء الفاعل داخل

البلد، وهو يعتقد أن الديمقراطية والحرية تتحققان بالتدريج، وخطوة خطوة.[٦٣]

ومن الجماعات والأحزاب البارزة في هذا، فضلاً عن حزب "اعتماد ملى" ("الثقة الوطنية")، "مجمع روحانيون مبارز" ("مجمع رجال الدين المقاتلين")، و"مجمع اسلامى بانوان" ("المجمع الإسلامي للمرأة")، وحزب "همبستگى" ("حزب التضامن")، و"مدرسين حوزه علميه قم" ("جمعية معلمي الحوزة العلمية في قم ومجمع الباحثين")، و"مجمع نيروهاى خط امام" ("مجمع قوى خط الإمام").

ب - الإصلاحيون المعتدلون

شكلت هذه المجموعة في ثمانينيات القرن العشرين ظلاً للفصائل السياسية اليمينية واليسارية، وكانت تدّعي أنها مجموعة نشطة محورها رفسنجاني. وقد قام هذا الطيف في سنة ١٩٩٥ بتأسيس حزب "كارگزاران" (الكوادر) في عهد حكومة رفسنجاني التي سُميت حكومة إعادة التعمير، وشكّل أعضاؤه كتلة لا يستهان بها في مجلس الشورى الخامس، لكن، بالتدريج، وبعد الضربة التي تلقاها الأب الروحي للطيف على يد الإصلاحيين الراديكاليين والمعارضين، وخصوصاً في الدورة السادسة لمجلس الشورى، كانت مجموعات أُخرى من هذا التيار، ومن حزب الاعتدال والتنمية، تفعّل نشاطها، وتدخل الانتخابات الرئاسية التاسعة بخطاب الاعتدال.

ويرى هذا الطيف في فكره السياسي ضرورة الحكم الدستوري ودور النخبة في صنع القرار، أمّا من حيث القاعدة الاجتماعية، فإنه ينتمي إلى الطبقة الوسطى. وقد شارك أعضاء هذا الطيف بعد الثورة في جميع الحكومات التي شهدتها إيران حتى مجيء حكومة أحمدي نجاد في سنة ٢٠٠٥، ودافعوا بشدة عن الرأسمالية الصناعية والخصخصة، وتقوم استراتيجيتهم السياسية على "السلام

(٦٣) محمد قوچاني، "عصر جديد: رسالة السياسة"، صحيفة "شرق" (تهران: ١٣٨٤)، ص ٤.

في الداخل، ورفض التوتر مع الخارج"[٦٤]. وهذا الطيف في حقيقته خليط من الفكر الليبرالي والبراغماتية، وهو يتبع نهجاً يزاوج بين الليبرالية والعلمانية، وأعضاؤه يدافعون من الناحية الاقتصادية عن نموذج الاقتصاد العالمي الحر، أمّا في القضايا الاجتماعية والثقافية فيدعون إلى التسامح، ويحملون فكراً سياسياً خارجياً يقوم على رؤية معتدلة وواقعية وتغليب المصلحة.

ج - الإصلاحيون الراديكاليون

تعود جذور هذا الطيف إلى ثمانينيات القرن العشرين، وكان طيفاً يسارياً تقليدياً تحوّل في التسعينيات إلى تجمع للمثقفين السياسيين، وفكره السياسي لا يخرج عن حدود المطالبة بالجمهورية. أمّا فيما يتعلق بالنقاش بشأن الولاية، فإن أعضاءه يرون أنها نوع من النظارة والرقابة لا إعمال السلطة، ويدعون إلى نوع من العلمانية تعني شكلاً من استقلال المؤسسات، وهم قريبون إلى الفكر الحداثي، بينما تتكون قاعدتهم الاجتماعية من المثقفين والأكاديميين. وتقوم الاستراتيجيا السياسية لهذا الطيف على المناداة بالديمقراطية في الداخل، ونزع فتيل التوتر مع الخارج، وقد ظهرت هذه السياسة بصورة جلية في الملف النووي، إذ جرى تعليق الأنشطة النووية لكسب ثقة الغرب ودعم التفاوض مع أميركا. ويدافع هذا الطيف عن نموذج ليبرالي للديمقراطية، كما يدافع عن معارضين في المؤسسة الحاكمة. ويتبنّى الإصلاحيون الراديكاليون الليبراليةَ من الناحية الفكرية، ويقبلون في مجال الاقتصاد بالرأسمالية، ويدافعون في مجال السياسة الداخلية عن الديمقراطية الليبرالية، أمّا على صعيد السياسة الخارجية فيقبلون رسمياً نظام السلطة الحاكم للعلاقات الدولية[٦٥]. ومن أهم أحزاب وجمعيات هذا الطيف: "دفتر تحكيم وحدت" ("مكتب تحكيم الوحدة")؛ "سازمان مجاهدين انقلاب

---

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) نظام الدين موسوي، "انتخاب نهم رياست جمهورى" ("الانتخابات الرئاسية التاسعة")، (تهران: مركز إسناد انقلاب إسلامي، ١٣٨٤)، ص ١٠١.

اسلامى" ("منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية")؛ "حزب مشاركت" ("حزب المشاركة").

د - الإصلاحيون المعارضون

يضم هذا الطيف فئات متعددة من الإصلاحيين الذين مارسوا سلوكاً، واتخذوا مواقف معارضة، ويمتد هذا الطيف ليشمل القوميين المتدينين من اليمينيين واليساريين، فضلاً عن المثقفين بتلوينات يسارية وليبرالية، كما يحوي من ناحية الفكر السياسي دعاة الدستورية الليبرالية، ودعاة الجمهورية الخالصة.

ويتبع أنصار هذا الطيف من الناحية الاجتماعية الطبقة الوسطى إلى حد كبير، ويميلون في نمط حياتهم إلى الحضارة الغربية، وهم في الغالب من المثقفين والأكاديميين، ولهم حضور كبير في المراكز الصناعية والاقتصادية والقطاع الخاص. وتقوم الاستراتيجيا السياسية لهذا الطيف على مساعدة المجتمع الدولي لدفع النظام إلى إجراء تغيير سياسي عميق، وهي تؤمن بأن النظام العالمي الجديد قادر على قبول الديمقراطية من طرف إيران، وتعتبر الضغوط الخارجية فرصة مواتية ومساعدة على هذا الصعيد.

ويسعى هذا الطيف لمجموعة من الإصلاحات الهيكلية، وإن كان شعاره يرتكز أساساً على التنمية السياسية، لكنه يعتقد أن الدستور الحالي للجمهورية الإسلامية يعيش أزمة، وأنه وصل إلى طريق مسدود، ولم يعد مفيداً، ولذلك لا بد من تغييره. وسعى هذا الطيف في أدبياته السياسية لتحقيق جمهورية علمانية، فهو يرى أن رأي الشعب هو المعيار الوحيد لذلك، أمّا الإسلام فيجب أن يكون فقط الدين الرسمي للبلد. وبعد السيطرة على البرلمان والحكومة، سعى هذا الطيف لإطلاق حركة اجتماعية فاعلة لإقصاء مؤسسات النظام القائمة، وعُرف عنه قدرته الكبيرة على الحضور بفاعلية من خلال وسيلتين مهمتين هما الصحافة التعددية والإحتجاجات الطالبية. ومن أهم الأحزاب السياسية والمجموعات التي تتبع هذا الطيف: "نهضت آزادى" ("حركة الحرية")؛ "ائتلاف ملى - مذهبى" ("التحالف

الوطني – الديني")؛ "حلقه ايران فردا" ("حلقة إيران الغد")؛ "گروه پيام هاجر" ("مجموعة رسالة هاجر")؛ "نهضت مجاهدين خلق" ("حركة مجاهدي الشعب")؛ "جنبش مسلمانان مبارز" ("حركة المسلمون المقاتلون")؛ ومن أبرز شخصيات الطيف المعروفة أكبر گنجي، ومحسن سازگارا.

٢ – البحث النظري

وجد الإصلاحيون أن أكثر ما يحتاجون إليه لتحقيق أهدافهم المعلنة، إنما يكمن في ضرورة وضع نظرية اجتماعية تكون قادرة على إعادة بناء الفكر، والقيام بعملية تنظيم لوضع نهاية لبعض حالات اللبس والاختلاف في المفاهيم[٦٦]. وتبنّوا التوجه نحو الحداثة الدينية المرتكزة محورياً على الديمقراطية وحقوق الإنسان الغربية، بصفتها نظريات تملك الصلاحية والقدرة على تحقيق هذا الهدف. وعمد الإصلاحيون إلى تكرار أن الثاني من خرداد، وخطط الإصلاح، جاءا بناء على خطط وبرامج سابقة قدمها مصلحون ومجددون دينيون، وارتكزت على أهدافهم، وهنا يسوق البعض اسم المفكر عبد الكريم سروش الذي تغلغلت وانتشرت أفكاره وأفكار عدد من أصدقائه بصورة كبيرة داخل البنية الفكرية للمجتمع، وخصوصاً لدى الطبقة المتوسطة التي تسكن المدن[٦٧]. ومع أن مفاهيم الحداثة والتجديد الديني لها علاقة دلالية بمفاهيم الإصلاح، إلاّ إنه كان جرى تنظيمها بعد الثورة الإسلامية على أساس نظرية المعرفة الليبرالية، بطريقة شكّلت فارقاً واضحاً عن المفاهيم السابقة. ومن وجوه التشابه الرئيسية التي تجمعها بالإصلاحيين والمجددين الدينيين، جوهرُ الدين والسعي لمطابقته مع الأوضاع الحديثة، فضلاً عن مفاهيم نظرية المعرفة

---

(٦٦) محمد قوچاني، "دوم خرداد: هم استراتژى وهم تاكتيك" ("الثاني من خرداد: استراتيجيا وتكتيك")، صحيفة "نشاط"، (دوم خرداد ١٣٧٨)؛ حميد رضا جلايي پور، "پس از دوم خرداد" ("ما بعد الثاني من خرداد")، ص ٢٠، ٢١.

(٦٧) مسعود پدرام، "درآمدى بر مبانى نظرى جنبش دوم خرداد" ("مقدمة في المباحث النظرية لحركة الثاني من خرداد")، مجلة "آفتاب"، العدد ١٤، ص ٧.

ومظاهر الحضارة الغربية. ويقوم هذا التوجه على اعتماد نهج شامل للمبادئ الأساسية لنظرية المعرفة والليبرالية الفكرية، والتي تقتضي إيلاء العناية للفرد العاقل والقادر على تمييز الحق من الباطل، ومعرفة السعادة باعتبار أن ذلك يشكل البنية التحتية الأساسية.

وخلافاً لما كان يقال دائماً من أن المباحث المعرفية المتعلقة بالدين والحداثة والدراسات الدينية، إنما هي مستقلة ومبتكرة وبكر، وذلك هرباً من الاتهام بالنقل والنسخ، فإن كثيرين من الباحثين يرون أن الخطاب الإصلاحي ما هو إلاّ اقتباس عن علم الاجتماع والدين والفلسفة الغربية، ويشيرون إلى أن رأيهم هذا يستند إلى ما صرح به منظرو الحركة من دون قصد،[٦٨] أو من خلال التذكير الذي وجهه إليهم عدد من النقاد والمفكرين مثلهم بأن عملية النقل هذه لا تحمل إبداعاً[٦٩].

وعلى الرغم من التأثير الذي أحدثته التخصصات المتعددة مثل علم الاجتماع والفلسفة والعلوم العقلية والنظر من خارج المنظومة الدينية في تشكيل أسس الحداثة الدينية، فإن من الواضح أن من الممكن تتبّع القاعدة الأساسية في نظرية المعرفة المتعلقة بهذا النهج في الموضوعات ذات التعددية والتفسيرات المتعددة. والتعددية الدينية، وعن طريق الفصل بين ماهية الدين والمعارف البشرية، تعرّف المعرفة الدينية بأنها حصيلة تجربة الأفراد في أوضاع زمانية ومكانية متنوعة. وبناء عليه، فإنه ليس ثمة معرفة سماوية وصحيحة، ولا يوجد فرق بين الأديان السماوية وغير السماوية، بل إن المسؤولية النهائية عن الكشف عن الدين وكيفية تفسيره تقع على عاتق الأفراد من أجل توظيف التفسير الديني لتحقيق سعادتهم، كي يتمكنوا من قبول ذلك أو رفضه، فالبشر يستطيعون

---

(٦٨) عبد الكريم سروش، "انقلاب اسلامى: فقه وروشنفكرى دينى" ("الثورة الإسلامية: الفقه والاستنارة الدينية")، مجلة "نامه"، العدد ٣٨، (منتصف خرداد، ١٣٨٢).

(٦٩) حبيب الله پيمان، "ثبات وتغيير در انديشه ى دينى" ("الثبات والتغيير في الفكر الديني")، مجلة "كيان"، العدد ٥، ص ٢٦.

وفق أوضاعهم الزمانية والمكانية أن يحدثوا شكلاً من أشكال الدين ينسجم مع قدراتهم، وهذا لا يشكل في ذاته حقيقة. وهكذا، فإن الدين، وبالاستفادة من المناقشات التفسيرية للمتكلمين واللاهوتيين المسيحيين، إنما يتم قبوله في نهاية المطاف بناء على التجربة، ويمكن أن يتخذ أشكالاً عدة تبعاً للأوضاع الخاصة للأفراد والمجتمعات[٧٠].

وهذه النظرية تشكل قاعدة، وتقدّم إمكانات خاصة لإبعاد الدين عن السياسة والحياة الاجتماعية، واستناداً إلى ذلك فإنها تستطيع أن تكون الأساس النظري للإصلاح، والادعاء هنا يقوم على أن التعاليم الدينية، وبفعل النقص والقصور التاريخيين، تتعارض مع أصول التمدن العقلاني الجديد، الأمر الذي أصاب قدرتها بالعطب[٧١]. ولذلك لا بد من القيام بإعادة بناء، وإعادة قراءة للدين لمعالجة أوجه القصور والعجز، ولا سيما في الحالات التي تأتي فيها إنجازات الحضارة جديدة، وتكون منتوجات الحداثة مناقضة للطرح الديني. وفحوى نتيجة هذه المقدمات الأولية هي أن الحداثيين، ونظراً إلى القبول بمعرفتهم بالدين وبجوانب قصوره، يعتقدون أن طريق الوصول إلى الحداثة والحضارة الجديدة يجب أن يمر من خلال الدين، ولذلك لا بد من إعادة بنائه كي يتوافق مع الأوضاع الجديدة[٧٢].

وتصل الحداثة الدينية والعلمانية، والتي ترى أن التدين مسألة تُترك للأفراد والعصور، وأن أصله مسألة خارجة عن إلمام الإنسان وإحاطته، إلى نتائج مثل

---

(٧٠) عبد الكريم سروش، "سخنرانى در دانشگاه ويرجينيا: پاسخ به سؤالات" ("محاضرة في جامعة فيرجينيا: الإجابة عن الأسئلة")، مجلة "كيان"، العدد ٢٦، ص ٥٩.

(٧١) محسن كديور، "سخنرانى در هشتمين نشست سالانه ى دفتر تحكيم وحدت در دانشگاه تهران" ("محاضرة المفكر محسن كديور في الاجتماع السنوي الثامن لتجمع تحكيم الوحدة في جامعة طهران")، (٥شهر يور ١٣٨٠/ ٢٠٠١).

(٧٢) عبد الكريم سروش، "دين وسياست: سخنرانى در جمع ايرانيان سنت لوئيز" ("الدين والسياسة: من محاضرة أمام تجمع للإيرانيين في سانت لويس")، مجلة "كيان"، العدد ٣٦، ص ٥٨.

الدين التجريبي، فهي ترى أن رجال الدين ليسوا وحدهم القيّمين على الدين، لأنه غير مكرس لهم من دون غيرهم، ولأن مسألة الإدارة هي حرفة وفن يحتاجان إلى التخصص والخبرة، ولذلك يجب إخراج الدين عن سيطرة رجال الدين، بينما يجب أن يكون الفقه والأحكام الدينية، ومن خلال الاجتهاد والديناميكية المستمرة، متسقين مع العقل ولا يتعارضان معه، بل إن الدين يجب أن يطاله التغيير والتعديل في جميع المناحي،[٧٣] ويجب أن يكون بمساعدة من الشعراء والمفكرين وصنّاع الثقافة الأكثر نضجاً واكتمالاً[٧٤]. ويؤكد الدكتور سروش أن "الدين إذا ما وُظف لضرب الأسطورة لا يبقى منه شيء"،[٧٥] لكنه يستدرك أن "الدين إذا لم يصبح عقلانياً ومتلائماً مع العقلانية الجديدة، لن يكون له مكان في الحياة"[٧٦].

وقام الإصلاحيون المطالبون بتجديد الرؤية، من خلال وضع أساس نظرية الحداثة الدينية وإطلاق اسم الثورة والحركة على الثاني من خرداد، بتأسيس حركة هدفت من خلال السيطرة على المشهد السياسي بالكامل، إلى تحويل المجتمع نحو العلمانية. وفي حين لم تتوفر آراء وتعليقات جامعة وشاملة عن مناهج بناة مشروع الثاني من خرداد وخط سيرهم، إلاّ إن جهودهم انصرفت إلى محاولة إرجاع الحركة ونسبتها إلى الحداثة الدينية، مع تأكيد تسميتها بالثورة السلمية، لأنهم رأوا أنها تمتلك جميع خصائص الثورة، وأن هذه الانتخابات كانت انتخابات ضد النظام، وبناء على ذلك فإن عملية التغيير الأساسي في الأركان الأيديولوجية والمبادىء العليا الأساسية للنظام يجب أن تخرج إلى حيز

(٧٣) عبد الكريم سروش، "مدارا ومديريت" ("المداراة والإدارة")، "صراط" (١٣٧٥)، ص ٤٨٧.

(٧٤) محمد مجتهد شبستري، "بستر معنوى وعقلايى فقه" ("العمق المعنوي والعقلاني للفقه")، مجلة "كيان"، العدد ٤٦، ص ١٠ و١١.

(٧٥) عبد الكريم سروش، "فربه تر از ايدئولوژي" ("أدسم من الأيديولوجيا")، "صراط"، (تهران: صراط، اسفند ١٣٧٢)، ص ٣٧٢.

(٧٦) المصدر نفسه.

الوجود.[77]

وتحدث الثورة بمعناها الشهير في أوضاع الانسداد، وحين يكون البلد في مأزق سياسي، إذ في هذه الحالة يتم تغيير القيم السائدة والهياكل القائمة باستخدام العنف،[78] كما أن في الحركات الاجتماعية تكون الأهداف، والقيادة، والوحدة والتنسيق، والتخطيط السياسي، من الشروط الأساسية[79]. لقد أعطت انتخابات الثاني من خرداد الفرصة للمطالبين بالتجديد داخل التيار الإصلاحي، كي يتمكنوا، من خلال استخدام مسمى ثورة وحركة، وبحماية من تيار الحداثة الدينية الذي يحسب رواده أنهم الإخوة الكبار للإصلاحيين، من تحويل الخطاب الإصلاحي إلى خطاب راديكالي، ومن جعل الإصلاحات تتجاوز بمعناها الإطار القانوني. وجرت مناقشة الخصوصيات الليبرالية، كما تم توظيف النسبية والتعددية في مفاهيمها المتعددة، لكنها أوجدت نوعاً من الغموض والارتباك أحاط بمفاهيم الثاني من خرداد بصورة جعلت كل طيف وكل فرد يستنبطان منها المعنى الذي يريدانه.

وكان شعار المجتمع المدني هو الأول والأكثر وضوحاً في طروحات تيار الثاني من خرداد. وعلى الرغم من أن التعريف الأكثر شهرة وشعبية للمجتمع المدني هو الأنشطة والفاعليات التي تقوم بها مجموعة مستقلة عن الحكومة، وبغض النظر عن قوتها،[80] وعلى الرغم من أن خاتمي ذكر مراراً وتكراراً أن الطرح الذي قدمه فيما يتعلق بالمجتمع المدني له جذوره الإسلامية، وأنه استلهمه إياه من خلال ما أطلق عليه مدينة النبي، وأنه يمكن تحقيقه داخل

---

(77) عبد الكريم سروش، "بسط تجربه ى نبوى" ("بسط التجربة النبوية")، مجلة "كيان"، العدد ٣٩، ص ١٠.

(78) باقي، "مصدر سبق ذكره، ص ٣٩١ و٣٦٦.

(79) حسين بشيريه، "انقلاب وبسيج اجتماعى" ("الثورة والتعبئة الاجتماعية")، (تهران، مؤسسه انتشارات وچاپ، / مؤسسة النشر والطباعة في جامعة طهران، ١٣٨٧)، ص ٦.

(80) المصدر نفسه.

النظام الإسلامي،[٨١] فإن هذه الرؤية التي قدمها خاتمي اختلطت برؤى أُخرى قدمها منظّرون إصلاحيون مجددون تحدثوا عن المفهوم الغربي مبرزين جوانبه العلمانية وأسسه القائمة على التعددية، مع إصرار على أن هذا المجتمع غير قابل للتحقق في المجتمعات الإسلامية.[٨٢]

وكان خاتمي يتكلم بشكل قاطع على أن المجتمع المدني الذي يطرحه من حيث الجذور والتكوين يختلف كثيراً عن الأصول الغربية للمجتمع المدني وطبيعته، وأن المسلمين يستطيعون وفقاً لمعاييرهم أن يقدموا أيضاً قراءتهم الخاصة بهم بشكل يتفق مع حقوق الناس ومصالحهم،[٨٣] لكن منظرين آخرين في التيار الإصلاحي كان لهم رأي آخر ينبع من رؤية علمانية غربية للتعددية ولطريقة تنظيم المجتمع.

وكان الاحتكام إلى القانون من المفاهيم الأُخرى البارزة في شعارات الثاني من خرداد وخطاب محمد خاتمي. وعلى الرغم من تحذير خاتمي من مزاجية التعامل مع القانون ودعوته إلى إحياء الأصول المهجورة من الدستور، فإن الرؤية التجديدية داخل التيار الإصلاحي ذهبت أبعد من دعوة خاتمي تلك، ورأت أن القوانين الإيرانية والدستور الإيراني يجب أن يسقطا وأن يجري الاحتكام إلى قدرة وتوجه القوى السياسية والاجتماعية بصفتها قانوناً[٨٤]. ومع وصول الإصلاحيين إلى نتيجة تقول باستحالة الاستمرار ضمن إطار الدستور، فإنهم سعوا، ضمن

---

(٨١) سيد محمد خاتمي، "مصاحبه ى تلويزيونى با خبرنگاران داخلى وخارجى" ("حوار للرئيس خاتمي مع الإعلام الداخلي والخارجي")، ٢٣/ ٩/ ١٣٧٧؛ "سخنرانى به مناسبت روز دانشجو" ("خطاب بمناسبة يوم الطالب")، (طهران: جامعة صنعتي شريف، ١٦/ ٩/ ١٣٧٧).

(٨٢) مصطفى تاج زاده، "سال ٦٠ " ("العام ٦٠")، مجلة "آفتاب"، العدد ٢٢، ص ١٤.

(٨٣) حسين بشيريه، "جامعه شناسى سياسى" ("علم الاجتماع السياسي")، (تهران: نشر نى، ط ١٢، ١٣٨٥)، ص ٣٣٢.

(٨٤) حسين بشيريه، "جامعه ى مدنى" ("المجتمع المدني")، مجلة "اطلاعات سياسى واقتصادى"، العددان ١١٧ و١١٨، ص ١٥.

شعار الاحتكام إلى القانون، لطرح الاستفتاء على الدستور، وقدموا لذلك دليلاً يرى أن الدستور الإيراني يتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[85] ويتضمن تناقضاً بشأن هذه القضية[86].

أمّا مفهوم الإصلاح والمطالبة به، فكانا الشعار الذي جرى اختياره كشعار أساسي للمجددين في التيار، وجرى النظر إلى ذلك بصفته محاكاة لحركة الإصلاحات في أوروبا، والتي هدفت بصورة أساسية إلى الإصلاح المذهبي، وإلى إبعاد الدين عن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية[87]. ولذلك سعى عدد من الإصلاحيين وعدد من قيادات التيار لتشكيل جبهة داخل تيار الثاني من خرداد من أجل إحداث مسار يكون هدفه إعادة المراجعة. وجاءت هذه المطالبة منسجمة مع نوع من التساهل والليبرالية وُلد داخل صفوف دعاتها، ورافق ذلك تحقيق تفسيرات وقراءات متعددة للدين والحرية التامة والتنوع، ولمعيارية القيم والأخلاق[88]. وفي ظل هذه الشعارات، قامت مطبوعات الثاني من خرداد، وبحرية تامة، بتوجيه النقد إلى الثورة وأحكام الشريعة الإسلامية، والفقه، والثقافة، والقيم الدينية والثورية، لكن هذه الحرية تعرضت للنقد وجرى اتهامها بأنها استبدلت الإهانة والتآمر وانتهاك الخصوصيات وإهانة المقدسات والسعي للسيطرة مكان التعبير الصادق عن رغبات الناس ومطالبهم، وعن النقد البنّاء كأهداف لمجتمع إعلامي صحي، لدرجة أن خاتمي وبعض وزراء حكومته وجّها كثيراً من اللوم والانتقادات إلى طريقة أداء وسائل الإعلام في

---

(85) سعيد حجاريان، "قانون اساسى، منبع توزيع قدرت" ("الدستور مصدر توزيع السلطة")، نشرية "نامه"، العدد 26 (منتصف مهر ١٣٨٢).

(86) حسن يوسفي اشكوري، صحيفة "عصر آزادگان"، ١٥/ ١/ ١٣٧٩، ص ٥.

(87) حميد رضا جلايي پور، "قانون اساسى: سه گفتمان ناسازگار" ("الدستور: ثلاث مقولات غير متسقة")، مجلة "آفتاب"، العدد ١٤، ص ١٥.

(88) تي بي باتامور وآخرون، "رفرم در گفتمان سياسى: غرب واسلام" ("إصلاح الخطاب السياسي: الغرب والإسلام")، فصلية "كتاب نقد" ("فصلية كتاب النقد")، العدد ١٦، ص٢٤٣ .

تلك الفترة[89].

واختار المطالبون بالتجديد داخل التيار الإصلاحي نهجاً أكثر مواجهة بعد انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى، وسعى النهج الجديد لتجاوز النظام والدستور وولاية الفقيه، ووصل الأمر إلى رئيس الجمهورية، وكانوا يتوقعون أن يتلقوا الدعم والمساندة أو السكوت والصمت من جانب الرئيس ونواب المجلس والعديد من مؤسسات النظام[90]. ومن خلال القول بضرورة تداول النخبة على المراكز القيادية استطاعوا إبعاد ٢٠٠٠ شخص تقريباً من المدراء الذين ينتمون إلى الجناح المنافس، وقاموا باستبدالهم بشخصيات معروفة بنهجها العلماني[91].

ولجأ أصحاب هذا الاتجاه إلى تكتيكات متنوعة، بما في ذلك الضغط من أسفل، والمساومة من أعلى لإعاقة القوة المنافسة عن العمل[92]. وفي أحداث تير ماه ١٣٧٨ (١٩٩٩) جرت استعدادات للمواجهة مع النظام، وبدأت تتضح معالم هذا التوجه بصورة أكبر خلال مؤتمر برلين حيث تم الوقوف جنباً إلى جنب مع المعارضة في الخارج.

ولأن الرئيس خاتمي رفض مماشاة هذا التوجه ولم يوافق على هذا البرنامج كما لم يوافق على التحول إلى غورباتشوف الجمهورية الإسلامية، فقد تعرض لكثير من النقد والهجوم،[93] لكنه، في حملته الانتخابية في سنة ١٩٩٧ وما بعد ذلك، ظل ينظر إلى ولاية الفقيه كمحور أصلي وأساسي في الدستور، وتحدث

---

(٨٩) أميري، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩-١٩٤.

(٩٠) سعيد حجاريان، "دستگاه مختصات خاتمى بـا ما متفاوت است" ("آليات خاتمي تختلف معنا")، صحيفة "ايران"، عدد خاص، ١١/ ٥/ ١٣٨٤، ص ٣.

(٩١) سعيد حجاريان، "اصلاحات از همان روز اول ايستاد" ("الإصلاحات توقفت منذ اليوم الأول") صحيفة "ابرار"، العدد ٤٩٠٥ (دوشنبه ٣٠ آبان ١٣٨٤).

(٩٢) حبيب الله پيمان، "تنگناهاى نظرى وراهبردى جنبش اصلاح طلبى" ("ضيق الأفق النظري والاستراتيجي لحركة الإصلاحات")، مجلة" آفتاب"، العدد ٣٤، (فروردين وارديبهشت ١٣٨٣)، ص ١١.

(٩٣) باقي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠١.

عن مجتمع مدني ينضوي تحت مظلة الإسلام وولاية الفقيه والدستور الإيراني، وكان يرى أن من الممكن تحقيقه في ظل الجمهورية الإسلامية[٩٤]. إلّا إن منتقديه من التيار نفسه باتوا يتحدثون بشكل علني عن رفض ولاية الفقيه على اعتبار أنها تتعارض مع الجمهورية ورأي الشعب والحرية، ولا تعدو أن تكون هيكلاً قديماً واستمراراً للحكومات السابقة،[٩٥] وصار عدد من الذين سموا الثاني من خرداد الثورة والحركة، يتوقعون وهم يدعون إلى تغيير جذري في بنية النظام وشكله، أن يحظوا بالتأييد والدعم من خاتمي وحكومته، بحيث يقوم بدور المعارض، ورأوا فيه زعيماً لحركة التغيير هذه[٩٦]. لكن خاتمي شخصياً، وفي أكثر من موضع، رد هذه المقولة، وأعلن بصراحة أن حكومته لن تقوم بهذا الدور، وأنه لم يأت لتغيير نظام الحكم، فـ "رئيس الجمهورية لا يحق له أداء دور المعارض للنظام، وأنه إذا كان لأي إنسان الحق في أن يكون معارضاً، والمعارضة لها الحق في انتقاد بنية النظام، إلاّ إنه لا يحق له أن يأتي من داخل مؤسسة النظام ويوظف مقدرات هذا النظام لتغييره"[٩٧].

ولم يكن أصحاب التجديد وإعادة النظر راضين عن موقف خاتمي، بل إن بعض التوضيحات والتفسيرات التي قدمها حول الدستور والمجتمع المدني أصابتهم بالضيق، فلم يقبلوا بشرح المفاهيم التي طُرحت من جانبه في إطار النظام، وأعربوا عن اعتقادهم أن الإصلاح ودمقرطة المجتمع داخل النظام الإسلامي سيصلان، عاجلاً أم آجلاً، إلى طريق مسدود، وأن الإصلاحيين يجب أن يتحركوا خارج إطار النظام. وجرى إطلاق عنوان دعاة إعادة النظر على هذا الطيف لأنهم، وفي ظل الأوضاع الناشئة، يسعون لإسقاط النظام وتغييره بطريقة

(٩٤) صحيفة "سلام"، (٢٨ اسفند ١٣٧٥).

(٩٥) أميري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦ و١٩٧.

(٩٦) علي رضا رجايي، "زوال دولت استثنايى" ("زوال الحكومة الاستثنائية")، مجلة "آفتاب"، العدد ١٠ (آذر ١٣٨٠)، ص ١٨.

(٩٧) سيد محمد خاتمي، "مقابلة مع وسائل الإعلام" (٧شهريور ١٣٨).

سلمية وديمقراطية. ووفقاً لهذا الرأي، اعتبروا أن التصويت لمحمد خاتمي، والفوز في الانتخابات البرلمانية لدورة المجلس السادسة، وتفوّق المرشحين الإصلاحيين في الانتخابات، هي بمثابة غلبة لخطاب التغيير وانتصاره[98].

وجرى توجيه رسالة لخاتمي قبل الفترة الرئاسية الثانية فحواها أنه "يجب أن يتمتع بالشفافية والانفتاح، ويُظهر إرادة قوية لتغيير الوضع الراهن والاستمرار في الإصلاحات... وعلى السيد خاتمي أن يقطع عهداً صريحاً لـ 'الشعب' للسنوات الأربع القادمة من خلال الاعتماد على آراء الناس القاطعة بأن يقف ضد كل المعوقات، وأن يزيح جانباً أي نوع من المماشاة والمحافظة. ومثلما أن السيد خاتمي سيأتي بالمعارضة إلى الساحة، فإن ذلك سيعيد الحماسة ويخلق الدافعية مجدداً"[99].

رابعاً: حلقة كيان: رحم الخطاب التجديدي

تُعتبر "حلقة كيان" أشهر وأهم مركز دراسات لمنظّري التيار الإصلاحي، وجاءت بداية بتوصية حسن شاهچراغي عضو مجلس الشورى الذي قُتل بإسقاط طائرة في أثناء الحرب مع العراق. وشُكلت هذه الحلقة في البداية لإنشاء مركز ثقافي إسلامي، وهي تعود في جذورها إلى ما قبل الثورة، لكن بعد الثورة، وجه شاهچراغي الدعوة إلى عدد من الأشخاص للاجتماع والعمل في مؤسسة كيهان، وقامت هذه المجموعة بالإشراف على صحيفة "كيهان" الثقافية حتى سنة ١٩٩٠[100].

ولم يكن أعضاء حلقة كيان في البداية يملكون اتجاهاً سياسياً معيناً،

---

(٩٨) محمد مالجو، "شكست اصلاحات حكومتى در ايران" ("فشل الإصلاحات الحكومية")، مجلة "آفتاب"، العدد ٣٢ (دي وبهمن ١٣٨٢)، ص ٧.

(٩٩) هاشم آغاجري، "اسبوعيه پيام نو" ("الرسالة الجديدة")، العدد ٨ (٢١ خرداد ١٣٨٠).

(١٠٠) مجلة "كيان"، العدد ١ (آبان ماه ١٣٧٠/ ١٩٩١)، ص ٢.

والبعض منهم، مثل حجاريان، وعلوي تبار، وگنجي، وباقي، كان في فترات زمنية مرتبطاً بمؤسسات تابعة للجمهورية الإسلامية. أمّا من الناحية الفكرية فكان عديدون منهم محسوبين على تيار اليسار، وكان لهم دور بارز في احتلال السفارة الأميركية في بدايات انتصار الثورة(١٠١). فآية اللّٰه موسوي خوئينيها وحجاريان قاما داخل السفارة بعقد حلقات درس سياسي لطلبة "تيار خط الإمام" الذين كان لهم النصيب الأكبر في عملية السيطرة على السفارة في ذلك الوقت(١٠٢). وفي المجموع، فإن أعضاء "كيان" كانوا مزيجاً من الليبراليين واليساريين الذين يجتمعون كل أربعاء أسبوعياً في منزل واحد من الأعضاء، وكانت الجلسات تتضمن نقاشات معرفية وفلسفية(١٠٣).

وقامت هذه المجموعة بعمليات مراجعة شاملة لأفكارها، وجعلت دراسة الغرب استراتيجيا أساسية في أبحاثها، ووصل أعضاؤها إلى استنتاج فحواه أن دمج مجموعة من الخبرات الإيجابية للحضارة الإنسانية المتقدمة، ومنحها الصبغة المحلية مع مراعاة للقيم الوطنية، هما الحل الأمثل لصيغة وطنية وإسلامية وغربية متكاملة(١٠٤).

لكن هذه المجموعة اتُّهمت مع مرور الوقت، بأنها ابتعدت في مواقفها عن المبادئ الدينية والأساسية للجمهورية الإسلامية، وأنها اتجهت من خلال شعار

---

(١٠١) سلمان علوي نيك، مصدر سبق ذكره. وانظر أيضاً الحلقة الثانية من الكتاب في موقع وكالة "فارس للأنباء" الإلكتروني:

http://www.farsnews.net/newstext.php?nn=8807270706

(١٠٢) محمد قوچاني، "نازى آبادى ها" ("سكان نازي آباد")، صحيفة "همشهري" (بهمن ١٣٨١)، ص ٢١. و"نازي آباد" هي من أحياء طهران القديمة.

(١٠٣) "ايسنا" ("وكالة الأنباء الطالبية")، "ناگفته هايى درباره ى خاتمى" ("ما لم يُرْوَ عن خاتمي")، مقابلة مع المفكر سعيد حجاريان، ٢٠/ ٤/ ١٣٨٤/ ٢٠٠٥.

(١٠٤) مهرداد مشايخي، "دگرديسى مبانى سياست وروشنفكرى سياسى" ("تحول الأسس السياسية والاستنارة السياسية")، مجلة "آفتاب"، السنة الثالثة، العدد ٢٨ (مرداد وشهريور ١٣٨٢)، ص ٨.

التنميـة السياسـية والانضمـام إلـى النظـام العالمي، نحـو الحضارة الغربية والفكر الليبرالي[١٠٥].

كما نُظر إلى التحول الفكري الذي أصاب شخصيات مؤثرة في المجموعة مثل سعيد حجاريان وشخصيات أخرى محورية في تيار الثاني من خرداد، كعامل أساسي ترك تأثيره الكبير في مسيرة الحلقة[١٠٦].

أمّـا المفكـر "عبـد الكريـم سـروش" فلُقِّب بعـراب الحلقة، وصاحب الدور الأكبـر فـي ترجمـة المفاهيـم الغربيـة الجديـدة ونقلها، معطياً إياهـا ألواناً وأطيافاً مسـتقاة من أشـعار جلال الدين الرومي وأفكار الإمام الغزالي. وعمل سـروش بصـورة محوريـة علـى إيجـاد دمـج وتنسـيق بين الأفكار الغربيـة الحديثة والفكر الإسـلامي، وأُطلـق عليـه مـع رفاقـه في الحلقة لقـب "المثقفين الدمجيين". وفي أواسط سنة ١٩٩١ شهدت الحلقة اتساعاً، وانضم إليها أفراد جدد من مختلف أنحاء إيران، كما شـهدت انضمام مسـؤولين من وزارة الثقافة والإرشـاد ووزارة الاسـتخبارات، وشـخصيات وطنيـة ودينيـة، وقـد بلـغ عددهـم أكثـر مـن ١٠٠٠ شـخص. ويُعـرِّف الصحافـي الإصلاحـي المعروف محمـد قوچاني أعضاء حلقة كيان بأنهم الذين أرسلوا رسائل اعتراض إلى هاشمي رفسنجاني في سنة ١٩٩٥، للاحتجاج على التهديدات التي أُطلقت بحق سروش[١٠٧].

ويتحـدث تـاج زاده، وهـو عضـو بـارز في حزب مشـاركت، عن حلقة كيان وموضوعاتهـا الجدليـة الخاصـة التـي أثيـرت، فيقـول: "كـان لدينـا اجتماعـات أُخرى خارجية عُرفت بحلقة كيان، وكان لدينا مناقشـات اسـتمرت أعواماً بشـأن الديـن والدنيـا والعلاقـة بينهمـا، وكيـف يمكـن جمع الاثنين معـاً، وكذلك الدين والديمقراطيـة، والديـن والحداثـة. لقـد قـام سـروش بـدور كبير فـي تحويل هذه

---

(١٠٥) أميري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(١٠٦) سليمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(١٠٧) محمد قوچاني، "مطبوعات سياسـى از ١٣٥٧ تا ١٣٨٠" ("المطبوعات السياسـية خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠١")، صحيفة "ايران"، العدد ٢١٣٦، السنة الثامنة (٦ خرداد ١٣٨١).

القضايا إلى قضايا اجتماعية، وهو دور لم يضطلع به الدكتور حسين بشيريه الذي قام بدور الأستاذ الجامعي أكثر من دور المثقف"[١٠٨].

وكانت أفكار وآراء الحلقة تجد طريقها إلى النشر في صحيفة "كيهان" الثقافية التي اعتُبرت الصحيفة الخاصة بالحلقة. وعلى صفحات "كيهان" الثقافية نشر سروش سلسلة مقالات مثيرة للجدل حملت عنوان "القبض والبسط في الشريعة"، وقد سعى في هذه المقالات، واستناداً إلى الأسس المعرفية الليبرالية والنسبية والتعددية، للقول إن فهم الدين يجب أن يكون فهماً تاريخياً، وهو ما فُهم منه أنه محاولة لإحداث الشك في قدسية الروايات الفقهية والعلوم الدينية، ومعاملتها كجزء من العلوم الإنسانية. وفي تلك الفترة كان أعضاء الحلقة، في معظمهم، من هيئة تحرير صحيفة "كيهان"، ومن العاملين والكتّاب فيها، واستطاعت الحلقة أن تبني علاقة لم تكن هامشية مع محمد خاتمي الذي كان وقتها ممثلاً للإمام الخميني ورئيساً لمؤسسة "كيهان"[١٠٩].

بعد إغلاق "كيهان" الثقافية واستقالة خاتمي شهدت هذه المؤسسة استقالات جماعية من مؤيدي سروش الذين قاموا في سنة ١٩٩٠ بإطلاق مجلة "كيان"، وكانت المجلة الجديدة تصدر شهرياً، وكان يديرها رضا تهراني ويرئس تحريرها ما شاء الله شمس الواعظين. وبدأ أكبر گنجي من خلال دار نشره المسماة صراط بنشر دروس ومحاضرات سروش وعدد من المفكرين الذين يشتركون معه في الاتجاه، والتي كانت تشهدها اجتماعات "كيان"[١١٠].

خامساً: حلقة آيين (القانون)

بعد استقالة خاتمي من وزارة الثقافة والإرشاد، تقدم بطلب إذن نشر لمطبوعة باسم "آيين" كان يريد منها أن تكون منبراً لأفكاره وأفكار عدد من مثقفي تياره.

---

(١٠٨) سليمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(١٠٩) أميري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

(١١٠) المصدر نفسه.

وفي ذلك الوقت قام عدد من الأعضاء السابقين في حلقة كيان مع السيد خاتمي بتشكيل حلقة أصغر هي حلقة "آيين"، لكن المجلة، وعلى الرغم من أنها حصلت على إذن النشر قبل الثاني من خرداد، لم ترَ النور إلاّ بعد ست سنوات من رئاسة خاتمي، ففي سنة ٢٠٠٣ قام محمد رضا خاتمي، شقيق الرئيس، بإصدار العدد الأول من هذه المطبوعة. ومع أن المجلة لم تُنشر في السابق، إلاّ إن المجموعة واظبت على عقد اجتماعات أسبوعية بصورة دائمة، واحتوت الجلسات على تبادل للأفكار والخبرات على الصعد الفكرية والسياسية[١١١].

وشهدت حلقه "آيين" حضور شخصيات فكرية وأكاديمية وسياسية معروفة مثل: هادي خانيكي؛ سعيد حجاريان؛ مصطفى تاج زاده؛ محسن أمين زاده؛ عباس عبدي؛ محسن كديور؛ محمد رضا خاتمي؛ وكان هدفهم الأساسي وفق أفكار محمد خاتمي، يقوم على تأسيس نشرية تكون وسيلة لعرض مفاهيم جديدة وأفكار جديدة رأوا أنها تشكل ضرورة لإحداث التغيير الاجتماعي.

وقد أظهرت هذه التجربة قدرة هذا النوع من المطبوعات على التأثير في عقلية وأذهان أصحاب الفكر والطبقة المتعلمة المثقفة، وتحولت "آيين" من مطبوعة جرى ترخيصها في سنة ١٩٩٦ إلى حلقة فكرية نقاشية يتم في إطارها تبادل الأفكار وبحث ومناقشة المفاهيم الجديدة مثل "المجتمع المدني"، و"الديمقراطية الدينية"، و"حقوق الإنسان" وغيرها من القضايا الجدلية والجديدة. وكان محمد خاتمي هو الشخصية الرئيسية في الحلقة، لكن شخصيات مثل سعيد حجاريان ومحسن كديور، يعود إليهما الفضل والدور الأهم في تفعيل حرارة النقاش وإذكائها بشأن عدد من القضايا الفكرية والسياسية المهمة[١١٢].

---

(١١١) "مقابلة مع محمد رضا خاتمي"، صحيفة "ايران"، ١١/ ٥/ ١٣٨٤.

(١١٢) سلمان علوي نيك، مصدر سبق ذكره؛ سلمان علوي نيك، "٨ سال بحران افريني اصلاح طلبان" ("الإصلاحيون: ثمانية أعوام من صناعة الأزمة ")، (تهران: انتشارات مركز إسناد انقلاب إسلامي/ "مركز وثائق الثورة الإسلامية"، ط ١، صيف ١٣٨٩)، ص ١٦٩-١٧١.

وشكلت طروحات حلقة "آيين" خطابَ التيار الذي صار معروفاً بتيار "الثاني من خرداد"، ومع أن جذور هذه المباحث الفكرية والسياسية تعود إلى حلقة "كيان"، إلاّ إنها تبلورت في حلقة "آيين" وتحولت من شكلها النظري لتصبح مشروعاً سياسياً. فالجذور الرئيسية لهذه المفاهيم، وكذلك الحديث، كانا في حلقة كيان، أمّا الأسس النظرية للمفاهيم السياسية وتفسيرها فأصبحا في حلقة آيين مشروعاً سياسياً. وعُرف عن أعضاء حلقة "آيين" هذه معرفتهم العميقة واطلاعهم على المفاهيم الحديثة للتنمية، ويرجع ذلك إلى توليهم مناصب مهمة في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران ومركز الأبحاث التابع لرئاسة الجمهورية. وكان لأفكار المفكر والأستاذ الجامعي حسين بشيريه أثرها الواضح في المباحث السياسية والقانونية التي تناولتها الحلقة بالبحث والنقاش، ووجد العديدون من مريدي سروش في الحلقة الجديدة ما استوقفهم، فانضم إليها كثيرون منهم، الأمر الذي أوجد عملية تلاقح للأفكار، ووفر الأرضية لتحويلها إلى برنامج سياسي[١١٣].

ويرى هادي خانيكي، وهو عضو في حزب مشاركت ومستشار لخاتمي، أن ما يميز مجلة "آيين" وحلقتها هو إمكان الحوار بين مختلف الأفكار في سياق من الاستنارة الدينية، من دون الانحياز إلى نهج فكري واحد بصورة مطلقة، وفَتْح باب الانتقاد وتوفير أجوائه بصورة صحيحة. وهذا الجهد هو الذي قاد إلى العديد من المناقشات، وطرح الأسئلة عن أولوية شؤوننا، وكيف يجب أن نقدم أجوبة بشأنها.

ومن أبرز القضايا التي طالها البحث والنقاش قضية "الدين والديمقراطية"، وكان مفهوم "المجتمع المدني" باعتباره واحداً من حاجات المجتمع من أهم ما خرج من قلب هذه المناقشات والاجتماعات. وخلال بحث هذه القضايا التقى أفراد هم بالكامل سياسيون بالمفهوم الكلاسيكي مع أفراد آخرين هم بالكامل

---

(١١٣) سليمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

شخصيات أكاديمية وعلمية، وجرت بينهم نقاشات وحوارات أخذت شكلاً يطلق عليه خانيكي "مركز توليد الفكر"[١١٤]. أمّا فيما يتعلق بإدارة الحلقة فإن حجاريان كان يتحمل الجزء الأكبر من العمل، وخصوصاً في المجال السياسي، بينما تولى محسن كديور المجال الفكري[١١٥].

وشهدت الساحة الإصلاحية نوعاً من تعدد الخطاب كان له أثره السلبي في جعل التيار عاجزاً عن وضع استراتيجيا واحدة وواضحة لحل المشكلات السياسية في الداخل والخارج. وكانت جميع البرامج والخطط التي تطرح عرضة للخلاف والرفض والقبول، فضلاً عن الخلاف الكبير في تعريف "الإصلاح" ذاته، وما هو المراد منه. وبينما كان سروش يتحدث عن التعددية الدينية، كان حجاريان يدعو إلى العلمانية، وأكبر كنجي يرفع علم المطالبة بالجمهورية، وعباس عبدي يجوّز الخروج على الحاكمية، وهاشم آغاجري يناقش في الإنسانية الإسلامية[١١٦].

وكان من الواضح أن المجتمع الإيراني يحتاج إلى الإصلاحات، لكن الخطاب المتناقض والمتعارض أوصل الناس إلى نتيجة هي أن هذا النموذج لم يكن هو المطلوب.

وفي المحصلة، فإن تيار اليسار في إيران، من اليسار التقليدي إلى الإصلاحات، شهد تحولات واضحة بالنسبة إلى عدد من القضايا والمقولات الحساسة، ونحن سنرصدها في الجدول التالي وفقا لمقارنة صاغها في الأساس الباحث الإيراني المتخصص بالتيارات السياسية علي دارابي.

---

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١١٦) محمد جواد روح، "بازگشت خط امام" ("عودة خط الإمام")، صحيفة "شرق"، العدد ٢٠٧
(١٧ خرداد ١٣٨٣)، ص ٤.

الجدول الرقم (٣ – ١)

مقارنة التحولات في مواقف تيار اليسار تجاه عدد من المقولات الرئيسية

الرقم	الموضوع	اليسار التقليدي	الإصلاحات
١	ولاية الفقيه	الاعتقاد بولاية الفقيه	– اعتماد مشروعية ولاية الفقيه على الدستور – تقييد صلاحيات الولي الفقيه – انتخاب الولي الفقيه في عصر الغيبة – ولاية الفقيه الانتخابية مقيدة وهي بمثابة وكالة
٢	تصدير الثورة	التشديد على معاداة الغرب ووجوب تصدير الثورة الإسلامية بصفتها بارقة أمل	تأكيد التعايش والحوار بين الأمم والثقافات
٣	العلاقة بأميركا	– التشديد على المقاومة في مواجهتها باعتبارها عدواً رئيسياً – تعريف أميركا بصفتها مظهراً شيطانياً ومركزاً للشر	– تأييد الحوار والتفاوض والعلاقة بأميركا
٤	السياسة الخارجية (النظرة إلى الغرب)	– الغرب مركز لنسج المؤامرات ضد الثورة الإسلامية – دعم حركات التحرر الوطني	– نقد الحضارة الغربية بدلاً من نفيها وضرورة التبادل في العلاقات الثقافية مع الغرب
٥	الغزو الثقافي	غزو ثقافي يحاك بليل	الدعوة إلى التبادل الثقافي
٦	النظرة إلى الدين	– رفض فصل الدين عن السياسة – ضرورة حاكمية الدين فيما يتعلق بقيم المجتمع وإدارة علاقاته	– النظر بنسبية، واعتماد التعدد الديني والأخلاقي والقيمي – عرفية الدين – ترويج شعار التجديد الديني – التساهل والتسامح الديني – القول بالقراءات المتعددة للدين
٧	الدولة	الدعوة إلى تدخل الدولة في أكثر الأمور	الدعوة إلى تدخل أقل للدولة، وإسناد الأمور بالحد الأعلى إلى القطاع الخاص
٨	الاقتصاد	الدفاع عن اقتصاد الدولة والتحذير من الخصخصة	الدفاع عن اقتصاد السوق ومخالفة حصر الاقتصاد بيد الدولة
٩	العولمة	نقد العولمة بصفتها مشروعاً أميركياً	الاعتقاد بالعولمة بصفتها عملية لا يمكن اجتنابها
١٠	التنمية الاقتصادية	– تأكيد التنمية التي تأتي من الداخل – التشديد على الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي، ورفض إدغام الاقتصاد بالسوق العالمية	– تأكيد التنمية الاقتصادية التي تأتي من الخارج – اتخاذ سياسات إحلالية للاستيراد، من خلال اعتماد الصناعات التجميعية
١١	العدالة الاجتماعية	– إمكان تحقيق العدالة من خلال نظام الحصص – تقديم العدالة الاجتماعية على التنمية الاقتصادية	– القول بإمكان تحقيق العدالة من خلال الخصخصة – تأكيد التنمية الاقتصادية كمقدمة لإحلال العدالة الاجتماعية

سادساً: أبرز الأحزاب والجمعيات السياسية

١- سازمان مجاهدين انقلاب اسلامى (منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية)

جاءت هذه المنظمة من اتحاد سبع فرق سياسية تعتقد بقيادة الإمام الخميني التي كانت تؤمن بالمقاومة المسلحة لنظام الشاه قبل أعوام من انتصار الثورة الإسلامية، وشمل هذا الاتحاد مجموعات: "الأمة الواحدة"؛ "بدر التوحيدية"؛ "توحيد الصف"؛ "الفلق"؛ "الفلاح"؛ "المنصورون"؛ "الموحدون"؛ وكانت هذه المجموعات تقوم بالعمل السري داخل إيران وخارجها(١١٧).

وفي سنة ١٩٨٠، أعلنت المجموعات السبع، بعد انتصار الثورة الإسلامية، ومع التركيز على زعامة الخميني وآية اللّٰه مطهري، حضورَها السياسي من خلال منظمة حملت اسم "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية"(١١٨). وكان الهدف من هذا الاندماج، إيجاد وحدة تنظيمية ونشر الثورة الإسلامية وإدامتها، وكان شرط العضوية هو الالتزام بولاية الفقيه والقبول بقيادة الإمام الخميني(١١٩). ومن أبرز الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة: مرتضى الويري؛ محسن رضائي؛ ذو القدر؛ حسين فدائي؛ عبد الحسين روح أميني؛ محمد بروجردي؛ علي عسگري؛ بهزاد نبوي؛ محسن آرمين؛ محمد سلامتي؛ هاشم آغاجري؛ سيد مصطفى تاج زاده؛ محسن سازگار(١٢٠).

---

(١١٧) جليل أمجدي، "تاريخ شفاهى گروه هاى مبارز هفت گانه مسلمان" ("التاريخ الشفهي للمجموعات السباعية الإسلامية المقاتلة")، (تهران: مركز إسناد انقلاب إسلامي، ١٣٨٣)، ص ٣٥٠-٤٠٢.

(١١٨) مصطفى مير سليم، "جريان شناسى فرهنگى بعد از انقلاب اسلامى ايران" ("علم اجتماع التيارات الثقافية بعد ثورة إيران الإسلامية")، (تهران: انتشارات باز، ١٣٨٤)، ص ١٥١.

(١١٩) مرتضى الويري، "خاطرات مرتضى الويرى" ("مذكرات مرتضى الويري")، (تهران: سازمان تبليغات إسلامي، ١٣٧٥)، ص ٧٨.

(١٢٠) عباس شادلو، "اطلاعاتى درباره احزاب وجناح هاى سياسى ايران امروز" ("معلومات بشأن الأحزاب والأجنحة السياسية في إيران")، (تهران: نشر گستره، ١٣٧٩)، ص ٢٢٩.

أ- البيان التأسيسي لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية

جاء في البيان التأسيسي للمنظمة أنها تشكيل سياسي أيديولوجي علني، وأنها تعتقد بمدرسة الإحياء وضرورة الاجتهاد ومراعاة الضرورات الزمانية لمطابقة الحاجات مع متطلبات الوقت من كل مرحلة، مع التركيز على المعارف الإسلامية التي مصدرها الوحي. وهذه المنظمة، بناء على أساس المبادئ الواردة في البيان، وفي إطار دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، والقبول بولاية الفقيه، تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

أ - الحفاظ على المبادىء والقيم والمثل العليا والإنجازات التي حققتها الثورة الإسلامية، بما في ذلك الجمهورية الإسلامية والدستور.

ب -استمرار نشر الثورة الإسلامية وتعميقها في إيران والعالم.

ج - الارتفاع بمستوى الوعي الأيديولوجي - السياسي والمعنوي والروحي للناس، وتنظيم الجماهير وتعبئتها كي تشارك بفاعلية في الثورة وتقرر مصيرها.

د - إنشاء مجتمع عامر، حر ومستقل وخال من الاضطهاد والاستغلال، ومن الوثنية والشرك والنفاق.[١٢١]

ب- الخلافات داخل المنظمة

وقعت أولى شرارات الخلاف بعد تشكيل البرلمان بوقت قصير، وقد جاء الخلاف على خلفية إصدار إعلان بمناسبة يوم العمال. فقد رأى كثيرون من الأعضاء أن أي اهتمام بالعمال له منبع ماركسي، ولهذا خالفوا إصدار الإعلان، وبعد شهر من هذا نشب خلاف آخر على خلفية إصدار إعلان بمناسبة استشهاد شريعتي، فبعض أعضاء المنظمة كان يعتبر شريعتي منحرفاً وصاحب بدعة مصيره

(١٢١) عزت الله نوذري، "تاريخ احزاب سياسى در ايران" ("تاريخ الأحزاب السياسية في إيران")، (شيراز: نويد شيراز، ١٣٨٠)، ص ٢٦٦.

النار، بينما رأى آخرون فيه مفكراً ومصلحاً مستنيراً.[122]

إلى جانب هذه القضايا، ظهرت قضية ممثل الإمام في المؤسسة كي تؤشر إلى انقسامات بين اليمين واليسار، فضلاً عن الخلاف بشأن القضايا الاقتصادية. ففي سنة ١٩٨٠ قام الإمام الخميني، وبناء على طلب من المنظمة، بإرسال ممثلين اثنين لتسوية المنازعات داخلها، أحدهما مرتضى مطهري الذي كان مسؤولاً عن القضايا السياسية فيها، والآخر هو حسين كاشاني للتشاور معه في الأمور الفقهية.

وبعد مقتل مطهري بقي الكاشاني ممثلاً للإمام، لكنه لم يكن متفقاً مع الأفكار التنويرية لمطهري، وإنما اعتبرها أفكاراً خطرة، الأمر الذي قاد إلى خلافات بين الشخصيات المستنيرة في المنظمة وكاشاني بشأن مجموعة من المسائل. وانقسمت الآراء بشأن العلاقة معه، فقد رأى فريق بضرورة التبعية الكاملة له، بينما رأى فريق ثانٍ أن آراءه الشخصية غير ملزمة، وأن قرارات الحزب هي الملزمة، في حين اتخذ فريق ثالث موقف الحياد[123].

ج - حل المنظمة

وصلت الخلافات أوجها عندما اتهم آية الله كاشاني مخالفيه بعدم الالتزام الشرعي، وبالانتقائية في أفكارهم،[124] وقد قاد الحوار بشأن هذه القضية إلى تعميق شقة الخلاف، وإلى قيام كاشاني بإلغاء شورى المنظمة وتعيين لجنة شورى موقتة مكانها، وكانت برئاسته. وعندما وصل الخلاف إلى الإمام الخميني، قدم دعماً لكاشاني، وقال "إن مَن يريد التعاون معه فليبقَ في المنظمة، ومَن لم يرد

---

(١٢٢) مقابلة مع محسن آرمين، مجلة "راه نو"، السنة الأولى، العدد الأول (٤/ ٦/ ١٣٧٧)، ص ١٨.

(١٢٣) علي دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه: بررسى، نقد، پيشينه وعمل كرد جامعه روحانيت مبارز تهران" ("الساسة أهل الفيضية: مراجعة، نقد، الخلفية والأداء لجمعية رجال الدين المقاتلين/ طهران")، (تهران: انتشارات سياست)، ص ٨١.

(١٢٤) حميد رضا ظريفي نيا، "كالبد شكافى جناح هاى سياسى ايران" ("تشريح الأجنحة السياسية الإيرانية")، (تهران: آزادى انديشه، ١٣٧٨)، ص ٦٢.

فإن في إمكانه الاستقالة"،[١٢٥] الأمر الذي أدى إلى أن يستقيل ٣٧ عضواً من معارضي كاشاني[١٢٦]. وشهدت فاعليات المنظمة بعد ذلك تراجعاً إلى أن قام كاشاني بطلب الاستقالة وحل المنظمة، وهو ما وافق عليه الخميني[١٢٧].

وبعد انتهاء الحرب مع العراق، قام عدد من ذوي الأفكار اليسارية مثل نبوي، ومحمد سلامتي، ومحسن آرمين، ونوروزي، ومصطفى تاج زاده، وهاشم آغاجري، وهم الذين سبق أن استقالوا من المنظمة، بإحيائها مرة أُخرى في سنة ١٩٩١، وحملت المنظمة اسم "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية/ إيران"، بعد أن حصلت على إذن من وزارة الداخلية بإضافة كلمة إيران إلى آخر اسم المنظمة[١٢٨]. وعادت المنظمة إلى العمل بعد تغييرات طالت نظامها الأساسي.

د - التوجه السياسي

تقول المنظمة بتبعيتها للأصول الاعتقادية الإسلامية، وهي تميل بصورة بارزة إلى التوجهات التقليدية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، فنظامها الأساسي يتحدث عن حق الأفراد في تقرير مصيرهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن من واجب الحكومة في المجال الاقتصادي توفير المساواة بين الأفراد وإيجاد العدالة الاجتماعية. وآراء المنظمة هذه، تشبه إلى حد ما آراء الأحزاب الاشتراكية في الدول الغربية، ومع أن هذا الحزب كان في الأصل يُصنف يسارياً تقليدياً، إلاّ إن اتجاهه بعد الثاني من خرداد جعل منه يساراً حداثياً. ومن أهم مطبوعاته الأسبوعية السياسية الاجتماعية، "عصر ما"، أي "عصرنا"[١٢٩].

وتقول المنظمة بضرورة الالتزام بالدستور، وهي تدافع عن الدولة المركزية

(١٢٥) دارابي، سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(١٢٦) مير سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

(١٢٧) ظريفي نيا، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

(١٢٨) شادلو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(١٢٩) المصدر نفسه.

المقتـدرة، وتـرى أنـه مـن دون تدخـل الدولـة القويـة القـادرة، فإنـه لن يكون في الإمكان تجاوز مشـكلة التخلف وتراجع التنمية،[130] كما أنها تقف من الملكية الخاصة موقفاً يشـترط أن تأتي منسـجمة مع أحكام الدين والدسـتور، وألاّ تخلّ بالعدالة الاجتماعية، وتدعو إلى اقتصاد اكتفاء ذاتي لا يتعارض مع العدالة[131].

وتنسجم المنظمة في مواقفها الثقافية مع غيرها من التنظيمات التي شكلت الثاني من خرداد، فشعاراتها الأصلية تقوم على حرية التعبير والفكر، وهي تنادي بما يلي:

١- وجـوب أن يكـون قانـون المطبوعـات ضمن المبادىء الدسـتورية، وأن يعترف بالحرية للكتّاب والصحافيين.

٢- الحفاظ على القيم الدينية والهوية الوطنية في مواجهة الثقافات الأجنبية الوافدة.

٣- تكافؤ الفرص في مجال المنافسة والقدرة التنافسية، وقطع العلاقة بين المال والعلم والمعرفة.

٤- ترويـج ثقافـة طلـب الحقيقـة بـدلاً من تعزيـز ثقافة الانتهازية، ومواجهة آفات النظام ومشكلات المجتمع المدني.

٥- الاهتمام بقضايا الشباب والنساء ومعالجة مشكلاتهم.

٦- الكشف عن الحقائق وإعلانها، وتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن تبادل الأفكار والآراء في إطار القانون.

٧- عدم إغلاق المطبوعات وحظرها من طرف المؤسسـات والمسـؤولين بحجة مجابهة المؤامرة والحفاظ على الأمن.

٨- إدانة تدخل النيابة في شؤون الصحافة والمطبوعات، وكذلك استخدام

---

(١٣٠) نوذري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.

(١٣١) شادلو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥.

أساليب غير قانونية ضد المطبوعات[١٣٢].

أمّا على صعيد السياسة الخارجية فقد استخدمت المنظمة مصطلحات التنسيق والتعاون وحوار الحضارات بدلاً من الصدام، ودعت إلى سياسة خارجية تنبذ التوتر، وتوسع علاقات إيران بالدول الأوروبية والآسيوية، وإقامة علاقات الاحترام المتبادل بما يضمن مصالح إيران[١٣٣].

وعلى خلفية مواقف المنظمة من الصدامات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية العاشرة في سنة ٢٠٠٩، قامت وزارة الداخلية بإلغاء ترخيص المنظمة وتحويل ملفها، وأعلن الناطق باسم السلطة القضائية، محسن اجه اي، قرار حل المنظمة وحزب المشاركة[١٣٤].

٢- مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المقاتلين)

تأسس المجمع في سنة ١٩٨٧ بمباركة خطية من الإمام الخميني، وذلك بعد الانقسام الشديد بينه وبين "جامعه روحانيت مبارز" ("مجتمع رجال الدين المقاتلين")، وهو الذي ضم بين أعضائه هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي إلى جانب عدد كبير من الشخصيات السياسية المؤثرة في إيران اليوم. ففي إثر الانقسام الشديد والاختلاف في الآراء طلب الشيخ مهدي كروبي والسيد محمد موسوي خوئينيها تشكيل تجمع جديد، وكان هذا الحزب، أي "مجمع روحانيون مبارز" هو الحزب المقرب من الإمام الخميني، وهو الذي بارك تأسيسه في رسالة خطية، وقد جمع هذا التجمع الجديد أبناء الثورة والمقربين من الإمام

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٦٧.

(١٣٤) "دبير كميسيون ماده ١٠ احزاب وزارت كشور عنوان كرد: جبهه مشاركت وسازمان مجاهدين انقلاب به موزه تاريخ پيوسته اند" ("رئيس لجنة المادة ١٠ أحزاب صرّح: جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة التحقا بمتحف التاريخ")، "قناة العربية"، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2010/10/11/121838.html

الخميني في زمن النضال. ورأى الخميني في رسالة جوابية إلى المؤسسين أن "تشكيلاً جديداً للتعبير عن عقيدة مستقلة لا يعني الاختلاف".(١٣٥)

وقرأ البعض في موافقة آية اللّه الخميني على توقف فاعليات حزب الجمهورية الإسلامية ومنظمة مجاهدي الثورة، وفي مباركة تأسيس مجمع رجال الدين المقاتلين مباشرة بعد ذلك، أن قائد الثورة أراد أن تكون التيارات السياسية في البلد بيد رجال الدين، وألاّ يكون هناك قطب واحد يدير شؤون البلد. وأشار آخرون إلى دور واضح للراحل أحمد الخميني، الابن المقرب من الخميني، في إقامة هذا الحزب، سعياً لإعمال ما يفكر به الإمام الخميني، وذلك لأنه كان يعتقد أن الأهداف التي يريدها لا يحققها "مجتمع رجال الدين المقاتلين"(١٣٦).

وفي الوقت الذي تعاظم دور المجمع في الشأن السياسي الإيراني، كان مجتمع رجال الدين المقاتلين ينحو إلى الانزواء والسكوت السياسيين، وكانت أغلبية السلطات الرئيسية في يد مجمع رجال الدين، فرئيس الحكومة هو مير حسين موسوي، ورئيس مجلس الشورى مهدي كروبي، ووزارة الداخلية بيد السيد محتشمي بور، إلى جانب المراكز الحساسة الأُخرى التي عيّن فيها الإمام الخميني أسماء بارزة من هذا الحزب، فمثلاً كان الشيخ عبد اللّه نوري ممثل الخميني في الحرس الثوري ثم ممثله في القضاء والإذاعة والتلفزيون، وكان عبد الكريم الأردبيلي رئيساً للقضاء وغيرهما من الشخصيات الفاعلة. واستطاع مجمع رجال الدين المقاتلين في تلك الفترة صوغ خطاب قام على محورين أساسيين هما: "الإسلام المحمدي الأصلي في مواجهة الإسلام الأميركي"، و"حرب الفقر والغنى". ويبدو أن الاتهام بالإسلام الأميركي طال مجتمع رجال الدين المقاتلين، الأمر الذي دفع آية اللّه مهدوي كني إلى مخاطبة الخميني برسالة، وبجلسة

---

(١٣٥) "مجموعه بيانيه هاى روحانيون مبارز تهران" ("مجموعة بيانات رجال الدين المقاتلين/ طهران)، (فروردين ١٣٦٧- خرداد ١٣٦٩)، ص ٦.

(١٣٦) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٨.

حضورية تضمنت نوعاً من العتاب، ومطالبة بتبرئة ساحة المجتمع ورجاله(١٣٧).
وما لبث الخميني أن أصدر ما أطلق عليه "إعلان الأخوة" الذي قال فيه إن الخلافات يجب ألآ تصل إلى أصل الأمور، وإن الاتحاد السوفياتي مرفوض تماماً مثل أميركا، وإنه ليس من حق أحد العدول عن "الجمهورية الإسلامية.. لا شرقية ولا غربية"، وإن مَن ينحرف عن ذلك سيسوى بسيف العدالة(١٣٨).

وعبّر المجمع عن آرائه من خلال صحيفة "سلام"(١٣٩) التي قامت بدور مهم في التعريف بأفكار المجمع وإيصالها إلى الناس، واستطاع المجمع أيضاً أن يجعل من يوم اقتحام السفارة الأميركية يوماً وطنياً لمقارعة الاستكبار العالمي، كما استطاع في فضاء كالذي ساد في إيران في تلك الفترة أن يجذب بخطابه تنظيمات طالبية مهمة، في مقدمها "مكتب تحكيم الوحدة". وفي تلك الفترة نجح المجمع في أن يجمع في يده زمام السلطات الثلاث، وقدم نفسه ممثلاً لخطاب "خط الإمام"، والداعم للمحرومين والمستضعفين، والمعادي للرأسمالية والاستكبار،

---

(١٣٧) يروي مهدوي كني في مذكراته أنه خاطب الإمام الخميني بالقول: "إذا كنتم تؤمنون فعلاً بأننا رجال الإسلام الأميركي، فأصدروا أوامركم وألقوا بنا في بحيرة ساوه، فما كان من الإمام إلآ أن رفع رأسه وقال: لا لستم كذلك.. أنا لم أقل شيئاً كهذا.. وسأرفع هذه التهمة عنكم." انظر "خاطرات آيت الله مهدوى كنى" ("مذكرات آية الله مهدوي كني")، (تهران: مركز إسناد انقلاب إسلامي)، ص ٣٣١-٣٣٤.

(١٣٨) "رسالة إلى محمد على انصارى: منشور برادرى - مفتوح بودن باب اجتهاد در حكومت اسلامى" ("ميثاق الأخوة - كون باب الاجتهاد في الحكومة الإسلامية مفتوحاً")، صحيفة "الإمام"، المجلد ٢١ (تهران: جماران، ١٠ آبان ١٣٦٧/ ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٩)، وانظر نص الميثاق في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.tebyan.net/index.aspx?pid=58950&vn=21&gpn=176&mi=9374

(١٣٩) شكلت صحيفة "سلام" منبراً لليسار الإسلامي منذ صدورها في سنة ١٩٩٠ حتى إغلاقها بقرار من المحكمة في سنة ١٩٩٩، بعد أن قامت بنشر رسالة سرية لسعيد إمامي أحد مسؤولي وزارة الاستخبارات، والمتهم الرئيسي بقضية "القتل المتسلسل" التي طالت عدداً من المثقفين. وبعد توقيف الصحيفة جرى محاكمتها أمام محكمة خاصة قررت منعها من الصدور خمسة أعوام، وكان مدير الصحيفة في ذلك الوقت هو محمد موسوي خوئيني‌ها ورئيس تحريرها عباس عبدي. ولم تعاود الصحيفة الصدور بعد انتهاء مدة المنع.

والحامل للفقه الحركي المخالف للتحجر والرجعية، وصاحب الصلاحية في تفسير فكر الإمام أيضاً(١٤٠).

وقال المجمع في بيانه التأسيسي أنه لا يملك فروعاً في المحافظات، لكنه يقدم قوائم انتخابية، فضلاً عن الحماية لمرشحين في أنحاء إيران كافة. وفي انتخابات مجلس الشورى الإسلامي في دورته الثالثة استطاع المجمع أن يفوز بأغلبية مقاعد المجلس بعد أن شارك في الانتخابات رافعاً شعارات مستمدة من فكر الخميني، مثل: "الإسلام المحمدي في مقابل الإسلام الأميركي"، و"حماية المحرومين والمستضعفين"(١٤١).

وفي وقت ارتفع صوت مَن انشقوا وكوّنوا المجمع كان مجتمع رجال الدين المقاتلين يلوذ بالصمت، ومن أبرز الأسماء المنشقة، مهدي كروبي، وجلالي خميني، ومحمود دعائي، وما هي إلاّ فترة قصيرة حتى أُعلن انتخاب مهدي كروبي أميناً لمجمع رجال الدين المقاتلين(١٤٢).

واستطاع المجمع في ذلك الوقت أن يسيطر على مناصب عديدة أهمها: رئاسة مجلس الشورى؛ معظم الوزارات؛ رئاسة القوة القضائية؛ السفراء؛ مدراء الدوائر المهمة؛ الحكّام الإداريون. ووُضعت صحيفة "كيهان" من خلال وزير الثقافة في ذلك الوقت محمد خاتمي، ثم حجة الإسلام دعائي، في خدمة مجمع رجال الدين المقاتلين، وكان خاتمي ودعائي من أعضاء المجمع البارزين.

ومع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، وقبول إيران بالقرار رقم ٥٩٨،

---

(١٤٠) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٩.

(١٤١) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣-١٧٠.

(١٤٢) جاءت أول شورى مركزية للمجمع برئاسة مهدي كروبي، وعضوية كل من: محمد موسوي؛ خوئيني ها؛ محمد رضا توسلي؛ حسن صانعي؛ إمام جماراني؛ جلالي خميني؛ سيد محمد خاتمي؛ صادق خلخالي؛ رسول منتجب نيا؛ أسد الله بيات؛ سيد محمد هاشمي؛ محمد علي أنصاري؛ محمد صدوقي؛ محمد علي رحماني؛ سراج الدين موسوي؛ عبد الواحد موسوي لاري؛ علي أكبر آشتياني؛ ناصر قوامي؛ محمد علي نظام زاده؛ محمد علي أبطحي؛ هادي غفاري؛ أسد الله كيان ارثي؛ سيد حميد روحاني؛ محمود دعايي؛ سيد وعيسى ولايي.

كانت إيران تدخل مرحلة جديدة من تاريخها، فقد كان الناس يريدون تجاوز ما خلّفته الحرب بأسرع مدة ممكنة. وفي ذلك الوقت كان أحد زعامات المجمع يطالب إيران بالدخول إلى جانب العراق في حربها ضد أميركا في حرب الخليج الثانية، وقد شكّل هذا الموقف نقطة تحول في الموقف تجاه المجمع، ذلك بأن المجتمع الإيراني الخارج من ويلات الحرب لم يكن مستعداً لقبول أصوات تنادي بمساعدة صدام[١٤٣].

ومع رحيل الإمام كان المجمع يفقد أهم داعم له، وكان لانهيار الاتحاد السوفياتي وهزيمة اليسار في العالم أثرهما في يسار إيران[١٤٤] التي ما لبثت بعد رحيل الخميني أن أجرت تعديلاً على الدستور ألغت فيه قيد المرجعية من شروط القائد، وكذلك منصب رئيس الحكومة، ونقلت صلاحياته إلى رئيس الجمهورية. واتجهت الأوضاع نحو إجماع مجتمع رجال الدين ومجمع رجال الدين على دعم هاشمي رفسنجاني في انتخابات رئاسة الجمهورية، وما لبثت كفة الأمور أن مالت إلى مصلحة المجتمع حيث تولى محمد يزدي منصب رئيس السلطة القضائية، وعلي أكبر ناطق نوري رئاسة مجلس الشورى، ورفسنجاني رئاسة الجمهورية. وبعد سيطرة مجتمع رجال الدين على السلطات الثلاث اختار المجمع عدم التعاون ورفض دعوة قائد الثورة علي خامنئي إلى العمل السياسي،[١٤٥] واقتصر نشاطه على النقد من خلال صحيفة "سلام".

ومع فوز خاتمي في الانتخابات الرئاسية في سنة ١٩٩٧، كان المجمع يعود إلى الضوء مجدداً، واستطاع الفوز في انتخابات المجلس السادسة، وفي الانتخابات المحلية في دورتها الأولى.

ومع عودة المجمع إلى النشاط السياسي كانت هذه العودة تحمل ملامح

---

(١٤٣) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص٣١٤.

(١٤٤) عباس عبدي، صحيفة "أخبار"، السنة الأولى، العدد ١٨٥ (٢٥ بهمن ١٣٧٤)، ص ٤.

(١٤٥) دارابي، "سياست مداران اهل فيضيه..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

تغيير واضحة، فمن القبول بولاية الفقيه المطلقة إلى القول بولايته المقيدة، وبترجيح الحديث عن الجمهورية على الإسلامية، وبالدعوة إلى حوار أميركا بدلاً من مواجهتها، والمناداة باقتصاد العولمة والسوق بدلاً من اقتصاد الدولة.

ويبدأ المجمع مجدداً بالتراجع، وهو تراجعٌ عبّر عن نفسه في انتخابات المجالس المحلية الثانية والثالثة، وفي انتخابات مجلس الشورى السابعة والثامنة، وكانت الانتخابات الرئاسية التاسعة ضربة للمجمع، إذ قاد فشل أمينه العام مهدي كروبي في الانتخابات الرئاسية إلى انقسام جديد قاده مهدي كروبي نفسه يدعمه رسول منتخب نيا. وفي الانتخابات الرئاسية العاشرة قدّم المجمع الدعم لمير حسين موسوي، وطالب في بيان له عقب الانتخابات باستفتاء عام لتأكيد سلامة نتيجتها، وأتبع ذلك ببيان طالب فيه بإلغاء نتيجة الانتخابات وبإجراء واحدة جديدة،[١٤٦] الأمر الذي فتح هجوماً ضده طالب فيه بعض المسؤولين بإلغاء ترخيصه.

٣- دفتر تحكيم وحدت (مكتب تحكيم الوحدة)

يعود تاريخ اتحادات الطلبة في إيران إلى أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته، وكانت الأفكار الأكثر رواجاً في تلك الفترة هي الأفكار الماركسية. ومن أجل الوقوف في وجه "شيوع الفكر الإلحادي في الجامعات" بادر عدد من المثقفين الإيرانيين إلى تأسيس "الجمعية الإسلامية" في الجامعات والمراكز التعليمية، ومن أبرز المساهمين في ذلك: مصطفى چمران؛ يد اللّٰه سحابي؛ مهدي بازرگان. ومنذ انتصار الثورة الإسلامية إلى اليوم مرت الحركة الطالبية بمراحل عدة كان لكل منها خطابها المختلف[١٤٧].

---

(١٤٦) "مجمع روحانيون خواستار ابطال انتخابات وتجديد آن شد" ("مجمع رجال الدين المقاتلين طالب بإلغاء الانتخابات وإجراء واحدة جديدة")، "آفتاب" (٢٣ خرداد ١٣٨٨)، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.aftabnews.ir/vdcdk50n.yt0zs6a22y.html

(١٤٧) داود راكي، "جنبش دانشجوى ايران" ("الحركة الطالبية الإيرانية")، شهرية "زمانه"، العدد ١٦ (١٣٨٢).

وكانت محاربة الإمبريالية ممثلة بالاستعمار الخارجي، ومحاربة النظام البهلوي كنموذج للاستبداد الداخلي، خطاباً مشتركاً جمع التنظيمات الطالبية اليسارية التي ساهمت في المقاومة المسلحة. ووقفت الاتحادات الطالبية ذات التوجه القومي موقف المروج للتوجه نحو الغرب.

وبرزت منظمة "مجاهدين خلق"، كحركة تجمع بين التوجه الماركسي والإسلامي، وقد رأت في الماركسية نهجاً للمواجهة، وهو المنهج الذي رجحت كفته على المنهج الإسلامي. واستطاعت هذه المنظمة أن تنفذ إلى الأوساط المتدينة وإلى أوساط رجال الدين.

وفي تلك الأثناء كانت الحركة الطالبية الإسلامية تصوغ خطاباً خاصاً ترى فيه أن مقاومة الاستعمار يجب أن تطال جميع أشكاله شرقية أكانت أم غربية، وأن أميركا وروسيا تمثلان قطبين استعماريين، وأن الشاه يمثل الاستبداد الداخلي، كما أعلنت الخميني زعيماً والإسلام مرجعية. وكان داخل هذه الحركة جماعات اختارت المقاومة المسلحة ضد الشاه، وكانت منظمة مجاهدي الثورة المكونة من سبعة فصائل إحدى هذه الجماعات. لكن الحركة الطالبية على اختلاف توجهاتها اشتركت في ثلاث ميزات في الفترة التي سبقت انتصار الثورة، هي: المقاومة المسلحة؛ مقاومة الاستعمار الخارجي؛ مقاومة الاستبداد الداخلي[١٤٨].

في أول أعوام الجمهورية الإسلامية، كان الدفاع عن منجزات الثورة ومقاومة الإمبريالية الشرقية والغربية، هما الخطاب السائد في الحركة الطالبية. ومع إغلاق الجامعات ضمن ما عُرف بـ "الثورة الثقافية"،[١٤٩] كان الطلبة من ذوي الاتجاهات

---

(١٤٨) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

(١٤٩) بدأت الثورة الثقافية في إيران في آذار/ مارس ١٩٨٠، حين أُغلقت لعامين الجامعات التي اعتُبرت معاقل لمعارضي الفكر الإسلامي لتنقيتها من معارضي النظام الديني، وكان من أبرز مَن أشرفوا عليها المفكر عبد الكريم سروش ضمن لجنة تكونت من ستة أعضاء، ثم عاد سروش فوجّه نقداً لاذعاً إلى الثورة الثقافية خلال الحملات الانتخابية في الانتخابات الرئاسية العاشرة، الأمر الذي قاد إلى مواجهة فكرية بين سروش والروائي محمود دولت آبادي الذي اتهم سروش بأنه المسؤول عن "ذلك الفعل الشنيع الذي قاد إلى خروج أبناء الوطن، بينما راح سروش يحفظ

الإسلامية ينخرطون في "حرس الثورة" ومؤسسة "جهاد البناء"، وسلطت حادثة اقتحام السفارة الأميركية في سنة ١٩٧٩ الضوء على الحركة الطالبية الإيرانية، فقد خاطب الإمام الخميني آنذاك الطلبة بقوله: "اذهبوا وحكّموا الوحدة بينكم"، ومن هنا تشكّل اتحاد الجمعيات الطالبية الإسلامي، والذي حمل اسم "دفتر تحكيم وحدت"[١٥٠].

ومنذ سنة ١٩٨١ حتى سنة ١٩٨٨، طغى على الاتحاد خطاب المطالبة بالعدالة، والبعد الأيديولوجي والقرب في المواقف من اليسار، وكان مكتب تحكيم الوحدة هو الممثل الرسمي للاتحاد. ومنذ سنة ١٩٨٨ حتى سنة ١٩٩٧، تراجع التوجه الأيديولوجي، وظهر الاهتمام بنقد عمل الحكومة، فقد تمركزت الحركة الطالبية في تلك الفترة حول المطالبة بالعدالة، وسيادة القانون والحرية، وتوجيه النقد إلى الحكومة، وخصوصاً في مجال سياستها الاقتصادية، وانتقاد اتساع الفجوة بين الطبقات، وشيوع ثقافة الاستهلاك. وتبنّى مكتب تحكيم الوحدة في تلك الفترة مواقف مجمع رجال الدين المقاتلين بصورة واضحة،[١٥١] وشهدت

شعر مولانا ويعيده على مسامع الإيرانيين مرة تلو الأُخرى." انظر:

"انتخابات ٨٨، 'انقلاب فرهنگى': سروش ودولت آبادى در برابر يكديگر" ("انتخابات ٨٨، 'الثورة الثقافية': سروش ودولت آبادي واحدهما في مواجهة الآخر")، موقع "راديو فردا" الإلكتروني، ٢٨/ ٢/ ١٣٨٨:

http://www.radiofarda.com/content/f35_Soroush_DolatAbadi_Cult_Revol/1734294.html

(١٥٠) "دفتر تحكيم وحدت از فراز تا فرود" ("مكتب تحكيم الوحدة من الانطلاق إلى الهبوط")، "آفتاب" ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.aftabir.com/articles/view/politics/iran/c1c1230544742_student_movement_p1.php/%d9%85%d8%b1%d9%88%d8%b1%db%8c%d8%a8%d8%b1%d9%81%d8%b1%d8%a2%db%8c%d9%86%d8%af%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%af%d9%81%d8%aa%d8%b1%d8%aa%d8%ad%da%a9%db%8c%d9%85%d9%88%d8%ad%d8%af%d8%aa

(١٥١) حسين بشيريه، "ديباچيه اى بر جامعه شناسى سياسى ايران: دوره جمهورى اسلامى" ("مدخل إلى علم الاجتماع السياسي الإيراني: فترة الجمهورية الإسلامية")، (تهران: نشر نگاه معاصر، ١٣٨١)، ص ١٣٩.

هذه الفترة إحجاماً عن المشاركة السياسية، ولا سيما في انتخابات مجلس الشورى في دورته الرابعة والخامسة.

لكن ما لبثت تشكيلات طالبية أُخرى أن دخلت الساحة كي تكسر احتكار مكتب تحكيم الوحدة لزعامة الحركة الطالبية، وبرز منها: "جامعه اسلامی دانشجويان" ("مجتمع الطلاب الإسلامي")؛ "بسيج دانشجوى" ("قوات التعبئة الطالبية")؛ "تشكل دانشجوى با رهبرى طبرزدى" ("التنظيم الطالبي بزعامة حشمت اللّٰه طبرزدي")؛ وكان لهذا التنظيم الأخير حضوره السياسي الذي بدأ بدعم الدولة والحاكمية، ثم ما لبث أن وقف في مواجهتهما[152]. وأدى مكتب تحكيم الوحدة دوراً مؤثراً في فوز خاتمي، وخصوصاً من خلال الترويج لخطاب الإصلاحات ولشخصية خاتمي في الجامعات، بل إن محمد قوجاني يرى أنه لولا وجود "مكتب تحكيم الوحدة" لما كان يمكن أن يفوز خاتمي[153].

وشهد مكتب تحكيم الوحدة منذ سنة ١٩٨٧ عدة انقسامات كان أهمها خروج طيف يسمى "مجتمع الطلاب الإسلامي"، وهو الطيف الذي ينتمي إلى جناح اليمين، والذي بقي أعواماً يعمل في إطار "مجتمع رجال الدين المقاتلين" و"جبهة السائرين على خط الإمام والقائد". لكن بعد سنة ١٩٩١، قامت مجموعة من الاتحادات الطالبية في عدد من الجامعات بالانشقاق عن مكتب التحكيم، وحمل المولود الجديد اسم "طيف شيراز لمكتب تحكيم الوحدة". وشهدت جامعة العلامة الطباطبائي انتخابات أفرزت "طيف علامة لمكتب تحكيم الوحدة"،

---

(١٥٢) كان حشمت اللّٰه طبرزدي من القيادات الطالبية المؤيدة لخامنئي ورفسنجاني، وأول مَن استخدم تعبير "الإمام خامنئي" للترويج لمرجعيته. ومع ارتفاع مستوى التضخم الاقتصادي في عهد رفسنجاني تحول طبرزدي إلى معارض لسياسة رفسنجاني، وإلى منتقد لخامنئي، ثم ما لبث أن تحول إلى علماني، وقام بتأسيس الجبهة الديمقراطية المعارضة. وقد قادته أفكاره إلى المحاكمة والسجن أكثر من مرة.

(١٥٣) محمد قوچاني، "خاتمى نه، خاتميسم آرى" ("لا لخاتمي، نعم للخاتمية")، أسبوعية "شهروند امروز"، السنة الثالثة، العدد ٥٥، (٣٠ تير ١٣٨٧)، ص ٨.

وقد انقسم هذا الطيف إلى قسمين، الأول تقليدي مذهبي، والثاني حداثي علماني، وكان الطيف المذهبي، بصورة عامة، يتركز في جامعات طهران، وتربيت مدرس، والشهيد بهشتي، ويزد للعلوم الطبية، في حين تركز الطيف العلماني في جامعة الطباطبائي، وعلم وصنعت، وأمير كبير، وأصفهان الصناعية، وتربيت معلم[١٥٤].

وعشية الانتخابات الرئاسية التاسعة كانت الحركة الطالبية مرة أُخرى تدخل التجاذب السياسي متأثرة بمواقف التيارات، وكانت واقعة تحت سلطة الخطاب والنشاط الاجتماعي لتلك التيارات. وانقسمت الحركة الطالبية تبعاً لذلك التجاذب، ففي المرحلة الأولى من هذه الانتخابات شجّع "طيف جامعة علامة" ("العلامة")، متأثراً برأي "حركة الحرية" المعارضة والمحظورة داخل إيران، وكذلك بمواقف المعارضة الإيرانية خارج البلد، على مقاطعة الانتخابات، وعمل داخل أوساط الطلاب والمنظمات الطالبية داعياً إلى ذلك، بينما عملت التشكيلات الطالبية الإصلاحية على مناصرة مصطفى معين، في حين اندفعت تشكيلات طالبية أصولية إلى مناصرة نجاد بحزم وجدية[١٥٥]. وبعد انتقال أحمدي نجاد وهاشمي رفسنجاني إلى الجولة الثانية، اتخذ حراك الحركة الطالبية شكلاً خاصاً يوضحه الجدول التالي:

---

(١٥٤) ايمان ملك آشتياني، "بازخوانى وآسيب شناسى لايه هاى جنبش دانشجويى" ("إعادة قراءة لمشكلات الحركة الطالبية")، "كانون انديشه جوان" ("مركز فكر الشباب")، ١/ ٩/ ١٣٨٦، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.canoon.org/porseman/jonbesh/000578.php

(١٥٥) مسعود مطلبي، "آسيب شناسى اصالت واستقلال جنبش دانشجويى در ايران" ("مشكلات الأصالة والاستقلال للحركة الطالبية في إيران")، "زمانه" (د. ت)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.zamaneh.info/articles/994.htm

الجدول الرقم (٣ - ٢)
مواقف التشكيلات الطالبية في الانتخابات الرئاسية التاسعة

المجموعات والاتحادات الطالبية	الارتباط الحزبي	الدور الأول من الانتخابات الرئاسية في سنة ٢٠٠٥	المرحلة الثانية
دفتر تحكيم وحدت (مكتب تحكيم الوحدة) (طيف علامه)	- المعارضة في الخارج - التيار الإصلاحي - حركة الحرية	مقاطعة الانتخابات	مناصرة هاشمي رفسنجاني ومهاجمة أحمدي نجاد
انجمن اسلامى دانشگاهها (المنتدى الإسلامي للجامعات)	التيار الإصلاحي	مناصرة مرشح معين	مناصرة هاشمي رفسنجاني
- جامعه اسلامى دانشجويان (مجتمع الطلاب الإسلامي) - بسيج دانشجويى (التعبئة الطالبية) - جنبش عدالت خواه دانشجويى (حركة طلاب العدالة الطالبية) - اتحاديه انجمن اسلامى دانشجويان مستقل دانشگاهها (الاتحاد الإسلامي المستقل لجمعية الطلاب في الجامعات)	التيار الأصولي	مناصرة أحمدي نجاد	مناصرة أحمدي نجاد

إن أغلبية التشكيلات الطالبية، وخصوصاً تشكيلات "بسيج" (التعبئة)، كانت في الانتخابات الرئاسية العاشرة، تناصر نجاد غالباً، بينما ناصر عدد آخر منها، محسن رضائي، في حين انقسمت الأطياف الإصلاحية بين تشكيلات قدمت الدعم لمهدي كروبي، وتشكيلات أُخرى ناصرت مير حسين موسوي. وأيّد مكتب تحكيم الوحدة كروبي، وشهدت الجامعات الإيرانية تشكيل ما عُرف بـ "الحركة الخضراء الطالبية"، وكانت هذه الحركة نشيطة في الاحتجاجات التي أعقبت إعلان النتائج، وجرى اعتقال عدد من قياداتها. وعبّرت الحركة في أكثر من بيان عن "رفض حكومة نجاد"، و"رفض الاستبداد"، و"رفض التدخل الخارجي في شؤون إيران".(١٥٦)

---

(١٥٦) "دومين بيانيه ستاد هماهنگى جنبش سبز دانشجويى ايران منتشر شد" ("انتشار البيان الثاني عن لجنة تنسيق الحركة الطالبية الخضراء")، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٩، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4971423,00.html

وظلت الحركة الطالبية الإيرانية بصورة عامة، عرضة لتدخل الأحزاب الإيرانية، ولتبدّل وتحول مواقفها، ولم يكن مكتب تحكيم الوحدة ببعيد عن ذلك، الأمر الذي جعله على الدوام عرضة للانقسامات المتتالية، لكن ذلك كله لا ينفي دوره المهم في الحياة السياسية الإيرانية.

٤- حزب كارگزاران سازندگی (كوادر البناء)

في عهد رئاسة هاشمي رفسنجاني، ظهرت أولى مسائل الخلاف مع مجلس الشورى بشأن الخطة الخمسية، فعندما عرضت الحكومة المرحلة الثانية من الخطة على المجلس وقف منها النواب موقفاً منتقداً، وقال مجلس الشورى إن الخطة لا تراعي "عنصر العدالة الاجتماعية ومحاربة الحرمان والاهتمام بالقيم الإسلامية." ومن أجل إحداث التغييرات المطلوبة، فإن تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة تأخر عاماً كاملاً، الأمر الذي أوجد خلافاً واضحاً مع رفسنجاني الذي أغضبه تأخير الخطة. وساهمت قضايا أُخرى مثل ارتفاع مستوى التضخم، ورفع الدعم عن السلع، وسرعة تنفيذ برنامج التعديل الاقتصادي، في تعميق الخلاف بين الحكومة والمجلس، وهو ما برز في الترشيحات لرئاسة المجلس، فأنصار الحكومة سعوا لدعم حسن روحاني عضو لجنة الشورى المركزية في مجتمع رجال الدين المقاتلين والمقرب من رفسنجاني، بينما دعم المجتمع نفسه ترشيح ناطق نوري. ومع فوز نوري كان الخلاف يتصاعد، وقد عبّر عن نفسه بطلب المجلس تغيير عدد من الوزراء في حكومة رفسنجاني.

وكان تيار اليسار السابق واليمين الحداثي، على موعد مع انقسام جديد مع بداية التحضير للانتخابات البرلمانية الخامسة، فهذا التيار لم يكن يرغب في انتخاب رئيس من اليمين التقليدي، لأن ذلك يعني تغيير عدد كبير من وزرائه، كما أنه سيبطيء من عمل خطة إعادة الإعمار. ورأى حزب "كوادر البناء"، مع خروج اليسار من الساحة، في نفسه منافساً رئيسياً لليمين، وبناء عليه دخل معترك الحياة السياسية، فقام عشرة من الوزراء، وأربعة من مساعدي رئيس الجمهورية، فضلاً عن عمدة بلدية طهران ورئيس البنك المركزي، بإعلان بدء فاعلياتهم،

وذلك من خلال حملة استهدفت جناح اليمين[157]. ويُعدّ حزب "كوادر البناء" الحزب الأول في إيران الذي يتشكل داخل الحكومة.

لقد جرى وضع حجر الأساس لهذا الحزب قبل عام واحد من نهاية رئاسة رفسنجاني الثانية، وحاول مؤسسوه أن يجعلوه قادراً على الوقوف في وجه التغيير الذي كانت مؤشراته تتضح من خلال نقد متصاعد لسياسة رفسنجاني، وقد أنتج هذا التحرك خطة لنقل السلطة من رفسنجاني إلى حلقة مناصريه السياسين، بعد أن فشل تحرك قاده عطاء اللّه مهاجراني لإجراء تغيير في الدستور، والتمديد لرفسنجاني.

ويأخذ كثيرون على هذا الحزب أنه لم يأتِ نتيجة طي المراحل اللازمة لتكوين حزب، وأنه كان محفلاً سياسياً داخل الحكومة ما لبث أن وضع قدمه في الحياة السياسية الحزبية،[158] فبعد مرور وقت قليل على تأسيسه في سنة ١٩٩٦، قدم الحزب قائمة انتخابية لانتخابات مجلس الشورى الخامسة، وكان تأثير رفسنجاني في تأسيسه وقيامه واضحاً، فقد أُطلقت عليه ألقاب مثل: "القائد"، و"الأب الروحي" للحزب[159]. وعبّر رفسنجاني أكثر من مرة عن كونه كان معارضاً لتأسيس الحزب، لكن مؤسسين في الحزب ردوا على ذلك بأن "الحزب استلهم أفكار رفسنجاني"، وأن "البيانين الأول والثاني للحزب أُعلنا بموافقته وتأييده"[160].

---

(١٥٧) "متن كامل بيانيه مهم جمعى از خدمتگزاران سازندگى كشور درباره انتخابات" ("المتن الكامل للبيان المهم الصادر عن عدد من كوادر إعادة البناء في البلد بشأن الانتخابات")، صحيفة "ايران"، السنة الأولى، العدد ٢٥٨ (٣٠ دي ١٣٧٤)، ص ١٠.

(١٥٨) محمد مهدي تقوي، "كالبد شكافى حزب كارگزاران" ("تشريح حزب الكوادر")، صحيفة "كيهان"، العدد ١٩٣٨٤ (٢٤ خرداد ١٣٨٨)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://kayhannews.ir/880324/12.htm#other1200

(١٥٩) صحيفة "كارگزاران"، ١٨/ ٩/ ١٣٨٧.

(١٦٠) المصدر نفسه، وقد أكد ذلك العضو البارز في الحزب محمد عطر يانفر، كما أكدتها أيضاً مذكرات حجة الإسلام ناطق نوري، وقد نُشر جزء منها في موقع وكالة "فارس للأنباء" الإلكتروني، في ٦/ ٩/ ١٣٨٧.

وبدأ اليمين التقليدي حملة مضادة ضد حزب "كوادر البناء"، وسجل مجموعة من الملاحظات النقدية ضده كان أبرزها:

- استخدام السلطة التنفيذية للتأثير في قرارات السلطة التشريعية.
- عدم احترام الفصل بين السلطات.
- سوء الاستفادة من المال العام.
- إيجاد الخلاف داخل الحكومة.
- عدم امتلاك مواقف سياسية شفافة.
- الاعتقاد بالتفاوض مع أميركا.
- الاعتقاد بالليبرالية الدينية.(١٦١)

ويعتقد البعض أن المنشأ الأصلي لحزب كوادر البناء هو "الاستنارة الباحثة عن السلطة"، فكثيرون من الشخصيات المؤثرة فيه، مثل عطاء الله مهاجراني، كانوا يحملون رؤية خاصة إلى الدولة والحكم، إذ كانوا يرون أن الدين مسألة فردية، ولذلك، فإن البيان التأسيسي للحزب يخلو من ذكر "ولاية الفقيه". ويقول مهاجراني في واحدة من مقالاته: "إن تدخّل رجال الدين في السياسة يجب أن يخضع للرقابة"، ويرى أن الفقه أو الدين ليسا ضروريين في باب نظريات الدولة(١٦٢).

وعبّر الحزب على لسان مسؤوليه عن أن هدفه هو الوصول إلى السلطة، فحسين مرعشي نائب الأمين العام للحزب يقول: "تشكل حزب كوادر البناء للإمساك بزمام السلطة... ولم يتشكّل لعقد حلقات قراءة دعاء الندبة أو دعاء كميل"(١٦٣). ويميل الحزب إلى توصيف نفسه بأنه وسطي، وهو يرى أن ما

---

(١٦١) أسد الله بادمچيان، "دخالت بخشى از اعضاى قوه مجريه در شكل دهى قوه ديگر خلاف قانون اساسى است" ("تدخّل بعض أعضاء السلطة التنفيذية في تشكيل السلطات الأُخرى مخالفة للدستور")، صحيفة "رسالت"، السنة ١١، العدد ٢٩٠٢ (١ بهمن ١٣٧٤)، ص ١.

(١٦٢) دارابي، "كار گزاران سازندگى از فراز تا فرود"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣-٢٥.

(١٦٣) شادلو، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

يتراوح بين ٦٠-٧٠ في المئة من المجتمع الإيراني يريد السلام والهدوء والأمن والاعتدال والوسطية والاستقرار[١٦٤].

ولا يملك الحزب هيئة عامة ولا تشكيلات في المحافظات، وإنما تشكيلات ثابتة منذ تأسيسه حتى اليوم، الأمر الذي يجعل كثيرين يشككون في كونه حزباً، ويعتقدون أنه كان من منتوجات دولة رفسنجاني، وأنه امتلك القوة من خلالها وتراجع مع تراجعها، وأنه في حقيقته يمثل الحزب المتكىء على الشخصية[١٦٥].

لقد ركز الحزب في بيانه التأسيسي على الالتزام بالإسلام الأصيل المحمدي، وبالدستور، وبالسعي لتحقيق العزة الإسلامية، وإدامة البناء وتعمير إيران، والدفاع عن إسلامية النظام وجمهوريته، وحماية الحريات وفق ما نص عليه الدستور، وإقرار العدالة والتنمية السياسية والثقافية والاجتماعية[١٦٦].

ودافع الحزب عن الحوار مع أميركا بصفته خطوة في مصلحة إيران، وتبنى سياسة دفع التوتر[١٦٧]. أمّا على الصعيد الداخلي فناصر المشاركة السياسية والاعتدال، بينما أيد في المجال الاقتصادي سياسة الاقتصاد المفتوح والرأسمالي. وكانت خطة التنمية لحكومة رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) حصيلة فكر أعضاء كوادر البناء، وهي السياسة التي خالفها محمد خاتمي، وكان لمخالفته إياها أكبر الأثر في فوزه.

وتبنى الحزب على الصعيد الثقافي الحداثة، والتقليل بالتدريج من دور الدين في المجتمع، وإيجاد ثقافة ليبرالية تقوم على التساهل والتسامح والحرية، ومثّل عطاء الله مهاجراني هذا التوجه عندما كان وزيراً للثقافة في حكومة خاتمي، لكن قراراته أثارت غضب المرجعيات الدينية، الأمر الذي أدى إلى استجوابه أمام

---

(١٦٤) دارابي، "كار گزاران سازندگی از فراز تا فرود"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧.

(١٦٥) دارابي، "جريان شناسی سیاسی در ایران"، مصدر سبق ذكر، ص ٣٤٢.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

(١٦٧) محسن نوربخش، "رابطه اقتصادی با أمیرکا به نفع ماست" ("العلاقة الاقتصادية مع أميركا من مصلحتنا")، "صبح امروز"، ١٠/ ٩/ ١٣٧٨.

مجلس الشورى في دورته الخامسة.. ثم التضييق عليه إلى أن استقال(١٦٨). وفي المحصّلة فإن الحزب يُنظر إليه على أنه كان سبباً في إدخال الأفكار الليبرالية إلى المجال الاقتصادي، والعلمانية إلى المجال الثقافي، وأن دوره وصل إلى النهاية بعدما قام بوظيفته في مرحلة تاريخية معينة(١٦٩).

٥- حزب مشاركت ايران اسلامى (حزب مشاركة إيران الإسلامي)

يشترك حزب المشاركة مع حزب الجمهورية الإسلامية في كونهما حزبين سياسيين بتوجهات إسلامية، وفي أنهما تركا تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية الإيرانية. وإذا كان حزب الجمهورية نتاجاً للحاكمية وممثلاً لأطياف ثورية إسلامية، وكان قادته من الشخصيات التي اضطلعت بدور في الثورة، فإن حزب المشاركة جاء كمنتوج لحكومة خاتمي، وقادته لم يكونوا من قادة الثورة(١٧٠).

لقد قام "حزب المشاركة" بجهود "الطلبة المسلمين السائرين على خط الإمام"، وكان بين الأعضاء المؤسسين المئة والعشرة، الطلبة نفسهم الذين قاموا باقتحام مبنى السفارة الأميركية، والذين كانوا من الطلبة القادمين من الطبقة المتوسطة في المدن بميول إسلامية يسارية، وشعارات ثورية مثالية، كما كان من المؤسسين مفكرون عُرفوا ضمن تيار التجديد الديني، وكان لهم قراءات في الإسلام السياسي.

ويحمل الحزب الذي تأسس في سنة ١٩٩٨ فكراً تحررياً وإن كان يعمل في إطار الحكومة الإسلامية والفكر الإسلامي، وهو يقترب في السياسات والآراء العقائدية من آراء المفكر علي شريعتي، بل إن الشعار الرسمي للحزب "عرفان، برابرى، آزادى" (العرفان، المساواة، الحرية) هو شعار دأب شريعتي على المناداة

---

(١٦٨) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(١٦٩) هذا ما صرح به العضو البارز في الحزب محمد عطر يانفر، صحيفة "بهار"، (٢٣ خرداد ١٣٧٩).

(١٧٠) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٧.

به في كتبه ومحاضراته، حتى إن الدكتور هادي خانيكي يؤكد أن شعار الحزب هو نفسه شعار شريعتي(١٧١).

ويمتاز حزب المشاركة بعدد من الميزات أبرزها اتساعه، إذ أراد مؤسسوه أن يكون في إمكان العشرين مليون شخص الذين صوتوا لخاتمي، أن يكونوا أعضاء فيه(١٧٢). وبناء على ذلك، فتح الحزب شعباً لتسجيل العضوية في مختلف أنحاء إيران، وشارك كثيرون من أعضائه كمرشحين في الدورة الأولى لانتخابات المجالس المحلية، وفي الدورة السادسة لانتخابات مجلس الشورى.

وكان الحزب متنوعاً في هيئته التأسيسية، وقد شمل أساتذة جامعيين وسيدات ورجال دين وتجاراً ومسؤولين في الدولة وصحافيين، وذلك بصورة لم يشهدها حزب آخر(١٧٣).

وامتاز الحزب أيضاً بأنه أبدع خطاباً جديداً مقارنة بالأحزاب الأُخرى، فلأول مرة في الأدبيات السياسية، تمت الاستفادة من شعار "إيران لكل الإيرانيين"، كما أن الحزب درج على وضع مقولات حقوقية كشعارات وترويسات للصحف والمطبوعات التي يصدرها، فوضعت صحيفة "صبح امروز" ("صباح اليوم") ترويسة تحمل شعار "المعرفة حق من حقوق الشعب"، وهي الصحيفة التي اضطلع سعيد حجاريان بوظيفة مديرها المسؤول. وكان لتشديد الحزب على مقولات من قبيل "القانون وسيادة القانون"، و"جميع المواطنين سواء أمام القانون"، أثره في ترويج هذه المقولات بين الناس، وفي تعزيز مكانة الحزب في الوقت ذاته.

---

(١٧١) محمد جواد روح، "شريعتى وجريان هاى سياسى" ("شريعتي والتيارات السياسية")، في الموقع الإلكتروني للدكتور علي شريعتي (د. ت):
=http://drshariati.org/show.asp?ID=79&q

(١٧٢) محمد صفايي دلويي، "جبهه مشاركت ايران اسلامى" ("جبهة مشاركة إيران")، (تهران: نسل كوثر، ١٣٨٠)، ص ٧-٨.

(١٧٣) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩.

وقال الحزب عن نفسه أنه يمثل رمزاً لمعارضة الوضع القائم، وعمد إلى نقد مرحلة إعادة البناء بصورة لاذعة، وسعى دائماً لإبقاء مسافة ووضع حد واضح بينه وبين حكومة رفسنجاني، بل إن مفكرين في الحزب من أمثال عباس عبدي وأكبر گنجي كانوا في طليعة مَن هاجموا رفسنجاني(١٧٤). كما جرى التلميح إلى عدد من المسؤولين الإيرانيين على أنهم مسؤولون عن حوادث القتل التي اتخذت اسم "القتل المتسلسل"، والتي طالت مثقفين ومفكرين معارضين. وقد قام بعض أعضاء الحزب بنقد سياسات اليسار القديمة، ومن ذلك اقتحام السفارة الأميركية بواسطتهم، وأعلنوا بصورة صريحة: "نحن لسنا الأمس (١٩٧٩)، نحن اليوم (١٩٩٧)"(١٧٥).

لقد استطاع هذا الحزب، وبمشاركة "كتلة الأحزاب الإصلاحية"، كسبَ الأكثرية النيابية في الانتخابات النيابية السادسة، وكان لذلك أثره في عدد من المواجهات التي شهدها المجلس، وخصوصاً مع الإصرار على أن رئيس المجلس يقوم بوظيفة الناطق الرسمي فقط. وعمل الحزب على إصلاح قانون المطبوعات في مجلس الشورى، الأمر الذي أفشله رئيس المجلس في ذلك الوقت مهدي كروبي.

وكان الحزب وراء صوغ بيان وُجه إلى مرشد الثورة علي خامنئي، واعتُبر تجاوزاً للخطوط الحمر، إذ تضمن حديثاً عن المشكلات التي تواجهها إيران. وقدم نواب الحزب مقترحات بعمل استفتاء عام بشأن عدد من القضايا الإشكالية تتعلق ببقاء رئيس الجمهورية، والرقابة الاستصوابية، وببقاء مجلس الشورى أو

---

(١٧٤) "عالى جناب سرخ بوش وعالى جناب خاكسترى" ("عالي الجناب ذو اللباس الأحمر وعالي الجناب الرمادي") كتاب من تأليف أكبر گنجي، وقد أثار هذا الكتاب ضجة في إيران، لأنه حوى نقداً لاذعاً لهاشمي رفسنجاني، وكشف عن معلومات خفية بشأن قتل المعارضين، والفساد المالي والأخلاقي. وكان گنجي من مسؤولي وزارة الاستخبارات قبل أن يتحول إلى المعارضة ويُسجن ثم يغادر إيران. وانظر الكتاب أيضاً في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.4shared.com/file/199386861/f5884ab0/alyjenab_sorkhposh_djvu.html

(١٧٥) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

حلّه، وشكّلت استقالة عدد من نواب الحزب واعتصامهم في مجلس الشورى السادس سابقة في تاريخ إيران[١٧٦].

وبعد انتهاء ولاية الرئيس محمد خاتمي عانى الحزب جرّاء التضييق عليه بسبب مواقفه، ورُدّت صلاحية جميع أعضائه في الانتخابات النيابية، فقاطع الانتخابات التاسعة في سنة ٢٠٠٥، ودعا الشعب بشكل علني إلى عدم المشاركة في تلك الانتخابات التي وصفها بـ "انتخابات الحزب الواحد". أمّا في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٩، فإن هذا الحزب دعم بشكل قوي ومؤثر المرشح مير حسين موسوي، وبعد الانتخابات أعلن، وبصورة صريحة، وقوع التزوير في النتائج، وطلب من الناس النزول إلى الشارع ومحاربة القمع والتزوير، وقد دان الحزب فرض الإقامة الجبرية على زعيمَي الحركة الخضراء مير حسين موسوي ومهدي كروبي، واعتبرها "عملاً غير قانوني يفتقد الشهامة"[١٧٧]. وبعد الانتخابات بصورة عامة، ومنذ أول أيام التوترات السياسية على الساحة الإيرانية، جرى اعتقال القيادات الرئيسية في هذا الحزب، وفي مقدمها الأمين العام للحزب محسن مير دامادي،[١٧٨] إذ قررت وزارة الداخلية إلغاء رخصة الحزب وتحويل ملفه إلى القضاء،[١٧٩] كما أن السلطة القضائية أعلنت لاحقاً، حل الحزب بتهمة

---

(١٧٦) علوي نيك، "٨ سال بحران أفريني اصلاح طلبان"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣-٢٤٨.

(١٧٧) "بيانيه جبهه مشاركت ايران اسلامى در محكوميت زندان خانگى غير قانونى رهبران جنبش سبز" ("بيان جبهة المشاركة لإدانة فرض الإقامة الجبرية غير القانونية بحق زعماء الحركة الخضراء")، في الموقع الإلكتروني الرسمي للحزب، في ٦/ ١٢/ ١٣٨٩:
http://norooznews.ir/iipf/2011/03/6/937

(١٧٨) "اسامى زندانيان جبهه مشاركت ايران اسلامى" ("أسماء السجناء السياسيين من حزب المشاركة")، في الموقع الإلكتروني الرسمي للحزب في ١٥/ ١/ ١٣٩٠:
http://norooznews.ir/editorial/2011/04/1/989

(١٧٩) "پروانه فعاليت 'جبهه مشاركت' وسازمان مجاهدين انقلاب اسلامى رسما لغو شد" ("إلغاء ترخيص جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة رسمياً")، موقع "پارسينه" الإلكتروني، ٣٠ فروردين ١٣٨٩: http://www.parsine.com/fa/pages/?cid=19407

القيام بأفعال ونشاطات مخالفة للقانون، الأمر الذي رفضه الحزب واعتبره غير قانوني مؤكداً استمرار فاعلياته[١٨٠].

نقد حزب مشاركت

يؤخذ على حزب المشاركة سلوكه الراديكالي، ومن ذلك أنه عندما أمسك بزمام السلطة جعل المناصب مقصورة على أعضائه ومناصريه، الأمر الذي عبّر عنه منظّر الحزب سعيد حجاريان بقوله: "كل مَن لم يدرك رسالة الثاني من خرداد، يجب عزله"، وقاد ذلك إلى عزل أكثر من ٥٠٠٠ مدير. وحاول الحزب أن يقوم بدور "الأخ الأكبر" في علاقته بالأحزاب الأُخرى، وهو ما شكل سبباً في انقسامات واسعة قادت إلى تراجع "جبهة الثاني من خرداد" وانهيارها. ويُتهم الحزب بأنه قام بدور تحريضي للحركة الطالبية، وخصوصاً في الصدامات التي شهدتها جامعة طهران في سنة ١٩٩٩ والجامعات الأُخرى[١٨١].

ويرى البعض أن حزب المشاركة اعتبر منافسيه السياسيين أعداء، على الرغم من شعاراته التي تتحدث عن التساهل والتسامح والمداراة، وأنه مارس سياسة متشنجة في علاقاته بمؤسسات الدولة، وخصوصاً بقوات الـ "بسيج" (التعبئة) و"حرس الثورة" والسلطة القضائية ورجال الدين والحوزة العلمية التي لم تسلم من هجوم الثاني من خرداد بزعامة الحزب ومطبوعاته.

ويُحسب للثاني من خرداد اتساع المطبوعات ودور النشر والإعلام المكتوب الذي جاء مترافقاً مع اتساع الأحزاب وانتشارها، وكان معظم هذه المطبوعات تابعاً لحزب المشاركة أو لمناصريه. وشهدت المطبوعات نمواً ملحوظاً، بحيث

---

(١٨٠) قال الحزب في بيان له إن تصريحات النائب العام الإيراني محسن آجه اي بأن فاعليات الحزب غير قانونية، هي حرب نفسية ومخالفة للقانون. انظر بيان الحزب بهذا الشأن، في ٥/ ٧/ ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://norooznews.ir/iipf/2010/10/4/353

(١٨١) دارابي، "جريان شناسى سياسى در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٧.

ارتفع العدد من ٥٠٠ عنوان إلى أكثر من ١٠٠٠ عنوان، لكن الصحافيين العاملين في هذه الصحف اتُّهموا بتوظيف مهنتهم لأغراض سياسية، إذ رشّح عدد منهم نفسه في الانتخابات، كما أن المطبوعات قدمت قائمة مرشحين ضمن قوائم حزب المشاركة(١٨٢).

واتُّهمت مطبوعات الحزب أيضاً بأنها هاجمت الدين والقيم، ومارست اغتيالاً للشخصيات المخالفة، وأوجدت حالة من سوء الظن في المجتمع، وقد وصفها خامنئي بأنها "تقوم بدور العدو"، ولهذا، قامت السلطة القضائية بتوقيف سلسلة من هذه المطبوعات. وفي المحصلة، فإن أدبيات مطبوعات المشاركة كانت "مزيجاً من السلطة والسياسة والهيجان والإثارة وإرضاء العامة ونزع القداسة عن الدين"(١٨٣).

٦- مجمع محققين ومدرسين حوزه علميه قم (مجمع محقّقي ومدرسي حوزة قم العلمية)

يتشكل مجمع مدرسي ومحققي الحوزة العلمية في قم من مجموعة من رجال الدين والمحققين في الحوزة العلمية، وأُعلن تشكيل المجمع عقب فوز محمد خاتمي في سنة ١٩٩٧، وقد تبنى سياسة ترفع شعار "الإصلاح والتغيير والأصولية الثورية الحقيقية"، وانخرط في الفاعليات السياسية في المجال الإيراني العام وفي الحوزة العلمية في قم.

وتحدث المجمع عن تقديم الإسلام الأصلي والمتطور من خلال الفقه الحركي والحيوي ضمن إطار الدستور ونظام الجمهورية الإسلامية، من دون أن ينفي ذلك وجود الاختلاف في المواقف ووجهات النظر مع الحكومة أو مع مجلس الشورى. ويعبّر المجمع عن موقفه بشأن القضايا الخلافية بإصدار بيانات تفصيلية يشرح فيها

---

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(١٨٣) أميري، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩-١٩٤.

وجهة نظره، وتتصف بياناته وتصريحات أعضائه باستخدام لغة غير مهادنة(١٨٤).

ومن أبرز أعضاء المجمع: آية الله عبايي خراساني؛ آية الله موسوي تبريزي؛ آية الله علي بيات؛ محمد علي أيازي؛ أبو الفضل موسويان؛ محمود صلواتي؛ وغيرهم من الأعضاء الذين سجلوا حالة من عدم الرضى عن الوضع القائم، فضلاً عن مدرّسي الدروس خارج الحوزة العلمية في قم، والمعلمين وأساتذة الجامعات والطلبة وتلامذة آية الله منتظري الذي شكل حالة دينية معارضة داخل الجمهورية الإسلامية منذ عهد الخميني. ويؤدي المجمع دوراً منافساً لمجتمع مدرسي الحوزة العلمية في قم.

ويقوم المجمع بعدد من النشاطات الثقافية والدينية، وفي مقدمها إصدار كتب تتعلق بموضوع الإصدار الديني، وعقد جلسات الحوار والمحاضرات، وهو يضطلع بمكانة خاصة داخل التيار الإصلاحي وجبهة الثاني من خرداد التي تشتمل على ١٨ تجمعاً، وينسجم في مواقفه السياسية مع الأحزاب والتجمعات الإصلاحية مثل، حزب المشاركة، ومجمع رجال الدين، ومنظمة مجاهدي الثورة.

وبرز اسم مجمع مدرسي ومحققي الحوزة مع اعتراضه على إصدار حكم الإعدام بحق الدكتور هاشم آغاجري، وهو أستاذ جامعي وعضو في منظمة مجاهدي الثورة اتُّهم بتصريحات معادية للدين وبإهانة المقدسات في محاضرة من محاضراته في همدان، وأدّت الاعتراضات التي قادها المجمع وعدد من رجال الدين إلى إلغاء حكم الإعدام ضده بعد أن أبطل ديوان القضاء العالي في طهران الحكم، وبعد بيان لعلي خامنئي قال فيه إن ما صدر عن آغاجري لا ينطبق عليه حكم الارتداد(١٨٥).

---

(١٨٤) "موسوي تبريزي: هر كس حق مردم را بخورد، طاغوت است" ("موسوي تبريزي: كل مَن يأكل حق الناس هو طاغوت")، موقع "راديو فردا" الإلكتروني، ٤/ ٤/ ١٣٨٨:
http://www.radiofarda.com/content/f10_Tabrizi_Freedom_Expression/1762313.html

(١٨٥) "آغاجري: مَن يك مسلمان سوسيال دموكرات هستم" ("أغاجري: أنا مسلم اجتماعي ديمقراطي")، "آفتاب"، (١٩ آبان ١٣٨٤)، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.aftabnews.ir/vdcfmxdw6xdj0.html

ووقف مجمع مدرسي ومحققي حوزة قم العلمية موقفاً معارضاً لحكومة أحمدي نجاد التاسعة، فقد قال المجمع إن أداء حكومة نجاد ضعيف، وإنه حاول أن يلقي بفشله على كاهل الحكومات السابقة، ثم ذهب كي يبحث عن أعداء في الخارج، واعتبر أن من واجبه الديني ألاّ يسمح باستخدام الشعارات الدينية لتغطية الفشل والتقصير، لأن ذلك من شأنه أن ينفّر الناس من الدين ويبعدهم عنه[١٨٦]. كما وجه المجمع من خلال أمينه العام موسوي تبريزي نقداً صريحاً إلى آية الله مصباح يزدي، قائلاً إنه غير ملتزم ولاية الفقيه ولا يؤمن بها[١٨٧].

ويعتقد مجمع محققي ومدرسي حوزة قم بمحدودية ولاية الفقيه، ويرى عضو المجمع محمد علي أيازي أن صلاحياته يجب أن تأتي وفق التفويض الذي يمنحه الناس إياه، وأن شروط القائد يجب أن تُعرف بشكل عقلاني[١٨٨]. ووقف المجمع إلى جانب المعترضين على نتائج الانتخابات الرئاسية العاشرة، وقال بعدم مشروعية حكومة نجاد، وقد قامت لجنة الأحزاب في وزارة الداخلية بإلغاء ترخيص المجمع وتحويل ملفه إلى القضاء[١٨٩].

---

(١٨٦) دارابي، "جريان شناسی سياسی در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٠.

(١٨٧) أحمد نوراني، "هويّت سياسی با تابلوی حوزه" (الهوية السياسية في لوحة الحوزة")، موقع "برهان" الإلكتروني، بتاريخ ١٧/ ٣/ ١٣٩٠:
http://www.borhan.ir/NSite/FullStory/Print/?Id=1175

(١٨٨) "از شهر خدا تا شهر دنيا: حوزه در چنبره قدرت سياسی" ("من مدينة الله إلى مدينة الدنيا: الحوزة في صميم السلطة السياسية")، ١٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.bbc.co.uk/persian/iran/story/2005/08/printable/050814_mj-az-shahr-e-khoda7.shtml

(١٨٩) "كميسيون ماده ١٠ احزاب پروانه فعاليت 'مجمع مدرسين ومحققين' تشكل روحانی اصلاح طلب، را لغو كرده ودرخواست انحلال اين تشكل را به قوه قضائيه فرستاده است" ("لجنة المادة ١٠ تلغي ترخيص مجمع المدرسين والمحققين الإصلاحي وتحول ملفه إلى وزارة الداخلية")، "مردمك"، (٢٤ اسفند ١٣٨٩)، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.msamad.com/story/majma_license_suspend

وفي تعليقه على ثورتَي تونس ومصر، رأى المجمع أن شعوب الشرق الأوسط أثبتت أن "إرادة الإصلاح" لم تمت، وأن الثورات العربية جاءت في حقيقتها ضد الاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي، واعتبر أنهما وجهان لعملة واحدة(١٩٠).

٧- حزب اعتماد ملي (حزب الثقة الوطنية)

بعد أشهر قليلة على الانتخابات الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥، والتي لم تحمل نتيجة طيبة لمهدي كروبي،(١٩١) نفّذ هذا الأخير وعده بتشكيل حزب اعتماد ملي (الثقة الوطنية) بعد أن خرج من "مجمع رجال الدين المقاتلين" بعد خلافات مع رموز في التيار الإصلاحي. وجرى انتخاب لجنة الشورى المركزية المكونة من ٥٢ عضواً، وتولى كروبي الأمانة العامة للحزب.

---

(١٩٠) "بيانيه مجمع مدرسين ومحققين حوزه علميه قم در حمايت از جنش ملت هاى تونس ومصر" ("بيان مجمع مدرسي ومحققي حوزة قم العلمية دعماً لحركات شعوب تونس ومصر")، في الموقع الإلكتروني الرسمي لمجمع المحققين، في ٢٣/ ١٠/ ١٣٨٩:
http://www.majmaqom.com/index.php/component/content/article/300.html?task=view

(١٩١) ولد كروبي في سنة ١٩٣٧ في إقليم لورستان الإيراني، وهو سياسي ورجل دين إيراني، ومن رجال الثورة مع آية الله الخميني، ويُعدّ من قادة اليسار الإسلامي، ومن المحسوبين على التيار الإصلاحي، وكان عضواً مؤسساً في مجمع رجال الدين المقاتلين إلى أن انفصل عن الحزب وشكل حزبه الخاص. انتُخب نائباً في مجلس الشورى الإسلامي، وترأس مؤسسة "شهداء الثورة الإسلامية" حتى سنة ١٩٩٨، وكان ضمن اللجنة التي اختارها الخميني لإعادة النظر في الدستور في سنة ١٩٨٩، وترأس البرلمان من سنة ١٩٨٩ حتى سنة ١٩٩٢، ثم من سنة ٢٠٠٠ حتى سنة ٢٠٠٤. وفي سنة ١٩٩٣، جرى رد صلاحية معظم مرشحي اليسار الإسلامي من طرف مجلس صيانة الدستور، وقاد ذلك إلى خسارة كروبي أغلبيته البرلمانية، فانزوى للعمل في الظل حتى تأسيس تجمع كوادر البناء في سنة ١٩٩٧ لدعم ترشح الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي. رشح كروبي نفسه للانتخابات الرئاسية في سنة ٢٠٠٩، والتي فاز فيها محمود أحمدي نجاد، وقد أعقبتها تظاهرات واحتجاجات قادها مير حسين موسوي ومهدي كروبي، بدعم من هاشمي رفسنجاني احتجاجاً على النتائج التي اعتبرها موسوي وكروبي مزورة. وطالب نواب في مجلس الشورى ذي الأغلبية الأصولية بمحاكمة كروبي، واتهموه بأنه سبب "الفتنة" في البلد، وهو يخضع الآن للاعتقال المنزلي.

وبدأت صحيفة الحزب التي حملت الاسم نفسه انتشارها،[١٩٢] وحملت افتتاحيتها بياناً لأصول الحزب والصحيفة كان أبرزها: صناعة الثقة؛ الدفاع عن الجمهورية الإسلامية؛ التحرك في إطار المصلحة الوطنية؛ إدامة الإصلاحات؛ تقوية أسس الجمهورية؛ الدفاع عن المجتمع المدني؛ تأكيد حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات؛ التحزب والتشديد على علاقات الصداقة[١٩٣].

ويتحدث البيان التأسيسي للحزب عن أنه يحمل فكراً يسير على نهج الإمام الخميني، كما أن المادة الثامنة من النظام الأساسي تحدد أن هدف الحزب هو العمل السياسي والاجتماعي والثقافي من أجل التسريع في التنمية الوطنية المستديمة، وبسط العدالة والحرية داخل نظام الجمهورية الإسلامية، والارتقاء بالرفاه وفقاً للبيان التأسيسي للحزب، وفي إطار قانون الأحزاب الإيراني[١٩٤].

وينادي الحزب بسيادة القانون والمساواة بين جميع المواطنين كشرط لاستقرار حكومة تحكم باسم الشعب، وهو يرى أن الدستور الإيراني مستمد من الأحكام الإسلامية، ومما ينص عليه من تساوي الجميع أمام القانون واستقلال السلطات الثلاث، والأهم من ذلك حاكمية الأمة وحقها في تقرير مصيرها من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية وعادلة، وأن ذلك يجب أن يرافقه الاعتراف بالتعددية السياسية والفاعلية الحزبية، فذلك كله يصلح ميثاقاً للعمل الجماعي، ودليلاً على تحقيق العدالة السياسية والتوزيع العادل للسلطة والمناصب.

ويشير الحزب إلى كون السلطة مسؤولة أمام الشعب والمؤسسات القانونية والمدنية، وهو ينادي بقراءة ديمقراطية للدستور الإيراني تكون أرضية ملائمة لحرية الفكر والقلم والبيان والفاعليات الحزبية والرقابة العامة والنقد، كما أنه يعتقد بضرورة مواجهة "الفكر المتحجر"، وبتقديم قراءة سمحة للدين الإسلامي.

أمّا على صعيد السياسة الخارجية، فإن الحزب يدافع عن فكر يروج للصلح

---

(١٩٢) صدر العدد الأول من صحيفة "اعتماد ملى" في ١/ ١١/ ١٣٨٤ (هجري، شمسي) الموافق فيه ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ١.

(١٩٤) من البيان التأسيسي للحزب.

بيـن الأمـم والـدول، وينـادي بالتعـاون بيـن دول المنطقـة، وخصوصاً بين الدول الإسلامية. فهو يؤمن بقدرة الجمهورية الإسلامية على إقامة علاقات بنّاءة ونشيطة بجميـع الـدول والمنظمـات الدوليـة، مـن خلال سياسـة تعتمد السـلم والاحترام المتبـادل ورفـض التوتـر فـي العلاقـات الدوليـة. ويشـدد الحـزب علـى الحـوار والتفـاوض مـن أجـل تحكيـم الصلح وتوسـيع العلاقات الثنائيـة لتبديل علاقات العداء وإقامة علاقات الصداقة، ويرى أن الأولوية في السياسة الخارجية يجب أن تنصرف إلى تحقيق الأمن القومي والتنمية الاقتصادية. أمّا في المجال الاقتصادي فإن الحزب يدعو إلى الالتزام بالمعنى الواقعي للعدالة الاجتماعية، وهو يخالف الانغلاق الاقتصادي، ويطالب باقتصاد مفتوح، وبتقسيم عادل للثروة، كما يدعو إلى فتح باب الاسـتثمار الخارجي، وحماية الإنتاج المحلي، والتعامل البنّاء مع المؤسسـات الاقتصاديـة الدوليـة، علـى أن يرافـق ذلـك نظرة خاصة إلى الطبقات الفقيرة، وخصوصاً النساء.[١٩٥]

لقـد تعـرض إعـلان الحـزب: "ليـس لدينـا عـداوة مع أي بلـد أو حكومة"، للنقـد، وجـرى طـرح سـؤال عمّـا إذا كـان الحـزب وزعيمـه المعمم يقصدان من وراء ذلك الدعوة إلى الاعتراف بإسرائيل[١٩٦]. كما تعرض الحزب للتضييق على خلفية مواقف زعيمه مهدي كروبي بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة، وقد طلب ممثـل القضـاء فـي لجنـة الأحـزاب التابعـة لـوزارة الداخلية مـن الحزب أن يضع حـدوداً واضحـة بيـن مواقفـه ومواقـف كروبي، وصدرت عن قيادات في الحزب ردات فعل رفضت مواقف كروبي، وخصوصاً مع خسارة الحزب ثلاث عمليات انتخابية متتالية، وإغلاق صحيفة الحزب[١٩٧].

---

(١٩٥) من بيان للحزب صدر في ٨/ ١٢/ ١٣٨٤ (٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥).

(١٩٦) دارابي، "جريان شناسی سياسی در ايران"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٦.

(١٩٧) "فعاليـت حـزب 'اعتمـاد ملی' مشـروط بـه 'مرزبندی' اعضـای آن با كروبی شـد" ("النشـاط الحزبي لحزب 'الثقة الوطنيـة' بات مرهوناً بوضع حد بين الأعضـاء وكروبي")، موقع "آفتاب" الإلكتروني، ١٧ فروردين ١٣٩٠، الموافق فيه ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١:

http://www.aftabnews.ir/vdcfvjdy0w6d0ma.igiw.html

الفصل الرابع

خضر إيران: إشكالية التعريف والمعنى

"الحركات الاجتماعية سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم، وباقتدار، متحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل النيابي الرسمي. وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص، وبشكل منظم، بطرح مطالب على الملأ من أجل التغيير، أكان ذلك في توزيع، أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بتظاهرات عامة للتأييد"[١].

"ما معنى أن تكون أخضر؟"[٢] يحاول أكبر گنجي، الكاتب والصحافي المعارض، الإجابة عن هذا السؤال لتقديم تعريف لما اصطُلح على تسميته

(١) Charles Tilly, "Social Movements as Historically Specific Clusters of Political Performances", *Berkeley Journal of Sociology*, vol. 38 (1994), pp. 1-30.

تشارلز تلي، "الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ - ٢٠٠٤"، ترجمة ربيع وهبه (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥).

(٢) لقد اختار مير حسين موسوي، وبصورة تعيد إلى الأذهان النموذج الأوكراني، اللون الأخضر لحملته الانتخابية، فكان أنصاره في جميع أنحاء إيران، وعلى مدى الأسابيع التي سبقت الانتخابات، يرفعون الأخضر رمزاً للتغيير. وعمد الشباب المؤيدون له إلى الاستفادة من هذا اللون في الشارات والقبعات والأوشحة وأربطة المعاصم وأغطية الرأس والأعلام التي غطت سيارات كانت تذرع شوارع طهران جيئة وذهاباً. وتجلى حضور اللون الأخضر بصورة طاغية في الذكرى السنوية لما تسميه الحركة الإصلاحية "الثاني من خرداد"، إذ أقيم الاحتفال في ملعب آزادي الذي يتسع لـ ١٢,٠٠٠ شخص، وحضره الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي إلى جانب مير حسين موسوي، وقد امتلأ الملعب بالرايات الخضر الكبيرة، وبمئات الأعلام الصغيرة التي حملها شباب مؤيدون لترشيح موسوي. وقال الفريق الانتخابي لموسوي إن الأخضر هو "رمز للإسلام ولتقدّم إيران" (من ملاحظات الباحثة عن ملعب آزادي في طهران، ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩).

الحركة الخضراء في إيران. ويجادل گنجي بأن الأخضر هو رمز لا حركة، ويرى أن الحركـة ليسـت لونـاً، وإنمـا هـي شـيء آخـر لـه تعريفه وعناصـره وصفاته[٣]. ويحتكم گنجي إلى التعريف التقليدي للحركات الاجتماعية، الذي يحدد الأركان الأساسية لها، وهي وجود تشكيلات/ مؤسسة وقيادة ثابتة، وهما عمودا الحركة، أمّا ما حدث وما يحدث في ايران من وجهة نظر گنجي، فلا ينطبق عليه وصف الحركة الاجتماعية لأنه يفتقر إلى الأركان المطلوبة، كما أن الشخصيات الرئيسية فـي الحركـة لا تريـد تحمّـل المسـؤولية عـن قيادتها وتوجيهها. ويعتقد گنجي أن الحديث عن خضر إيران كحركة اجتماعية لا يكون إلاّ بإسقاط شَرطَي "المأسسة/ التنظيم" و"القيادة"[٤].

ومـن هنـا تأتـي الدعـوة بشـكل ضمنـي إلـى عـدم تقديـم تعريـف لـــ "خضر إيـران"، والابتعـاد عـن تعييـن حـدود المفاهيـم، ذلـك بأنه "إذا قيل إن أي شـخص يريد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية هو عضو في الحركة"، فإن هذا التعريف يشمل الملايين في إيران، لكن مع إدخال قيود جديدة فإن قوة الحركة يمكن أن تتراجـع بشـدة. أمّـا الآن، وإذا أضفنـا شـرط "اعتمـاد الدسـتور الإيرانـي" للتعريف المذكـور أعـلاه، فـإن ذلـك سـيقلل مـن عـدد الأعضاء. وقد قـال البعض أيضاً إن "الحركة تؤمن بضرورة السير على خط الإمام الخميني"، الأمر الذي يعني إخراج كثيرين من الحركة. فإذا قيل: "الخضر يريدون إعادة الفترة الذهبية من حكم الإمام الخميني"، فإن هذا أيضاً سيغيّب عدداً كبيراً أيضاً. وهذه الحال تنطبق على قضايا السياسـة الخارجية، ومنها موضوع فلسـطين وإسـرائيل، إذ إن القول بدعم الشـعب الفلسطيني سيواجه بكثيرين يعارضونه من المنضوين تحت الراية الخضراء.

ومنـذ بدايـة انطـلاق الحركـة الخضـراء أي منـذ أن قـرر كروبـي وموسـوي

(٣) أكبر گنجي، "سبز بودن چه معنايى دارد؟" ("ما معنى أن تكون أخضر؟")، محاضرة قُدمت في برلين في١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، ونُشر نصها في عدد من المواقع من ضمنها الموقع الإلكتروني التالي: http://news.gooya.com/politics/archives/2010/10/111816.php

(٤) گنجي، مصدر سبق ذكره.

المشاركة في الانتخابات الرئاسية العاشرة، فإن هذه المشاركة جاءت في إطار النظام[٥] القائم لتحقيق الإصلاح السياسي، [٦] ولذلك يرى گنجي أن "معنى الأخضر لم يكن إلا السعي لتحقيق عدد من الأهداف السياسية والاجتماعية من خلال المشاركة في الانتخابات." وإذا كانت الحركة الخضراء "تتألف من أولئك الذين هتفوا: أين صوتي" احتجاجاً على فوز نجاد، والقول بحدوث تزوير، فإن ذلك يضع الحركة في مأزق مع ما أكدته أصوات عديدة منها مَن خرج من داخل التيار الإصلاحي نفسه بأن النتائج كانت صادقة، وأن نجاد تقدم فعلاً على موسوي.

ومسألة تقدم نجاد على موسوي قضية أكدها حسين قاضيان خلال ندوة جرت في آب/ أغسطس ٢٠١٠ في فانكوفر، ومما يعزز من شهادة قاضيان أنه من الشخصيات الإصلاحية المقربة من حزب "مشاركت"، وهو من الدعاة المؤيدين للديمقراطية في إيران، وقد أمضى بضعة أعوام في السجن، علاوة على أنه متخصص بعلم الاجتماع والدراسات الاستقصائية، وله تجربة ناجحة في استطلاعات الرأي التي أجريت قبل الانتخابات الرئاسية في سنة ١٩٩٧، وكذلك في سنة ٢٠٠١. فقاضيان يؤكد أن تحليلاً جرى لاستطلاعات الرأي في جميع أنحاء إيران أثبت أن "أحمدي نجاد متقدم على موسوي في جميع أنحاء إيران

(٥) نفى موسوي في واحد من لقاءاته الانتخابية ارتباطه بحركة "حرية إيران"، وهي حركة قومية، وقال أنه معارض لسياستها منذ أيام الثورة الأولى في سنة ١٩٧٩، وأكد أنه لن يتعاون مع أي فريق لا يقبل النظام الإيراني. ويمكن الرجوع إلى هذه التصريحات في الخبر المنشور في الموقع الإلكتروني لوكالة "مهر للأنباء"، "مير حسين در دانشگاه گيلان: رسانه اصلى ما پرچم هاى سبز ونشانه اعتقاد به اسلام است" ("مير حسين في جامعة جيلان: الأعلام الخضر وسيلة إعلامنا ورمز اعتقادنا بالإسلام")، ٢٧/ ٢/ ١٣٨٨:
http://www.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?NewsID=880239

(٦) يمكن الرجوع في هذا الصعيد إلى تصريحات موسوي في أول مؤتمر صحافي له بعد عشرين عاماً من الإنزواء السياسي، والذي أعلن فيه ترشحه للانتخابات الرئاسية العاشرة. وقد عُقد المؤتمر الصحافي في ١٧ فروردين ١٣٨٨، ونصه موجود في موقع "تابناك" الإلكتروني: http://www.tabnak.ir/pages/?cid=42387

باستثناء طهران التي تقدم فيها موسوي على نجاد في الأيام العشرة الأخيرة التي سبقت الانتخابات." وقد لاقى ما كشفه قاضيان ردات فعل مستنكرة خلال الندوة، الأمر الذي يقود إلى التساؤل عمّا إذا كان الاعتقاد أن الانتخابات زُوّرت، وأن مير حسين موسوي هو الفائز - على الرغم من أنه في الواقع ليس كذلك - هو تشخيص مهم في تعريف من هو "الأخضر"، وهنا يرى گنجي أن أشخاصاً كثراً من الممكن أن يكونوا خضراً، وفي الوقت نفسه يعتقدون أن أحمدي نجاد تقدم على موسوي، لكن رأي گنجي هذا يُسقط شعار "أين صوتي"، ويعيد الحركة مجدداً إلى مأزق[٧].

ويعبّر المأزق عن نفسه بالتالي: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا اندفع الناس محتجين إلى الشوارع؟ وهنا يردّ حسين قاضيان الذي كان في إيران في أثناء الانتخابات، وخلال الأحداث التي وقعت بعدها، بقوله: الناس لا يستندون بالضرورة إلى حقائق في ردات أفعالهم، فالسياسة شيء يتم صناعته، والناس يتصرفون بناء على قناعاتهم، وهم يعتقدون أن مير حسين موسوي هو الفائز في الانتخابات، وبفارق كبير[٨].

وتطرح الدكتورة سارة شريعتي تساؤلاً عمّا إذا كان ممكناً القول إن "الانتفاضة الانتخابية" أو "حركة الاحتجاج التي انبثقت عن الانتخابات"، هما نتاج صراع بين دينين[٩]. والحقيقة هي أن تساؤل عالمة الاجتماع الإيرانية لا يأتي من فراغ، فالدين والرموز الدينية كانا حاضرين بقوة خلال الدعاية

---

(٧) محاضرة گنجي، مصدر سبق ذكره.

(٨) نيلوفر زارع، "آسيب شناسی جنبش سبز در گفتگو با حسين قاضيان" ("علل الحركة الخضراء في مقابلة مع حسين قاضيان")، موقع جرس، ٣ خرداد ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.rahesabz.net/story/15844/

(٩) سارا شريعتي، "نقش دين در تحولات اخير" ("دور الدين في التحولات الأخيرة") محاضرة أُلقيت في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة طهران، في ١٨ آبان ١٣٨٨، ونُشر نصها في الموقع الإلكتروني التالي:
http://talar.shandel.org/showthread.php?tid=312#post_3410

الانتخابية وفي أثناء الانتخابات وما تلاها من أحداث،[١٠] بصورة تجعل من التساؤل عن دور الدين في ذلك كله، قضية في غاية الوجاهة، لكنه تساؤل لا يخلو في الوقت ذاته من محاذير بحثية عديدة. وتتحدث النظرية عن أن المعركة التي حدثت في إيران كانت في أحد محاورها تدور حول نوعين من الدين: النظام الديني الموجود، وذاك الذي يريد التغيير، وكلاهما وظف اللغة والمبادئ والرموز الدينية لتعريف نفسه ومواجهة الآخر (الأخضر؛ اللّٰه أكبر؛ صلاة الجماعة)، وغيرها من الإحالات التاريخية التي كانت شديدة الصلة بالتقاليد الدينية (حرب الجمل؛ واقعة عاشوراء؛ مسجد ضرار). ففي الوقت الذي كانت السلطة الرسمية، وبالاعتماد على الدين، تضفي الشرعية على سياستها، كان المتظاهرون، وباستخدام الرموز الدينية أيضاً، يرفعون راية المواجهة.

يتحدث بعض المحللين بشأن النزاع بين نوعين من الدين في إيران. فالبعض يرى في ذلك صدقية لنظرية الدين ضد الدين، بينما يرى البعض الآخر فيه عالماً من الصراع بين الإسلام الأسود والإسلام الأخضر[١١]. واستناداً إلى هذا التحليل، فإن الجدل الذي شهدته إيران عقب الانتخابات هو تبلور للنزاع بين أيديولوجيتين متناحرتين تدّعي كل منهما الانتساب إلى الإسلام على حد سواء،

---

(١٠) "يا حسين مير حسين": شعار لأنصار مير حسين موسوي، يستحضر الإمام الحسين بن علي.

(١١) كتب الدكتور حسن محدثي في مقالة له بعنوان: "جدال 'دين سبز' و'دين سياه' در ايران" ("جدال بين 'الدين الأسود' و'الدين الأخضر' في إيران": "من حيث الأيديولوجيا، فإن المعركة الحالية في إيران تجري بين نوعين من الأيديولوجيات لا يوصف أي منهما بالعلمانية، لكنهما أيديولوجيتان دينيتان... وما يتدفق هو معارك ونزاعات بين القوى الدينية، لا بين القوى الإسلامية والقوى غير الدينية أو العلمانية")، ٢٦/ ٦/ ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://mohaddesi.wordpress.com/2010/06/26/%d8%ac%d8%af%d8%a7%d9%84-%d8%af%db%8c%d9%86-%d8%b3%d8%a8%d8%b2-%d9%88-%d8%af%db%8c%d9%86-%d8%b3%db%8c%d8%a7%d9%87-%d8%af%d8%b1-%d8%a7%db%8c%d8%b1%d8%a7%d9%86/

وكذلك بين نموذجين من الإسلام الأسود والأخضر. وإذا كان علي شريعتي في السابق تحدث عن الإسلام الأحمر والأسود، [١٢] فإن تحليلات عديدة اليوم بدأت تتحدث عن الإسلام الأخضر بصفته نوعاً جديداً من الإسلام، أهم ميزاته رفض العنف والاحتجاج السلمي.

ويتتبع عالم الاجتماع الإيراني حسن محدثي آثار هذه المعركة الأيديولوجية من خلال بيانات مير حسين موسوي، [١٣] ويرى أنها مادة ملائمة لبيان الدوافع والمطالب، ويحدد ذلك في مجموعة مفاصل يضعها في حال التضاد أو المواجهة، هي:

١ - **الإسلام الخالص # إسلام التحجر والكذب والخداع**: يجب "العودة إلى الإسلام، الإسلام المحمدي الذي لا يتواءم مع التحجر، ويحمل روحاً بكراً ومجددة لديها القدرة على الاستجابة لحاجات الناس إلى يوم القيامة. يجب العودة إلى إسلام يدعونا إلى قيم الحقيقة والأمانة، إلى الصدق. كيف نريد من الناس أن يوكلوا إلينا حماية عقيدتهم الدينية بينما نقدم لهم الأكاذيب صراحة؟"[١٤]

٢ - **الإسلام العام والشامل # إسلام الخواص والإقصاء**: "لماذا وبأدنى ذريعة، نقوم بإقصاء الآخرين من دائرتنا؟ هذا صغير أكثر من اللازم، هذا فنان بصورة مبالغ فيها، هذا مستنير، وذاك يختلف معنا، أو لا ينتمي إلى جماعتنا، فلان

---

(١٢) من المحاضرات التي قدمها المفكر الإيراني علي شريعتي، محاضرة بعنوان "التشيع الأحمر والتشيع الأسود" يرى فيها أن التشيع الحقيقي هو التشيع الأحمر الذي يعلي راية المقاومة، ويقدم الدماء في معركته ضد الظالم، في مقابل "التشيع الأسود" الذي يلبس ثوب الحداد والخرافة، ويركن إلى الاستسلام والخنوع. وقد ورد نص الدكتور شريعتي في كتاب: علي شريعتي، "التشيع العلوي والتشيع الصفوي"، ترجمة حيدر مجيد (بيروت: دار الأمير للثقافة والعلوم، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧).

(١٣) محدثي، مصدر سبق ذكره.

(١٤) مير حسين موسوي، "البيان رقم ٩"، ٢٩ بهمن ١٣٨٩، وقد نُشر في موقع "تابناك" الإلكتروني: http://www.tabnak.ir/fa/pages/?cid=53765

طويل القامة، وآخر أنيق الملبس... هذا النهج ليس الثورة الإسلامية، وليس نهجاً إسلامياً، لأن النهج الإسلامي يحتضن الجميع، ويجمع الناس حوله ولا يفرقهم، ويجمع الناس في دائرته." "الفضاء الذي يحس فيه الشخص بأنه مواطن من الدرجة الثانية وخارج الدائرة لا يمكن القول إنه فضاء الثورة والنظام الإسلامي. العرب والكرد والبلوش والترك وجميع القوميات الأُخرى، والفئات العمرية من الشباب والكهول، والفئات الأُخرى التي، وقبل أشهر قليلة، كانت ترى نفسها غريبة، أصبح مصيرها مرتبطاً بمصير البلد، وأصبحت ترى نفسها، كما في بداية الجمهورية الإسلامية، في دائرة أصحاب الثورة".(١٥)

٣ - الإسلام الفرح: # الإسلام الجاف والعبوس: "إن الفضاء الذي تلوث بغبار الكذب والشك والتدافع الجماعي والطبقي، والأسرة الضائعة بين اختلاف الأجيال، نشأ من داخل نطفة اليأس عندما كانت المسافة بين الناس والنظام تتسع يوماً بعد يوم، إلى أن جاء التحضير للانتخابات فتبدّل الفضاء إلى تيار لتجديد الحياة الوطنية؛ فضاء يعمّه الوئام والفرح والوعي والنشاط، فضاء كان يجتمع فيه أنصار المرشحين على اختلافهم بحرّية وعدتهم بها ثورتنا كي يتباحثوا في مستقبلهم والبسمة لا تغادر شفاههم."

٤ - إسلام الرحمة # إسلام الكراهية: "جئنا لنعلن مخالفتنا التجسس على حياة الناس الشخصية، ولنعارض الكراهية وتلفيق التهم. جئنا لتوأمة حكم العقل والمحبة. جئنا لنقدم الوجه الرحماني للإسلام، ومن خلاله نجدد التراث الحضاري لإيران، وقد حملنا شعار إيران جنباً إلى جنب مع صوت التكبير في منتصف الليل في المساجد، ولم يشعر أحد بأن إيران منفصلة عن الإسلام والثورة، وإنما أن الإسلام والثورة الإيرانية منفصلين عن التحجر والرجعية والتعصب. فالإسلام الذي يعلي من الكرامة الإنسانية بعيداً عن المعتقد والطبقة والقومية والجنس هو المبدأ والأصل، وهو الإسلام الذي يمحو كل نوع من

---

(١٥) المصدر نفسه.

أنواع عدم المساواة أمام القانون، ويرفع راية تكريم حقوق المواطنة"[١٦].

٥ - إسلام البناء والتحرر # إسلام الإملاءات والتوجيه: "إلى ماذا يرجع الأمل الذي شكّل هويتنا؟ بالتأكيد ليس إلى الأمور غير الواقعية والخرافات التي لا أساس لها، وإلاّ ما كان له أن يُبقي هذه الأمة في قيد الحياة آلاف السنين، فهذا الأمل هو نعمة إلهية. وإذا كان الاهتمام بهذه الهوية لا يفصله عن الإسلام شيء، فذلك لأننا جئنا لنحيي هذه العلاقة، وكي لا نذهب بعيداً عن هويتنا. إن مسؤوليتنا الدينية هي ألاّ نسمح بأن تتحول الثورة إلى شيء لا يقره الإسلام. ومسؤوليتنا الثورية لا تجيز لنا أن تكون نتيجة دماء مئات الآلاف من الشهداء دولة أمنية"[١٧]. "إن أسلوب هؤلاء هو تجيير كل شيء مقدس ومبارك ومصادرته لمصلحتهم، وحتى وشاحكم الأخضر سيصادرونه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، والإسلام الحقيقي لا علاقة له بتظاهرهم وفكرهم المنحرف، فهو مدرسة للتحرر الفكري والتنوير الذي إذا ما وصلنا من خلاله إلى الحقيقة والنورانية، وجدنا العلاج لآلامنا الاجتماعية والشخصية كافة"[١٨].

٦ - إسلام السلام والتآلف # إسلام العنف: "ما حدث، وعلى الرغم من مرارته، يبقى نزاعاً عائلياً، وإذا سمحنا للغرباء بأن يتدخلوا فيه، فإننا سنندم. ففي حركتنا الإصلاحية يجب ألاّ يطال أحداً الأذى. فحركتنا المبتكرة التي ستنجح ذات يوم يجب أن تكون في إطار القانون بحيث يكون حتى الأطفال الصغار والنساء الحوامل قادرين على المشاركة في ذلك"[١٩]. "إن اللون الأخضر الذي اخترناه باعتباره رمزاً لنا، هو لأنه يربطنا بآل بيت النور، وبالصدق والحكمة والكرامة والفضيلة"[٢٠].

---

(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) المصدر نفسه.

٧ - إسلام الحضارة والعقلانية # إسلام الهمجية: "نحن نعيش فترة من تاريخ بلدنا يُحَل فيها كثير من المشكلات بالاحتكام إلى القانون، لكن الالتزام به يجب أن يأتي من الطرف الآخر، إلاّ إن هذا الطرف انتهك الدستور، فضلاً عن أن المزورين والكاذبين احتموا بالقانون، الذي، وخلافاً لكونه يجب أن يحكم الجميع، يحرمنا حقنا في الاجتماعات. فعلى الرغم من نصوصه العديدة فإنه يجرم حتى الشريط الأخضر الذي تسورون به معاصمكم، مع أنه، وفق مبادئ الدستور والقانون، ملزم بأمنكم، غير أنكم تتعرضون للضرب والشتم على يديه[٢١]. لنعد إلى القانون، لنعد إلى الدستور، الدستور الذي وضعناه بأيدينا"[٢٢].

ولا يترك الباحث مرتضى كريمي مقولة "الدين الأخضر" و"الدين الأسود" التي يجادل محدثي بشأنها، تمر من دون أن يخضعها للبحث والتفنيد، فيرى في مقالة نُشرت على مدونة محدثي نفسه أن توضيح المسائل في إيران عبر مفاهيم طبقية، هو منهج فيه كثير من العقد العمياء، لكنه لا يرى استحالة استخدام التحليل الثقافي والقيمي (متجنباً عن عمد استخدام كلمة الأيديولوجيا)، وإنما يرى أنه قادر على تقديم توضيح وشرح أكثر ملائمة للأحداث التي شهدتها إيران عقب الانتخابات[٢٣].

لم يكن هناك تقارب كبير بين زعيم الحركة وأفراد المجتمع، فموسوي لم يكن معروفاً، ولا سيما بالنسبة إلى الجيل الشاب الذي يشكل أغلبية المجتمع الإيراني، كما أنه أمضى ٢٠ عاماً تقريباً بعيداً عن الحياة السياسية، فضلاً عن

---

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) مرتضى كريمي، "تأملي در جدال دو دين سبز وسياه" ("تأمل في جدال الدينين الأخضر والأسود")، ٣/ ٧/ ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://mohaddesi.wordpress.com/2010/07/03/%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%84%db%8c-%d8%af%d8%b1-%d8%ac%d8%af%d8%a7%d9%84-%d8%af%d9%88-%d8%af%db%8c%d9%86-%d8%b3%d8%a8%d8%b2-%d9%88-%d8%b3%db%8c%d8%a7%d9%87-%d9%85%d8%b1%d8%aa%d8%b6%db%8c-%da%a9%d8%b1/

أن فتـرة الانتخابـات لـم تكـن كافيـة لإنجاز التعارف المطلوب. والحقيقة هي أن "الحركة الخضراء" ذهبت إلى ما هو أبعد من شـخصية موسـوي، وإن كان هو مَن يتكلم باسمها، فعلى الرغم من أن البيانات التي صدرت عنه تحمل اعتقادات ومطالـب كثيـر مـن النـاس، فـإن كثيراً من المطالـب ووجهات النظر لمجموعات تصنَّـف ضمـن الحركـة الخضـراء لا تجـد صدى لدى موسـوي، بل تتعارض مع توجهاته وما يعلنه من مبادىء، علاوة على أن نسبة اللون الأخضر إلى أئمة أهل البيت من جانب موسـوي لا يقبله كثيرون من المحسـوبين على الحركة، وإنما يرون فيه جزءاً صغيراً من خليط أخضر واسع، كما أن كثيراً من المعاني الدينية التي أعطيت للون الأخضر تمت على يد موسوي، وهذا لا يعني بالضرورة أن تحظى بتأييد الناس.

ونسبة اللون الأخضر إلى أنصار موسوي موضوع لا يحتاج إلى شرح من وجهة نظر كريمي، لأن المسـألة واضحة للجميع، فـ "اللون" بالمعنى الخاص للطبيعة لا يعطي معنى خاصاً، وإنما الإنسان هو مَن يمنحه معنى من المعاني، أو يقوم بتعظيم المعاني المنسـوبة إليه في الماضي (لون الهدوء والسـلام؛ رمز للإسلام والنبي وأهل بيته...)، كما أن القيام بتسليط الضوء أو إجراء عملية ربط بين اللون (أو أي رمز آخر) وتيار اجتماعي يمكن أن يعطي معنى جديداً، ولن يكـون صعبـاً العـودة إلـى الماضـي للعثـور على المعاني. أمّـا فيما يتعلق بإطلاق المفهوم الثاني، فإن كريمي لا يجد علاقة واضحة وشخصية بين أنصار أحمدي نجـاد واللـون الأسـود. وإذا كـان شـريعتي قبـل هـذا قـد وضع "التشـيع الأحمر" في مواجهة "التشيع الأسود"، فذلك لأن المجتمع في ذلك الوقت كان يحتاج إلى"الدم" لا إلى العزاء، إلى الحركة لا إلى الاسـتكانة والهدوء، إلى الحماسـة لا إلى اللامبالاة. أمّا بالنسبة إلى إيران اليوم فإن إطلاق المفهوم لوصف منافس موسوي هو أمر فيه لبس كبير، كما أن الهدف من جعل اللون الأسود لوناً مواجهاً للأخضر غير واضح، والسؤال هو ما إذا كان اللون الأسود يحمل دلالات رمزية تستعصي على القارىء.

وإذا كـان القيـام بعمليـة تحليـل لعـدد مـن النصـوص، وفـي مقدمها بيانات موسـوي، يسـاعد في عملية التحليل، فإنه، في الوقت نفسـه، يُعدّ عملاً مجتزأ وبعيـداً عـن الواقعيـة، وربمـا يقـود إلى تفسـيرات مغلوط فيهـا إذا لم تتم مقارنته تحليليـاً بنصـوص الطـرف المنافـس. وهـذا النمـط التحليلـي، وإن كان مؤثراً من وجهة نظر علم السياسة، فإنه يبقى قاصراً من منظور علم الاجتماع.

أمّا إذا قمنا بدلاً من ذلك بوضع هذه العملية الاجتماعية ضمن قالب من المفاهيـم المحـددة سـلفاً، ووضعنـا مفهومـاً مبهمـاً مثـل "الدين" في قوالب مثل "الدين التقليدي"/ دين طبقة المفكرين (الإصلاح الديني) مع الاهتمام بالفاعلين المؤثرين في الحركة، فإن ذلك سيجعلنا أقرب إلى الواقعية. وضمن هذا السياق فإن موسوي هو واحد من الشخصيات الفاعلة في هذه العملية الاجتماعية التي حظيت بكثير من الاهتمام، بل يمكن القول إن الناس تجاوزوا هذا الذي جرى كله. وكما يرى خاتمي فإن الناس "وجدوا طريقهم وهم لن يعودوا عنها"، [٢٤] بـل إن كريمـي يذهـب إلـى حـد القـول إن خاتمـي نفسـه كـان نتاج هـذه الحركة الاجتماعية ولم يكن صانعها[٢٥].

ومـن الملاحظـات التـي تُسـجَّل أيضـاً أن كلا الطرفيـن يعتقد أنه يمثل قيمة "الإسلام الأصيل النقي"، وأنه الممسك بجوهر الدين، فكلاهما يؤمن بـ "الثورة الأصيلة"، وينظر إلى "الإسلام" على أن لديه قواماً صلباً وثابتاً وقابلاً للتطور. فهو يتحدث في إطاره القيمي عن الدين المحرر، وعن دين السعادة والسلامة،

---

(٢٤) "سـيد محمد خاتمى در جمع نخبگان اسـتان يـزد: مردم از راه خـود بازنمى گردند" ("خاتمي فـي جمع منتخب من أهل مدينة يـزد: الناس لن يعودوا عن طريقهـم")، والتصريحات منشورة في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://news.kodoom.com/iranpolitics/%D8%B3%DB%8C%D8%AF%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%AE%D8%A7%D8%AA%D9%85%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D9%86%D8%AE%D8%A8%DA%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86/story/488953/

(٢٥) كريمي، مصدر سبق ذكره.

ولا يغفل أي منهما الحديث عن العقلانية والوطنية.

والأمر الذي يستجلب النقد هنا هو شعارات مثل "نحن نستطيع"، (٢٦) و"تعالوا نبنِ إيران مرة أُخرى"، (٢٧) فهذه شعارات الطرف الذي ربط محدثي بينه وبين "الإسلام الأسود"، والذي جعل العام "عام الابتكار" وخطة للتنمية كتبها الناس أنفسهم القائمون على "الدين الأسود"، وصرف اهتمامه لكثير من القرى والمناطق الفقيرة المهمشة والمنسية في إيران، ووظف الوسائل العديدة لهندسة ثقافية واجتماعية واحدة منسجمة، وهو يعتقد أن الإسلام في العالم في خطر، ويقف مخالفاً لغطرسة الاستكبار العالمي بينما يتهمه الفريق الآخر بأنه لا يجيد فنون التعامل مع الخارج.(٢٨) والحقيقة أن خط التمايز بين الطرفين ليس دين كل منهما بقدر ما هو "الرضوخ للخطاب الدولي المهيمن"، والنقطة المهمة هي المسافة بين أي خطاب وخطاب الليبرالية أو الليبرالية الجديدة! وهذا أيضاً لا يقدم تحليلاً كاملاً، وإنما يطرح جزءاً مهماً منه(٢٩).

وإذا كان محدثي يبحث عن تأثير الدين وحضوره في الحركة الخضراء، فإن گنجي يرى أن القضية ليست ما إذا كانت حركة الخضر مع الدين أو ضده،(٣٠) وإنما ما إذا كانت هذه الحركة حركة غير دينية لا يهدف أصحابها إلى إشاعة

---

(٢٦) "ما مى توانيم" ("نحن نستطيع") كان واحداً من أبرز الشعارات التي رُفعت في أثناء الحملة الانتخابية لأحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية التاسعة التي جرت في سنة ٢٠٠٥، كما رُفع مجدداً في الانتخابات العاشرة التي جرت في سنة ٢٠٠٩، وتركز بصورة أساسية على قضية الملف النووي الإيراني.

(٢٧) "بياييد ايران را بسازيم" ("تعالوا نبنِ إيران")، شعار تكرر كثيراً في خطب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد.

(٢٨) كريمي، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) كريمي، مصدر سبق ذكره.

(٣٠) أكبر گنجي، "ديدگاه: تفاوت گفتمان وتفاوت استراتژيها" ("وجهة نظر: اختلاف الخطاب واختلاف الاستراتيجيات")، موقع "مردمك" الإلكتروني، ١١ آبان ١٣٨٩:

http://www.mardomak.org/story/akbar_ganji_strategy_green_movement

الإلحاد أو حذف الدين من المجال العام والسياسي، بل يقولون بضرورة الفصل بين الدين والسياسة كشرط للعبور نحو نظام ديمقراطي يلتزم الحرية وحقوق الإنسان. ومن المعروف أن موسوي وكروبي متدينان ككثيرين من سجناء الحركة الخضراء، إلاّ إن مطالب وأهداف الخضر مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، والحوار والتعددية والعدالة والتنمية، ليست دينية، وإنما هي من إنتاج الإنسان المعاصر.

غير أن سارة شريعتي في تحليلها تميل إلى الحديث عن الحركة الأخيرة الخضراء كحركة مواطنة اتخذت الانتخابات محوراً أساسياً من دون أن تتبع أيديولوجيا معينة، ومن دون أن يكون لها قيادة مركزية واحدة. ومع أن الحركة لاقت الدعم من عدد من الشخصيات الدينية وبعض المؤسسات الشرعية الدينية، وتتغذى بالثقافة الدينية العامة، إلاّ إنها تحوي في صفوفها مجموعة واسعة من الأفكار المتنوعة وحتى المتباينة[٣١]. ولعل الحديث عن كونها حركة مواطنة تحوي في صفوفها أطيافاً عديدة لا تجمع بينها أيديولوجيا واحدة، يجعل من التشكيك في كونها حالة من التقابل والمواجهة بين دينين أمراً له ما يدعمه على الرغم من تأييد عدد من الشخصيات الدينية وتصدّرهم تظاهرة الاحتجاج، وكذلك استخدام الرموز الدينية. ذلك كله يقود إلى السؤال عمّا إذا كانت هذه الحركة تجد قاعدة دينية نظرية تستند إليها.

وفي إطار هذه المحاولة التفسيرية تسجل شريعتي عدداً من النقاط ترى أنها ضرورية لفهم الحالة وهي:

١- هذا التيار هو في مرحلة النمو، وعمره ما زال قصيراً، واستخدامه الرموز الدينية والشعارات وإحالاته التاريخية يبقيان محصورين. وبالتالي، فإن الحديث عن دور مهيمن للدين وأثره في توجيه الحركة مستقبلاً مسألة ما زالت تحتاج إلى مزيد من الوقت.

---

(٣١) سارا شريعتي، مصدر سبق ذكره.

٢- إن الباحثين لا يزالون في مرحلة التوصيف لهذه الحركة، وليس إصدار الحكم بشأنها، وهذا التوصيف يشمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي قادت إلى ظهور حركة مدنية جمعت في صفوفها مجموعة واسعة من المواقف الأيديولوجية المتباينة. والحديث عن أثر الدين في ذلك ودوره يجب أن يأتيا في مرحلة لاحقة إن لم تكن أخيرة.

٣- من أجل تحليل هذه الاحتجاجات، فإن الباحث يحتاج أولاً إلى علم الاجتماع، لا إلى الدين والقضايا الكلامية، ذلك بأن إغفال هذه المسألة يبعده عن حقيقة الأصل الاجتماعي لحالة الغليان هذه.

وربما يكون من الواجب هنا التوجه، بداية، إلى استراتيجيا المعرفة الاجتماعية لتحديد الجهات الفاعلة في هذه الحركة، وليس تحليل خطابها، وللبحث عن "منطق الحقائق" لا "المنطق الذاتي". وفي هذا المنهج فإن جميع المناقشات الفلسفية النظرية والفقهية والقانونية تفقد لونها أمام الواقع الاجتماعي الصعب. وهنا لا يعود جوهر الدين أو الأيديولوجيات المتنوعة هو محور الحديث، وإنما الأوضاع المعيشية لحامليها الذين يعطون الدين لوناً بناء على مطالبهم ومصالحهم، وكيفية عيشهم والمشكلات التي تتحداهم.

وقبل هذا الحراك، فإن علماء الاجتماع، في معظمهم، قدموا تحليلين لحالة المجتمع الحضري: التحليل الأول يستند إلى "التفكك الاجتماعي": الفردية؛ الأنانية؛ الأزمة الأخلاقية؛ تقويض المعتقدات والممارسات الدينية؛ بروز جيل فاقد للموقف والهدف. أمّا التحليل الثاني فيستند إلى تجزئة المجتمع، والمجتمع القبلي، وغير ذلك.

ويتفق جميع علماء الاجتماع على القول إن الحقائق الجديدة الاجتماعية عندما تحدث تفرز مطالب جديدة من دون أن تكون مجموعة المؤسسات التي تحكم المجتمع قادرة على مواكبة هذه التطورات. وفي ظل ذلك فإن المجتمع يصبح مثل سوق تكون مركزاً لتدافع المصالح ومختلف التأثيرات، وفي النتيجة، يكون هذا المجتمع دائماً في معرض ردة الفعل وعلى استعداد للرد والتعبير

عـن الاحتجـاج. ومـع أن الانتخابـات، وهـي الخلفيـة التي تقف وراء ظهور حالة الاحتجاج، كانت رفعت شعار "أين صوتي؟"، إلاّ إنها كانت تبحث عن إجابات لقضايا وإشـكالات عديدة تتجاوز الانتخابات الرئاسـية إلى ما هو أعمق وأبعد. فبعـد الانتخابـات شـهدت إيـران أعمال احتجـاج، وأصبحت المطالبة بإعادة فرز الصناديق شـعاراً للمحتجين، لكن حركة الاحتجاج هذه، عندما سـمعت جواباً لـم يرضهـا واصلـت الاحتجـاج، فقوبلـت بالعنـف، وتحولت إلـى حركة مواطنة احتجاجية لم يسـبق لها مثيل في تاريخ إيران، ولا يمكن مقارنتها أو محاكاتها بالاحتجاجات السـابقة (الثورة والإصلاح...). وبالتالي، فإن هذه مسـألة جديدة بالنسبة إلى السلطة السياسية، وإلى المحللين الاجتماعيين، وكذلك إلى الفاعلين السياسيين من مختلف التوجهات على الساحة السياسية الإيرانية.

ونتيجة ذلك، فإن هذه الحركة هي حركة مواطنة تغيب عنها المؤسسـات، مع طرق للاحتجاج أبرزها النموذج السـلمي، أي الخروج إلى الشـوارع، وإبداء الاعتراض. والحركات غالباً ما تكون جماعية تتميز بالفعل الجماعي، مع الشعور بالتضامن الجمعي، والقدرة على التعبئة، وتملك إمكان الاستمرار والدوام. وما حدث في إيران هو حركة مواطنة، لا حركة اجتماعية، لأنها جاءت شاملة ولم تركـز علـى قضيـة اجتماعيـة معينـة (المرأة؛ البيئة؛ العمال والمهاجرين والعاطلين عن العمل...)، وهي ليست حركة سياسية، لأن الحركات السياسية غالباً ما تُعرف بأيديولوجيا معينة (حركة الفوضويين والاشتراكيين...).

لقـد أوجـدت حركـة الاحتجـاج هـذه، صراعـات متعـددة واسـعة ومتباينة: تناقضـات المجتمـع مـع السـلطة السياسـية (المطالبـة بمشـاركة سياسـية أكبـر)؛ الصراعات داخل السلطة نفسها (الموقف من النظام)؛ الصراعات داخل المجتمع بأكمله (وهو ما يملك وجهاً طبقياً). وبناء عليه، فإن هذه التناقضات كلها تعكس الشـعارات الخاصة بكل فئة، ولذلك تتعارض مع بعض الشـعارات التي أثيرت مع مواقف ومطالب الناشطين البارزين في هذه الحركة.

ويمكن القول إن هذه الحركة تُعرف اليوم بالتضاد الموجود في داخلها، لا

بالأهداف، فهدفها الأساسـي المعلن كان تغيير نتائج الانتخابات، إلاّ إنها اليوم ذهبـت إلـى مـا هـو أبعـد، وتجـاوزت مطالب فترة الانتخابـات. ولا تبدو أهداف الناشـطين في الحركة متجانسـة، فالحركة ما زالت في حالة جنينية وتفتقد قيادة مركزية، كما أنها حالة دينامية وقابلة للاختراق إلى حد كبير. وهذه المواصفات يمكـن أن تكـون نوعـاً مـن الامتيـاز فـي البداية، غيـر أنها في النهاية نقاط ضعف تُعدّ من أوجه القصور لدرجة تجعلها كعب أخيل الحركة. ونتيجة ذلك، وعلى المستوى الحالي، لا يمكن اعتبارها "معركة بين دينين"، أو "ولادة لإسلام جديد"، فضـلاً عـن أنهـا لا تقـود إلـى القـول إن هذه الحركة لديها أيديولوجيا دينية، فهذه تقديرات سابقة لأوانها كما ترى شريعتي[٣٢].

ومن الواضح أن استخدام الرموز الدينية يأتي بسبب "الشرعية"، و"العمومية"، و"حصانة" اللغة والثقافة الدينية، وليس بالضرورة دليلاً على هيمنة الفكر الديني الـذي يُعـدّ الحركـة الناقلـة لهـا. فوفقـاً لشـريعتي، فإنـه في مجتمعـات مثل إيران حيث يكون الدين عامل تنظيم في الحياة الاجتماعية، وأساسـاً لشـرعية السـلطة السياسـية، فإن أي صراع سياسـي أو طبقي، إنما يجري التعبير عنه بلغة الدين، ويأتـي حامـلاً لشـكل مـن الحـرب الدينيـة. ومـن الطبيعي هنـا أن يأتي الغليان أو الاحتجاج الاجتماعي مرتبطين بالدين، فيتحركا ضمن عناوينه الحاضرة بقوة في هيكل وبناء النظام السياسي للدولة. وبحسب تفسير دوركهايم، فإن فكرة الدين هـي وليـدة بيئـة الغليـان الاجتماعيـة والانفعال الجمعي،[٣٣] والشـرط اللازم كي يصبح المجتمع مجتمعياً هو ذاته الانفعال الذي يؤدي الدين فيه دوراً رئيسياً.

وكون الدين أسود أو أحمر أو أخضر هو أمر مرتبط بالأوضاع الاجتماعية، وليس بالضرورة تبعاً للاختلاف بين المبادئ الفقهية. فما يسمى الدين الأخضر، يُعـرف بأنـه (مقارنـة بالديـن الأحمـر) "ديـن رفـض العنف" الـذي يريد أن يعمل

---

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) Emile Durkheim, (1965), *The Elementary Forms of the Religious Life* (New York: Publication Year), p. 250.

ويتحـرك "فـي إطـار الممكـن"، ويمكـن أن يعـزى إلـى نهـج الإصـلاح القانوني، ويكـون مهيـأ للتحـول إلـى الأحمـر مع تجذر الحالة الراديكالية، أو يكون عرضة ليصبح أسـود في أوضاع أُخرى. وإذا ما قمنا بعملية رصد للتحديات السياسـية والاجتماعية التي شهدتها وتشهدها إيران في العقد الأخير، فإنه يمكن الوصول إلى نتيجة فحواها أن ردة الفعل الاجتماعية التي شهدتها إيران كانت أمراً لا مفر منه في مجتمع نشيط كي يكون قادراً، ومن خلال عمل جماعي، على إعادة خلق قيم وتطلعات جديدة. لكن المشكلة الأساسية في ردة الفعل هذه أنها كانت تفتقر إلـى قاعـدة نظريـة وأهـداف محـددة لإيجاد نوع من الشـفافية يمكّن هذه الحركة من الدفاع عن نفسها، ويمكّن الآخرين من الدفاع عنها أيضاً. ويمكن في الوقت نفسـه أن تكون هذه الحركة فرصة للنظام الاجتماعي والسياسـي الحاكم؛ فرصة يمكنـه مـن خلالهـا أن يقـرأ رسـالة الاحتجاج، وأن يواكـب التغيرات الاجتماعية العميقـة لمعالجـة مـا يرتبـط بهـا مـن أخطاء، وأن يملأ الفجوات التي تجعل البلد عرضة للزلازل.

ولا يرى الإصلاحي مصطفى تاج زاده، وهو أحد ناشطي الحركة، في تعريفه للحركـة الخضـراء مـا يعـادل حزبـاً أو فصيـلاً،[٣٤] لأنها تحتوي سـمات خطاب معين فيه اعتراف رسمي بحقوق الآخرين على أساس الاعتراف بحق الإنسان، بما هو إنسـان، ويُعدّ، في تطوره التكاملي لخطاب "نوفل لوشـاتو"[٣٥] وخطاب

---

(٣٤) مصطفى تاج زاده، "جنبش سـبز وقانون اساسـى" ("الحركة الخضراء والدسـتور")، ٢٦/ ١١/ ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://noroozews.org/note/2011/02/1/894

(٣٥) "خطـاب نوفل لوشـاتو"، مصطلح أدخله مصطفى تـاج زاده إلى الأدبيات السياسـية الإيرانية، ويقصد به الخطاب الذي صدر عن قيادة الثورة الإسـلامية، وخصوصاً آية اللّٰه الخميني في الفتـرة التي قضاها في "نوفل لوشـاتو" (إحدى ضواحي باريس) الفرنسـية، وهـي الفترة التي اسـتمرت أربعـة أشـهر (٦/ ١٠/ ١٩٧٨ - ١/ ٢/ ١٩٧٩). وكان هـذا الخطاب يتحـدث عن أن "الجمهوريـة الإسـلامية تؤمن بالحريـة المطلقة، بحيـث تكون حريـة الإذاعة والتلفـاز والجرائد والإعلام تامة، وأنها لا تسمح للحكومة بأن تتدخل في حريتها" (لقاء مع جريدة "بيزاسره"، نوفل

"الثاني من خرداد"، خطوة أكثر تقدماً وتجاوزاً للسابق في مجال احترام حرية الطرف المنافس والمعارض. ومن وجهة نظر تاج زاده فإن هذه الحركة تستند إلى الثقافة الديمقراطية التي لا تصف منافسها بـ "الأوساخ التي لا قيمة لها"، ولا تعامل أي شخص أو جماعة على أنهما "لا شيء" ولا تنكرهما وتعتبرهما "غير موجودين"، وإنما تؤمن بالحرية والمساواة في الحقوق لجميع الناس. وبسبب هذه الميزة، فإن كل إيراني، ومهما يكن موقفه الفكري والسياسي، بما في ذلك جميع الأصوليين الذين لا يرتضون للآخرين ما لا يرتضونه لأنفسهم، ويدعمون وجود صحافة حرة، ويدافعون عن حرية الأحزاب السياسية، حتى إن كانت مستقلة عن أيديولوجيتهم بشرط الاحتكام إلى الدستور والاعتراف رسمياً بحقوق جميع المواطنين الإيرانيين الواردة في الفصلين الثالث والخامس من الدستور، هو عضو في الحركة الخضراء. ولذلك فإن تاج زاده لا يحصر أعضاء الحركة الخضراء بأولئك الذين منحوا مير حسين موسوي أصواتهم، بل يرى أن كل مواطن يؤيد إجراء انتخابات حرة هو عضو في الحركة الخضراء. ومثل هذا المجتمع حيث توجد حركة تتخذ من الحقوق محوراً، وتدعو إلى مجتمع الصحافة الحرة والانتخابات الحرة والأحزاب الحرة، هو المجتمع الذي يستطيع أعضاؤه أن يرفعوا أصواتهم للمطالبة بمبادئ حقوق الإنسان المسكوت عنها، ويطبقوا مواد الدستور التي جرى تجاهلها، ويُظهروا للعالم مَن هم أولئك الذين يعارضون القانون وسيادة القانون، في مقابل أولئك الذين يدافعون عن الانتخابات الحرة وسلطة القانون.[٣٦]

ويعتقد تاج زاده أن الديمقراطية وحقوق المواطنة في إيران تمر من خلال الجهود المبذولة حالياً لتنفيذ المبادئ التي انتُهكت من الدستور (مثل

لوشاتو، ٢/ ١١/ ١٩٧٨)، كما كان ينادي بضمان الحريات لجميع الناس: "نعم الحرية في الجمهورية الإسلامية لجميع الناس، حتى الشيوعيين" (لقاء مع منظمة العفو الدولية، نوفل لوشاتو، ١٠/ ١١/ ١٩٧٨).

(٣٦) تاج زاده، مصدر سبق ذكره.

المبادئ المتعلقة بحرية الفكر والقلم والتعبير والتجمع والتحزب والانتخابات ونمط الحياة، فضلاً عن منع التعذيب ومحاكم التفتيش والمادة ٢٧)، وكذلك المبادئ المتعلقة بمشاركة الجماعات والقوميات العرقية الإيرانية في عملية بناء إيران والعملية الديمقراطية (المبادئ ١٥ – ١٩). ولهذا السبب فإن الإصرار على تطبيق الدستور من دون تنازل يمكّن الحركة الخضراء، بتكلفة أقل، وبصورة أسرع، وبدعم شعبي أكبر، من تحقيق أهدافها وهي إرساء الديمقراطية من خلال انتخابات حرة مع ما يلحق ذلك من شروط، بدلاً من إلغاء الدستور وإعلاء العنف لمزيد من الخروقات والعنف وانتهاك حقوق المواطنين، الأمر الذي يعطي ذريعة ومجالاً لتكون تكلفة الأنشطة السياسية مرتفعة جداً[٣٧].

وإذا كان تاج زاده في واحدة من مقالاته التي كتبها وهو في السجن ينافح عن أفكار الإمام الخميني، [٣٨] ويرى أنها انحازت إلى الحرية والجمهورية، وليست مرحلية عابرة، فإن گنجي يطرح أسئلة حساسة عن العلاقة بين الحركة الخضراء وفكر مؤسس الثورة الإسلامية آية الله الخميني، ويتساءل ما إذا كان يمكن لخضر إيران أن يفتحوا نقاشاً نقدياً يطال آية الله الخميني، وما إذا كان أي شخص آخر ينبري للتعبير عن هذه المواقف الناقدة يمكن اعتباره عضواً في الحركة الخضراء. ويتساءل أيضاً عن إمكان إدانة المذبحة (إعدام السجناء السياسيين في سنة ١٩٨٨) أخلاقياً، وما إذا كان هذا النقد سيلقي بصاحبه بعيداً عن صفوف الحركة الخضراء. وتطال أسئلة گنجي الحرب العراقية – الإيرانية، ويتساءل هل من الممكن، أخلاقياً، القيام بإدانة حرب الثمانية أعوام وانتقاد صنّاع القرار الذين قرروا مواصلتها؟ وتطال أسئلة گنجي المستفزة للحركة الخضراء ما إذا كان يمكن النظر إلى سيطرة الفقهاء على الإسلام باعتبارها من العقبات

---

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) مصطفى تاج زاده، "گفتمان نوفل لوشاتو: سه فرض" ("خطاب لوشاتو: ثلاث فرضيات")، ١٥ آبان ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.rahesabz.net/story/26807

الخطـرة التـي تقـف فـي وجـه الانتقـال إلى الديمقراطية، ومـا هو موقف الخضر مـن هـذه المقولـة، ومـا موقفهـم مـن نقد سـلطة الفقهـاء، وهل هو نقد متوافق أم غيـر متوافـق مـع مـا يجـري في الحركة الخضراء، وماذا عمّن ينكر أحكام العبادة مـن صـلاة وزكـاة وصيـام، وينكـر أحكـام الفقـه وهي الأحكـام التي يرى آية اللّٰه الخميني أن إنكارها لا تخرجه من دائرة الإسـلام، وهل إن بيان هذه المواقف يوجب ألاّ يُحسب بعض عرّابي الحركة على أنهم من الخضر؟[٣٩]

أولاً: الخضر والإصلاحيون: موضوعات الخلاف

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت الحركة الخضراء تمثل استمراراً لحركة الاصلاحات أو واحدة من نتائجها.

فالمنظّر الإصلاحي ومستشـار كروبي في الفترة السـابقة عباس عبدي يرى أن جميع الحركات السياسية ترتبط بشكل أو بآخر بالحركات والأنشطة السابقة، وأنها لا تأتي من فراغ وبشكل مجرد، لكنه يشكك في أن تكون الحركة الخضراء استمراراً منطقياً لحركة الإصلاح، لأن حركة الإصلاحات، ومنذ سنة ٢٠٠٠، وفي أكثر الحالات تفاؤلاً منذ سنة ٢٠٠١، تمت إعاقتها بواسطة قيادتها، ولم تشهد تحركاً واثقاً وإيجابياً[٤٠]. ويعتقد عبدي أن الحركة الخضراء جاءت رداً على حالة العجز والتعليق التي مرت بها الحركة الإصلاحية، وأنها ليست استمراراً لها، لأن المجتمـع الإيرانـي وصـل إلـى نتيجـة فحواها أن الإصلاحات بهذا الشـكل الذي رُسم لها لن تصل به إلى أي مكان. ويميل عبدي إلى القول بوجود اختلافات

---

(٣٩) گنجي، "سـبز بودن چه معنايى دارد؟" ("ما معنى أن تكون أخضر؟")، مصدر سـبق ذكره.

(٤٠) عباس عبدي، "جنبش سـبز پاسـخى به زمين گير شـدن اصلاحات بود ونه ادامه آن" ("الحركـة الخضـراء رد على إعاقة الإصلاحات وليسـت استمراراً لها")، من مقابلة نُشـرت في مجلـة "بامـداد" الطالبيـة، العدد الرابـع (جامعة زاهـدان، ٢٨ مهـر ١٣٨٩)، وفي موقـع "آينده"، الموقع الإلكتروني الشخصي لعباس عبدي، ١ آبان ١٣٨٩:

http://www.ayande.ir/1389/08/post_860.html#more

بين الحركتين بصورة عالية، على الرغم من أن ذلك لا يُرى بصورة واضحة في الأهداف والشعارات، وهي الاختلافات التي تكمن في الاستراتيجيا والتكتيك. كما أن الأدبيات السياسية المستخدمة، وكذلك أسلوب التعامل مع السلطة الحاكمة، هما من الاختلافات الأُخرى التي لا يمكن تجاهلهما.

وفي الواقع نحن أمام خطابين مختلفين، وليسا بالضرورة متعارضين. فخطاب الحركة الخضراء ليس هو الخطاب الإصلاحي الذي يتبناه خاتمي، كما أن الحركة الخضراء، وإن كانت تستخدم الوسائل السلمية للتعبير عن مطالبها وتخالف العنف كما الحركة الإصلاحية، إلاّ إن الأهداف التي تسعى لها متفاوتة عن تلك التي يعبّر عنها خطاب خاتمي، ولا يمكن أن تكون ضمن إطاره. فما يحدده خاتمي بالمبادئ الموضوعة للإصلاح" (أي الثورة؛ الجمهورية الاسلامية؛ الدستور؛ آية اللّه الخميني؛ القيادة...)، ليست هي الأصول ذاتها الموضوعة للحركة الخضراء[41].

وكان من الأخطاء الشائعة في دراسة الحالة السياسة في إيران، النظر إلى الحركة الخضراء على أنها جزء من الحركة الإصلاحية الإيرانية التي يتزعمها الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، فالحقيقة أن قراءة في خطاب خاتمي تجاه عدد من القضايا الحساسة والجوهرية، ومقارنته بما صدر عن زعيمَي الخضر، وأقصد بهما مير حسين موسوي ومهدي كروبي، تجاه القضايا نفسها، تكشفان عن خلافات واختلافات عميقة تشي بحالة انقسام غير معلنة، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا القسم من الكتاب.

النظرة إلى الولي الفقيه وموقع خامنئي: ينظر خاتمي باحترام إلى موقع الولي الفقيه والقائد، ولا يرى في التعريف الذي تقدمه حركة الإصلاح لمؤسسة القيادة ما يتعارض مع وجودها ونشاطها، لكن مثل هذا النهج لا يمكن العثور عليه في التعليقات والتصريحات التي صدرت عن موسوي وكروبي. يقول خاتمي في

---

(٤١) المصدر نفسه.

لقاء اللجنة المركزية لبيت الأحزاب، والذي عُقد في منزله في سنة ٢٠٠٩:[٤٢] "نحن نريد الدستور ونريد الإسلام، وللقائد مكانة مهمة للغاية، وما نريده من القيادة هو أن تأتي وفق ما نص عليه الدستور، بحيث يكون القائد لكل إيران ولكل الناس"، لكنه يرى أن فريقاً – ويقصد به تيار أحمدى نجاد – يسعى لتوجيه لطمة إلى مكانة الإمام والثورة والقيادة، ويعمل على تقويض المبادئ التي يدّعي أنها حكر على فصيل معين. ومن وجهة نظر خاتمي فإن هذا التيار مارس جفاء بحق الإسلام والإمام والثورة... وهو يتهمه بأنه "يحاول إخفاء كذبه بالاستتار بالمقدسات، وأن ما يقوم به في الحقيقة هو وضع الإمام والقائد ومجمل النظام في مواجهة الاتجاهات كلها، وأنه هو عدو الثورة لا نحن"[٤٣]. ويحدد خاتمي حالة الاعتراض التي تمارسها الحركة الإصلاحية بأنها للدفاع عن الإسلام والثورة والجمهورية الإسلامية.

ويحمل أكبر گنجي على خطاب خاتمي[٤٤] هذا متهماً إياه بأنه يضفي القداسة على ما هو غير مقدس، ويرى أن المثقفين الدينيين أمضوا على مدى العقدين الماضيين، كثيراً من الوقت لإظهار أن الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية والإمام ليسوا مقدسات.... فهذه تجارب إنسانية لا يمكن القول بعصمتها من الخطأ. ويذهب گنجي إلى اعتبار تصريحات خاتمي بشأن خامنئي على أنها إضافة مقدس آخر إلى قائمة المقدسات التي يتحدث عنها، ويتساءل: ما هو المقدس؟ معتبراً أن إضفاء القداسة على الجمهورية الإسلامية والثورة وغيرها من المفاهيم المجردة، والتي جاءت نتيجة السلوك الجماعي للناس القائمين

---

(٤٢) وردت تصريحات خاتمي في لقاء مع اللجنة المركزية لبيت الأحزاب الإيراني، وقد نشرها موقعه الإلكتروني في ١١ بهمن ١٣٨٨:
http://www.khatami.ir/fa/news/948.html

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) أكبر گنجي، "پروژه بازافسون سازى دولت ورهبرى" ("مشروع إعادة البناء السحري للدولة والقيادة")، ١٩ اسفند ١٣٨٩، في موقع "مردمك" الإلكتروني:
http://www.mardomak.org/story/difference_between_khatami_and_mosavi_and_karoobi

على النظام والثورة والمجتمع المدني، أمر لا معنى له.

وضمن الحديث عن أولويات الحركة الإصلاحية، فإن خاتمي يشدد على أن خوف الإصلاحيين اليوم من الوضع الحالي،[٤٥] يتركز على مبدأ الثورة الاسلامية وإيران ونظامهما، كما أنه (خاتمي) يقطع الطريق على محاولات القول إن الحركة باتت تسير بعيداً عن نظام الجمهورية الإسلامية، فيقول: خصائص الحركة الإصلاحية هي اتّباع خط الإمام الخميني والثورة والدفاع عن المصالح الإسلامية والتزام الدستور، واعتراضنا الأساسي هو ألاّ يجري تطبيق الدستور بشكل صحيح، أو يتم إجراؤه بصورة خطأ. فالإصلاحات ما هي إلاّ قبولنا بالنظام والسعي من خلال إطاره الكلي لتصحيح الخلل وإعادة الحرمة إلى حياة المواطنين، ونحن معترضون على أسلوب البعض في إدارة البلاد، ولسنا في مواجهة مع النظام. وخاتمي في الحقيقة يدافع عن قائد الثورة ويأخذ على تيار معين محاولته توجيه لطمة إلى قيم الثورة وموقع القيادة[٤٦] عبر إلصاقه تهمة معاداة الثورة بكل مَن يختلف معه بالرأي؛ ويظهر خلافه الشديد مع توجهات أحمدي نجاد، التي يرى أنها مخالفة للديمقراطية، وانقلاب على فكر الخميني الذي كان منسجماً مع المبادىء الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحرية الاجتماعات[٤٧]. ويرى خاتمي في فكر نجاد خطراً يتهدد إيران وقيادتها، ولذا فإنه سيقف في مواجهتها في المستقبل، وهو يعرّف الحركة الإصلاحية بأنها تلك الحركة التي

---

(٤٥) محمد خاتمي، "لقاء مع نواب خط الإمام في مجلس الشورى"، ١٦ فروردين ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.khatami.ir/fa/news/956.html

(٤٦) محمد خاتمي، "'خردمندان خيرخواه' به جاى 'متهمان خشونت گرا' ميدان دار شوند" ("ليمسك الخيرون العقلاء بزمام الأمر بدلاً من أصحاب الوهم دعاة العنف")، ١٥ شهريور ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.khatami.ir/fa/news/990.html

(٤٧) محمد خاتمي، "عدالت كجاست" ("أين العدالة")، ٢٥ خرداد ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي: http: / /www.khatami.ir/fa/news/969.html

تدافع عن أصل النظام وقيادته، وتتحرك ضمن إطاره الكلي[٤٨].

وعند مقارنة آراء خاتمي السابقة بمواقف مهدي كروبي أحد زعماء الحركة الخضراء، نجد كروبي يوجه النقد إلى التفرد بالقرار لدى قيادة الثورة، وذلك على الرغم من تأكيده أنه يقبل بولاية الفقيه والجمهورية الإسلامية[٤٩]. ويرى كروبي أن هذا التفرد قاد إلى الاستبداد وإلى وضع أمر البلاد بيد مَن تنقصهم الخبرة والكفاءة[٥٠]. وهذا الخلاف مع خامنئي هو الذي تشير إليه فاطمة كروبي في رسالتها إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية حين تتساءل: "ما علاقة القضايا التي يختلف فيها زوجي معكم والتي يعرفها الجميع بحق عائلتي في الحياة؟"[٥١]

ومسألة خلاف كروبي مع خامنئي من جهة، وخاتمي من جهة أُخرى، ليست جديدة، ففي سنة ٢٠٠٥ ترشح كروبي للرئاسة في الانتخابات الرئاسية التاسعة، بعد أن استقال من "جمعية رجال الدين المقاتلين" التي كان أمينها العام، ثم تأسيسه حزب "اعتماد ملى" ("الثقة الوطنية"). ومع أن تنافسه مع

---

(٤٨) محمد خاتمي، "جريان حذف كننده در مقابل رهبرى ونظام هم خواهد ايستاد" ("تيار الإقصاء سيقف في وجه القائد والنظام أيضاً")، ٢٧ شهريور ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.khatami.ir/fa/news/993.html

(٤٩) "Early Exit for Ahmadi-Nejad Predicted", *Financail times*, 27 January 2010, available at:
http://www.ft.com/cms/s/0/26e120c2-0b5b-11df-8232-00144feabdc0.html#axzz1GVW9aFyS
أمّا مقابلة مهدي كروبي، فموجودة في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ft.com/cms/s/0/9cfd2964-0a65-11df-ab4a-00144feabdc0.html#axzz1GVW9aFyS

(٥٠) نجد ذلك جلياً في الرسالة التي أرسلها مهدي كروبي إلى رئيس مجلس الخبراء في ذلك الوقت، هاشمي رفسنجاني، والتي دعا فيها إلى أن يقوم المجلس بوظائفه، في ٢٨ شهريور ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http: //www.emruznews.com/2010/09/post-3771.php

(٥١) "نامه فاطمه كروبى خطاب به خامنه اى: اختلاف همسرم با جناب عالى چه ارتباطى با حق زيستن خانواده وآسايش همسايگان دارد؟" ("رسالة فاطمة كروبي إلى خامنئي: ما علاقة خلافات زوجي معكم بحق عائلتي في الحياة، وحق الجيران في الهدوء؟")، ٩/ ٢/ ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.irangreenvoice.com/article/2010/sep/01/6774

خاتمي بشأن زعامة الحركة الإصلاحية لا يُخفى، إلاّ إن الخلاف ظهر إلى السطح عقب انتخابات ٢٠٠٥ عندما اتهمه بأنه غض الطرف عن التزوير الذي جرى لمصلحة نجاد، وبأن وزير داخليته قال بنزاهة الانتخابات التي جرت في ظل حكومته. وحتى انتخابات ٢٠٠٩، فإن أغلبية هجمات كروبي تركزت على جبهة المشاركة الإسلامية ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإصلاحيتين، فقد نظر كروبي إلى قرار خاتمي دعم ترشيح موسوي بأنه نوع من إنكار الجميل، إذ إن كروبي سبق أن انسحب من الانتخابات لمصلحة خاتمي، وكان ينتظر أن يرد له الجميل، وهو ما لم يحدث[٥٢].

أمّا الخلاف مع القيادة فظهر من خلال الرسالة التي بعثها كروبي لعلي خامنئي مرشد الثورة الإسلامية، [٥٣] والتي اتهم فيها ابنه مجتبى بالتدخل وتزوير الانتخابات لمصلحة نجاد. وجاءت رسالة كروبي بعد أن تلقى من مكتب القيادة رسالة بشأن تصريحات صحافية لكروبي شكك فيها في نزاهة الانتخابات، وقد جاء في نصها: "قولوا للسيد كروبي: لقد اطلعت على عناوين مطالبكم، والقضايا التي تحدثتم عنها لا تليق بمكانتكم وتصب في خانة إحداث أزمة في البلد. هل تدركون عواقب ما تقومون به؟ هل تعلمون أن إحداث أزمة ونزع ثقة الناس هما ما يريدهما الأعداء، وما يخططون له ضد الثورة والجمهورية الإسلامية؟ إذا كان لديكم اعتراض فيما يتعلق بالانتخابات، فأنتم تعلمون أن هناك طريقاً قانونياً لذلك. ربما يكون لدى آخرين اعتراضات أيضاً فهل يعني ذلك أن يضعوا

(٥٢) فاطمة الصمادي، "المرشح الوحيد: مشكلة إصلاحيي إيران في انتخابات الرئاسة"، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٨:

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1101479

(٥٣) "متن كامل نامه مهدى كروبى به رهبر جمهورى اسلامى" ("النص الكامل لرسالة مهدي كروبي إلى قائد الجمهورية الإسلامية")، موقع "بي. بي. سي. بالفارسية" الإلكتروني، ١٩/ ٦/ ٢٠٠٥:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/story/2005/06/050619_karoubi-objection.shtml

علامة شك في شأن كل شيء؟ لم أكن أتوقع أن تقدموا على هذا السلوك، وأنا، بعون الله، لن أسمح لأفراد بأن يُحدثوا أزمة في البلد"[٥٤].

وقبل أشهر قليلة على الانتخابات الرئاسية العاشرة وجّه كروبي رسالة غاضبة إلى القائد العام للجيش حسن فيروز آبادي منتقداً تصريحاته الداعمة لإعادة انتخاب نجاد،[٥٥] وكان فيروز آبادي أثار غضب كروبي عندما تحدث عن أن "الكبار بالسن يجب ألاّ يتولوا رئاسة إيران."[٥٦] وسبق أن عبّر فيروز آبادي ومقامات عليا في الجيش، مرات عدة، عن اعتقادهم بصلاحية نجاد لتولي الرئاسة مجدداً[٥٧]. وبالنسبة إلى زعيم حزب "اعتماد ملى" فإن ما صدر عن فيروز آبادي وقيادات أُخرى في الجيش من انحياز إلى بعض التيارات السياسية، إنما هو مخالف لتعليمات "القائد خامنئي بعدم تخريب الانتخابات"، وأن قائد الجيش "نصب نفسه رئيساً للجنة الأمنية للتدخل في الانتخابات"، وبالتالي، فإنه متهم بتحقير الشعب الإيراني عندما "يملي عليه صفات رئيس الجمهورية الملائم، ويحدد ذلك نيابة عنه"[٥٨].

أمّا الرسالة التي وصفت بأنه لا سابق لها، فقد وجّهها كروبي إلى مدير جريدة "كيهان" حسين شريعتمداري حمّله فيها مسؤولية "اعتقال وتعذيب العديد

---

(٥٤) وردت كلمات خامنئي هذه مخاطباً كروبي في النص الكامل لرسالة مهدي كروبي إلى قائد الجمهورية الإسلامية، موقع "بي. بي. سي. بالفارسية" الإلكتروني، ١٩/ ٦/ ٢٠٠٥:
http://www.bbc.co.uk/persian/iran/story/2005/06/050619_karoubi-objection.shtml

(٥٥) "نامه تند وصريح كروبى به فيروز آبادى + پاسخ فيروز آبادى" ("رسالة كروبي الحادة والصريحة إلى فيروز آبادي + رد فيروز آبادي")، موقع "تابناك" الإلكتروني، ٩ بهمن ١٣٨٧ (كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠٩): http://www.tabnak.ir/pages/?cid=34513

(٥٦) اعتبر كروبي أن هذه التصريحات تستهدفه بصورة مباشرة، لأنه كان أكبر المرشحين سناً (٧١ عاماً).

(٥٧) فاطمة الصمادي، "دعم قائد الجيش لأحمدي نجاد يثير غضب كروبي"، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٩:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1168007

(٥٨) المصدر نفسه.

من المفكرين والطلبة" من خلال تلفيق تهم بالتجسس لمصلحة أميركا وإسرائيل، ومخالفة "خط الإمام"، ووصفه بأنه "محقق وجلاد." ولم يكن الخلاف مع المرشد بعيداً عن أجواء هذه الرسالة(٥٩).

وما بين النفي والتأكيد بشأن رسالة بعث بها خاتمي إلى خامنئي واعتُبرت سعياً للتفاوض والمصالحة، جاء البيان السابع عشر لموسوي(٦٠) الذي تحدث فيه مجدداً عن مطالب الحركة، رافضاً التفاوض بشأنها، والذي رأى أن الحال هي رضوخ الدولة لهذه المطالب المتمثلة في تحمّل الحكومة ومجلس الشورى والسلطة القضائية مسؤولياتها أمام الشعب، وفي تدوين قانون انتخابات شفاف يضمن النزاهة، والإفراج عن سجناء الرأي والسجناء السياسيين، وحرية الصحافة، والاعتراف بحق الناس في التجمع. وقال موسوي إن الحديث عن حل المعضلة التي تواجهها إيران بشكل يدعو البعض إلى إعلان التوبة، ويعقد تسويات مع البعض الآخر، لا يعدو أن يكون مراوغة لا طائل من ورائها.

ويتحدث موسوي في بيانه الذي حمل الرقم ١٨ عن شكل آخر من التفاوض، (٦١) على الرغم من تأكيده أن الحوار محور أساسي في "المنشور الأخضر"، وهو الميثاق الذي نُشر بعد عام واحد على قيام الحركة. والمحادثات التي تطرق إليها موسوي في بيانه لا تعني التفاوض مع نظام الحكم، وإنما تتطرق إلى جوانب أُخرى هي:

أولاً - تغيير الدستور وإصلاحه "كي يكون محل قبول بشكل يمكّن

---

(٥٩) فاطمة الصمادي، "مرشح رئاسي يثير ملف نزاهة الانتخابات الإيرانية"، ٥/ ٥/ ٢٠٠٩، في موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FA9DD66-0C69-4105-A5AB-ADE842D7CB10.htm

(٦٠) "بيانيه شماره ١٧ مير حسين موسوى وراه حل هاى برون رفت از بحران" ("البيان رقم ١٧ لمير حسين موسوي والحل للخروج من الأزمة")، ١١ دي ١٣٨٨، في الموقع الإلكتروني الرسمي لموسوي (موقع "كلمه"): http://www.kaleme.org/1388/10/11/klm-7047

(٦١) مير حسين موسوي، "البيان رقم ١٨ والميثاق الأخضر"، ٢٥ خرداد ١٣٨٩، في موقع "كلمه" الإلكتروني: http://www.kaleme.com/1389/03/25/klm-22913

مـن عمليـة التفـاوض والحـوار الاجتماعـي، ومشـاركة جميع الفئـات والطبقات الاجتماعية، وتجنب الاحتكار والتصلب والعنف."

ثانياً – الحـوار فـي المجـال العـام، فالحركـة الخضـراء "تعتقـد أن المصالح الوطنية وأهداف الثورة الإسلامية، وكذلك الحد من العواقب غير السارة للأزمة يتطلبان التفاوض والحوار بين ممثلي مختلف المجموعات الفكرية والسياسـية، وفي هذا الصدد فإنها ترحب بأي دعوة إلى التفاوض والحوار الشفاف من أجل الدفاع عن حقوق الناس وحل المنازعات الاجتماعية."

ثالثاً – على الصعيد الدولي، فإن "الحركة الخضراء تطالب بسياسة خارجية عقلانية تقوم على الشفافية والتفاعل البنّاء مع العالم، وعلى استبعاد الدبلوماسية المحرضة والخادعة وتعزيز مكانة إيران في العالم." ويحاول موسوي أن يصوغ للحركة الخضراء هوية خاصة تفي بالحد الأدنى من المطالب، وهو لا يستخدم في بياناته مصطلح "حركة إصلاحية".

وعطفـاً علـى مـا سـبق، فإنـه لا يمكـن القول إن موسـوي معارض للثورة والجمهوريـة الإسـلامية والإمـام وكذلـك النظـام، لأنهـا مجتمعة سـاهمت في صـوغ هويتـه،[٦٢] فهـو رجـل متديـن ومعـروف عنـه تعلقه بآية اللّـه الخميني، كما أنه يدعو إلى إعمال الدسـتور الإيراني الذي يعتبره اسـتثماراً عظيماً تركه الخمينـي[٦٣]. واعتبـر موسـوي إقـدام بعـض الأفـراد علـى تمزيـق صور له في واحـدة مـن التظاهـرات عمـلاً معاديـاً للثـورة، ولا يمكـن قبوله بأي وجه كان،

(٦٢) من الشـعارات الانتخابية لمؤيدي موسـوي: "حرف ما يك كلام: نخست وزير امام" ("قولنـا واحد: رئيس حكومة الإمام")، و"حرف ما يك كلام: موسـوي يـار إمام" ("حرفنا واحد: موسوي صاحب الإمام").

(٦٣) "در آستانه سـالروز رحلت بنيانگزار جمهوری اسلامی: گفت وگوی صریح کلمه با میر حسین موسوی پیرامون ابعاد شخصیتی امام خمینی" ("عشية الذكرى السنوية لرحيل مؤسس الجمهورية الإسـلامية: حوار صريح لموقع 'كلمة' مع مير حسـين موسـوي بشـأن أبعاد شخصية الخميني")، موقع "كلمه" الإلكتروني، ١١ خرداد ١٣٨٩:

http://www.kaleme.com/1389/03/11/klm-21213

فقد قال في تعقيبه على الحادثة: الخميني صاحب فضل كبير في إحياء الدين الإسلامي ويقظة كثير من الأمم ومقاومة الاستكبار، وله فضل في عنق جميع الشعوب، وخصوصاً الشعب الإيراني، وأي منصف ومؤمن لن يسمح لنفسه بتمزيق صوره(٦٤). لكن موسوي قبل الانتخابات ليس هو موسوي بعدها، فقد تغير بمرور الزمن، وشيئاً فشيئاً أضحت مساحة الحديث عن الخميني تتقلص في كلامه، وبدأت مطالباته بعد الانتخابات تتركز على التعددية والحوار والنقد الداخلي. ففي بيانه الذي حمل الرقم ١١ حدد تسعة مطالب كمطالب مرحلية للخروج من الأزمة هي:(٦٥)

١- تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تكون مقبولة من جميع أصحاب المصلحة في الانتخابات، والتحقيق في جرائم التزوير ومعاقبة المخطئين.

٢- إصلاح قانون الانتخابات بطريقة توفر الشروط اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة، وتضمن ثقة الشعب واطمئنانه إلى سلامتها.

٣- معرفة المسؤولين عن الفظائع التي جرت بعد الانتخابات ضد الشعب، ومعاقبتهم مع مرتكبيها في المؤسسات العسكرية والأمنية والإعلامية كافة.

٤- الوصول إلى المتضررين في حوادث ما بعد الانتخابات، والاتصال بأُسر الضحايا، وإطلاق جميع الناشطين السياسيين والقيادات الشعبية الذين جرى اعتقالهم، وإغلاق ملفاتهم وإعادة تأهيلهم ووضع حد للتهديد وسوء المعاملة التي ما زالت تجري لمنعهم من متابعة مظالمهم وشكاويهم.

٥- تطبيق المادة ١٦٨ من الدستور بشأن تعريف الجرائم السياسية والبت

---

(٦٤) "واكنش مير حسين به اهانت به امام خمينى" ("ردة فعل موسوي على إهانة الإمام الخميني")، موقع "فردا" الإلكتروني، ٢١ آذر ١٣٨٨:

http://www.fardanews.com/fa/pages/?cid=97824

(٦٥) مير حسين موسوي، "البيان رقم ١١"، موقع شبكة "فرارو" الخبرية التحليلية الإلكتروني، ١٤ شهريور ١٣٨٨:

http://www.fararu.com/vdcgqq9w.ak9qq4prra.html

فيها، بوجود هيئة محلفين.

٦- تقديم ضمانات لحرية الصحافة ووقف تحيّز مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وإزالة القيود المفروضة لمنع الأحزاب والجماعات السياسية من عرض وجهات نظر متباينة في وسائل الإعلام، وخصوصاً التلفزيون والإذاعة الوطنية، وإصلاح قانون الإعلام الوطني كي تكون وسائل هذا الإعلام تحت طائلة المساءلة إذا ما خالفت القانون.

٧- تهيئة الأوضاع الفعلية لتحقيق تفسير المادة ٤٤ من الدستور المتعلقة بإنشاء وسائل الإعلام المسموعة والمرئية الخاصة.

٨- ضمان حق الناس في التجمع والتظاهر بتطبيق المادة ٢٧ من الدستور.

٩ - منع التدخل العسكري في الشؤون السياسية والحيلولة دون تدخل القوات المسلحة في النشاط الاقتصادي.

وطالب مير حسين موسوي في بيانه رقم ١٣ بـ "تنفيذ الدستور والعودة إلى الأسس الأخلاقية الأولى للجمهورية الاسلامية"، وقال: "نريد الجمهورية الإسلامية، لا أكثر ولا أقل." ومع هذا فإن القضية الرئيسية في البيان، هو بناء الحركة الخضراء من خلال الشبكات الاجتماعية وطرح المطالب من داخل هذه الشبكات:[٦٦] "عند الحديث عن تعزيز الشبكات الاجتماعية الخضراء يُطرح السؤال على الفور: كيف؟ وهنا لا نتكلم على شبكات اجتماعية غير موجودة وجعلها قوية، وإنما الحديث هو عن أن قوة الناس في الشبكات الاجتماعية التي تكونت بشكل طبيعي وفطري، هي ما يجب إدراك أهميته"[٦٧]. وفي موضع آخر من البيان يقول موسوي: "الإسلام لم يقل إن علينا أن نفكر بطريقة واحدة كي

---

(٦٦) مير حسين موسوي، "البيان رقم ١٣"، مدونة "بيانيه سبز"، ٦ مهر ماه ١٣٨٨، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://greenstatement.blogspot.com/2010/07/blog-post_2703.html

(٦٧) المصدر نفسه.

نكـون متحديـن، لأن الوحـدة التـي دُعينـا إليهـا هي بالذات قبول الاختلاف، ويوم القدس هو اليوم الذي يتعين على المسلمين أن يحتملوا فيه تنوع وجهات نظرهم كي يتمكنوا من علاج آلامهم المشتركة"[٦٨].

وتحدث البيان رقم ١٤، والذي صدر في ذكرى اقتحام السفارة الأميركية، عن الحركة الخضراء كونها مسـاراً عقلانياً يرفض إلباس الإسـلام لباس الخرافة ووضـع الثـورة فـي يـد مَـن هـم غيـر أهـل لهـا، كما تحدث عـن الحركة بصفتها بشارة، لأن أصحابها لن يتراجعوا عن مطالبهم، وأعاد تأكيد مطلب تطبيق الدستور كطريق لبناء الغد[٦٩]. ومع أن المشكلة أساساً جاءت على خلفية الانتخابات، وأن الاعتراض حمل أساساً شعار أين صوتي، إلاّ إن البيان السادس عشر لموسوي جاء ليؤكد أن القضية تتجاوز الانتخابات إلى نوع من الإحساس بهدر الكرامة: "يطلبون منا أن ننسى قضية الانتخابات، كأن قضية الناس هي الانتخابات. كيف نفسـر لهم أن المسـألة ليسـت كذلك؟ قضية الناس ليسـت أن يكون فلان أو لا يكـون، وإنمـا القضيـة هـي أن أمـة عظيمـة يجري بيعها، الأمر الذي يجعل الناس غاضبين، وهو ما يستنكرونه بلهجة واضحة"[٧٠].

ويُظهر موسـوي حرصاً على إظهار هوية ثنائية لحركته هي هوية إسـلامية قومية ترفض التدخل الخارجي وتتمسك بالدستور الذي يحمي الاستقلال، مع نفي صريح لارتباط الحركة بالخارج وللقول إنها تحقق مصالح الغرب وأهدافه: "نحن لسنا أميركيين ولا إنجليزاً.. ولم نرسل بطاقات تهنئة إلى رؤساء الدول،"[٧١]

---

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) مير حسـين موسـوي، "البيان رقـم ١٤"، مدونـة "بيانيه سـبز"، ١٣ آبـان ١٣٨٨، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://greenstatement.blogspot.com/2010/07/blog-post_1086.html

(٧٠) مير حسين موسـوي، "البيان رقم ١٦"، الموقع الإلكتروني الرسمي لموسوي (موقع "كلمه") ١٥ آذار/ مارس، ١٣٨٨ : http://www.kaleme.org/1388/09/15/klm-4896

(٧١) هذا القول فيه انتقاد مبطن لرسـالة التهنئة التي أرسلها نجاد إلى أوباما بمناسبة انتخابه

ويحذر من أن إعدامه هو وكروبي، أو سجنهما كما طالب بعض رموز النظام، لن يحل المشكلة. وينطلق في بيانه السابع عشر من قضية تأكيد الهوية إلى الكلام على خمسة[٧٢] مطالب للحركة الخضراء، هي: أن تذعن السلطة التنفيذية بمسؤوليتها أمام السلطة القضائية والبرلمان؛ تدوين قانون انتخابات يضمن أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وتنافسية الاختيار، ويمنع التدخل غير القانوني في العملية الانتخابية؛ الإفراج عن السجناء السياسيين؛ إطلاق الحريات الصحافية، ووقف التشويش عن بث الشبكات الفضائية، وإزالة القيود المفروضة على الإنترنت، ووقف تعليق الصحف ومنعها وإغلاقها؛ الاعتراف القانوني بحق التجمع وتشكيل الأحزاب كما تكفله المادة ٢٧ من الدستور الإيراني[٧٣].

أمّا البيان الثامن عشر الذي رافقه "المنشور" أو "الميثاق الأخضر" فبدا أكثر تركيزاً على هوية الحركة، كونها سلمية وجامعة، وتعددية، [٧٤] و"نوعاً من الحوار بشأن القضايا المهمة." وجاء البيان في الذكرى السنوية للثاني والعشرين من خرداد، أي الانتخابات الرئاسية التي شهدت الاحتجاجات. وفي أول تحليل له للحركة الخضراء بعد مرور عام، رأى البيان أنها كانت حواراً في المجال العام، ورفضاً للجوء إلى العنف، وأن ذلك كله كان نتيجة الحوار الفكري الجمعي، واعتبر ذلك الإنجاز الأكبر للحركة الخضراء. يقول البيان: "لقد مر عام على نشأة الحركة الخضراء الفريدة من نوعها، وخلال هذه المدة طوى الخضر مسافة طويلة في طريق الأمل... الحركة الخضراء

رئيساً لأميركا في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وقد نُشر متنها في موقع "بي. بي. سي. بالفارسية" الإلكتروني، بعنوان: "احمدى نژاد بـه اوباما تبريک گفت" ("أحمدي نجاد هنأ أوباما"):

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2008/11/081106_ka_obama_ahmadinejad.shtml

(٧٢) مير حسين موسوي، "البيان رقم ١٧"، مصدر سبق ذكره.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) موسوي، "البيان رقم ١٨"، مصدر سبق ذكره.

كانت نوعاً من الحوار بشأن قضايا مهمة وحاسمة في المجال العام بين الناس، وكانت أمراً لا نظير له في تاريخنا الحديث.. وبفضل هذه المشاركة الجماعية والحوار والعقلانية، تغلب الناس دائماً على مشاعرهم، فعلى الرغم من جميع الجهود التي قام بها المغرضون من إيذاء للناس وقتلهم وسجنهم، فإنهم لم ينجحوا في جرّهم إلى العنف"[٧٥]. وجاء التوضيح بشأن الميثاق بأنه كُتب لإحداث "مزيد من التعاطف والتنسيق لتعزيز هوية مشتركة للحركة الخضراء"، وأنه يقدم إلى "الرفاق الخضر طريق الأمل." وقد تم تدوين هذا الميثاق في عدة أجزاء: الجذور والأهداف؛ الحلول الجذرية؛ الهوية الخضراء؛ القيم الخضراء وتشمل الكرامة الإنسانية وتجنب العنف؛ العدالة والحرية والمساواة والأخلاق، أخلاق المداراة واحترام الإبداع الفردي والاجتماعي؛ تحكيم القانون والتفاوض. وتحقيق أهداف الحركة كما يرسمها موسوي "يتطلب التوافق في الآراء والتركيز على الحد الأدنى من المطالب والمبادئ المشتركة، والتفاعل والتنسيق بين جميع القوى التي، وعلى الرغم من وجود هوية مستقلة لكل منها، تقبل التنوع، وتصطف جنباً إلى جنب تحت مظلة واحدة للحركة."

أمّا إدامة الحياة والبقاء للحركة فمنوطة بـ "انتشار واتساع فضاء النقد والحوار داخل وخارج الحركة بصورة دائمة"، فالنقد هو وحده القادر على "حماية الحركة من الانزلاق إلى الشمولية، وإلى هاوية الفساد"، فضلاً عن المحافظة على "التعددية ورفض الانحصار وتوسيع وتفعيل الشبكات الاجتماعية - الحقيقية والافتراضية - وتعميق الحوار بين الأهداف والاستراتيجيات الأساسية للحركة، الأمر الذي يقتضي توجهاً خاصاً بجميع الناشطين الخضر." وتعتمد صيغة الهوية للحركة الخضراء على ما يسميه موسوي "كنز إيران - الإسلام"، فهو يصر بصورة خاصة على رحمانية الإسلام الذي لا يهدف إلى جعل الناس متدينين بالقوة والإكراه، كما أنه يجعل مواجهة استغلال الدين

(٧٥) المصدر نفسه.

والحفاظ على استقلال المؤسسة الدينية جزءاً من هوية الحركة الخضراء. إن إيران أساس في هوية الحركة الخضراء، لذلك، وطبقاً للمنشور، فإن: "الحركة الخضراء هي حركة إيرانية - إسلامية في طريقها إلى البحث عن ايران عامرة ومتقدمة وحرة.. وبناء عليه، يمكن اعتبار كل فرد إيراني يحتكم إلى الحكمة والعقلانية الجماعية الموحدة كأساس للجهود المبذولة لخلق غد أفضل لوطنه، هو من ناشطي الحركة الخضراء"، فالحركة كما يقول الميثاق: "ملك جميع الإيرانيين، وتسعى لتعزيز القيم الغنية في الثقافة الإيرانية، وتأكيد العادات والمناسبات الوطنية"[٧٦].

ويرى مير حسين موسوي أن الحركة الخضراء تقبل جميع الأفكار وترفض بقوة إقصاء الأفكار والآراء ومحاصرتها وقتلها. ويرى گنجي أن في تشديد الميثاق على حماية الأقليات مسألة تميز موسوي من خاتمي، ذلك بأن الميثاق الأخضر يتطرق بوضوح إلى حماية حقوق الأقليات العرقية والدينية علاوة على معارضة أي تمييز بين الجنسين: "نرفض أي شكل من أشكال الانحصار الفكري والإعلامي والسياسي، فضلاً عن مكافحة التصفية الجسدية، ونضع ذلك في رأس قائمة أولوياتنا وأهدافنا، فالسعي لذلك ضروري من أجل تخليص الناس من الهيمنة السياسية والاجتماعية والثقافية. كما أن الحركة الخضراء تتبنى الدفاع عن حماية حقوق المرأة، وترفض أي تمييز جنسي، وتشدد بشكل خاص على حماية حقوق الأقليات والجماعات العرقية"[٧٧]. وفي النتيجة، يمكن القول إن الحركة الخضراء هي حركة احتجاج جاءت على نطاق واسع وقوي، لكنها لم تكن بتلك القوة وذلك الاتساع اللذين تحدث عنهما المراقبون في الساحة السياسية الإيرانية وخارجها، وكذلك فاعلو الحركة وعناصرها.

والحقيقة أن الأجواء التي سبقت يوم الاقتراع، وما رافقها من احتدام في

---

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

المناظرات الانتخابية التي جرت بين المرشحين الأربعة، والتي كانت تبث على الهواء مباشرة، وفي مناظرات الشوارع التي كانت تجري بين أنصار المرشحين في الشوارع، كانا ينبئان بوقوع احتجاجات وصدامات، ونتيجة ذلك، كان يمكن للمراقب في الشارع أن يقول إن أنصار المرشحين لن يقبلوا بهزيمة مرشحيهم بسهولة، [٧٨] فأنصار موسوي مثلًا، وقبل أسابيع من الانتخابات، كانوا يرددون: النصر حليفنا ما لم يحدث تزوير. علاوة على ذلك، فإن توقع حدوث الصدامات كان ممكناً من خلال قراءة الرسالة التي وجهها هاشمي رفسنجاني إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، والتي هدد فيها بالخروج إلى الشوارع في حالة إعادة انتخاب نجاد. وكشفت التطورات التي أعقبت المناظرات التلفزيونية التي جمعت مرشحي الرئاسة الإيرانية عن وجود لاعبين كثر يديرون دفة المنافسة. وكان من الواضح أن تهم الفساد التي أطلقها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، والتي طالت عائلة رئيس مجلس الخبراء هاشمي رفسنجاني، كان لها تأثير كبير في حالة الاحتجاج. أمّا الدليل على ذلك فهو ما تضمنته رسالة رفسنجاني من تهديد مبطن بفاعليات مضادة يكون ميدانها الشوارع والجامعات[٧٩].

وجاء في الرسالة: "لنفرض أنني واصلت نهجي السابق بالتزام الصبر، فلا شك في أن قسماً من الشعب والأحزاب لن يتحمل أكثر من هذا، وستنتقل البراكين من الصدور إلى المجتمع، حيث نشاهد نماذج لذلك في التجمعات

---

(٧٨) من ملاحظات الباحثة بشأن مناظرات الشوارع التي سبقت الانتخابات الرئاسية العاشرة في إيران.

(٧٩) انظر تقريراً إخبارياً للباحثة بشأن الانتخابات الإيرانية نُشر في موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، وكانت الباحثة توقعت فيه اندلاع صدامات في حالة فوز نجاد، وعنوانه: "إيران: مرشحون أربعة ولاعبون كثر"، ١٢/ ٦/ ٢٠٠٩:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/387951AA-96D1-45EA-9280-87A62CED2FE8.htm

الانتخابية في الشوارع والجامعات"[٨٠].

وقرأ نواب في مجلس الشورى الإيراني رسالة رفسنجاني على أنها لم تأت رداً على اتهامات بالفساد، وإنما قصدت التأثير في سير الانتخابات بما يعزز من موقف مير حسين موسوي. فالعضو المحافظ في مجلس الشورى حميد رسايي وصف رسالة رفسنجاني بأنها "الشرارة التي تهدد بإحداث انقلاب مخملي"، وأن ذلك "ليس بالأمر الجديد، لكنه اليوم صار معلناً." وتساءل رسايي في هذا الصدد عن صمت رفسنجاني سابقاً عندما اتهمه - حلفاؤه اليوم - الإصلاحيون خلال الدورة السادسة للمجلس بتهم أكثر خطورة من أبرزها القتل المتسلسل[٨١].

ومع أن رفسنجاني قال أنه لا يريد أن يقارن بين حكومة بني صدر والحكومة الحالية، أو أنه يريد لها المصير نفسه، إلاّ إنه عقد المقارنة فعلياً واعتبر الوقوف في وجه نجاد "ضرورة للحيلولة دون تورط البلد في مصير تلك الفترة." ولذا، لم يكن من دون قصد قيامه بالتذكير بالأحداث التي اندلعت في مطلع سنة ١٩٨١ وانتهت بعزل بني صدر، [٨٢] وكيف كان "هو وقائد الثورة - خامنئي - والراحل بهشتي يشكلون ثلاثياً عُرف باسم أنصار الخميني الثلاثة، "[٨٣] وهو الائتلاف الثلاثي الذي "تمكن انطلاقاً من إرشادات الإمام، ومن مواكبة قوى الثورة، وخصوصاً نواب المجلس الأول وحزب الجمهورية الإسلامية، من إنقاذ البلد

(٨٠) "نامه هاشمى رفسنجانى به رهبر معظم انقلاب" ("رسالة هاشمي رفسنجاني إلى قائد الثورة")، ١٩ خرداد ١٣٨٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، صحيفة "جام جم"، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.jamejamonline.ir/newstext.aspx?newsnum=100908995840

(٨١) الصمادي، "إيران: مرشحون أربعة ولاعبون كثر"، مصدر سبق ذكره.

(٨٢) يذكر أن أبو الحسن بني صدر شغل منصب أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة، لكن توجهاته العلمانية اصطدمت بالتوجهات الدينية لآيات اللّه الذين قادوا الثورة، وقد عزله الخميني بعد أن اتهمه بالخيانة، وبالمسؤولية عن إعاقة عمل القوات المسلحة لصد الهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية.

(٨٣) "رسالة رفسنجاني إلى قائد الثورة الإسلامية"، مصدر سبق ذكره.

من مؤامرة خطط لها أعداء الثورة"[٨٤]. وبدا رفسنجاني في رسالته كأنه يلمح إلى ثلاثي جديد يتألف من هاشمي وخاتمي وموسوي سيطيح نجاداً.

والحقيقة أن التهديد بالفوضى والاحتجاج جرت قراءته بين سطور الرسالة من طرف أكثر من مسؤول إيراني، فالنائب مهدي كوجك زاده اعتبر أن رفسنجاني "أراد من دون شك التأثير في الانتخابات"، وأن الرسالة تهدد بالفوضى، وأن ذلك، إن حدث، يجعل من رفسنجاني مسؤولاً مباشراً، فعداء رفسنجاني لنجاد لا يخفى على أحد منذ أن خسر أمامه في الانتخابات السابقة في سنة ٢٠٠٥. وهناك أيضاً عضو هيئة تحكيم المطبوعات قدرت اللّه رحماني الذي أكد أن رفسنجاني لمّح في رسالته إلى خيارين لا ثالث لهما "إمّا انتخاب موسوي وإمّا الفوضى"، وقال إن توقيت إرسالها قصد منه التأثير في سير الانتخابات لمصلحة موسوي، ولا سيما أن استطلاعات الرأي أظهرت ارتفاعاً في شعبية نجاد عقب مناظراته التي هدد فيها بقطع يد المتجاوزين، كما أنه اتهم عائلة رفسنجاني ورئيس مجلس الشورى السابق ناطق نوري بالفساد[٨٥]. وبناء على كل ما سبق يمكن القول إن حركة الاحتجاج كانت متوقعة.

أمّا بالنسبة إلى اتساع الحركة، فقد كان مقطعياً، بمعنى أن الاحتجاج كان ملحوظاً وواسعاً في مناطق معينة من طهران، بينما كان ضعيفاً في مدن أُخرى كان يتوقع أن تشهد احتجاجات واسعة، وغائباً بالكامل عن باقي المدن الإيرانية، هذا من دون أن نُسقط من الاعتبار التصدي العنيف للمحتجين من طرف قوات الأمن، الأمر الذي ساهم في لجم حركة الاحتجاج. أمّا من ناحية الطبقة الاجتماعية، فحركة الاحتجاج لم تجد طريقها إلى الطبقات المحرومة والفقيرة، ففي مدينة طهران بقيت مقصورة على المناطق الواقعة شمالي شارع الثورة (انقلاب)، وهي المناطق التي وصفتها الحكومة الإيرانية، بمنطقة الأزمة.

---

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) الصمادي، "إيران: مرشحون أربعة ولاعبون كثر"، مصدر سبق ذكره.

ويتحدث حسين قاضيان عن نقطة أخرى تتعلق بما يسميه "فكر الأمنيات"،[٨٦] مشيراً إلى الفكرة التي سادت بين الإيرانيين خارج إيران على وجه التحديد، وفحواها أن الناس في إيران سيقومون قومة رجل واحد ضد النظام، ويرجع ذلك إلى "الحياة في المجال الإعلامي الافتراضي"، وإلى "حالة النفور من النظام" وإحلال الأمنيات مكان النظرة الواقعية، وهذه كلها عوامل ساهمت في رسم صورة بعيدة عن الواقع، لكنها سارة لأصحابها.

وثمة مسافة تفصل بين حالة عدم الرضى والاحتجاج، لأن تحويل حالة عدم الرضى الواسعة في إيران تحتاج إلى عمل سياسي منظم وطويل المدى تكون الأحزاب شريكاً فاعلاً فيه، وهو الحلقة المفقودة في إيران حيث ينحصر نشاط الأحزاب أيام الانتخابات ويغيب بعدها.

إن حركة الاحتجاج الخضراء تسير بشكل تنازلي لا تصاعدي، وقد فقدت زخمها مع مرور الوقت. ومع أن قمع الحركة يُعد عاملاً مؤثراً في فقدانها الزخم، إلاّ إنه لا يُعتبر العامل الوحيد، مع ملاحظة أن الشارع في الأسبوع الأول من الاحتجاج كان بيد المحتجين بصورة كاملة. ويمكن أن يضاف إلى مسألة القمع فشل التوقعات، فجزء كبير من الحركة الخضراء كان يعتقد أن الحكومة سترضخ للتغييرات المطلوبة التي تمثلت، بصورة أساسية، في إبطال نتائج الانتخابات، وكان يحمل توقعات مبالغ فيها بإمكان إحداث تغيير قابل للملاحظة في وقت قياسي قصير، وهو ما لم يحدث، وإنما قاد إلى تناقص أعداد المحتجين شيئاً فشيئاً، بينما كان الطرف الخصم (الحكومة) في المقابل، يتصرف بمنطق القوي الممسك بزمام الأمر، فهو لم يتراجع قيد أنمله، ومضى في العملية السياسية من دون أن يوجه دعوة إلى الخصم من أجل الحوار.

والملاحظة التي تسجل بشأن التظاهر في الشوارع والأماكن العامة هي أن الشارع في الأصل هو ميدان الاهتمام الأول للنظام السياسي الذي

(٨٦) زارع، مصدر سبق ذكره.

جاء على أكتاف ثورة كانت الشوارع هي ميدانها الرئيسي، فهذه الثورة هي التي حملت الموجودين اليوم إلى السلطة. وما زال هذا النظام يتعامل مع الشارع كمكان لحفظ سلطته ونفوذه، ولا يزال يملك القدرة على تعبئة الناس وإخراجهم.

وإذا كان عدم الثبات صفة رافقت المجتمع الإيراني، فإن الحديث عن حالة التململ في إيران اليوم، والقول إنها ستحمل تغييراً ربما تشهده إيران في فترة قريبة أو متوسطة، يجب ألاّ يسقطا احتمال أن ينجح النظام في إيران في توظيف هذه الحالة كي يصبح أكثر قوة عبر الاستجابة للمشكلات والمطالب التي تطالب بها شريحة واسعة في مقدمها شريحة الشباب، ولعل في طليعة هذه المطالب الحريات الفردية والانفتاح الاجتماعي.

ثانياً: الحركة الخضراء: "الفتنة" ترتدي ثوباً ثورياً مخملياً أخضر

لم يأت التفسير الرسمي الإيراني للحركة الخضراء حاملاً ذلك البعد الاجتماعي الداخلي الذي تناولناه في الصفحات السابقة، وإنما جاء ليفسر ما حدث ضمن عناوين "الفتنة"، و"الثورة المخملية" والعلاقات بالخارج، والمخططات الأميركية التي تتضمن حرباً ناعمة.

لقد رأت السلطات في إيران في الانتخابات الرئاسية العاشرة قضية أمن وطني، فمع صور المرشحين وشعاراتهم كانت ترتفع لافتات تحمل صور الإمام الخميني، وصور المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، وشعاراتهما التي تعتبر المشاركة الانتخابية واجباً دينياً وسياسياً، إذ جاء في شعار للخميني نُصب على لوحات إعلانية واسعة في أكثر من شارع من شوارع طهران أن الانتخابات "اختبار للإيرانيين أمام العالم" و"فرصة لإجهاض مخططات قوى الاستكبار"، بينما جاء شعار آخر لخامنئي أن "مشاركة الناس في الانتخابات هي

في الواقع تصويت للدستور والحكم الإسلامي"[٨٧].

وكان من الواضح أن مؤسسات صنع القرار الإيراني تعتبر الانتخابات الرئاسية أداة لمواجهة ما وصفه تقرير لمجلس الشورى بـ "مخططات خارجية للقيام بانقلاب مخملي في إيران"، والتي اعتبر أنها صارت حاضرة أكثر من السابق مع مجيء الديمقراطيين إلى الحكم في أميركا، ومع تراجع الحديث عن عمل عسكري ضد إيران وانتهاج سياسة "التهديد الناعم"[٨٨]. ويرى تقرير المجلس الذي نُشر قبل موعد إجراء الانتخابات بأسابيع أن "الهجوم الخارجي الناعم يواصل مسعاه لإحداث انسداد سياسي يقود إلى أزمة سياسية وأمنية"، وهو ما يعتبر البعض أنه ينفَّذ عبر ناشطين ومؤسسات غير حكومية تمارس "التشويش وتشكك في جدوى الانتخابات ونزاهتها"[٨٩]. والحقيقة أن مجلس الشورى تنبأ بحدوث أزمة في إيران، وحذر تقريره من "أن الأزمة إن وقعت فذلك معناه إضعاف بناء الحكم وتراجع مستوى قبوله لدى الناس، وفي المحصلة ظهور ما يمكن تسميته أزمة الشرعية التي ستفتح الباب واسعاً أمام أزمات أُخرى عديدة. ومن هذه الناحية فإن مؤسسات صنع القرار معنية أكثر من أي وقت مضى بمشاركة واسعة للناس في هذه العملية السياسية"[٩٠].

وكان آية الله خامنئي تحدث أيضاً عن "مخطط خارجي لعمل ثورة ناعمة"

---

(٨٧) من ملاحظات سجلتها الباحثة بشأن الشعارات واللافتات الانتخابية في شوارع طهران، في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

(٨٨) "مشاركت در دهمين انتخابات رياست جمهورى وبايسته هاى امنيت ملى جمهورى اسلامى ايران" ("المشاركة في الانتخابات الرئاسية العاشرة ومتطلبات الأمن القومي لإيران")، تقرير صادر عن مركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإيراني، ارديبهشت ماه ١٣٨٨ (أيار/ مايو ٢٠٠٩)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.majlis.ir/pdf/Reports/9650.pdf

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه.

في إيران، ورأى في إجراء انتخابات بمشاركة واسعة، وسيلة لإفشال المخطط، وركز في زياراته ولقاءاته على وجوب إجراء انتخابات "تاريخية"، وبدت زيارته غير المسبوقة لكردستان ضمن هذا الإطار، (٩١) ولا سيما أن كردستان سجلت في الانتخابات الرئاسية التاسعة، وفي انتخابات مجلس الشورى للدورتين السابعة والثامنة، تراجعاً في نسبة المشاركة وصلت إلى ٣٠ في المئة، (٩٢) الأمر الذي فُسر أنه شكّل رداً على سياسات تمييزية بحق الأكراد(٩٣).

ويُعد الحرس الثوري من أبرز الجهات التي تحدثت عن الحرب الناعمة، والتي رأت في الحركة الخضراء منفذاً لها، ففي تحليل لما حدث بعد الانتخابات اعتبر مسؤول الشؤون السياسية في حرس الثورة، العميد يد اللّه جواني، أن إيران دخلت فعلاً ساحة الحرب الناعمة،(٩٤) واستشهد على ذلك بـ "الدعم الأميركي والإسرائيلي السافر لمير حسين موسوي بعد أزمة النتائج." وربط

---

(٩١) "اجتماع عظيم مردم كردستان" ("تجمع عظيم لأهالي كردستان")، تقرير بشأن الزيارة نُشر في موقع المرشد الأعلى للثورة في الإنترنت في ٢٢/ ٢/ ١٣٨٨:

http://www.leader.ir/langs/fa/index.php?p=contentShow&id=5237

(٩٢) شملت الزيارة التي استمرت عشرة أيام مناطق كردستان إيلام وآذربيجان الغربية وكرمانشاه، وسكانها من الأكراد الذين يتبع ٨٠ في المئة منهم المذهب السني. وقد عكست مطالب السكان هناك قضايا ركزت على التمييز والأبعاد المذهبية، وطالبت باحترام الهوية القومية وإقامة مشاريع تنموية في هذه المناطق المحرومة، وسجلت مشاركة انتخابية متدنية في الانتخابات الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥.

(٩٣) فاطمة الصمادي، "ملفات ساخنة تحدد مسار انتخابات إيران"، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٩:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DA0901B5-E93A-4269-8F7D-B152DA43CDD2.htm

(٩٤) "سردار جوانى: اوباما، كليتون ورژيم صهيونيستى از موسوى.. حمايت كردند دوره تهديد نرم نيست، وارد مرحله جنك نرم شده‌ايم" ("القائد جواني: أوباما وكليتون والكيان الصهيوني ناصروا موسوي.. ليست مرحلة تهديد ناعمة، لقد دخلنا مرحلة الحرب الناعمة")، موقع "آفتاب" الإلكتروني، ١٢/ شهريور ١٣٨٨ (٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩):

http://www.aftabnews.ir/vdcc40qo.2bqix8laa2.html

جواني بين ذلك وبين الهجوم الذي تعرض له الحرس الثوري وقوات التعبئة الشعبية "بسيج"، قبل الانتخابات، حين اتُّهما بالتدخل لمصلحة نجاد، وقدم قراءة تقول: "لقد تبين اليوم تماماً أن تصاعد حدة الإساءات قبل الانتخابات كانت بهدف إخراج الحرس الثوري من الساحة وإنجاح مثيري الشغب، لكن عليهم أن يدركوا أن الحرس الثوري لن يسمح لأي تيار ومجموعة بتجاوز مبادئ الثورة"(٩٥). وينظر الحرس إلى الوضع الذي ساد إيران بعد الانتخابات على أنه مواجهة في ساحة الحرب الناعمة، وقيادة الحرس تُرجع هذا التهديد إلى فترات سابقة، إذ تقول: "إن موضوع التهديد الناعم ليس وليد اليوم، فالعدو قام بتفعيل تهديداته، كما أن مساعيه في الأحداث التي تلت الانتخابات جاءت للإطاحة الناعمة بالنظام"(٩٦).

فالدعم الذي تلقته الحركة الخضراء من أميركا والغرب، هو دليل يسوقه قادة الحرس الثوري لإثبات حدوث المواجهة الناعمة: "لقد شهد الجميع في ذروة أعمال الشغب كيف دخل العدو إلى الساحة، ووقف إلى جانب تيارات الإطاحة"(٩٧). و"هذا الدعم الجلي يدل على أن العدو كان مطمئناً إلى نتائج مساعيه التي قام بها على مدى الأعوام الماضية"(٩٨). ويستخدم الحرس مصطلح "الفتنة" لتوصيف ما حدث، فيقول: "إذا كنا في فترة الإصلاحات قد واجهنا فتنة، فنحن اليوم كما يقول قائد الثورة نواجه فتنة عميقة"، (٩٩) كما يجري وصف

---

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) "مقابله با جنك نرم اولويت اصلى كشور است" ("مواجهة الحرب الناعمة هي الأولوية الرئيسية للبلد")، موقع، "خبر ٢٤" الإلكتروني، ١٣٨٩/٩/٢١:
http://khabar24.ir/1389/09/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D9%87-%D8%A8%D8%A7-%D8%AC%D9%86%DA%AF-%D9%86%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%88%DB%8C%D8%AA-%D8%A7%D8%B5%D9%84%DB%8C-%DA%A9%D8%B4%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA/

(٩٨) "سردار جوانى..."، مصدر سبق ذكره.

(٩٩) المصدر نفسه.

قـادة الاحتجاجـات بأنهـم رؤوس الفتنـة. والحقيقـة أن هـذا الوصف جاء بصورة متدرجة، من طرف خامنئي.

وكـان خامنئـي قـال فـي خطبـة الجمعة التي أعقبت الانتخابات إن المسـألة قضية تخص النظام، وإن "الأربعة الذي ترشحو للانتخابات هم من عناصر النظام، وكانوا وما زالوا ينتمون إليه"، [١٠٠] لكنه عاد بعد ثلاثة أسابيع فتحدث عن أمله بـأن "يبقـى هـؤلاء الأفـراد داخـل النظام"[١٠١]. ثم ما لبث خامنئي أن انتقد أولئك "الذين يصرون على توسـيع المسـافة بينهم وبين الجمهورية الإسـلامية"، وبعد تسـعة أشـهر علـى الانتخابـات عـاد ليعلـن أنهم "أضاعوا مـن يدهم فرصة ولياقة البقاء داخل إطار النظام الإسـلامي"، واليوم يرى مرشـد الثورة أنهم ليسـوا أكثر "من لعبة في يد الخارج، جرى دفعها لإحداث الفوضى سعياً لتغيير الحكم وفق مراد الخارج"[١٠٢]. وربما تكون هذه النتيجة تمهيداً لمحاكمة قادة المعارضة، ولا سيما مع رفع دعوى من طرف عدد من نواب مجلس الشورى تطالب بمحاكمة موسوي وكروبي.

ورؤوس الفتنـة كمـا تحددهـا الأدبيـات السياسـية الرسـمية هـم: موسـوي

---

(١٠٠) من خطبة خامنئي في الجمعة التي تلت الانتخابات الرئاسـية العاشـرة، انظر: "اقامه نماز جمعه تهران به امامت رهبر معظم انقلاب اسـلامى" ("إقامة صلاة الجمعة في طهران بإمامة قائد الثورة")، الموقع الرسمي لمرشد الثورة، ٢٩/ ٣/ ١٣٨٩:

http://www.leader.ir/langs/fa/index.php?p=contentShow&id=5613

(١٠١) "ديدار هزاران نفر از قشرهاى مختلف مردم از سراسر كشور" ("لقاء مع الآلاف من أبناء االشعب من كافة مناطق الدولة")، الموقع الرسمي لمرشد الثورة، ١٥/ ٤/ ١٣٨٨:

http://www.leader.ir/langs/fa/index.php?p=contentShow&id=5658

(١٠٢) "در ديدار مردم قم: رهبر انقلاب: سران فتنه بازيچه طراحان اصلى بودند" ("خلال لقائه أهل قم: قائد الثورة: قـادة الفتنة لم يكونوا أكثر من ألعوبة في يد المخطط الأصلي")، مركز إسناد انقلاب إسلامي("مركز وثائق الثورة الإسـلامية")، ١٩ دي ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.irdc.ir/fa/content/11447/default.aspx

وكروبي، لدورهما في حالة الاحتجاج، ومحمد خاتمي لأنه لم "يفصل مساره عن مسار رؤوس الفتنة"، (١٠٣) كما قال آية اللّه جنتي في واحدة من خطب الجمعة، وكذلك يد اللّه جواني رئيس الدائرة السياسية في الحرس الثوري، الذي طالب بمساءلة ومحاسبة نواب في مجلس الشورى لأنهم قبلوا الاجتماع بواحد من هذه الـ "رؤوس"، ذلك بأن "نواب الشعب يجب ألاّ يغضوا الطرف عمّا ثبت من دور لهؤلاء في محاولة إيقاع الثورة المخملية، وفي إقامة العلاقات بالسفارات الأجنبية والصهيونية"، في إشارة إلى لقاء جمع خاتمي بعدد من نواب المجلس، (١٠٤) وهو اللقاء الذي حدد فيه خاتمي شروط العودة والمشاركة في الحياة السياسية. (١٠٥) ويوصف رفسنجاني بأنه عراب الفتنة والأب الروحي لها(١٠٦).

---

(١٠٣) "نظر آيت اللّه جنتى درباره شروط خاتمى" ("وجهة نظر آية اللّه جنتي بشأن شروط خاتمي")، موقع "فردا" الإلكتروني، ١٤ دي ١٣٨٩:
http://www.fardanews.com/fa/news/131691/%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A2%DB%8C%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%AC%D9%86%D8%AA%DB%8C-%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%87-%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%AE%D8%A7%D8%AA%D9%85%DB%8C

(١٠٤) "شرط وشروط خاتمى براى بازگشت" ("شرط وشروط خاتمي للعودة")، صحيفة "جام جم"، ٨ دي ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.jamejamonline.ir/newstext.aspx?newsnum=100894888268

(١٠٥) تحدث الرئيس الإيراني السابق والزعيم الإصلاحي محمد خاتمي عن "عودة مشروطة" إلى الساحة السياسية، تكون بالتزام جماعي بأحكام الدستور، وإطلاق السجناء السياسيين، وضمانات لحرية الأحزاب والأعلام، وإيجاد الأجواء الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

(١٠٦) "سعيد قاسمي: پدرخوانده فتنه در ايران اكبر رفسنجانى است" ("سعيد قاسمي: عراب الفتنة في إيران هو رفسنجاني")، موقع "صراط" الإلكتروني، ٣٠ بهمن ١٣٨٩:
http://www.seratnews.ir/fa/news/17206/%D9%BE%D8%AF%D8%B1%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%87-%D9%81%D8%AA%D9%86%D9%87-%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%DA%A9%D8%A8%D8%B1-%D8%B1%D9%81%D8%B3%D9%86%D8%AC%D8%A7%D9%86%DB%8C-%D8%A7%D8%B3%D8%AA

وقد قُدمت أبحاث ودراسـات تحدثت عن دور كبير لعدد من دور النشـر ومراكز الدراسات الإيرانية في الحرب الناعمة، ومن أبرز ما قُدم في هذا الصعيد دراسة صدرت في كتاب بعنوان: "زمزمه هاى رنگى: واكاوى زمينه هاى براندازى نرم در حوزه نشر" ("همهمات ملونة: تحليل خلفيات الإطاحة الناعمة في مجال النشـر"). وصـدر هـذا الكتـاب عـن مركـز الأبحـاث الاسـتراتيجية للأمن الناعم، ويُعـرّف هـذا المركـز عـن نفسـه بأنـه مؤسسـة غيـر حكومية يقوم عليهـا باحثون يؤمنون بمبادىء الثورة الإسـلامية ويدافعون عنها، بينما اتهمته مواقع إلكترونية تابعة للحركة الخضراء أو مؤيدة لها بأنه يتبع المؤسسات الأمنية الإيرانية، وقال بعضها إنه يتبع خامنئي مباشرة(١٠٧).

ويتحدث الكتاب عن المنتج الثقافي كوسيلة من وسائل الإطاحة، ويحاول أن يدلل على وجود مخطط ناعم للإطاحة بالنظام الإسلامي في إيران، من خلال عرض مجموعة من الكتب التي صدرت عن دور نشر إيرانية، وكان بينها ترجمات لعـدد مـن المراجـع الأجنبيـة التـي تتحدث عن الثورات المخملية(١٠٨). ومن أبرز الكتب التي يتناولها بالنقد، كتاب "از دولت اصلاحى تا دولت اسلامى" ("من حكومة الإصلاحات إلى الحكومة الإسلامية")، للكاتب شهراد اثني عشري، (١٠٩) فمؤلف هذا الكتاب يرى أن "جيل الإصلاحات كان آخر جيل سـعى لإحداث إصلاح سـلمي، ولذلك يجب النظر بقلق إلى المطالب المتزايدة للجيل المقبل

---

(١٠٧) "از زمزمه‌هاى رنگى تا هياهوى حلقه هاى مخملين!" ("من الهمهمات الملونة إلى ضجيج الحلقات المخملية!")، موقع "تابناك" الإلكتروني، ٤ بهمن ١٣٨٩:
http://www.tabnak.ir/fa/news/144205

(١٠٨) مركز أبحاث استراتيجيات الأمن، "زمزمه هاى رنگى.. واكاوى زمينه هاى براندازى نرم در حوزه نشر" ("همهمات ملونة: تحليل خلفيات الإطاحة الناعمة في مجال النشر" (تهران: انديشكده راهبردى امنيت، "مركز أبحاث استراتيجيات الأمن"، ١٣٨٩)، ص ١-٣.

(١٠٩) شـهراد اثنـي عشـري، "از دولـت اصلاحـى تـا دولـت اسـلامى" ("مـن حكومـة الإصلاحات إلى الحكومة الإسلامية")، (تهران: نشر عطايى، ط ١، ١٣٨٦).

الذي سيقطع صلته بالنظام ويكون بذرة معارضة"[١١٠].

ويقول اثني عشري[١١١]: ما عاد هناك ذريعة لعرقلة الناس، وللوقوف في وجه سعيهم لتلبية مطالبهم، إذ إن المجتمع سيقوم باستخدام وسائل أُخرى"[١١٢].

ومن الكتب الأُخرى التي تصنَّف في إطار خلفية "الحرب الناعمة"، كتاب "جامعه مدنى، مبارزه مدنى" ("المجتمع المدني، المقاومة المدنية")، [١١٣] فهذا الكتاب ترجمة إلى الفارسية لعدد من مؤلفات جين شارب[١١٤] الذي يلقب بأبو الثورة المخملية، وروبرت هالوي الضابط السابق في الـ "سي. آي. إيه."، وقد قام بالترجمة مهدي كلانتر زاده الذي يقول في مقدمة الكتاب: "إن الخلاف والتعارض بين الحكومات والمواطنين في الدول النامية ودول العالم الثالث ذهبا إلى نقطة أبعد من العودة عنهما. والنقطة التي باتت مهمه تتعلق بالوسائل التي يجب أن يستخدمها المواطنون للتعبير عن مطالبهم، ولإجبار الحكومات على تحقيقها"[١١٥].

ويركز الكتاب على السعي لتخريب الشخصيات والقيادات، ولإسقاط كاريزما القيادات الدينية من خلال "إقناع الناس بأنه لا يوجد مَن له الحق في

---

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) صدر الكتاب عن دار "روشنگران ومطالعات زنان" (المستنيرون ودراسات النساء)، التي ترئسها شهلا لاهيجي، الناشطة النسوية المعارضة.

(١١٤) "جين شارب" (Gene Sharp) ولد في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٨، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في دارتموث، ومرشح للحصول على جائزة نوبل للسلام. ارتبط اسمه بالكتابة والتأليف في الموضوعات الخاصة بالكفاح السلمي، وقد استُقي من كتاباته كثير من التحركات المناهضة للحكومات حول العالم.

(١١٥) جين شارب وروبرت هالوي، "جامعه مدنى، مبارزه مدنى" ("المجتمع المدني، المقاومة المدنية")، ترجمة مهدي كلانتر زاده (تهران: روشنگران ومطالعات زنان/ المستنيرون ودراسات النساء، ١٣٨٦)، ص ٧.

الزعم أنه الحاكم الذي يحكم نيابة عن اللّه."[116] ففي الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات سعت الحركة الخضراء لكسر هالة القداسة التي تحيط بخامنئي لدى فئات واسعة من الشعب الإيراني من خلال إطلاق شعارات استهدفته مباشرة[117].

ويرى كتاب "المجتمع المدني، المقاومة المدنية" أن إجراء الانتخابات المتكررة لا يعد ضمانة لتحقيق حرية الناس، وأن الحكومات تولي المشاركة الواسعة في العملية الانتخابية أهمية بالغة، لأنها ترى في ذلك تعزيزاً لشرعيتها،[118] ولذلك فإن الانتخابات ليست أكثر من خديعة. وقد جرى التركيز على هذا الأمر في إيران حتى قبل موعد التصويت، وتم ترويج شائعات بأن النتيجة محسومة سلفاً، وأنه إن لم يفز موسوي، فإن ذلك دليل على حدوث التزوير[119].

ويعرض كتاب "همهمات ملونة" إصدارات عدد من دور النشر الإيرانية، ويرى أنها تصب في خانة "الحرب الناعمة"، وفي مقدمها دار النشر المسماة – "نى" ("الناي")، وهي دار النشر التي أصدرت أكثر من ٤٥٠٠ عنوان، معظمها في مجال العلوم الإنسانية، وقد ساهمت في نشر كتب مفكّري "حلقة كيان" الإصلاحية، كما أنها فضلاً عن التعريف بالمدارس الفكرية الغربية، ساهمت في ترجمة كتب تناولت الأفكار الاشتراكية والحداثة وما بعد الحداثة، وفي نشر كتب مفكرين وكتّاب إيرانيين، بعضهم من الشخصيات المعارضة. ومن أبرز الأسماء التي نُشرت كتبها بواسطة دار نشر "نى": سيد حسين نصر؛ علي رضا قلي؛ رامين جهانبگلو؛ فرهنك رجايي؛ عماد الدين باقي؛ حسين مرتضائيان آبكنار؛ محسن كديور؛ مهدي نوروزي خياباني؛ عباس باقري؛ محسن مخملباف؛ سيد

---

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٨٧–٨٨.

(١١٧) مركز أبحاث استراتيجيات الأمن، "زمزمه هاى رنگى.. واكاوى زمينه هاى براندازى نرم در حوزه نشر"، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(١١٨) شارب وهالوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٥–٥٦.

(١١٩) مركز أبحاث استراتيجيات الأمن، "زمزمه هاى رنگى.. واكاوى زمينه هاى براندازى نرم در حوزه نشر"، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

إبراهيم نبوي؛ حبيب الله تيموري؛ عبد الكريم رشيديان؛ محبوبة مهاجر[120]. ومن دور النشر أيضاً "چشمه" ("النبع")، وهي دار نشر تقوم في الغالب بنشر كتب الشعراء والأدباء الذين يصنفهم الكتاب بالـ"الطيف العلماني" من أمثال: سيمين بهبهاني؛ أحمد شاملو؛ بابك أحمدي؛ عباس عبدي؛ علي أشرف درويشان؛ محمود دولت آبادي[121]. ويضاف إلى هذه الدار دار نشر "ققنوس" ("العنقاء") ويديرها أمير حسين زادگان، وتُتهم بأنها تروج المواجهة الثقافية مع النظام، ودار نشر "عطايي"، التي تُعدّ، إلى جانب "روشنگران ومطالعات زنان" ("المستنيرون ودراسات النساء")، دار نشر تهتم بصورة كاملة بالفكر النسوي الذي لا ترحب به إيران[122]. أمّا دار نشر "اختران" ("النجوم") التي يديرها منصور أعرابي، فتحمل فكراً ماركسياً، وتقدم كتباً ملأى بالنقد للجمهورية الإسلامية[123].

وفي مجال الإنترنت والفضاء الافتراضي، فإن تقريراً إيرانياً يرصد ما يمكن من خلاله تفسير أسباب فشل الحركة الخضراء، إذ ساهمت آلاف المواقع الإلكترونية بترويج هذا الأمر وإظهاره بصورة مبالغة فيها، بحيث ظن الناس في الخارج أن النظام الإيراني يوشك أن يسقط، متناسين التأييد الكبير الذي ما زال يحظى به. ويقسم هذا التقرير الحرب الناعمة في المجال الإلكتروني ضمن تسع مجموعات هي:[124]

١ – المجموعة المؤيدة لعائلة الشاه، والتي ما زالت تنادي بعودة النظام

---

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٠–٥١.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٢– ٥٨.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٠– ٦٤.

(١٢٤) "واكاوى پشت صحنه حضور فتنه گران در دنياى مجازى" ("تحليل لما وراء الكواليس لوجود محدثي الفتنة في الفضاء المجازي")، (تهران: انديشكده راهبردى امنيت نرم/ "مركز أبحاث استراتيجيات الأمن"، ٢٠ بهمن ١٣٨٩/ ٩ شباط/ فبراير ٢٠١١)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.amniatenarm.ir/post-9.aspx

الملكي، وتضم أكثر من ١٧٠٠ موقع يحمل أسـماء متنوعة، وقد قدمت الدعم والتأييد لمير حسين موسوي.

٢- المجموعـة المرتبطـة بــ "مجاهديـن خلـق" وزعيمهـا مسـعود رجوي، ويشتمل على ٩٧٠ موقعاً ومدونة، وتنسق مع مواقع أُخرى في بعض الأوقات، فيرتفع العدد إلى ١٥٠٠ موقع ومدونة، وقد عبرت عن دعمها الصريح للحركة الخضراء وواكبت مجرياتها.

٣- المجموعـة التـي يطلـق عليهـا التقريـر اسـم "مجموعـة الشـيوعيين الأميركيين"، وتضم ٣٩ موقعاً أيدت بشكل صريح موسوي والحركة الخضراء، وذكّرت بماضيه اليساري.

٤- مجموعة عبد البهاء ("مجموعه بهائيه")، ولها أكثر من مئة موقع، وقالت عن موسـوي إنه الذراع اليمين لزعيمها، وإنه سـينتقم لها من الحكومة الإيرانية التي تحارب البهائية.

٥- جمعية "الحجتيه"، وهي مجموعة تعتقد أن إيقاع الفوضى هي السبيل لظهـور الإمـام المنتظـر (المهـدي)، وأن دعـم موسـوي مـن شـأنه أن يعـزز حالة الفوضى في إيران، ولها عشرات المواقع في الإنترنت.

٦- مدونات ومواقع مديري بعض المواقع الإلكترونية لبعض الأحزاب في إيران، وتصل إلى ٢٥٠ موقعاً ومدونة.

٧- اتحاد مثليي الجنس في نيويورك ولوس أنجلوس وواشنطن، ويرى أن مثليي الجنس في إيران يتعرضون للاضطهاد، وأن موسـوي يسـتحق الدعم لأنه سيعزز الحريات، وبينها الحريات الجنسية.

٨- مواقـع لفنانيـن إيرانييـن فـي الخـارج وجـدوا في دعم موسـوي وسـيلة للترويج لأنفسهم.

٩- المواقع الإلكترونية التابعة لعدد من الفضائيات العالمية، والتي قدمت

تغطية إخبارية غير مسبوقة للترويج للحركة الخضراء(١٢٥).

وكان في السابق يُنحى باللائمة على "حلقة كيان" ومفكريها الإصلاحيين، لأنهم أدخلوا الحركة الإصلاحية في فوضى تنظيرية، ولم ينجحوا في تقديم حلول لمشكلات إيران. واليوم يجري الحديث عن "حلقة لندن" ومفكريها من أمثال "عطاء اللّه مهاجراني" و"محسن كديور"، بأنهم أدخلوا الحركة الخضراء في مأزق الارتباط بالخارج. وقد وجدت الحكومة الإيرانية في وثيقة نشرها موقع ويكيليكس تأييداً لاتهاماتها بارتباط قادة الحركة بالخارج، وبتلقيهم الدعم من الولايات المتحدة الأميركية(١٢٦).

---

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) وظفت الحكومة والصحافة الإيرانية المؤيدة لها ما نُشر عن علاقة "الحركة الخضراء" والمعارضة الإيرانية بالولايات المتحدة الأميركية وتلقّي الدعم من الخارج. انظر ما نشرته وكالة "أنباء فارس" بتاريخ ٨/ ٩/ ١٣٨٩ في موقعها الإلكتروني التالي:

http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8909081835

وجرى التركيز على وثيقة تضمنت تصريحات لرئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام آية اللّه هاشمي رفسنجاني اعتُبرت تحريضاً ضد الجمهورية الإسلامية، ونشرت بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٢٠١٠، ويمكن مراجعتها في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.wikileaks.ch/cable/2009/12/09UNVIEVIENNA553.html

الفصل الخامس

التيار النجادي: قريبٌ من الأصوليين، بعيد جداً منهم

دخل محمود أحمدي نجاد المنافسة في الانتخابات الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥، رافعاً شعار "نحن نستطيع". وشارك في الانتخابات من دون أن يكون مدعوماً من أي فصيل أو حزب[1]. واعتُبر استقلاله صفة أضافت إليه نقاطاً تفوق غيرها كثيراً وحشدت له التأييد والتعاطف، لكن هذا الاستقلال لم يكن سهلاً، ذلك بأن منافسيه جميعاً كانوا من التابعين للأحزاب والتيارات السياسية المتنوعة في الساحة السياسية الإيرانية، وقد اتفقوا كلهم، على الرغم من اختلافهم بين يمين ويسار، على مهاجمته والتحذير منه. وكان أحمدي نجاد عضواً مؤسساً في الجمعية الإسلامية للمهندسين، وعضواً في لجنة الشورى المركزية لجمعية "المؤثرين"، إلاّ إن اللافت هو أن كلتا المنظمتين قررت دعم مرشحين آخرين،

---

(١) لاحظت الباحثة أن وصف نجاد بأنه "رجائي آخر" أو "رجائي الثاني" كان يجد صداه لدى الناس في إيران، وخصوصاً لدى الطبقات المحرومة أكثر من شعار "نحن نستطيع"، إذ كان كثيرون يرون أوجه تشابه متعددة بين محمود أحمدي نجاد والرئيس الإيراني الراحل محمد علي رجائي المعروف بـ "صديق المحرومين". ورجائي (١٥ حزيران/ يونيو ١٩٣٣ - ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨١) هو ثاني رئيس منتخب للجمهورية الإسلامية بعد أن شغل منصب رئيس الحكومة في حكومة أبو الحسن بني صدر، كما كان وزيراً للخارجية لخمسة أشهر من ١١ آذار/ مارس حتى ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨١. واغتيل رجائي في انفجار استهدف مجلس الوزراء في طهران خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وعُرف عنه زهده وقربه من الناس والفقراء. وقد دونت الباحثة في يومياتها بتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ كلاماً لأناس قابلتهم، جاء فيه: عندما يُنعت نجاد بـ "رجائي الثاني" فإن ذلك يجد صدقية على أرض الواقع، لكن مثل هذا الوصف لا يمكن أن يُطلق على رفسنجاني المدافع العنيد عن السياسات الرأسمالية في إيران، ولا على مهدي كروبي المعروف بغناه وحياته الباذخة.

كما أن كلاً من الإصلاحيين والمحافظين اعتبر مسألة عدم وجود منظمة أو حزب خلف نجاد وتدعم ترشيحه، نقطة ضعفه الرئيسية التي حاولوا استغلالها. وكان مجلس التنسيق الذي تألف من جميع الجماعات المعارضة للإصلاحيين أعلن في مؤتمره الثامن والعشرين قائمة المرشحين الذين يدعمهم ولم يكن اسم نجاد بينهم، ثم استقر في النهاية على دعم ترشيح علي لاريجاني[٢]. وكانت الجمعية الإسلامية للطلاب هي المجموعة الوحيدة في هذا المجلس التي أعلنت دعم نجاد، لكنه كان دعماً مرحلياً لم يستمر. وما لبث شورى المجلس البلدي (المعمّرون) أن أقدمت بصورة مستقلة على دعم نجاد، إلاّ إنها واجهت هجمة شرسة وشاملة من طرف الجناح اليمين، وانتهى الأمر بأن أعلن المجلس براءته من الدعم[٣].

ونظر العديد من الناشطين والخبراء والمحللين السياسيين إلى انتخابات ٢٠٠٥ باعتبارها حدثاً مهماً في التاريخ السياسي للثورة الإسلامية، ولإثبات وجهة النظر هذه قدموا دليلين أولهما: نتائج الانتخابات ذاتها، حين تمكن مرشح، ومن دون دعم من أي طرف أو مجموعة أو حزب، وبلا استخدام وسائل الإعلام، من أن يضع قدمه في ساحة المنافسة، مركزاً على مناقشة وعرض مطالب الناس التي نسيها أو تجاهلها منافسوه، ومن التقدم على المرشحين الآخرين، على الرغم من أن كلاً منهم دخل المنافسة بفريق إعلامي كامل وحملة انتخابية باهظة التكاليف.

ففي الأيام الأخيرة للحملات الانتخابية للمرشحين كان الحديث يدور على استطلاعات للرأي أجرتها أحزاب متعددة، ووضعت أحمدي نجاد في المرتبة الأخيرة من حيث عدد الأصوات مقارنة بالمرشحين الآخرين. وقد عكس هذا،

---

(٢) "حمايت قاطع شوراهاى هماهنگى استانها از نامزدى على لاريجانى" ("دعم قاطع من تنسيقية شورى المحافظات لترشيح علي لاريجاني")، موقع وكالة "أنباء فارس" الإلكتروني، ٢/ ٢/ ١٣٨٤: http://www.farsnews.net/newstext.php?nn=8402020097

(٣) فاطمة رجبي، "احمدى نژاد معجزه هزاره سوم" ("أحمدي نجاد معجزة الألفية الثالثة")، (تهران: نشر دانش آموز، ١٣٨٦)، ص ١٢٠.

ضمن ما عكسه، عدم قدرة هذه الأحزاب على إدراك المطالب الرئيسية الحقيقية للشعب وبُعدها عن الفضاء الواقعي للمجتمع.

أمّا الدليل الثاني فيتعلق بالدليل الأول، فالنتائج كانت لها عواقب جرّاء هذه الانتخابات وما تركته من تأثيرات في الفضاء السياسي، كما أنها قلبت المجتمع، وأطاحت بكثير من التصنيفات الجاهزة، ومن ذلك أن كثيرين من الشباب، وبسبب ما يحكم هذه الفئة من صفات، هم أكثر ميلاً إلى دعم الإصلاحيين، لكن الاستقبال الواسع والدعم اللذين لقيهما نجاد من الشباب أطاحا هذه التصنيفات الظاهرية.

واللافت أيضاً أن مجيء نجاد ترك تأثيره أيضاً في العلاقات السياسية بين المجموعات والأفراد بصورة أدت إلى وجود تحالفات بين عدد من الجماعات السياسية التي كانت تتنافس في السابق إلى درجة العداء، وهو ما اتضح في الانتخابات البرلمانية والرئاسية العاشرة، كما أن انتخابات مجلس الشورى المقبلة لن تكون بمنأى عن تأثيرات ما حملته انتخابات ٢٠٠٥.

وأوجدت هذه الانتخابات منافسة سياسية تحولت إلى مواجهة سياسية بين نجاد الذي انتُخب على خلاف التوقعات وبين شخصية من أكثر الشخصيات السياسية الإيرانية تأثيراً هي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الخبراء السابق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام. فقد استطاع نجاد صاحب الخطاب الشعبي والأصولي أن يتفوق على صاحب خطاب البناء، بصورة فتحت صفحة مواجهة لم تنته إلى اليوم.

وسأقوم فيما يلي بتقديم شرح للشعارات الانتخابية لمنافسي نجاد، وارتباطها بخطاب الأحزاب والأجنحة السياسية التي ينتمي إليها المرشحون: فقد جرت الانتخابات الرئاسية الإيرانية التاسعة بمشاركة ٣٠ مليون إيراني تقريباً (٦٢ في المئة من الذين يحق لهم التصويت)، ودخل محمود أحمدي نجاد الذي اشتُهر من خلال منصبه كعمدة لبلدية طهران في سباق مع حجة الإسلام والمسلمين هاشمي رفسنجاني، الشخصية السياسية الأكثر شهرة، ووعد

مهدي كروبي رئيس البرلمان أنه في حال فوزه، سيدفع لكل إيراني يزيد عمره على ١٨ عاماً، نصف مليون ريال شهرياً (٦٢ دولاراً) كنصيب من ثروة البلد النفطية، [٤] ووعد الدكتور علي لاريجاني، صاحب الوجه المعروف في وسائل الإعلام، بإيجاد فضاء جديد بهواء نقي وبتأليف حكومة جديدة، أمّا الطيار السابق في الحرس الثوري وقائد الشرطة الأكثر شهرة محمد باقر قاليباف فكان يتحدث عن التطوير والحيوية والفرح ونشرها، بينما انصرف وزير التعليم العالي البارز الدكتور مصطفى معين في خطابه إلى التشديد على تعزيز وتقوية الجبهة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعُرف عن محسن مهر عليزاده أنه صاحب نفوذ في القطاع الرياضي والشبابي، وقد استند إلى هذا النفوذ في سعيه للفوز. وفاز أحمدي نجاد، وفتح فوزه الباب واسعاً داخل إيران وخارجها، أمام تفسيرات عدة حاولت أن تمسك بأسباب فوز الرجل الذي كان يقال إن لا حظ له في المنافسة، لكن المحللين، في معظمهم، أرجعوا فوزه إلى أنه المرشح الذي تحدث باسم المهمشين والمحرومين في المجتمع، وأن شعاراته جاءت منسجمة مع مطالب كثير من الجماهير التي تعاني الضغوط الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات وبالرئيس المنتخب، وهل أن النتائج أتت وفق برنامج وتخطيط مسبقين، أم عن طريق المصادفة، فإن الباحث سعد الله زارعي يرصد اتجاهين، يرى أحدهما أن ما جاء كان بناء على خطط وبرامج جرى الإعداد والعمل لها، بينما تحدث الاتجاه الآخر عن نتائج عشوائية ومن دون أي تخطيط مسبق[٥].

---

(٤) إسماعيل ططري، "كروبى، كريم خان زند زمانه است" ("كروبي كريم خان زند عصره")، موقع وكالة "أنباء فارس" الإلكتروني، ١/ ٢/ ١٣٨٤:

http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8402010039

(٥) سعد الله زارعي، "تحليلى بر نتايج نهمين انتخابات رياست جمهورى ايران" ("تحليل لنتائج الانتخابات الرئاسية التاسعة")، ٢ آبان ١٣٨٧، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.rasekhoon.net/article/Show-13008.aspx

ويرى دعاة النظرية العشوائية أن الانتخابات الإيرانية تقع دائماً تحت تأثير العناصر الذاتية والاختيار الذاتي، ولذلك لم يتمكن أحد خلال نصف القرن الماضي من تحديد نسبة المشاركة بشكل صحيح، كما أنه في الحالات التي أُجريت فيها انتخابات تنافسية لم ينجح أحد في معرفة مَن سيفوز في السباق.

ويعتقد عدد من علماء الاجتماع الإيرانيين أن الشعب الإيراني يتخذ قراره بشأن هل سيشارك في الانتخابات أم لا، ومَن هو الشخص الذي سيصوت له الشعب في آخر لحظة، بناء على عوامل انتقائية وغير إرادية، وعلى دوافع خفية وانفعالات لا يمكن ضبطها. ويتهم أصحاب هذا التوجه الناس في إيران بأنهم غير عقلانيين في سلوكهم واختيارهم، إلاّ إن أصحاب هذه المقولات متهمون بأنهم يلجأون إليها للتغطية على عجزهم التحليلي واستنتاجاتهم السياسية والاجتماعية.

أمّا الفريق المقابل فيتبنى نظرية أن ما حدث في المشهد الانتخابي هو "نسخة طبق الأصل"(٦) عن برنامج ومخطط دقيقين لنسبة المشاركة ونوعها. ويشير مؤيدو هذه النظرية إلى خطة الانتخابات لمختلف الأجنحة بما في ذلك الجناح الأصولي، ويتحدثون عن سياسة خاصة جرى اتباعها من جانب التيار الأصولي وكانت خافية على كثيرين، وأن هذه السياسة نجحت في النهاية في الحشد وتسجيل نسبة مشاركة عالية حسمت النتيجة لمصلحة المرشح الذي يحظى بتأييد أكبر، وأوصلته إلى كرسي الرئاسة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا فشل الأصوليون إذاً في إحداث توافق في الآراء فيما بينهم، وفي الإجماع على مرشح واحد كخطوة محددة للعبور من مرحلة الانتخابات الرئاسية الحاسمة والحساسة؟ ويجيب أصحاب هذه النظرية بالقول إن ذلك كله كان مخططاً له، وإن الواقع السياسي اقتضى اختيار مرشح رئاسي بصورة

---

(٦) من ملاحظات الباحثة استناداً إلى مراجعة ما كُتب في الصحافة الإيرانية طوال آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

نهائية، لكن من دون إعلان ذلك، بحيث يبقى هذا المرشح مصباحاً مطفئاً إلى حين الوصول إلى الوقت الملائم[٧].

وأيد هذه النظرية عدد من المعارضين للتيار الأصولي، وكان في مقدم ذلك بيان سياسي من منتظري يُرجع قصة الانتخابات كلها إلى مخطط سياسي من جانب المسؤولين الكبار في البلد، ويعتبر أن دخول الإصلاحيين وحجة الإسلام هاشمي رفسنجاني هذه الساحة يبعث على الأسف[٨].

أمّا المفكر محسن كديور فلخص الانتصار الانتخابي الحاسم لمحمود أحمدي نجاد الذي وصفه بـ "المجهول"، بأنه جاء نتيجة الإدارة والتخطيط السري للشخصيات الكبيرة في النظام، قائلاً: "قام القائد، وبدراية كاملة، بتوجيه هذه الانتخابات ببراعة وبصورة لائقة تحفظ الكرامة، وبديمقراطية تامة، وحصل على النتيجة التي يريدها من هذه الانتخابات"[٩]. ولا يبدو نجاد نفسه راضياً عن وصفه بـ "المجهول"، إذ قال: "عندما جرت الانتخابات كنت رئيساً لبلدية طهران للعام الثاني، وكنت قبلها حاكماً إدارياً، وأستاذاً جامعياً ومديراً. لقد كنت طوال ١٦ عاماً تقريباً على تماس مع الناس وقريباً منهم، لكني اليوم، وعندما دخلت مجال الانتخابات الرئاسية، وجدت أن الداخل والخارج، والفضائيات، والعناصر الاستخباراتية جميعها، تحاول تشويه صورتي ورسم صورة تمثل وحشاً بسبعة رؤوس.. وتفسيري لذلك كله هو أنني دخلت منطقة السلطة المحرمة"[١٠].

---

(٧) زارعي، مصدر سبق ذكره.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) "احمدى نژاد: وارد منطقهى ممنوعه قدرت شدهام" ("أحمدي نجاد: دخلت منطقة السلطة المحرمة")، موقع gooya news الإلكتروني نقلاً عن موقع "أنصار نيوز"، ١ تير ١٣٨٤ (٢٠٠٥):
http://news.gooya.com/president84/archives/031692.php

واعتبر هاشمي رفسنجاني عدم فوزه في الانتخابات منذ الدور الأول أنه كان "أمراً مبرمجاً بالكامل" وجاء في إطار "مدبر ومنظم"، ولم يُرجع خسارته إلى موقف الناس من أدائه السياسي وإنما جرّاء حملة من "التخريب والتشويه المنظم". وأشار مقربون من رفسنجاني إلى توزيع أكثر من ٢٠ مليون قرص مدمج تهاجم رفسنجاني وسياساته(١١).

وثمة نظرية ثالثة تستمد قوتها من تناقض المقولات السابقة، وفحواها أن انتخابات بهذه الأهمية لا يمكن أن تكون نتائجها عملية عشوائية صرفة ومن دون تخطيط، كما أن الرأي العام الإيراني ليس من النوع الذي يمكن توجيهه بشكل قاطع وإعطاؤه شكلاً خاصاً. ويردّ نائب الحرس الثوري الإيراني محمد باقر ذو القدر على الذين يقولون بعشوائية فوز نجاد، وأنه حدث مصادفة، بقوله: "الانتخابات الرئاسية التاسعة كانت فريدة من نوعها.. فالقوى الأصولية متهمة بأنها كانت خلال الانتخابات بلا برنامج، ومتصارعة فيما بينها، وتتنافس على السياسة والسلطة، ولا وجود لتفاهم على مرشح واحد، وأنه كان يجب العمل بصورة معقدة في أوضاع معقدة، إذ إن القوى الخارجية والتيارات الداخلية كان لديها برنامج لتغيير نتائج الانتخابات لمصلحتها، ولمنع الأصوليين من تأليف الحكومة، إلاّ إن القوى الأصولية استطاعت من خلال خطة متعددة الأوجه أن تكسب الانتخابات في أجواء منافسة حقيقية وصعبة".(١٢)

وبطبيعة الحال، لا يمكن القول إن ما جاءت به هذه الانتخابات كان بعيداً عن التخطيط السياسي والتوجيه، فتصريحات المرشد الأعلى للثورة في الفترة التي سبقت الانتخابات كانت تعكس حالة من عدم الرضى عمّا وصلت إليه الأمور،

---

(١١) "هاشمى انتخابات را آلوده به دخالتهاى سازمان يافته دانست" ("هاشمي يصف الانتخابات بأنها ملوثة بالتدخل المنظم")، موقع "بي. بي. سي. بالفارسية" الإلكتروني، ١٩/٦/٢٠٠٥:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/story/2005/06/050619_mf_hashemi.shtml

(١٢) صحيفة "ايران"، ١٨ تير سال ١٣٨٤.

وكانت أحاديثه تركز على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن من واجب الحكومة أن تحقق هذا الهدف[13]. وقال في أحد تصريحاته: "إن إنتاج الثروة والتنمية الاقتصادية هما الهدف النهائي للرأسمالية الغربية، لكنهما ليستا الهدف النهائي للنظام الإسلامي، إذ على الرغم من أن إنتاج الثروة والنمو الاقتصادي لهما أهمية في النظام الديني، إلاّ إن هدفنا النهائي يتمثل في العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والتمييز، ذلك بأن الإسلام لا يقبل أبداً وجود قمة الثروة إلى جانب الفقر المدقع." وحدد خامنئي الهدف النهائي لنشاط الحكومة الاجتماعي بأنه نشر التدين والقيم الروحية، وأظهر اهتماماً خاصاً بما اعتبره ضرورة مواجهة الفساد الاقتصادي[14].

وأياً يكن حديث الأصوليين عن "خطة خفية" للفوز في انتخابات الرئاسة، فإن طريقة دخول حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني إلى الانتخابات، أربكت صفوف المحافظين وأخلّت بخططهم. فرفسنجاني الذي تلقى ضربات عديدة من الإصلاحيين، وخصوصاً التيار الراديكالي منهم، قدم المساعدة إلى الأصوليين في انتخابات شورى المجالس البلدية الثانية في سنة ٢٠٠٣، وفي الانتخابات السابعة لمجلس الشورى الإسلامي في سنة ٢٠٠٤، والتي انتهت بفوزهم، الأمر الذي قاد إلى إزالة التكدر من أذهان الأصوليين وعقولهم تجاه رفسنجاني على خلفية دعمه طيف "كوادر البناء" وحكومة خاتمي، إلاّ إن هذا التقارب ما لبث أن انهار مع

---

(١٣) تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية خلال اجتماعه بأعضاء حكومة خاتمي، ٢٠/ ٨/ ١٣٨٣، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=3259

(١٤) أصدر علي خامنئي في ١٠/ ٢/ ١٣٨٠ (نيسان/ أبريل ٢٠٠١) أمراً للسلطات الثلاث بتشكيل لجنة للتصدي للفساد الاقتصادي، واعتبر في رسالته التي تضمنت القرار المتشكل من ثمانية محاور أن الفساد مسؤول بشكل أساسي عن الفقر والتميز وفقدان الشباب فرصَ العمل. ونص القرار منشور في موقع خامنئي الإلكتروني:

http://farsi.khamenei.ir/message-content?id=3062

بدء الدعاية الانتخابية لرفسنجاني، (١٥) ولا سيما أن هذا الأخير، وفي أكثر من اجتماع بالتيار الأصولي، ذكر أنه لن يرشح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية، وأنه سيترك هذا المنصب للشباب، كما أنه مارس سياسة ذكية من خلال بث أخبار تتحدث عن ترشحه وأخرى تنفيها، وهو ما حوّل ترشحه أو عدمه إلى العنوان الأساسي في الانتخابات، (١٦) لكنه شرع بعد ذلك يلمّح إلى قراره الترشح بصيغة تشي بأنه مجبر على خوض المنافسة بقوله: إن قضية رئاسة الجمهورية تشغل بالي حالياً، ومع أني أرغب في أن يتولى شخص آخر هذه المسؤولية، إلاّ إني أعتقد أنه يجب تناول هذا الدواء المر، والحدث الذي لم أكن راغباً في وقوعه يبدو موشكاً على الحدوث(١٧). والتوتر الذي صبغ علاقات رفسنجاني بحزب "مشاركت" الإصلاحي كان هناك ما يماثله في تيار "آبادكران" ("المعمّرون") الأصولي(١٨) الذي أطلق شعار التغيير الاقتصادي، وانتقد السياسات الاقتصادية

---

(١٥) رفسنجاني، "رئوس برنامه هاى خود را در چند روز آينده عرضه خواهم كرد" ("رفسنجاني: سأعرض عناوين برامجي في الأيام القادمة")، ٥ خرداد ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://news.gooya.com/president84/archives/029572.php

(١٦) "ادامه گمانه زنى هاى انتخاباتى در مورد هاشمى رفسنجانى: حضور يا انصراف؟" ("إدامة التخمين الانتخابي بشأن هاشمي رفسنجاني: مشاركة أم انسحاب")، ٢ خرداد ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي: http://news.gooya.com/president84/archives/029353.php

(١٧) في لقاء مع عدد من مسؤولي القطاع الزراعي، يلمّح هاشمي رفسنجاني الى احتمال ترشحه للانتخابات الرئاسية، موقع وكالة "مهر للأنباء" الإلكتروني، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥:
http://www.mehrnews.com/ar/NewsDetail.aspx?pr=s&query=رفسنجاني%20 NewsID=176035&

(١٨) تحالف "آبادگران" ("المعمرون")، تحالف أصولي تمكّن خلال انتخابات شورى المجالس من الفوز بـ ١٤ مقعداً من مجموع المقاعد الـ ١٥، وحصد في الانتخابات البرلمانية السابعة المقاعد الثلاثين المخصصة لطهران في مجلس الشورى الإسلامي. ومن أبرز شخصيات التحالف محمود أحمدي نجاد الذي وصل إلى منصب عمدة طهران بدعم منه. انظر: "جريانات سياسى ايران (١٠) – آبادگران ايران اسلامى" ("التيارات السياسية الإيرانية (١٠) – معمرو إيران الإسلامية")، ٢٦/ ٤/ ١٣٨٨:
http://www.tebyan.net/index.aspx/1387/04/index.aspx?pid=934&articleID=393284

على مدى الـ ١٦ عاماً الماضية، وخصوصاً سياسة رفسنجاني التي دعت إلى الاقتصاد الحر. وقد وجد رفسنجاني أن إرثه السياسي كله عرضة للخطر أمام تيار يضع علامات استفهام كبرى على سياسته التي حكمت إيران مدة طويلة، ويصنفه ضمن مسؤولين رئيسيين عمّا وصلت اليه الأوضاع الاقتصادية من تراجع، وما رافقها من اتساع رقعة الفقر والحرمان وغياب العدالة.

لقد أربك ترشيح رفسنجاني المعسكر الأصولي، إذ لم يُظهر أي من مرشحيه رغبته في أن يكون منافساً لرفسنجاني. وحتى فترة قريبة من انتهاء مدة الترشح أعلن أربعة مرشحين بارزين هم علي أكبر ولايتي، وعلي لاريجاني، ومحسن رضائي، ومحمد باقر قاليباف، أن مشاركتهم مرهونة بعدم مشاركة رفسنجاني، فقد قال علي لاريجاني، المرشح الرئيسي الأول في القائمة الأصولية، أنه لن يدخل في منافسة مع هاشمي، وعندما لامه مجلس التنسيق على موقفه هذا، أعلن: "سأبقى حتى النهاية مع حفظ حرمة هاشمي"، [١٩] كما أن سلوكه الانتخابي لم يعكس أي منافسة مع رئيسه السابق. وعلى الرغم من قيام محسن رضائي بتوجيه النقد إلى هاشمي في أكثر من مناسبة، فإنه في نهاية المطاف انسحب من الانتخابات. أمّا محمد باقر قاليباف، وبعد جلسات مغلقة مع رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، فأعلن ترشيح نفسه معتبراً أن منافسه الرئيسي هو حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، وأنه سيتغلب عليه، [٢٠] لكنه بعد نتائج الجولة الأولى من الانتخابات وانحصار المنافسة بين رفسنجاني ونجاد، طلب

---

(١٩) "لاريجانى: اگر هاشمى رفسنجانى حضور يابد من در صحنه انتخابات باقى مى مانم" ("لاريجاني: إذا شارك رفسنجاني فإني باق في ساحة الانتخابات")، پنجشنبه ١ ارديبهشت ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://news.gooya.com/president84/archives/027321.php

(٢٠) سردار قاليباف، "هاشمى را شكست مي دهم" ("القائد قاليباف:سأهزم هاشمي")، ٢٥ ارديبهشت ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://news.gooya.com/president84/archives/028833.php

من مؤيديه دعم رفسنجاني.

ويذهب البعض إلى تقويم أكثر تشاؤماً فحواه أن ترشح ولايتي ومحسن رضائي وقاليباف لم يكن سوى مخطط لزعزعة وحدة الصف الأصولي، وبالتالي إفشالهم في الانتخابات، وأصحاب ذلك الرأي يُرجعون رأيهم هذا إلى ترجيح كفة رفسنجاني من طرف هؤلاء الثلاثة على كفة نجاد في الدور الثاني من الانتخابات[21].

لقد شارك في هذه الجولة الثانية ٢٨ مليون شخص، وهي نسبة تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الثامنة في سنة ١٩٩٧، فقد كان عدد الأصوات الباطلة في الجولة الأولى مليون و٢٠٠,٠٠٠ صوت، ثم انخفض العدد في الجولة الثانية إلى نصف ذلك تقريباً.

وتوزعت أصوات مؤيدي المرشحين السبعة السابقين في المرحلة الأولى على مرشحي الدور الثاني، فقد أشارت التقديرات إلى أن أصوات مؤيدي الدكتور معين وكروبي والمهندس مهر عليزاده، فضلاً عن جزء من أصوات مؤيدي قاليباف ولاريجاني، أُلقيت في سلة هاشمي رفسنجاني، وكان أنصاره يقولون: "إن مجرد الانتصار لهاشمي ليس كافياً، بل يجب أن نحقق فوزاً مطلقاً." ووجد نجاد نفسه وسط منافسة شرسة استُخدمت فيها الفتوى لمحاربته، ومن ذلك فتاوى تحض على عدم التصويت له، وقد نُشرت في مقالات لمحمد جواد كرماني وحسين موسوي تبريزي وأحمد بور نجاتي في صحيفة "شرق" الإصلاحية. وفي المجمل يمكن القول إن التيار الأصولي لم يكن في الجولة الأولى من الانتخابات داعماً لنجاد، بل إن كثيرين من مرشحيه، حتى في الجولة الثانية، سجلوا مواقف داعمة لرفسنجاني، ومنهم علي لاريجاني وولايتي وقاليباف. ومع ذلك، فإن توقع فوز محمود أحمدي نجاد في الجولة الثانية من المعركة الانتخابية مع حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني لم يكن صعباً جداً، ذلك بأن

---

(٢١) زارعي، مصدر سبق ذكره.

كثيرين من الناس في إيران، وخصوصاً من الطبقات الفقيرة والمحرومة، كانوا يرون في رفسنجاني رمزاً لسياسة اقتصادية استهدفتهم وسببت معاناتهم، واعتبروه بشكل أو بآخر أحد أبرز المسؤولين عن الوضع الراهن. وفي المقابل كان الناس ينظرون إلى نجاد على أنه من خارج إطار ودائرة المسؤولين الذين تولوا إدارة البلد وأوصلوه إلى ما هو عليه على مدى الأعوام الماضية، وقد اختار الناس نجاد رئيساً وأذهانهم خالية من مفاهيم الإصلاحيين والأصوليين كما نُقدمها نخب كلا الجانبين، بل إن الناس كشفوا عن أن لديهم تعريفات متباينة عنها.

وكانت استراتيجيا ما تعارف على تسميته جناح اليمين في الانتخابات، وما جرى طرحه من شعارات، هي في حقيقتها استمراراً لبرنامج الإصلاح. فعلى الرغم من مهاجمة البرامج الاقتصادية، والاعتراف بوجود الفساد والفقر والتمييز كقضايا مهمة أبرزتها الدعاية الانتخابية للمرشحين، فإن الخطاب لم يكن يخرج عن دائرة الخطاب الإصلاحي، وإنما بقي يدور في محوره. وكان من أبرز هذه الوعود استمرارية التنمية الاقتصادية والثقافية والحريات السياسية في الداخل، وتطبيق الالتزامات الدولية، وهو ما قرأه نقاد كثيرون على أنه يعني إخضاع إيران لتنفيذ التزامات فرضت عليها من جانب القوى الغربية،[٢٢] الأمر الذي جعل الناس يصلون إلى نتيجة فحواها أنه لا يوجد ثمة فرق بين هذا الفريق والتيار الإصلاحي الذي اختبروه ثمانية أعوام، وأصدروا حكمهم بفشله. واعتبر الناس أن الحديث عن اختلافات ما هو إلاّ أداة دعاية قوية لهزيمة المنافس، وأن هذه الاختلافات لن تتضمن خططاً مستقبلية ولن تكون استراتيجيا فاعلة. ومن ناحية أُخرى، فإن وجود مرشحين متعددين قاد إلى تقويض وحدة الأصوليين، وأوجد نوعاً من الإرباك وعدم الثبات في الأداء السياسي، حتى في دعم المرشحين، إذ كان التيار يتنقل بين مرشح وآخر بشكل غير منطقي. وبينما كان المرشحون يسعون بشكل محموم للحصول

(٢٢) رجبي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

على الدعم من هذه الكتلة الحزبية أو تلك، كان أحمدي نجاد يتخذ مساراً مستقلاً عن الجميع.

إن رصداً لمجمل الأداء السياسي للتيار الأصولي يوصل إلى نتيجة فحواها أن أعداداً كبيرة من الناس منحت نجاد أصواتها بسبب شخصيته بحد ذاتها، وليس لعلاقته بالتيار الأصولي، بل إن حجم النقد والاتهام الذي تعرض له في أثناء الانتخابات من جانب الأصوليين يكاد يكون بمستوى الهجوم الذي شنه عليه الإصلاحيون، الأمر الذي يدفعني إلى القول إن تصنيف نجاد كأصولي، أو كاستمرار للتيار الأصولي، هو خطأ في التصنيف والتقسيم السياسي، وهو ما يجعل من القول بوجود تيار سياسي منفصل عن التيار الأصولي اسمه "التيار النجادي"، أمراً يلقى صدقية على أرض الواقع. وقد عبّر هذا التيار عن نفسه أول مرة في الانتخابات الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥، ثم أعاد تأكيد حضوره في الانتخابات الرئاسية العاشرة في سنة ٢٠٠٩، مجبراً الأصوليين على دعمه كي لا يخرجوا من اللعبة السياسية خاسرين. ويرافق ظهورَ "التيار النجادي" وصعوده خطابٌ نجادي أيضاً، له ملامح واضحة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإن كان شهد تحولاً في عدد من المقولات المهمة يمكّن من رصد التغيير في الخطاب الذي ساد في الفترة الرئاسية الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) وخلال سنة ٢٠٠٩ حتى اليوم، وهو ما سأعرض له بالتفصيل في قسم لاحق من هذا الفصل.

أولاً: خطاب النخبة لا يصل إلى العامة

لقد كشفت الانتخابات الرئاسية عن مسافة شاسعة بين ما يريده الناس وما يتحدث عنه معظم المرشحين أو القائمين على حملاتهم الانتخابية، وكان من الواضح أن ما يصنفه المرشحون كأولويات، لا يراه الناس هكذا. علاوة على ذلك، فإن لغة الخطاب التي استخدمها عدد آخر من المرشحين بدت غير مفهومة، وربما غير واضحة للناس والعامة، فقد انصرف تركيز مصطفى معين

إلى الحديث عن تعزيز الحرية والديمقراطية في البلد،[٢٣] بينما كان كثيرون من الناس يبدون تحفظاتهم بشأن الطريقة التي تُقدَّم بها الديمقراطية والحرية من طرف الإصلاحيين، بل إن كثيرين من المواطنين كانوا يرون أن الحرية التي جاءت على يد الإصلاحيين شكلت خطراً على مؤسسات المجتمع والأسرة[٢٤].

وأصر المهندس محسن مهر عليزاده في دعايته الانتخابية على ضرورة تطابق السياسات الداخلية لإيران مع النظام الاقتصادي الدولي (الغات والاتحاد الأوروبي)، وشدد على إنتاج الثروة، في حين أن المواطنين الإيرانيين لم يكونوا يرون أن مشكلة البلد هي في تقصي الثروة أو عدم التطابق بين الاقتصاد الإيراني والاقتصاد الدولي وغياب انسجامهما، بل اعتبروا كثرة الزيارات التي قام بها المسؤولون الأجانب، وكذلك كثرة زيارات المسؤولين الإيرانيين للخارج، دليلاً على عدم وجود مشكلات في هذا الصعيد.

ولم يستطع الدكتور محمد باقر قاليباف أن ينزع من ذهن الجماهير صورته كـ"شرطي"، والأمر الذي ساهم في هذا أنه استخدم في خطابه أدبيات وُصفت بالعدوانية والهجومية. ومع أنه تحدث عن رغبته في تغيير كثير من المعادلات وفي مقدمها علاقة الجماهير بالحكومة، إلاّ إن كلماته كانت عائمة، ولم تمكّن الناس من معرفة ما قصده بالضبط، كما أن خطابه بدا متناقضاً، فهو كان يتحدث عن ضرورة تغيير العلاقة بين الناس والحكومة، كي تكون من أسفل إلى أعلى بدلاً من أن تكون من أعلى إلى أسفل، لكن البذخ الذي أظهره قاليباف في

---

(٢٣) "الديمقراطية وفقط الديمقراطية، هي الطريق الوحيد أمام إيران للنجاة"، عبارة أكدها مصطفى معين في أكثر من مناسبه. انظر: "معين: تنها راه نجات ايران دموكراسى است" ("معين: الديمقراطية هي طريق نجاة إيران الوحيد")، موقع وكالة "أنباء إيران" الإلكتروني، بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٣٨٤. وقد نُشرت تصريحات معين أيضاً في الموقع الإلكتروني gooya.com، في ١٥ خرداد ١٣٨٤:

http://news.gooya.com/president84/archives/030236.php

(٢٤) زارعي، مصدر سبق ذكره.

حملته الانتخابية وإسرافه في الظهور مرتدياً ملابس باهظة الثمن، لم يجعلا الناس ينصرفون بعيداً عنه فحسب، بل جعلهم يشككون أيضاً في صدقه في فهم حاجات الناس والمصاعب التي يواجهونها[٢٥]. وصنّف تقرير لوكالة الأنباء الطالبية (إيسنا) حملة قاليباف في المركز الثاني بعد حملة رفسنجاني من حيث تكلفتها المالية، لكن قاليباف في النتيجة بدا غير مقنع في خطابه المتناقض. أمّا لاريجاني فكانت نقطة ضعف خطابه تكمن في عجزه عن رسم خط سياسي متمايز من رفسنجاني فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، على الرغم من نقده سياسته الاقتصادية، وجاءت الشائعات المتكررة بشأن مرضه كي تحدث مسافة بينه وبين الناخبين الذين تشكل لديهم انطباع بأنه يمر بأزمة صحية لن تمكّنه من القيام بدور الرئيس على أكمل وجه.

وبين جميع المرشحين كان هناك ثلاثة كانوا الأقدر على التواصل مع الجماهير، وهم: نجاد وكروبي وهاشمي رفسنجاني. وقد استخدم رفسنجاني أسلوباً تعمّد أن يكون مفهوماً لدى الناس، [٢٦] لكن معظمهم لم يقبلوه، ولذلك لم يكن مطروحاً ماذا يريد رفسنجاني، أو ما الذي سيفعله إن عاد رئيساً. وبشكل عام يمكن تقسيم ردة فعل الناخبين بشأن رفسنجاني إلى ثلاث فئات: فئة تقول إنه يبقى الأقدر والأكثر فهماً من غيره؛ فئة كانت تشكك في قدرته على حل مشكلات الناس المعيشية، وكانوا يرون في شعاراته على هذا الصعيد لعبة انتخابية ليس إلاّ؛ فئة كانت ترى أن الأوضاع معه ستزداد سوءاً. وربما يفسر

---

(٢٥) "فيلم انتخاباتى قاليباف با ٥٠٠ ميليون تومان ساخته مى شود" ("فيلم الدعاية الانتخابية لقاليباف يكلف ٥٠٠ مليون تومان")، ٣ ارديبهشت ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://news.gooya.com/president84/archives/027542.php

(٢٦) "متن كامل برنامه هاى اكبر هاشمى رفسنجانى روز گذشته منتشر شد" ("النص الكامل لبرامج أكبر هاشمي رفسنجاني")، ٩ خرداد ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://news.gooya.com/president84/archives/029855.php

ذلك عدد الأصوات التي حصل عليها في الجولة الثانية في المناطق النائية، إذ حصل على ثلث أصوات المواطنين في المناطق الريفية، مع أن واحداً من شعاراته كان: "لنعمل معاً لتعمير إيران الإسلامية"، وكانت التعليقات على هذا الشعار تقول: كلنا نعمل معاً، لكن مشكلاتنا لا تحل، أو: كلنا نعمل معاً، لكن الناتج يذهب إلى جيوب الآخرين. ويُرجع البعض سبب فشل رفسنجاني إلى فريق دعايته الانتخابية الذي حاول أن يُظهره بصورة مختلفة عن كونه رجل دين معمماً، فظهر بصورة متناقضة تماماً، كما أن فيلمه الانتخابي الأول[٢٧] الذي جرى فيه تسليط الضوء على حرية أكبر للشباب،[٢٨] فضلًا عن طريقة لباس الشابات اللواتي عملن في الحملة الانتخابية، تسببا بخسارته أصوات الناس المتدينين[٢٩]. علاوة على ذلك، أثارت تظاهرة بواسطة سيارات حديثة الطراز تخرج من نوافذها شابات وشبان بملابس غير مألوفة ويهتفون لرفسنجاني، ردات فعل غاضبة في الأوساط الأصولية، ولم تأت النتيجة في مصلحة رفسنجاني على

(٢٧) "مانور تبليغاتی: ٣٠ تا ٤٠ خودرو مدل بالا، حامل جوانهايی با ظاهری غير متعارف، به منظور حمايت از هاشمی رفسنجانی" ("مناورة دعائية: ٣٠-٤٠ سيارة حديثة الطراز، وشباب بمظهر غير مألوف، لدعم رفسنجاني")، ١١ خرداد ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي: http://news.gooya.com/president84/archives/029978.php

(٢٨) "حاشيههای خواندنی از فيلم تبليغاتی هاشمی رفسنجانی" ("هوامش تستحق القراءة من الفيلم الدعائي لهاشمي رفسنجاني")، ٢٧ خرداد ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي: http://news.gooya.com/president84/archives/031180.php

(٢٩) على الرغم من أن "جامعه روحانيت مبارز" ("مجتمع رجال الدين المقاتلين") أصدرت بياناً أعلنت فيه دعمها لرفسنجاني، فإن مصباحي مقدم، الناطق باسم المجتمع، انتقد الفيلم ووصفه بأنه غير متوقع. انظر: "انتظار چنين فيلم وتبليغاتی را از آقای هاشمی نداشتيم" ("لم نكن نتوقع فيلماً دعائياً كهذا من السيد رفسنجاني")، موقع وكالة "مهر للأنباء" الإلكتروني، ٢٤/ ٣/ ١٣٨٤:

http://www.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?pr=s&query=رفسنجانی٪٢٠ فيلم٪٢٠تبليغاتی٪٢٠&NewsID=195330

الرغم من إصدار لجنته الانتخابية بياناً تنفي فيه علاقته بهؤلاء المؤيدين[٣٠]. أمّا الفيلم الانتخابي الثاني فجاء مختلفاً كلياً عن الفيلم الأول، فهو لم يتكلم على الناس ومشكلاتهم، وإنما تحدث رفسنجاني فيه عن نفسه، واشتكى من الظلم الذي لحق به وبعائلته، لكن الفيلم أيضاً أظهر حياته الباذخة وقدّمه من دون لباس رجل الدين في مشاهد عديدة. ومع أن الفيلم حاول إظهار رفسنجاني كأنه منقذ إيران سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلاّ إنه أحدث ردة فعل معاكسة مثل الفيلم الأول[٣١]. وفي المرحلة الثانية من الانتخابات أطلق رفسنجاني شعاره: "الرأي للاعتدال"، لكن الناس لم يُعجبوا بكلامه مع أنهم فهموه.

أمّا كروبي المسؤول الإيراني المعروف فعمد إلى خطاب شعبي واختار بدلاً من مناقشة كثير من القضايا التركيز على واحدة أو اثنتين، ومن خلال إطلالته على الناس عبر وسائل الإعلام كان يركز على المسائل ذات العلاقة بسبل العيش، وكان يفصل في هذه المسألة ويتحدث عنها إلى الناس، الأمر الذي أوجد أجواء ودية بينه وبينهم. وعندما وعد كروبي بدفع نصف مليون ريال شهرياً (٦٢ دولاراً) كنصيب من ثروة البلد النفطية لكل إيراني يزيد عمره على ١٨ عاماً، [٣٢] أعطى الجماهير انطباعاً بأنه صاحب "حلول فورية"، وكان

---

(٣٠) يمكن مشاهدة صور هذه التظاهرة في تقرير مصور نشرته وكالة "مهر للأنباء" بتاريخ ١/ ٣/ ١٣٨٤، وحمل عنوان: "گزارش تصويرى/ همايش خودرويى - خيابانى برخى جوانان در حمايت از هاشمى رفسنجانى" ("تقرير مصور/ معرض للسيارات في الشوارع من طرف بعض الشباب دعماً لرفسنجاني")، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.mehrnews.com/fa/search.aspx?t=search

(٣١) من ملاحظات الباحثة بشأن الفيلم الانتخابي الثاني لرفسنجاني، وقد جرى بثه على الشبكة الأولى للتلفزيون الإيراني، في ١٩/ ٣/ ١٣٨٤.

(٣٢) "كروبى: مشكلات را با تعامل حل مى كنم؛ مطمئنم كه ايدهٔى پرداخت ٥٠ هزار تومان قابل اجراست" ("كروبي: المشكلات تُحل بالتفاهم، وفكرة الخمسين ألف تومان قابلة للتطبيق")، موقع gooya.com الإلكتروني، نقلاً عن موقع وكالة أنباء "إيسنا" الطالبية، ٢٢ خرداد ١٣٨٤: http://news.gooya.com/president84/archives/030761.php

هذا الشعار هو الأكثر توفيقاً بين الشعارات الأُخرى. ومع أن حديث كروبي لم يكن مقبولاً لدى الموظفين والطبقة الوسطى وطبقة المتعلمين، إلاّ إن الشعار السابق، وعلى الرغم مما تركه من سلبيات كثيرة، استطاع أن يرفع كروبي من آخر سلم المرشحين من حيث مستوى الشعبية إلى مستوى المرشحين الأكثر شعبية مثل معين وقاليباف، فاستطاع أن يحصل على المركز الأول في عشر محافظات تصنّف ضمن المحافظات المحرومة، وفي مقدمها، خوزستان، وفارس، وبوشهر، وهرمزگان، ولرستان، وكرمانشاه كردستان، وإيلام. وهذا التقدم ربما يكون هو ما جعله يقول في وقت لاحق أنه حاز المركز الأول أو الثاني على مستوى إيران، غير أن النتيجة جرى تبديلها[٣٣].

وربما تكون صفات كل من رفسنجاني وكروبي سبباً في نجاح نجاد، فكلاهما كان من الشخصيات السياسية التي اضطلعت بدور مهم في اللعبة السياسية الإيرانية، وكان معروفاً بشكل كامل للناس، لكن نجاد لم يسبق أن تولى مسؤولية عامة معروفة على مستوى الجمهورية، وكان أعلى مناصبه قبل أن يُنتخب هو منصب رئاسة بلدية طهران الذي لم يزد وجوده فيه على سنتين، كما أنه لم يعط وعوداً فورية كحلول لمشكلات إيران، وإنما استطاع أن يبني علاقة وثيقة وحميمة بعامة الناس. وأجمع مؤيدو نجاد ومعارضوه على مجموعة من القضايا بدت جلية في حملته الانتخابية وأهمها: عدم الإسراف والتقشف؛[٣٤] صدق التوجه نحو الشعب؛ التدين والثبات في الرأي والعقيدة.

ومع أن أحمدي نجاد أستاذ متخصص بهندسة المدن، إلاّ إنه لم يستخدم أدبيات النخبة في الحديث مع الشعب، وإنما تحدث مثل الجماهير، واستخدم تعابيرها. وعلى عكس المرشحين الآخرين لم يظهر نجاد بملابس جديدة كل

---

(٣٣) "كروبى: اين يكى از اوراق تاريكى است كه به پرونده خاتمى اضافه گرديد" ("كروبي: هذه واحدة من الأوراق السوداء تضاف إلى ملف خاتمي")، ٣١ خرداد ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي: http://news.gooya.com/president84/archives/031616.php

(٣٤) صحيفة "مردم سالارى"، ١/ ٤/ ١٣٨٤.

يـوم، وكانـت حملتـه الانتخابيـة متقشـفة، إذ صنّفتـه مؤسسـة مسـحية تابعة لوكالة الأنباء الطالبية "إيسنا" في المرتبة الأخيرة من حيث تكلفة حملته الانتخابية، ولم يوظف مقدرات بلدية طهران لمصلحة حملته الانتخابية. أمّا فيلمه الانتخابي فكان عبارة عن يوم عمل يمضيه نجاد بالكامل بين الجماهير المحرومة، وعندما جرى تصوير مستوى حياته وبيته المتواضع وجد الناس أن الرجل هو "رجل من طينة الشـعب." ففي هذه الانتخابات كان رفسـنجاني ولاريجاني ومهر عليزاده ممثلين للطبقة العليا، بينما كان قاليباف ومعين ورضائي ممثلين للطبقة الوسطى، واختص نجاد وكروبي بتمثيل الطبقات الفقيرة والمحرومة[٣٥]. وتشـكّل مؤيدو رفسـنجاني بصورة رئيسـية من رجال الأعمال والرأسـماليين والصناعيين، والمؤيدين بشـكل جلي للسياسة التي انتهجها رفسنجاني والتي بقيت تشكل العمود الفقري لبرنامجه الانتخابي وهي السياسة الداعمة للاقتصاد الحر والمفتوح. وتشكّل أنصار الدكتور معين في الأغلب من شرائح معينة من المتعلمين والطلاب والكتّاب والمفكرين، كما حظي بتأييد أهل السنة، أمّا مؤيدو نجاد فكانوا، اقتصادياً، من الطبقات الدنيا والمحرومة من المجتمع، كما كانوا من أصحاب النزعة الدينية، وكان هذا واضحاً في المقر الانتخابي لنجاد، إذ إن صوت الأناشيد الدينية وتلاوة القرآن كانا يُسمعان بشكل دائم. وبرز الاتجاه العرقي بين أنصار المرشح مهدي كروبي الذي ينتمي إلى قبائل اللور التي تسكن في منطقة لورستان، وكذلك بين أنصار مهر عليزاده.

وفـي الخلاصـة، ووفـق التقسـيم السياسـي التقليـدي القائـم، والمقصـود به الإصلاحييـن والأصولييـن، فـإن أحمـدي نجـاد لـم يكـن مرشـح أي منهما، ففي التيـار الإصلاحـي كـان كروبـي مرشـح اليسـار التقليـدي، ومثّل مصطفى مرشـح اليسـار الحديـث، ولـم يكـن مهر علـي زاده مـن خارج التيـار الإصلاحي. أمّا في التيار الأصولي فكان هناك مرشحون كثر مثل لاريجاني وقاليباف ورضائي، وبعد شد وجذب داخل ما سُمي شورى التنسيق تم اختيار علي لاريجاني مرشحاً.

---

(٣٥) زارعي، مصدر سبق ذكره.

ثانياً: الخطاب النجادي: لم نقم بالثورة من أجل الديمقراطية، وهدفنا تحقيق العدالة

يقول البعض إننا قمنا بالثورة لتحكيم الديمقراطية، لكن لا يوجد في تصريحات الإمام الراحل ولا في رسائل الشهداء ولا في خطاب أي من مسؤولي النظام المخلصين ما يشير إلى أن الديمقراطية كانت هي الهدف المنشود. إن الحكومة الإسلامية مجموعة متكاملة ترفض أي شيء فيه لون أو رائحة غربية(٣٦). لم يُظهر أحمدي نجاد ميلًا إلى الترويج للديمقراطية، بعكس المرشحين الآخرين الذين لم تخلُ تصريحاتهم وشعارتهم الانتخابية من الحديث عن الحريات والديمقراطية، فهو كان يتحدث عن الدولة الدينية وولاية الفقيه كنموذج للحكم يملك استقلاليته وخصوصيته في مواجهة النموذج الغربي، واعتبر أن من واجبه أن يؤلف حكومة إسلامية واصفاً ذلك بأنه أمر يتساوى من حيث الأهمية بالثورة ذاتها(٣٧). وقدّم أحمدي نجاد تعريفه الخاص للحرية، وعبّر عن ذلك في مراحل متعددة من حملته الانتخابية، ففي لقاء له مع صحيفة إيطالية قال: إن مفهوم الحرية، وهو واحد من أركان الثورة الإسلامية بالنسبة إلينا، يملك أبعاداً أوسع من ذلك الذي تسمونه حرية(٣٨). وانصرف خطاب نجاد

---

(٣٦) تصريحات صدرت عن نجاد خلال حملته الانتخابية للانتخابات الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥ خلال لقاء مع طلبة جامعة الفردوسي في مشهد. انظر: "احمدى نژاد: هيچ جا گفته نشده كه ما انقلاب كرديم دموكراسى حاكم شود" ("أحمدي نجاد: لا يوجد موضع قيل فيه إننا أنجزنا الثورة لتحكيم الديمقراطية")، ٢١ ارديبهشت ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://news.gooya.com/president84/archives/028600.php

(٣٧) "احمدى نژاد: تشكيل دولت اسلامى در اين مقطع، به اندازهى خود انقلاب مهم است" ("أحمدي نجاد: تأليف الحكومة الإسلامية في هذه المرحلة مهم بمستوى أهمية الثورة")، موقع وكالة أنباء "إيسنا" الطالبية الإلكتروني، ٢٨ فروردين ١٣٨٤ (١٧/ ٤/ ٢٠٠٥):
http://news.gooya.com/president84/archives/027139.php

(٣٨) رجبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

إلى أن إيران تحتاج إلى العدالة أكثر من أي شيء آخر، وهو يرى أن الحرية التي يمارسها الإعلام الإيراني بعيدة بعض الشيء عن روح الثورة(٣٩). وجعل نجاد موضوع العدالة محوراً في خطابه، وحدد أربعة عناصر دالة عليه وهي: "نشر العدالة وتوسيعها"، و"العطف"، و"التقدم والتعالي المادي والروحي" و"إيصال الخدمة"، وهذه العناصر كلها تدور حول محور مركزي هو "ولاية الفقيه"(٤٠). وبعد فوزه في الانتخابات وتنصيبه رئيساً لإيران في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، قام على الفور بتقديم برنامج مفصل ومكتوب، (٤١) وكان من السهل ملاحظة مجموعة من القضايا التي تشكل ملامح خطابه وصفاته وفي مقدمها العدالة. وقد ركزت مقدمة هذا البرنامج على الثورة الإسلامية والقيم التي أرستها، والأثر الذي تركته قيادة الإمام الخميني في نجاح الثورة، والتشديد على مبادئها الأصولية. وجاء في هذه المقدمة:

> كي تتمكن إيران الإسلامية من أن تتحرك بهدوء نحو هذا الهدف، ومن إبطال نظام الهيمنة العالمية، وتنشر نور العدالة الروحانية... فإننا سنقوم بشجاعة بإرساء العدالة بمعناها التقليدي، وربما القسري. إن ما نتعهد به ونضمنه من ازدهار وتقدّم وعزة لمجتمعنا يأتي فقط وفقاً للتعبير القرآني "التعالي"، الذي يأتي في ظل الحكمة والبصيرة والعدالة والحكم القائم على أساس الإسلام

---

(٣٩) "اظهارات احمدى نژاد پس از انداختن راى خود به صندوق؛ درباره رسانه ها، آزادى بيان، انرژى هسته‌يى، رابطه با آمريكا" ("تصريحات أحمدي نجاد عند إدلائه بصوته، بشأن الإعلام وحرية التعبير والطاقة النووية والعلاقة بأميركا)، موقع وكالة أنباء "إيسنا" الطالبية الإلكتروني، ٣ تير ١٣٨٤:

http://news.gooya.com/president84/archives/031819.php

(٤٠) بهرام اخوان كاظمى، "گفتمان عدالت در دولت نهم" ("خطاب العدالة في الحكومة التاسعة")، ٧ دي ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.rasekhoon.net/Article/Show-63042.aspx

(٤١) "برنامج الحكومة التاسعة"، مرداد ١٣٨٤ (آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.president.ir/fa/government/plan/barnameh.pdf

المحمدي الأصيل. وهذا هو عين الحق غير القابل للتصرف بالنسبة إلى شعبنا لأن مسار الأمة الذي كلف كثيراً من دماء الشهداء، لا يقبل الحلول الوسط مع القلوب الميتة والضعيفة، وهو الذي يحوّل الانقسام إلى وحدة، ويأتي بالبركة إلى المائدة، وينشر النشاط والحيوية ويمنح رداء العدالة والعزة والمحبة. إن الحكومة التاسعة ستقوم على أساس العقلانية الدينية وتتماشى مع المبادئ الدينية وتلتزم بالقيم الإسلامية وقيم الحداثة، فضلاً عن استخدام العلم والتكنولوجيا لتحقيق كفاءة النظام الإسلامي، وبلورة وتحقيق شعار إيصال الخدمة إلى الناس.[42]

ويحدد نجاد في البرامج المذكورة في حديثه عن استراتيجيات الحكومة، أن كسب الرضى الإلهي يكون من خلال نشر العدالة، وخدمة عباد الله والتقدم والتميز، ويرى أن التنمية المرتكزة على محور العدالة، يجب أن تأتي ممزوجة بالرفق والعطف، ويضعها كعناوين فرعية ضمن الاستراتيجيات الكبرى[43]. وتكررت هذه المضامين الأربعة مرة أُخرى تحت العناوين الرئيسية: "القيم" و"الأهداف الرئيسية"، [44] وفي أكثر من موقع، كرسالة الشكر التي أرسلتها الحكومة إلى قائد الثورة علي خامنئي تقديراً لدعمه الحكومة، [45] وكذلك رسالة شكر أُخرى بعد أشهر[46]. ويعتقد نجاد أن "حاكمية الإسلام في ظل ولاية الفقيه تحت عنوان حلقة الاتصال بإمام الزمان قد قامت في إيران، وينبغي للجهود أن تتضافر لإقامة العدل في الداخل وعلى الصعيد العالمي، لأن أهم وظيفة للحكومة الإسلامية

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧-٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٤٥) "قدرداني هيات وزيران از حمايت هاى رهبر معظم انقلاب اسلامى" ("الحكومة الإيرانية تقدر لقائد الثورة دعمه وحمايته")، الموقع الإلكتروني للحكومة الإيرانية، ١٧ دي ١٣٨٦، (٧/ ١/ ٢٠٠٨): http://www.president.ir/fa/?ArtID=7941

(٤٦) "رسالة شكر توجهها الحكومة إلى قائد الثورة"، ١١ شهريور ١٣٨٧ (١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨)، ونُشرت في الموقع الإلكتروني للحكومة، ويمكن الرجوع إليها في قسم الرسائل: http://www.president.ir/fa/?ArtID=11822

هـي إقامـة تحقيـق العدالـة"(٤٧). والعمـل علـى تحقيق العدالة في خطاب نجاد لا يقتصر على السياسـة الداخلية، بل يطال السياسـة الخارجية أيضاً، فنجاد يحدد "العدالة والصداقة والأخوة وحفظ الكرامة الإنسانية والاهتمام بالأخلاق والأمور المعنوية" كمبادئ في السياسة الخارجية لحكومته، ويؤكد أن العدالة هي الأصل الأول للدبلوماسـية الإيرانيـة. وفـي تعريفـه لذلـك يقـول: نحن نسـعى لبناء عالـم تقوم وتُنظِّم علاقاته طبقاً للعدالة، فمن دون ذلك لن ترى البشرية وجهاً للهدوء والاستقرار والسلام، وكل نظام لا يقوم على العدالة لا يمكن استمراره(٤٨).

وذهب بعض المحللين إلى تفسير هذه المبادىء بشكل آخر، فالدكتور حميد مولانـا، وهـو مـن مستشـاري نجـاد، يـرى أن التجديد الفكري يقوم على الفضيلة والحكمة، وطلب العدالة، والتوحيد، وهي محاور ثلاثة يستند إليها نجاد، ويمكن اعتبارهـا جـزءاً مـن النظريـة العامـة للثورة الحديثة في عالـم اليوم(٤٩). وفضلًا عن ذلـك، فـإن خطـاب نجـاد خـلال حكومته التاسـعة في مجال السياسـة الخارجية، يحمـل نهجـاً عالميـاً خاصـاً، لأنـه يـرى في حكومته جهداً لتهيئة الأرضية للحكم العالمي للإمام المهدي، وهو الحكم الذي يبشـر المؤمنون بأنه سينشـر العدالة على نطاق واسع، ذلك بأن التحضير لمجيء هذه العدالة هو من الأهداف العليا

---

(٤٧) "مـن حديـث للرئيـس الإيراني مـع أهالي محافظـة لورسـتان"، الموقـع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، ٨ آبان ١٣٨٧:

http://www.president.ir/fa/?ArtID=19925

(٤٨) "كلمـة محمود أحمدي نجـاد في جمع من سـفراء وممثلي الجمهورية الإسـلامية"، الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، ٢١ مرداد ١٣٨٧(١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨):

http://www.president.ir/fa/?ArtID=17583

(٤٩) مجتبـي زارعـي، "حكمـت وديالكتيـك: گفتـار در انديشـه وروش دكتـر محمـود احمدى نژاد رئيس جمهورى اسـلامى ايران" ("الحكمة والدياليكتيكية: كلام في فكر وأسـلوب محمود أحمدي نجاد، رئيس الجمهورية الإسـلامية")، تقديم الدكتور حميد مولانا (تهران: نشـر مجنون، ١٣٨٨/ ٢٠٠٩)، ص ٢٢-٢٣.

للحكومة، وهو ما تحدث عنه نجاد وطاقم حكومته مراراً وتكراراً(٥٠).

وعلى الرغم من النقد والتشكيك في نجاح سياسة نجاد على هذا الصعيد، فإن حكومته تدافع في تقاريرها عن هذه السياسة، وتتحدث عن نجاحها وجديتها، وترى في تدوين "خطة التحول الاقتصادي" وبرنامج سفر الرئيس نجاد إلى المحافظات البعيدة والقريبة من طهران، علامات بارزة في تحقيق العدالة.

١ - خطاب العدالة: تقويم ونقد

واجه الخطاب النجادي للعدالة، وطريقة عمل الحكومة، كثيراً من البحث والتقويم والنقد من طرف خبراء متخصصين بالشأن الاقتصادي، وقد حذر كثيرون منهم من استمرار هذه السياسة لأنها ستعود بعواقب وخيمة على الاقتصاد، وستزيد في رقعة الفقر. وحمل هذا النقد على الأغلب صبغة اقتصادية متخصصة، وتحدث مراراً عن إدارة اقتصادية ضعيفة للحكومة التاسعة قادت إلى رفع مستوى التضخم، وجرى تقويم ونقد "نشر العدالة" و"التقدم"، مادياً ومعيشياً، ولا سيما من جانب بعض خبراء الاقتصاد وأساتذة الجامعات بصورة شككت في نجاح هذه السياسة. وجاء في رسالة أرسلها ٥٠ اقتصادياً وأستاذاً بارزاً(٥١) إلى الرئيس قضايا وانتقادات لعدم التزام الحكومة بقواعد الحكم الرشيد، كما أن الرسالة حملت بشدة على السياسة التي أدت إلى إيجاد البيئة غير المواتية للاستثمار والأعمال، وإلى زيادة معدل الواردات بشكل غير منضبط، والسياسة المالية التوسعية، والسياسة النقدية التوسعية وارتفاع

---

(٥٠) ورد تأكيد ذلك في كلمة نجاد في اجتماع لمجلس الخبراء، الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، ٥ اسفند ١٣٨٦ (٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨):

http://www.president.ir/fa/?ArtID=13198

(٥١) "هشدار ٥٠ اقتصاددان به احمدى نژاد" ("٥٠ اقتصادياً يوجهون تحذيراً إلى نجاد")، انظر الرسالة الأولى التي وجهها ٥٠ اقتصادياً وأستاذاً جامعياً إلى نجاد، في صحيفة "اعتماد ملى"، العدد ١٠٧ (٢٥/ ٣/ ١٣٨٥)، ص ٧ (اقتصاد)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.magiran.com/npview.asp?ID=1103929

التضخم والأزمة في سوق الاستثمار، والاضطراب في النظام المصرفي، والتدخل غير المنظم في سوق العمل، والسياسات الإقليمية الخطأ وكيفية التفاعل مع المجتمع الدولي. وحذرت هذه الرسالة الحكومة من الآثار التي ستخلفها السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبناها، وطالبت بإحداث إصلاحات وتدابير لتعزيز الأداء والاستفادة من خبرة علماء الاقتصاد والخبراء في المراكز العلمية وتوظيف خبرتهم لتصحيح الوضع الاقتصادي الذي جاء نتيجة السياسات الاقتصادية[٥٢]. ولم تأت ردة الفعل الحكومية على هذه الرسالة مرضية لمَن أرسلوها، إذ وصفتها الحكومة بأنها بيان سياسي لأغراض سياسة، وينقصها الإنصاف، واتهمت بعض الموقعين عليها بأنهم شركاء ومسببون أساسيون في بعض المشكلات الاقتصادية في إيران، وأنه يجب مساءلتهم عن ذلك، وأن المشكلات التي تتحدث عنها الرسالة لم تأت خلال فترة حكم نجاد، وإنما تعود إلى دورات رئاسية سابقة[٥٣]. وتواصل الأخذ والرد بين علماء الاقتصاد والعاملين فيه والرئيس الإيراني الذي ما لبث أن تلقّى رسالة ثانية، ولم تخل المواجهة من لقاءات ومناظرات جمعت نجاد وطاقمه بمعارضي سياسته الاقتصادية والمشككين في جدواها، وجاءت كي تؤكد في مجموعها أهمية هذه القضية في التجاذبات السياسية التي تشهدها إيران، وخصوصاً أن الجلسات التي أعقبت الرسالة الثانية لم تقد إلى نتيجة. وركزت الرسالة التي وقعها ٥٧ اقتصادياً على أربعة مجالات هي: السياسات النقدية والمصرفية؛ سياسة الحكومة فيما يتعلق بالتجارة؛ نهج الحكومة فيما يتعلق

---

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) "مشروح نشست خبرى سخنگوى دولت با خبرنگاران: برخى از امضا كنندگان نامه ٥٠ اقتصاددان در مشكلات اقتصاد ايران سهيم هستند" ("تفصيلات المؤتمر الصحافي للمتحدث باسم الحكومة: بعض موقّعي رسالة الـ ٥٠ اقتصادياً شركاء في مشكلات الاقتصاد الإيراني")، موقع وكالة "أنباء فارس" الإلكتروني، ٥/ ٤/ ١٣٨٥:

http://www.farsnews.net/newstext.php?nn=8504050281

بالسياسات التنفيذية للمادة ٤٤؛ السياسة المالية للحكومة. ولم تتخل الرسالة عن النهج النقدي للسياسة الاقتصادية لنجاد، وواصلت تحذيرها من العواقب واقترحت الاستراتيجيات اللازمة للإصلاح[٥٤]. واستمرت المواجهة في التعبير عن نفسها في رسالة ثالثة أرسلها ٦٠ اقتصادياً قرروا هذه المرة أن يشركوا الشعب الإيراني والبرلمان في الرسالة التي وجّهوها إلى الرئيس، وقد تضمنت تقويماً لأداء ثلاثة أعوام من عمر الحكومة على الصعيد الاقتصادي، وخطة التغيير الاقتصادي الرامية إلى تحقيق العدالة، كما اشتملت على إشارة إلى الجذور التاريخية والأوضاع الهيكلية غير المواتية للاقتصاد في إيران، وإلى أخطاء السياسة الاقتصادية للحكومة التي اعتبرتها مسؤولة عن اتساع رقعة الفقر وعدم المساواة، وانتقدت بشدة السياسة الخطأ للتوسع المالي، وغياب آليات دراسة جدوى خطة التغيير الاقتصادي وكفاءتها[٥٥]. ولم تكن الانتقادات والتشكيك في جدوى السياسة الاقتصادية لنجاد مقصورين على خصومه من الإصلاحيين، بل إن عدداً من الشخصيات الأصولية البارزة في مجلس الشورى الإسلامي تصدى لنقد نجاد وتخطئته، كما أن رئيس مركز الأبحاث التابع للمجلس، النائب أحمد توكلي، شكك في صدق شعارات العدالة، [٥٦] واعتبر أن من نواقص سياسة نجاد عدم مشورته مع مجلس الشورى فيما يتعلق بخطة

---

(٥٤) "نامه ٥٧ اقتصاددان به رئيس جمهوری" ("رسالة ٥٧ اقتصادياً إلى رئيس الجمهورية")، صحيفة "همشهري"، ٢١ خرداد ١٣٨٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٧)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.hamshahrionline.ir/news-24112.aspx

(٥٥) "متن كامل نامه ٦٠ اقتصاددان به رئيس جمهور" ("النص الكامل لرسالة ٦٠ اقتصادياً إلى رئيس الجمهورية")، موقع "صنايع نيوز" الإلكتروني، ١٨آبان ١٣٨٧:

/http://www.sanayenews.com/content/view/11006/1

(٥٦) "رسالة توكلي إلى أحمدي نجاد"، موقع "فردا نيوز" الإلكتروني، ٣٠ خرداد ١٣٨٦: http://www.fardanews.com/fa/news/28985/ نامه-توكلى-به-احمدى‌نژاد

التغيير الاقتصادي، علاوة على تغييره المستمر للوزراء والمسؤولين.[٥٧]

ولم يُخف نجاد نفسه القصور وتعثر برنامجه الاقتصادي، فعقد من على منابر مدينة قم محاكمة اتهم فيها مسؤولين كثيرين في حكومته بالتقصير، وحمّلهم مسؤولية الإخفاق في الملف الاقتصادي، وشمل بالاتهام البنك المركزي ووزارة الاقتصاد والمالية والجهات الرقابية والجمارك، قائلاً إن هذه المؤسسات واقعة تحت تأثير المافيات الاقتصادية التي تحاول الالتفاف على قراراته وإجهاضها[٥٨]. والمافيات التي اشتكى منها نجاد أكثر من مرة، ووعد بقطع يدها، تسيطر على النفط والبنوك، ولديها أذرع متنفذة في المؤسسات التشريعية، كما أن الفساد، مثلما يؤكد نجاد الذي اعتذر من الناس واعترف بثقل المسؤولية، متغلغل في قطاع المساكن، إذ إن البنوك أعطت أشخاصاً متنفذين قروضاً بالمليارات، فضلاً عن أن نفوذ المافيات تجاوز ليشمل قطاع الدخان المستورد الذي تستشري فيه الرشوة والمحسوبية[٥٩].

ولا يشكك الاقتصادي والأستاذ الجامعي محمد يوسفي في نيات نجاد الصادقة وسعيه لتحقيق العدالة، لكنه يرى أن الاقتصاد الإيراني "مصاب بمرض مزمن"، معتبراً أن إجراء جراحة له من دون معرفة دقيقة بتاريخ المرض وجذوره، هو مسألة غير ممكنة، وأن العلاج ربما يكون "خارجاً عن قدرة الرئيس الإيراني". وتطرق يوسفي إلى أن مشكلات الاقتصاد الإيراني معقدة وبنيوية ولها أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية، وأن الإجراءات، كخفض النفقات وإيجاد تحولات

---

(٥٧) "واكنش توكلى به تغييرات كابينه" ("رد توكلي على التغييرات في الطاقم الحكومي")، موقع "فردا نيوز" الإلكتروني، ٢٢ مرداد ١٣٨٦:
http://www.fardanews.com/fa/news/31917/ واكنش-توكلي-به-تغييرات-كابينه

(٥٨) مشروح سخنراني رييس جمهور در اجتماع باشكوه مردم قم امسال دست مفسدان را از بيت المال قطع مى كنيم" ("تفصيلات لقاء رئيس الجمهورية بأهالي مدينة قم: في هذا العام سأقطع أيدي المفسدين عن بيت المال")، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، ٢٨ فروردين ١٣٨٧ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٨): http://www.president.ir/fa/?ArtID=9291

(٥٩) المصدر نفسه.

اقتصادية، مسألة ضرورية إلاّ إنها غير كافية، فالأهم، كما يرى اقتصاديون كثر، هو إيجاد الأوضاع الملائمة للاستثمار، وأهمها الأمن الاقتصادي كحل "لا يمكن اجتنابه للخروج من الأزمة." أمّا الاقتصادي بهمن آرمان فيرى أن "التطوير والرونق" اللذين أعلنا كشعار، إنما أتيا في وقت لم تجر إدارة الملف الاقتصادي بشكل جيد،[٦٠] كما أن بعض التجار يساوي بين سياسة "العدالة الاجتماعية" التي ينتهجها نجاد وبين "الفظاظة والغلظة"، فرئيس غرفة التجارة والصناعة والمعادن، محمد نهاوندیان، يقول إنه لا يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية بـ "الغلظة في القول" منتقداً "التغيير المتسارع في السياسات الاقتصادية"، لأن هذا التغيير لا يوفر الجو الملائم للاستثمار الذي يحتاج إلى ثبات طويل المدى لتشجيع المستثمرين، ذلك بأن "خلو السوق من التنافس الحر لا يحقق التعادل ويؤدي إلى غياب العدالة."

وانقسمت الصحافة في موقفها من سياسة نجاد في باب "العدالة الإجتماعية"، ففي وقت واظبت صحيفة "كيهان" على الدعوة إلى دعمه "لقطع يد المفسدين"، رأت صحيفة "اعتماد ملی" التابعة لحزب مهدي كروبي أن "نجاد يعقد محكمة يتهم فيها كثيرين ويبرىء نفسه"[٦١]. واعتبر موقع "تابناك" التابع لقائد الحرس الثوري السابق، محسن رضائي، اعتراف نجاد بالمسؤولية والتقصير من طرف مسؤوليه نقطة إيجابية، إلاّ إن التلميح لا التصريح بأسماء المفسدين يترك الناس يخمنون ويجعلون ممّن ينتقد سياسة نجاد متهماً. ووجد الناس أن من حقهم، وهم يعانون تبعات تضخم تجاوزت نسبته ٢٠ في المئة وغلاء طال المواد الأساسية، معرفة المسؤولين عن الأزمة، وأن من واجب الحكومة تعقّبهم قانونياً. أمّا التيار

---

(٦٠) فاطمة الصمادي، "مشكلات الاقتصاد تُدخل نجاد في مواجهة مع المافيا الإيرانية"، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ١٨/ ٤/ ٢٠٠٨:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/29546F22-9FA5-46BD-BA47-DE5C623F7342.htm

(٦١) المصدر نفسه.

الإصلاحي الذي تصدر الاقتصاد برنامجه في الانتخابات البرلمانية الثامنة فدعا نجاد، أكثر من مرة، إلى مناظرة متلفزة بشأن الملف الاقتصادي وتحقيق العدالة، وقال الممثل عن التيار حسين مرعشي إن من الأفضل لهذه الحكومة أن تعترف بأخطائها، وتعلن أرقام التضخم الحقيقية[٦٢]. لكن كثيرين وجدوا أن شجاعة الرئيس الإيراني في الاعتذار من الناس عمّا يعانونه اقتصادياً، واعترافه بالتقصير، يجب أن يرافقهما كشف أسماء الشخصيات والمافيات التي اتهمها بأنها "تسعى لإيصال نسبة التضخم إلى ٧٠ في المئة وتحاول الإطاحة بحكومته"[٦٣].

وعلى الرغم من الانتقادات، فإن نجاد يصر على مواصلة سياسته من خلال برنامج إصلاح اقتصادي يتضمن رفع الدعم الحكومي بالتدريج عن سلع أساسية كالطعام والوقود[٦٤]. وهذا البرنامج الذي بدأ تطبيقه أواخر سنة ٢٠١٠ يعني رفع الدعم الحكومي بشكل متدرج على فترة خمسة أعوام، وبموجبه فإن كل فرد إيراني يتلقى ٨١٠,٠٠٠ ريال (٨٠ دولاراً) كل شهرين. وإذا كانت إيران لا تطبق حالياً سياسة تحرير الأسعار، إلاّ إنها تنتهج سياسة تعديل الأسعار، وتمهيداً لجعل الخطة تسير بسلاسة، فإن الحكومة مددت تقديم البنزين بالسعر المدعوم بالكامل شهراً إضافياً. غير أن البرنامج الذي يصفه الرئيس الإيراني بـ "أنه أكبر إصلاح اقتصادي في البلد"، وخصوصاً أن سياسة دعم الطاقة تكلف

---

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) اتهم نجاد خلال زيارته مدينة قم المافيا بأنها تسعى لإسقاط حكومته، وتتعمد إحداث مشكلات من شأنها أن ترفع معدل التضخم.

(٦٤) بدأت الحكومة الإيرانية خطة شاملة تقوم على تقليل متدرج للدعم الحكومي لبعض السلع الاستراتيجية، والاعتماد على خصخصة بعض الشركات الكبرى للحد من تأثير العقوبات عليها، ولتوفير أكثر من ٥٠ مليار دولار سنوياً. وبدأ تطبيق الخطة في أواخر سنة ٢٠١٠ بعد أن تحولت إلى قانون نال ثقة مجلس الشورى الإسلامي. وتقضي هذه الخطة بتقليص الدعم الحكومي لقطاع الطاقة بالتدريج، وصولاً إلى وقفه بالكامل، وقد بدأت الخطة برفع الدعم عن البنزين والغاز والماء والكهرباء في مقابل تقديم مساعدات مالية مباشرة لمحدودي الدخل من الموظفين.

الحكومة الإيرانية نحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً، تختلف الآراء بشأنه بين مَن يرى فيه حلاً، وبين مَن يحذر من توسيع رقعة الفقر بسببه.[٦٥]

ويبدو رئيس لجنة الاقتصاد في البرلمان الإيراني، أرسلان فتحي بور، متفائلاً بشأن الخطة، ذلك بأن تنفيذها سيساعد في زيادة الإنتاج المحلي، ويقلص من الاستهلاك،[٦٦] كما أنها ستسمح بتوزيع عادل لميزانية الدعم الحكومي على الشعب، إذ إن أكثر من ٧٠ في المئة من مخصصات الدعم كانت تذهب إلى الطبقة المترفة التي تشكّل ما يعادل ٣٠ في المئة من المجتمع فقط. ونجاح الخطة سيعمل على تدعيم الاقتصاد الإيراني وتقويته في وجه العقوبات، والحيلولة دون إضعاف إيران داخلياً وخارجياً.

غير أن هذا التفاؤل غير موجود لدى أستاذ الاقتصاد في جامعة طهران ورئيس لجنة الاقتصاد في البرلمان السابق، محمد خوش جهره، لأن هذا القانون برأيه سيزيد التضخم الاقتصادي بنسب متفاوتة تتراوح ما بين ٢٥ و٥٠ في المئة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، واحتكار السلع من طرف التجار.[٦٧]

وتقع هذه المسألة تحت تأثيرات تذبذب سعر صرف الدولار في مقابل الريال الإيراني، وكذلك أسعار النفط المتقلبة، كما أن "التفاؤل وحده لا يساعد في تنفيذ هذه الخطة بحذافيرها." ويُرجع خوش جهره مشاريع التغيير الاقتصادي التي بدأ نجاد بتطبيقها إلى زمن الحكومات السابقة، وكذلك بالنسبة إلى قانون رفع الدعم، فعلى مدى الأعوام الماضية أبدى خوش جهره، وهو من الشخصيات الأصولية المعروفة، تحفظاً مهنياً وأخلاقياً على السرعة في تطبيق الإجراءات الاقتصادية من جانب الحكومة، ورأى أن هذه السياسة ستقود إلى مصائب

---

(٦٥) "رئيس جمهور در گفتگوی زنده تلویزیونی: هدفمند کردن یارانه ها با پیگیری وبرنامه ریزی منسجم اجرایی خواهد شد" ("رئيس الجمهورية في حديث تلفزيوني مباشر: خطة تخفيض الدعم ستتم وفق برنامج منسجم")، الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، 26 شهريور ١٣٨٩: http://www.president.ir/fa/?ArtID=23819

(٦٦) فرح الزمان أبو شعير، "إيران تعدُّ رفع الدعم تحصيناً لاقتصادها"، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ١/ ١١/ ٢٠١٠:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3CE756E9-4C28-484D-8A49-95C024B9D635.htm

(٦٧) المصدر نفسه.

كثيرة، ولفت الانتباه إلى جنون الأسعار في سوق المساكن والأراضي وزيادة أسعار المساكن، وإلى الإغلاق المتدرج لشركات التصنيع، كما أن زيادة أسعار الأراضي بصورة غير منطقية قادت إلى ثراء غير مسبوق، وإلى اتساع الفوارق الطبقية، فالأغنياء ازدادوا غنى، والفقراء ازدادوا فقراً. وستجد الحكومة التي تسعى لتحقيق العدالة وحماية المستضعفين نتيجة عكسية، وستجد نفسها أمام مجتمع تغيب عنه العدالة، واتسعت الفجوة بين طبقاته، وستقود هذه السياسة في النهاية إلى انهيار اقتصادي[٦٨].

ومع شعار تطبيق العدالة يعيد نجاد إحياء شعارات الثورة في بداياتها بعد أن ظن الجميع أن مجريات الخطاب الذي بات سائداً في إيران تسير بعيداً، والبحث عن خطاب العدالة يبدو مضنياً ولا أثر له، فعلى سبيل المثال، جرى إغفال هذه القضية بصورة واضحة في خطاب إعادة الإعمار، كما تم التركيز في الخطاب الإصلاحي على التنمية السياسية كأولوية أسقطت قضية العدالة. وجاء نجاد ليجد تركة ثقيلة تركتها له الحكومات المتعاقبة، وهو إذ يطرح هذه القضية بمضامينها التي أشرنا إليها سابقاً، وبدعم غير مسبوق من المرشد الأعلى للثورة، فإنه يتحرك وسط غابة من المحاذير والألغام التي يضعها له خصومه هنا وهناك، ولا سيما أنه يرى أن ميدانها الأساسي هو الاقتصاد لا سواه. ويعدد نجاد نقاط التقدم، في الوقت الذي يحصي خصومه ومعارضوه بدقة أوجه القصور والخلل، فبينما يصر على أنه سينجح، يشكك الطرف الآخر ويحذر من الانهيار.

و اليوم يقوم خصوم نجاد بمحاربته بشعاراته نفسها، وباتت حكومته متهمة بالضلوع في عمليات فساد كبيرة، ووصلت ملفات الفساد إلى ٤٥٠٠ ملف اختلاس مالي وفقاً لتقرير مجلس الشورى، ومن أبرزها قضية "الفساد البنكي العظيم" كما سمّاها مرشد الثورة الإسلامية، علي خامنئي. وتقدم ١١ نائباً وجهوا

---

(٦٨) "فروپاشى اقتصادى فرجام اقدامات نا آگاهانه" ("الانهيار الاقتصادي جرّاء سوء التدابير")، ٢٥/ ٥/ ١٣٨٧ في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.modiriran.ir/modules/news/article.php?storyid=2753

رسالة إلى رئيس مجلس الشورى طالبين إجراء تحقيق بشأن "انتهاكات القانون" التـي ارتُـكبـت فـي هـذه القضيـة من جانب "الرئيس ومدير مكتبه ومحافظ البنك المركـزي ووزيـر الاقتصـاد"[٦٩]. وقـد تدخل خامنئي لوقف الجدل بشـأن القضية لأن "البعض يريد الاسـتفادة من هذه الأحداث لتشـويه سـمعة مسـؤولي البلد"، وأن القضية يجب أن تُترك للسلطة القضائية التي يجب ألاّ "تتهاون مع المخربين وتقطع يد الفاسـدين"[٧٠] المسـؤولين عن اختلاس ٢,٦ مليار دولار خسـرتها ٧ مؤسسـات ماليـة إيرانيـة، ومنهـا أحـد أكبـر مصارف البلد، لكن القضية أسـقطت مقولة "الحكومة الأكثر نظافة ونزاهة" التي رددها نجاد كثيراً.

٢ - نجاد وحرس الثورة: عرى وثيقة، لكن

يؤمـن نجـاد بالمؤسسـات الحكوميـة - العسـكرية ذات الصبغـة الموجهـة، ولذلـك فإنـه يولـي قـوات الحـرس الثـوري ثقة كبيرة، كما أن الحكومة في نظره هي "جهاز السـلطة في السـاحة الاقتصادية التي يجب أن توجه الشـعب نحو العدل والسعادة والرخاء"، وهو في هذا يبدو مختلفاً بصورة جذرية عن خاتمي الذي ركز جل اهتمامه على ضرورة بناء مجتمع مدني يكون قادراً على التأثير والتغيير. وفي وقت يصر نجاد على تعميق دور الحكومة في جميع المجالات، يثار كثير من الأسئلة والاتهامات بشأن علاقته بمؤسسة الحرس الثوري، وتدخّله في الملف الاقتصادي. فبعد انتخابه في سنة ٢٠٠٥، تخطى الحرس الجميع في

(٦٩) "رسـيدگى قضايـى به پرونده فسـاد مالى اخير، طبق شـكايت ١١ نماينـده" ("متابعة قضائية لملف الفساد الأخير، وفقاً لشكوى ١١ نائباً)، وكالة أنباء مجلس الشورى، ٨ آبان ١٣٩٠:
http://www.icana.ir/newspage.aspx?Newsid=181644

(٧٠) "موضـع صريـح رهبـر انقلاب دربـاره فسـاد بانكى اخير: مسـئولان دسـتهاى خائن ومفسد را بدون ترحم قطع كنند" ("الموقف الصريح لقائد الثورة من ملف الفساد البنكي الأخير: على المسـؤولين أن يقطعوا يد الخونة والفاسـدين من دون رحمة")، موقـع "ألف" الإلكتروني، ١٢ مهر ١٣٩٠:
http://www.alef.ir/vdcf0tdycw6d0xa.igiw.html?125028

التجارة، وأصبح صاحب يد طولى في المجال الصناعي والتجاري، ورجع تزايد نفوذه إلى أسباب أمنية أتاحت له تنفيذ مشاريع متعددة من دون إجراء مناقصات.

والحقيقة أنه في الفترة الرئاسية الأولى لنجاد أُجري تغيير في قيادة الحرس الثوري، وبصورة أعادت إلى الذاكرة صفات المرحلة الأولى من عمر الثورة، ثم جاءت أبرز إشارات العلاقة الوثيقة بين نجاد وهذه المؤسسة عندما اختار أحد قادة الحرس الثوري، أحمد وحيدي،[٧١] ليكون وزيراً للدفاع. فوحيدي الملاحق من الشرطة الدولية "الإنتربول"،[٧٢] كونه متهماً بتفجير المركز اليهودي في بيونس أيريس في سنة ١٩٩٤، تطالب الأرجنتين بتسليمها إياه، كما أن واشنطن أبدت "انزعاجها من اختيار نجاد شخصاً يُشتبه في أنه إرهابي دولي" على رأس وزارة الدفاع[٧٣]. وعلى الرغم من تحذيرات عديدة رافقت هذا الاختيار، فإن قراءة أُخرى لاختياره تضع القضية في إطار الدور الذي عاد يؤديه الحرس الثوري في السياسة الداخلية والخارجية لإيران، وخصوصاً دوره في مواجهة أزمة العقوبات الاقتصادية، وإيجاد مخارج بشأنها. ونجاد الذي يعرف أن وزيره لن يكون في قدرته السفر إلى الخارج، وسيكون ملاحقاً في ١٨٦ دولة، أراد أن يوجه عدة رسائل إلى الخارج، أولها أنه لن يُحدث تغييراً في السياسة الخارجية لحكومته جرّاء الضغط الذي أوجدته الأزمة الداخلية التي أعقبت إعادة انتخابه رئيساً، وأن على الغرب أن

---

(٧١) "سوابق أحمد وحيدي" ("سجل أحمد وحيدي")، "عصر إيران"، ٣٠ مرداد ١٣٨٨، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.asriran.com/fa/pages/?cid=81699

(٧٢) Interpol, “General Assembly Upholds Executive Committee Decision on AMIA Red Notice Dispute” (07 November 2007), available at:

http://www.interpol.int/public/ICPO/PressReleases/PR2007/PR200754.asp

(٧٣) لا يُعد وحيدي أول مسؤول إيراني ملاحق دولياً، فقد أصدر "الإنتربول" في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ قراراً بتوقيف وإحضار خمسة مسؤولين إيرانيين، في مقدمهم علي فلاحيان الوزير السابق للاستخبارات، ومحسن رضائي القائد السابق للحرس الثوري، وأحمد وحيدي قائد الجناح الدولي، "وحدة القدس"، في الحرس. وتضم قائمة المطلوبين أيضاً هاشمي رفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.

يوقف رهانه على ما يمكن أن تحدثه المعارضة من تأثير[٧٤].

وإذا كان وحيدي يُعرف بأنه "إرهابي" فهو في قاموس نجاد يوصف بـ "المجاهد والمخلص لتعاليم الإسلام." وفي الوقت الذي يقرن الغرب بشكل اتهامي بين وحيدي وعماد مغنية، فإن طهران تصف هذه العلاقة بأنها "أخوة سلاح وجهاد ومقاومة وشهادة."

لكن أهم ما كشف عنه تعيين نجاد لوحيدي، يكمن فيما يمكن وصفه باستعادة الأجواء التي سادت في أول أيام الثورة، [٧٥] وهذه الاستعادة ليست جديدة وإن كانت تجلت بشكل واضح في الأحداث التي أعقبت الانتخابات الرئاسية. وليس مجازفة القول إنه يمكن إرجاع هذا المسار في العلاقة بالخارج إلى التغيير الذي أُجري في قيادة الحرس الثوري في سنة ٢٠٠٧، فبالعودة إلى تلك السنة، نجد أن تعيين محمد علي جعفري قائداً جديداً للحرس الثوري الإيراني محل يحيى صفوي وُصف كأكبر تغيير طال الحرس الثوري منذ عشرة أعوام. وقد شكّل ذلك بداية الجيل الثالث من عمر هذه المؤسسة التي تُعدّ الأهم في إيران، إذ مر على الحرس الثوري منذ تأسس بمرسوم أصدره آية اللّه الخميني في سنة ١٩٧٨، وضمن أقسام متعددة اجتماعية وسياسية، ثلاثة أجيال، وذلك

---

(٧٤) "حمايت قاطع مجلس از سردار وحيدى در پاسخ به ياوه گويى صهيونيست‌ها" ("دعم قاطع من مجلس الشورى للقائد وحيدي رداً على الهذر الصهيوني")، موقع "تابناك" الإلكتروني، ١٠ شهريور ١٣٨٨ (٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٩):

http://www.tabnak.ir/fa/news/62090/%D8%AD%D9%85%D8%A7%DB%8C%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D8%B2-%D8%B3%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AD%DB%8C%D8%AF%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D9%BE%D8%A7%D8%B3%D8%AE-%D8%A8%D9%87-%D9%8A%D8%A7%D9%88%D9%87%E2%80%8C%DA%AF%D9%88%D9%8A%D9%8A-%D8%B5%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA%E2%80%8C%D9%87%D8%A7

(٧٥) فاطمة الصمادي، "إيران: جيل ثالث من 'الحرس' يحاول إحياء 'قيم الجيل الأول' "، موقع جريدة "الحياة" اللندنية الإلكتروني، ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٩:

http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/51145

نظراً إلى فكره الأيديولوجي.

ففي الأعوام الأولى لتشكيل الحرس الثوري - وهنا ترد أسماء لشخصيات لها بصمات مؤثرة في مسيرته من أمثال: محسن آرمين؛ هاشم آغاجري؛ محمد ذو القدر؛ محسن رفيق دوست؛ يحيى رحيم صفوي - كانت مسؤوليته الأصلية هي الحفاظ على الثورة والتصدي لأعدائها، وعندما بدأت الحرب العراقية - الإيرانية أدى فيها دوراً مؤثراً عزز من مكانته داخل المجتمع وفي بنية الدولة الإيرانية، ومع نهاية الحرب كان هذا الحرس يدخل مرحلة جديدة من تاريخه.(٧٦)

ومع استقالة رضائي ومجيء يحيى صفوي تركز جهد الحرس الثوري بشكل مكثف على التعافي من خسائر الحرب، فشارك في إعادة الاعمار والتخطيط، الأمر الذي فتح الباب شيئاً فشيئاً أمام دخوله إلى ساحة النشاط الاقتصادي، كما أنه على صعيد تعزيز البنية النظامية اضطلع، إلى جانب وزارة الدفاع، برسم الخطط المتعلقة بالتسليح الدفاعي، وتحول بالتدريج، بقيادة صفوي، من مؤسسة أيديولوجية إلى مؤسسة عمل وتنفيذ.(٧٧)

ومع نهاية فترة حكم الإصلاحيين تنحّت مجموعة من شخصيات الحرس ودخلت معترك الحياة السياسية عبر بوابة انتخابات مجلس الشورى، أمّا اليوم فإن عدداً لا يستهان به، ممّن كانوا في صفوف الحرس الثوري، يحتل مناصب مهمة في مؤسسات الدولة وفي مجلس الشورى. وعلاوة على دخول عدد منهم ساحة العمل السياسي، فإن مجموعة أُخرى اتجهت إلى الميدان الاقتصادي، لكن هذه التحولات لم تمنع من استمرار فئة واسعة في الحفاظ على الدور الأساسي الذي قام من أجله الحرس الثوري بعنوان "المدافع عن الثورة والحامي لأرض إيران واستقلالها"، وذلك كله مع استمرار استقلاله كمؤسسة تتبع قيادة الثورة مباشرة، وتتمتع بامتيازات تفوق تلك المعطاة للجيش. أمّا المرحلة الثالثة

---

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

والمستمرة إلى اليوم فبدأت بالتزامن مع السعي الأميركي لإدراج الحرس الثوري في قائمة الإرهاب من ناحية، ومع تزايد الضغوط الغربية والأوروبية بشأن ملف إيران النووي والتهديد بفرض عقوبات عليها من ناحية أُخرى، الأمر الذي يجعل الجيل الثالث من الحرس شبيهاً بالجيل الأول منه مع الإقرار بوجود اختلافات في التوجه الأيديولوجي والنظر إلى روح الثورة بين الجيلين، فضلاً عن أن الأوضاع التي حكمت إيران والمنطقة في بدايات الثورة ليست تلك التي تحكمها اليوم. ومع ذلك، فإنه ليس مجازفة اليوم الحديث عن دور أكبر لـ "الحرس" في السياسة الداخلية والخارجية لإيران(٧٨).

ومن الواضح أن الفرع الاقتصادي للحرس الثوري المسمى "خاتم الأنبياء" بدأ بالسيطرة على مشاريع كبرى في قطاع النفط والغاز، والتي تبلغ قيمتها نحو عشرة مليارات دولار، علاوة على أن أكبر مشروع يتعلق بمراحل التطوير الثلاث لحقل الغاز العملاق "فارس الجنوبي" في الخليج، سيكون من نصيب الحرس بدلاً من الشركة التركية للاستثمارات النفطية التي استُبعدت لترددها في توظيف الاستثمارات اللازمة(٧٩). وهذه الشركة القابضة العملاقة التي تجمع بين العديد من النشاطات الاقتصادية لحراس الثورة تتركز أعمالها بشكل أساسي على البناء من طرق وجسور ومرافيء وأنابيب للنفط، وقد بدأ الجدل يتعالى بشأن دور الحرس الاقتصادي عندما أعلن أنه مستعد ليحل محل الشركات الغربية في مشاريع غاز كبيرة ذات طابع معقد تقنياً، مثل "فارس الجنوبي". وتقوم الشركات النفطية الغربية الكبرى الموجودة مثل شل وتوتال وستات أويل، بالانسحاب بالتدريج

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) "غيبت شركت‌هاى خارجى.. مشاركت ١٥ ميليارد دلارى 'قرارگاه خاتم' در پروژه‌هاى نفت وگاز" ("غياب للشركات الأجنبية.. مشاركة بـ ١٥ مليار دولار لـ 'مجمع خاتم' في مشاريع النفط والغاز")، صحيفة "دنياى اقتصاد" ("عالم الاقتصاد")، العدد ٢٠٨٧، ٤ خرداد ١٣٨٩ (٢٥/ ٥/ ٢٠١٠) في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.donya-e-eqtesad.com/Default_view.asp?@=208410

جرّاء الحظر المالي والضغوط الدولية المتزايدة ضد طهران التي فُرضت عليها عقوبات بسبب برنامجها النووي.

ولا تأتي العلاقة التي ظلت وثيقة إلى فترة قريبة بين نجاد والحرس الثوري جرّاء التشكيلة العسكرية لهذه المؤسسة، وإنما لكونها امبراطورية اقتصادية لها أكبر الأثر في سير البرنامج النووي الإيراني ومستقبله، فنجاد يدرك أن ممارسة العناد مع الغرب، وتحمّل العقوبات أو الالتفاف عليها وإجهاضها، لا تتأتى من دون دعم هذه المؤسسة، الأمر الذي ربما يفسر القرار الأميركي بمعاقبة عدد من الشركات التي لها علاقات تجارية بـ "خاتم الأنبياء"[٨٠]. وقد أعطى الحرس نجاد الضوء الأخضر كي يستمر في سياساته الخارجية التي تتحدى أميركا والغرب، عندما أعلن في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ استعداده لأن يحل محل الشركات الأجنبية العاملة في ميدان مشاريع النفط والغاز. ولاقى نجاد نقداً واسعاً بسبب ما يقال عن امتيازات منحتها حكومته إلى الشركات التابعة للحرس، وحذر تقرير اقتصادي لمركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الذي يسيطر عليه الأصوليون من الفاعليات الاقتصادية للحرس الذي يسيطر على ثلث الاقتصاد الإيراني، وممّا يمكن أن تتركه من تبعات سلبية على هذا الاقتصاد. والحقيقة فإن الامتيازات المعطاة للحرس ليست في كاملها قراراً حكومياً، بل هي قبل ذلك كله ممنوحة بموجب أوامر صادرة عن خامنئي نفسه الذي يلقى ولاء منقطع النظير داخل مؤسسة الحرس بصفته الولي الفقيه الواجب إطاعته.

---

(٨٠) شركة خاتم الأنبياء هي من الشركات التي تعود ملكيتها بشكل معلن إلى الحرس الثوري الإيراني، وكانت وظيفتها في البداية تعبيد الطرق وتأسيس المشاريع النفطية. وقامت الشركة في نهاية الثمانينيات بدور كبير في إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية - الإيرانية، فأصبحت من أهم الشركات الهندسية. ويقال إنها تضم ٢٥,٠٠٠ موظف وعامل، وتقوم بتنفيذ ٧٦٠٠ مشروع مثل بناء السدود والزراعة والمعادن والبناء والجسور والأنفاق والطرق والأنابيب لنقل النفط والغاز وخطوط الهاتف. انظر: إيف بورديلون، "إيران: جولة في باطن امبراطورية الحرس"، تعريب عادل حبه، ٢/٦/ ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.urmina.com/news.php?action=view&id=5476

ولـم يقـف الحـرس بعيـداً عـن حالـة الصـراع الدائـرة فـي إيـران اليوم بين رفسـنجاني ونجـاد، فالرئيـس الإيرانـي صـرّح ولمّح إلى علاقات مافيات الفسـاد بعائلة رفسـنجاني،[٨١] ويشـاع أن رئيس مجمع مصلحة النظام والرئيس السـابق سعى، وعلى مدى سنوات رئاسته (١٩٨٩-١٩٩٧)، لوضع العراقيل أمام أنشطة الحرس الثوري الاقتصادية، وخصوصاً في مجال الصناعات النفطية، حماية لعدد من المقربين منه المعروفين بنفوذهم في مجال الصناعات النفطية. وهذه الشراكة مع الحرس هي التي جعلت نجاد يؤكد أن "مافيا النفط في إيران قُطعت يدها"،[٨٢] ولا سيما أنه عيّن وزيراً للنفط هو عضو في الحرس الثوري[٨٣].

ورأى نجـاد فـي الحـرس مـلاذاً للتعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه بلده، وتبدو لهجة خطاب قادة الحرس، فيما يتعلق بـ "مواجهة الأعداء"

---

(٨١) خلال الحملة الانتخابية لسـنة ٢٠٠٥، وعد نجاد بتنظيـف وزارة النفط من "المافيات العائليـة"، وعندما فاز بالرئاسـة سـارع مهدي هاشـمي رفسـنجاني الذي لاحقته فيما بعد شـبهات الفسـاد بتقديم استقالته من وزارة النفط. ويُجمع المراقبون في ايران على أن نفوذ عائلة رفسنجاني وصل إلى أدنى مسـتوياته مع وصول نجاد إلى السلطة. انظر: "پسـر هاشمى رفسنجانى از وزارت نفت اسـتعفا كرد" ("ابن هاشـمي رفسـنجاني اسـتقال مـن وزارة النفـط")، موقع "بي. بي. سـي. بالفارسية" الإلكتروني، ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥:

http://www.bbc.co.uk/persian/business/story/2005/08/050807_ra-oil-hashemi.shtml

(٨٢) "احمـدى نژاد: دسـت‌هاى اصلى مافياى نفت قطع شـد" ("أحمدي نجـاد: الأيادي الرئيسية في مافيا النفط قُطعت")، موقع "ألف" الإلكتروني، ٢٨ ارديبهشت ١٣٨٨:

/http://alef.ir/1388/content/view/46048

(٨٣) عيّن نجاد مسـعود مير كاظمي في حكومته التاسعة وزيراً للتجارة، ثم وزيراً للنفط في حكومته العاشرة قبل أن يقيله وسط اعتراض نيابي، وأثار الوزير ردات فعل عديدة عقب إجراءات تضمنت تغيير ٢٥٠ مديراً في وزارة النفـط، وجاءت، في أغلبها، في إطار مكافحة مافيا النفط في إيـران. وقد عبّـر مير كاظمي أكثر من مـرة عن صعوبة مواجهـة مافيا النفط في إيـران واصفاً إياها بالأخطبوط. انظـر: "موج تحول در صنعت نفـت وتحقق تدريجى وعده احمـدى نژاد" ("موجة تغيير في صناعة النفـط وتحقيق متدرج لوعد نجاد")، ٢٩ بهمـن ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.dolateyar.com/view-7979.html

و"إرساء قيم الثورة" والعداء للغرب الاستعماري، منسجمة إلى حد التماهي مع خطاب نجاد، لكن هذه العلاقة دخلت منعطفاً جديداً على خلفية ما عُرف بقضية "الأرصفة البحرية".

٣ - الصدام الأصعب مع الحرس

فتحت "المناورات النجادية"، وخصوصاً تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بعيداً عن أعين الحكومة ومباركتها، باباً للمواجهة مع الحرس الثوري. وكان على نجاد أن يعلم أن إقدامه على إقالة مصلحي وهو صاحب التاريخ العريض في الحرس، وأن يتبع ذلك بإقالة وزير النفط مير كاظمي العضو البارز في الحرس، لن يمر من دون تبعات. وبدأت قيادات في الحرس بملاحقة واعتقال مقربين من نجاد بات يطلق عليهم تسمية "تيار الانحراف"،[٨٤] وهذه القيادات ترى أن هذا التيار يشكل خطراً على إيران يماثل خطر "تيار الفتنة"، وهي التسمية التي دأبت قيادات حرس الثورة على إطلاقها على "الحركة الخضراء" ورموزها.

وتبادل نجاد المصالح مع حرس الثورة، لكنه بدا غير راض عن توسع نشاطه التجاري من دون التنسيق مع حكومته، فأثار قضية الأرصفة البحرية التي لا تخضع لإشراف الحكومة، ووصفها بأنها "غير قانونية"، وقال: "إن بعض المؤسسات غير الرسمية يملك أرصفة خاصة به، ويقوم بتهريب السلع والعملة، ولا يخضع لإشراف الحكومة"[٨٥]. واتهم نجاد خلال حديث متلفز بثه التلفزيون الإيراني

---

(٨٤) "جعفری در گفتگو با مهر: سپاه ضابط دستگاه قضایی در برخورد با جریان انحرافی است" ("جعفري في حديث لمهر للأنباء: الحرس أداة السلطة القضائية لمواجهة تيار الانحراف")، موقع وكالة "مهر نيوز" الإلكتروني، ١٢/ ٤/ ١٣٩٠:

http://www.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?NewsID=1351670

(٨٥) "انتقاد رئيس جمهور از سود بالای تسهیلات بانکی واسکله های غیرمجاز برخی وزارت خانه ها" ("انتقاد رئيس الجمهورية لارتفاع فوائد التسهيلات البنكية والأرصفة غير المرخصة")، موقع صحيفة "خراسان نيوز" الإلكتروني، ١٢/ ٤/ ١٣٩٠:

http://www.khorasannews.com/News.aspx?type=4&year=1390&month=4&day=12&id=833422

الحرس الثوري بممارسة عمليات تهريب للبضائع والعملة الصعبة، وذلك من خلال إنشاء هذه الأرصفة، وهدد بإغلاقها. وجاء رد محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري الإيراني، سريعاً، نافياً تصريحات نجاد، ومعتبراً إياها "حرفاً للأنظار بغية التستر على بؤر التهريب الحقيقية"(٨٦).

ولم ينفِ جعفري أن في إيران أرصفة بحرية عسكرية خاضعة للحرس الثوري، لكنه أوضح أنه "لا يتم فيها ممارسة أي عمل تجاري." وقد تزامن ذلك مع ما كشفته وكالة الأنباء الطالبية الإيرانية "إيسنا"، إذ نشرت أسماء ٨٠ رصيفاً بحرياً تابعاً للحرس(٨٧) في محافظات هرمزگان، وبوشهر، وسيستان، وبلوشستان، وخوزستان في جنوب غرب إيران، وأرصفه أُخرى على الساحل الشمالي في منطقة مازندران.

ويتحدث علي آلفونه، الباحث في مؤسسة "أميريكان إنتربرايز" الأميركية، عن أن "الحرس الثوري أنشأ الأرصفة غير المرخصة لتهريب النفط واستيراد البضائع بعيداً عن القنوات الرسمية التابعة للحكومة"(٨٨).

ويقول الباحث الإيراني "إن إنشاء الأرصفة البحرية غير المرخصة من قبل الحرس الثوري يمتد عمره لأكثر من ٢٠ عاماً، ويرجع إلى الفترة الأولى من حكومة هاشمي رفسنجاني، بعد الحرب الإيرانية-العراقية، عندما فرغ الحرس الثوري من الحرب وبدأ بتنفيذ مشاريع اقتصادية مستقلة بعيدة عن الرقابة

---

(٨٦) "سردار جعفری در گفتگو با مهر: مبادلات تجاری در اسکله‌های سپاه انجام نمی‌شود" ("القائد جعفري في حديث لمهر: المبادلات التجارية لا تتم من أرصفة الحرس")، موقع وكالة "مهر نيوز" الإلكتروني، ١٢/ ٤/ ١٣٩٠:

http://www.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?NewsID=1350404

(٨٧) " 'اسكله های دردسرساز' ليستی از اسكله‌های 'مجاز' و'خارج از نظارت گمرك' ايران" (" 'الأرصفة المسببة للصداع'، قائمة بالأرصفة 'المرخصة' و'البعيدة عن رقابة الجمارك' ")، موقع وكالة أنباء "إيسنا" الطالبية الإلكتروني، ٧/ ٥/ ٢٠١١:

http://www.isna.ir/isna/NewsView.aspx?ID=News-1800101

(٨٨) "٨٠ اسكله غيرمجاز زير نظر 'برادران قاچاقچی' " ("٨٠ رصيفاً غير مجاز تحت سلطة 'الأخوة المهربون' ")، موقع "دويچه وله" الإلكتروني، ٧/ ٥/ ٢٠١١:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,6564896,00.html

الحكومية."[89]

٤ - الخطاب النجادي من ولي العصر[90] إلى المدرسة الإيرانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين، اللهم عجّل لوليك بالفرج والعافيه والنصر، واجعلنا من خير أنصاره وأعوانه والمستشهدين بين يديه

.. تعالوا يداً بيد، لننشر فكر المقاومة لمواجهة الشر والأقلية الحاقدة ولدعم الخير والأغلبية الخيرة ومظهر الخير الكامل، إمام العصر الموعود (عليه السلام) الذي سيأتي برفقة المسيح (عليه السلام). دعونا نضع الآليات العادلة والإنسانية لتنظيم علاقات بنّاءة بين الأمم والحكومات. أي إلهنا الكبير امنح الأمم يد العون، وَضَعْ حداً لمعاناة البشرية وأعطِ الرونق للعدالة والجمال والحب. أيها الأصدقاء تعالوا لنكون شركاء في إقامة هذا العصر النوراني الذي جاء به الوعد الإلهي (من خطاب نجاد أمام الأمم المتحدة).[91]

يجب أن يصل الإنسان إلى نقطة تكون رمزاً لـ "المعرفة والحكمة"، "الرحمة والشفقة"، "القسط والعدالة"، "السلطة والإبداع"، "الغفران واللطف" الإلهيين. وهذا كله سيتحقق في ظل سيادة الإنسان الكامل، آخر ذخيرة من الله، ومولود من سلالة نبي الإسلام العزيز، أي الإمام المهدي (عليه السلام)

---

(٨٩) ويمكن الاستماع إلى المقابلة مع آلفونه في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.dwworld.de/popups/popup_single_mediaplayer/0,,15212800_type_audio_struct_10506_contentId_15108145,00.html

(٩٠) للاطلاع بشكل مفصل على الأبعاد الاجتماعية لفكرة المهدوية في إيران يمكن الرجوع إلى:
Abbas Amanat, *Resurrection and Renewal: The Making of the Babi Movement in Iran, 1844-1850* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1989), pp. 1-29.

(٩١) "رئيس جمهور در مجمع عمومى سازمان ملل متحد مطرح كرد: خداوند انسان را براى تجاوز خودخواهى وتخريب نيافريده است" ("رئيس الجمهورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: الله لم يخلق الإنسان للعدوان والأنانية والتخريب")، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، ٣ مهر ١٣٨٧:
http://www.president.ir/fa/?ArtID=12189

> وعيسى بن مريم (عليه السلام) وكل الناس الخيرين الذين سيرافقونه في مهمته العالمية الكبرى. هذا هو فكر الانتظار؛ انتظار الحكم الرشيد، وفطرة عالمية وأصل الأمل في إصلاح العالم.
>
> هؤلاء سيأتون بمساعدة الناس المؤمنين الصالحين، وسيحملون معهم جميع تطلعات البشر على مر العصور من أجل الحرية والكمال، والأمن والنمو والسلام والهدوء والجمال. وسيقومون بطي بساط الحرب والعدوان ويقدمون العلم والروحانية والصداقة هدية إلى العالم (من خطاب آخر لنجاد في الأمم المتحدة).(٩٢)

يؤمن نجاد بأن مهمة حكومته، بل مهمة الثورة، هي تهيئة الأوضاع لظهور المهدي(٩٣). ويذهب مهدي خلجي(٩٤) إلى أن التصريحات المتعددة والصادرة

---

(٩٢) "متن كامل سخنراني رئيس جمهور در مجمع عمومى سازمان ملل متحد" ("النص الكامل لكلمة رئيس الجمهورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة")، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، ٢ مهر ١٣٨٨:

http://www.president.ir/fa/?ArtID=17912

(٩٣) يعتقد الشيعة الإثنا عشرية بإمامة الأئمة الإثني عشر من أهل البيت، وهذا الاعتقاد هو من أصول المذهب، ومحوره الذي سُمِّي لأجله المذهب الإمامي، ومذهب التشيع، ومذهب أهل البيت. ويؤمن أتباع هذا المذهب بأن أول الأئمة الأوصياء المعصومين عندهم هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وخاتمهم هو الإمام المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري، الذي يلحقون اسمه دائماً بـ "عجَّل اللّه فرَجَه"، ويقولون إنه وُلد في سنة ٢٥٥ هجرية في سامراء، ثم مدَّ اللّه في عمره وغيَّبه كي يُنجز به وعده ويظهره، ويُظهر به دينه على الدين كله، ويملأ به الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً. والاعتقاد بأن المهدي الموعود هو الإمام الثاني عشر، وأنه حيّ غائب، هو جزء من المذهب، ومن دونه لا يكون المسلم شيعياً اثني عشرياً، ولذلك فإن ربط قضية المهدوية وحصرها في نجاد أو تياره ومناصريه مجانب للحقيقة، ذلك بأن فكرة المهدوية والانتظار متغلغلة في المجتمع الإيراني، ولدى الشيعة خاصة، لكن نجاد جعلها أساساً في خطابه الداخلي والخارجي، الأمر الذي لم يكن كذلك في خطاب مَن سبقه من مسؤولين، ولا سيما في المجال الدبلوماسي الخارجي.

(٩٤) مهدي خلجي، باحث إيراني من مواليد قم، ومن الذين درسوا في حوزتها قبل أن يلتحق بدروس المفكر الإيراني المثير للجدل عبد الكريم سروش وعالم الاجتماع الإيراني بابك

عن أحمدي نجاد وعن المقربين منه، هي أنه وجماعته يؤمنون بمجموعة من الأفكار السرية (الخفية)، وبمفاهيم "آخر الزمان الوشيك" التي يطبّقونها على التخطيط الاستراتيجي والدبلوماسي. ويقول خلجي في دراسة له: تعتقد هذه الجماعة أن التعاليم الشيعية الفريدة تجعل العلم الحديث غير ضروري(٩٥). لكن هذا الرأي يجد ما ينقضه على أرض الواقع إذ إن نجاد أولى العلوم اهتماماً كبيراً، وهو، على العكس مما يقوله خلجي، يدافع عن العمران والازدهار العلمي كطريق وضرورة لتهيئة الأرضية اللازمة لظهور المهدي.

ويمكن رصد شيوع فكرة المهدوية من خلال الإغراق الاجتماعي بصورة كبيرة في الطقوس الدينية، وما يوليه الناس من أهمية لزيارة الأضرحة، وما يلقاه مسجد "جمكران"(٩٦) من اهتمام وتعمير. ويرى باحثون أن هذا هو ردة فعل على إخفاق الحكومة الإيرانية في تحقيق وعودها، الأمر الذي دفع كثيرين من الإيرانيين إلى البحث عن بديل فوجدوه في طقس المهدي - أو "الإمام الغائب"- الذي سيقيم حكماً عالمياً. فاللجوء إلى هذا الشكل البدائي من الدين أوجد عالماً جديداً من المعاني يملك الناس فيه سلطاناً وأهمية، لا مجرد مفاهيم دينية(٩٧).

أحمدي. وقد انتقل إلى الولايات المتحدة الأميركية، ويعمل باحثاً في مركز واشنطن لدراسات الشرق الأوسط. انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://fa.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%87%D8%AF%DB%8C_%D8%AE%D9%84%D8%AC%DB%8C

(٩٥) Mehdi Khalaji, "Apocalyptic Politics: On the Rationality of Iranian Policy", *Washington institute*, January 2008, availabe at: http://www.washingtoninstitute.org/templateC04.php?CID=286

(٩٦) يبعد مسجد جمكران، خمسة كيلومترات عن مدينة قم المقدسة في إيران، ويقع في الجانب الجنوبي الشرقي للمدينة، مباشرة بعد قرية جمكران، وبالقرب من جبل معروف بمقام الخضر عليه السلام. وتقول الروايات الشيعية إن هذا المسجد بُني بأمر من المهدي، ويؤمه يومياً آلاف الزائرين الذين يكتبون رسائل إلى المهدي يودعونها في بئر هناك، ويتحدثون عن كرامات ومعجزات.

(٩٧) Khalaji, op.cit.

عندما أصبح نجاد رئيساً، شهدت إيران في أغسطس ٢٠٠٥، عقد أول مؤتمر دولي بشأن "العقيدة المهدوية"،[٩٨] وقد جاء عقد المؤتمر مباشرة بعد حديث نجاد في الأمم المتحدة في خطاب أربك الحضور الأجانب بفكرة المهدي الموعود التي لم تُطرح في السابق من طرف أي شخص من على منابر الأمم المتحدة. وعقد المؤتمر إلى اليوم ست دورات حظيت بدعم نجاد وحكومته، فـ"غاية حكومتي هي رضا الشعب"، وعقب حضوره في المؤتمر الأول علق نجاد للصحافيين بقوله: "ليس لدي شكّ في أن شعب الجمهورية الإسلامية يستعد لعودة الإمام الغائب، وبإرادة الله فإننا سنشهد ظهوره قريباً"[٩٩]. وفي واحدة من خطبه، قال نجاد : "اليوم يتحمل شعب الجمهورية الإسلامية مسؤولية كبيرة، ومسؤوليتنا هي أن نقيم في إيران مجتمعاً نموذجياً يكون مقدمة لذلك الحدث العظيم"[١٠٠].

وفي كلمة افتتاحية في المؤتمر السادس للمهدوية في سنة ٢٠١٠، قال الأمين العام للمؤتمر حجة الإسلام والمسلمين مسعود پورسيد آغايي: إن معرفة ولي العصر، تضع الحد الفاصل بين الإسلام والكفر، الإسلام والنفاق، الإسلام والضلال. وعلينا أن نتعرف إلى بعض مفاهيم هذا الاعتقاد وتطبيقاته في المجالات التربوية، والسياسية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والقطاع الاقتصادي، والبعد الأمني[١٠١]. ويعتبر آغايي أن "المهدوية" يمكن أن تشكّل

---

(٩٨) "گزارش برگزاری نخستین همایش بین المللی دکترین مهدویت" ("تقرير بشأن عقد المؤتمر الدولي الأول لعقائد المهدوية")، الموقع الرسمي للمؤتمر، ٢٧ شهريور ١٣٨٤: http://www.mahdaviat-conference.com/vdci2.artt1azccb.html

(٩٩) من حديث نجاد للصحافيين على هامش مؤتمر المهدوية الأول، ١٦/ ٩/ ١٣٨٤.

(١٠٠) "احمدی نـژاد: وام دار هیچ کس جز مردم نیستم" ("أحمدي نجاد: لست مديوناً لأحد سوى الشعب")، موقع وكالة أنباء "إيسنا" الطالبية الإلكتروني، ١١/ ١١/ ٢٠٠٥: http://branch.isna.ir/Mainoffices/NewsView.aspx?ID=News-36769

(١٠١) كلمة الأمين العام لمؤتمر العقائد المهدوية السادس، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠: http://www.mahdaviat-conference.com/vdcgr79y4ak9t.r,a.html

موجّهاً إلى "إنشاء الحكومة العالمية".

وترى مريم معين الإسلام، وهي باحثة إيرانية ترئس منظمة نسوية للنساء اللواتي ينتظرن المهدي، أن الحضارة الغربية على عتبة الانحدار، وأن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحل محلها هو الحضارة الإسلامية ممثّلة بإيران،[١٠٢] وهنا، فإن معين الإسلام ترى حكومة المهدي العالمية بديلاً حصرياً من العولمة الراهنة التي يقودها الغرب.

وحضر إمام "الزمان الغائب" بقوة في أزمة نجاد السياسية التي شهدتها فترته الرئاسية الثانية، وشكل محوراً مهماً في موضوع الخلاف والهجوم اللذين يتعرض لهما من طرف جهات عدة في مقدمها الحرس الثوري، وشارك في الهجوم مجلس الشورى ورجال الدين في قم. ولا تنفصل قضية "المهدوية" عن مجمل التنافس والتجاذب السياسي في إيران، وتتجاوز في حقيقتها الجوانب العقائدية لتصل إلى صراع النفوذ والقوة في إيران.

وجاء الهجوم بصورة واضحة من جانب قيادات في الحرس ومرجعيات دينية تحذّر مما تسميه "تيار الانحراف" داخل حكومة نجاد، وضغطت هذه القيادات بشدة كي يعلن الرئيس براءته من مقربين منه يتزعمون "تيار الفتنة هذا". إن تداول مصطلح "تيار الانحراف" جعل منه مفردة سياسية جديدة في القاموس السياسي الإيراني، وذلك بعد تراجع مصطلح "تيار الفتنة»،[١٠٣] أمّا المقصود بـ "تيار الانحراف" فلا يعدو أن يكون فريق نجاد، وعلى رأس هذا الفريق مدير

---

(١٠٢) "برون دادهاى اقتصادى فرهنگى سياسى واجتماعى دكترين حكومتى مهدويت درمقايسه با جهانى سازى" ("المعطيات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية لعقيدة الحكومة المهدوية مقارنة بالعولمة")، في "مقالات مختارة من الأبحاث المقدمة للمؤتمر الدولي للمهدوية"، المجلد الثاني، ص ٣٣ (تهران: مؤسسة اينده روشن / "المستقبل المشرق"، "پژوهشكده مهدويت" / "مركز أبحاث المهدوية"، ١٣٨٥).

(١٠٣) محمد صالح صدقيان: " 'تيار الانحراف' مصطلح جديد يطغى على 'تيار الفتنة' في إيران"، موقع جريدة "الحياة" اللندنية الإلكتروني، ١٦ أيار/ مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/266987

مكتبه إسفنديار رحيم مشائي.

أمّا وصف نجاد بأنه المولع بفكرة الظهور من دون سواه من القيادات السياسية في إيران فوصف يجانب الصواب، ويتخذ ذريعة لمهاجمته والقول إنه يشجع الخرافة، فالفكرة المهدوية عميقة في الطرح السياسي الإيراني، لكن نجاد أخرجها من إطارها الداخلي، (١٠٤) وأدخلها في خطابه الخارجي. والقول إن فكرة المهدوية تجد صداها لدى كثير من السياسيين في إيران له صدقيته، فالدولة الحقة كما يراها رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني تعني الدولة المتصلة بثورة الإمام المهدي، وعليه، فإن الحكومة المهدوية، والحكومة التي تريد أن تقول: إنني أمتلك خصوصية الانتظار، يجب أن تهتم بموضوع التكامل، وتمتاز بالحيوية والنشاط والأمل والحركة، فلا تيأس، ولا تصاب بحالات القنوط في مواجهة الباطل.

ولم يكن لفيلم وثائقي حمل عنوان" الظهور وشيك جدا" (١٠٥)أن يمر من دون إثارة جدل سياسي وديني واسع في إيران، فالفيلم الذي يتحدث عن عودة الإمام المهدي وعلامات ظهوره، جرى توزيعه بشكل كبير في مدن إيران وقراها، واتُّهم نجاد وفريقه السياسي، بأنهما حقيقةً يقفان وراء صناعة هذا الفيلم وترويجه لتحقيق مآرب سياسية.

ويسعى الفيلم للتشديد على دور المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ظهور الإمام الغائب، ويؤكد أنهما من أبرز الشخصيات التي تمهد لعودته، ويروي الفيلم الذي جرى اعتقال مخرجه روايات تاريخية لظهور الإمام الثاني عشر للشيعة الإثنى عشرية، أي الإمام المهدي. وبعد عرض عدد من الوقائع السياسية والأحداث التي شهدتها

---

(١٠٤) من كلمة ألقاها رئيس مجلس الشورى الإيراني، علي لاريجاني، في المؤتمر السادس لعقائد المهدوية، الذي عُقد في طهران، الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤتمر، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠: http://www.mahdaviat-conference.com/vdcfiedeaw6dv.ikw.html

(١٠٥) الفيلم موجود في موقع "يوتيوب" الإلكتروني، ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١: http://www.youtube.com/watch?v=HkfB0j4Mbw4&feature=related

وتشهدها المنطقة، ولا سيما في العراق ومصر واليمن والسعودية وكذلك إيران، يصل الفيلم إلى نتيجة فحواها أن خامنئي ونجاد، هما من جنود المهدي، وهما اللذان سيسلمان له الراية. ويكاد الفيلم يجزم بأن موعد الظهور بات قريباً جداً. ويسقط الفيلم روايات شيعية على شخصية خامنئي ويرى أنه هو السيد الخراساني صاحب الجيش القوي الذي سيسلم الراية إلى المنجي الموعود، وأن نجاد هو شعيب بن صالح، الذي يقود حرباً ضد الفساد وينتصر على جيش السفياني ويمهد الأرض لظهور إمام الزمان وولي العصر(١٠٦). وقد واجه الفيلم ردات فعل دينية، إذ شكك العديد من الباحثين ورجال الدين في صحة الأسانيد والروايات التي بُني عليها الفيلم. كما أن المرجع الديني البارز آية الله مكارم الشيرازي ألقى بالشك على الفيلم، لكن نقطة انتقاده هي، بصورة أساسية، وقت تعيين ظهور إمام الزمان، فالحديث عن وقت محدد من شأنه أن "يوجه لطمة إلى معتقدات الناس وايمانهم بالمهدوية"، وهو كما يصفه "كذب محض". وقد رأى الشيرازي الذي كان يتحدث إلى الناس المحتشدين في مسجد جمكران أن "الأعداء هم مَن يقف وراء توزيع هذا الفيلم بصورة مجانية"، وطالب بملاحقة المسؤولين عن الفيلم قضائياً،(١٠٧) لكن آخرين وصفوا الفيلم بأنه "حدث ثقافي كبير"(١٠٨).

---

(١٠٦) انظر الأجزاء الرابع والخامس والسادس من الفيلم في مواقع "يوتيوب" الإلكترونية التالية، ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١:

http://www.youtube.com/watch?v=LWF0agg4Sus&feature=related

http://www.youtube.com/watch?v=43xMNfHMrTE&feature=related

http://www.youtube.com/watch?v=s4pM34VA1Xw&feature=related

(١٠٧) "آيت الله مكارم شيرازى: توزيع گسترده ورايگان مستند 'ظهور نزديك است' مشكوك است" ("آية الله مكارم الشيرازي: التوزيع الواسع للفيلم الوثائقي 'الظهور وشيك جداً' مشكوك فيه")، موقع وكالة "مهر للأنباء" الإلكتروني، ٢/ ١/ ١٣٩٠:

http://www.mehrnews.com/fa/newsdetail.aspx?NewsID=1277182

(١٠٨) "مستند ظهور يك اتفاق فرهنگي بزرگ در كشور است" ("وثائقي الظهور حدث ثقافي كبير")، موقع "فريق المبشرين" الإلكتروني، ارديبهشت ١٣٩٠:

http://www.u313.ir/index.php?option=com_tabfront&Itemid=1

وإذا كان البعض يحمّل نجاد المسؤولية عن إنتاج هذا الفيلم وتسميته "شعيب بن صالح"، وهو ما نفاه بشدة، إلاّ إن شعيب هذا ظهر في إيران أكثر من مرة،[109] فحجة الإسلام محمد صابر جعفري المتخصص بأبحاث المهدوية، ورئيس تحرير نشرية "أمان" الإيرانية، يرصد حالات عدة منذ الثورة الإسلامية حتى اليوم جرى فيها تسمية أشخاصٍ شعيب بن صالح، ومن هذه الحالات تسمية آية اللّٰه رفسنجاني شعيب بن صالح عندما كان رئيساً لإيران، وبعد ذلك كان البعض يُطلق هذه التسمية على قائد الحرس الثوري السابق رحيم صفوي، وطالت القائمة أيضاً علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني في حكومة خاتمي، و غذى ذلك أصله العربي واسم والده (صالح)، وأن أهل الحي الذي يسكن فيه ينادونه شعيباً[110].

وإذا كان بعض آيات اللّٰه انتقد حديث نجاد عن قرب الظهور، فإن أياً منهم لا ينكره، ولا يجرم الانتظار، بل إن بعضهم يشارك الرئيس الإيراني فكرته بضرورة الإعداد لاستقبال المهدي، فإمام جمعة شيراز آية اللّٰه حائري الشيرازي يقول:[111] علينا أن نعد الأرضية للتمهيد لولي العصر "عليه السلام" في العالم، وليخلق هذا التمهيد حالة البصيرة في قلب كل شخص في العالم، فنُحيي بالصبر

---

(١٠٩) عقدت الندوة في المدرسة الفيضية في قم بمشاركة علماء دين وباحثين، ونشرت مجريات الندوة في مؤسسة "آينده روشن" ("المستقبل المشرق")، ٢٤ اسفند ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.bfnews.ir/vdchvmnk.23nz6dftt2.html

(١١٠) "نشست تخصصى نقد فيلم مستند 'ظهور بسيار نزديك است' برگزار شدّ" ("جلسة متخصصة لنقد فيلم 'الظهور بات وشيكاً جداً' ")، مؤسسة "آينده روشن" (المستقبل المشرق")، ٢٤ اسفند ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.bfnews.ir/vdchvmnk.23nz6dftt2.html

(١١١) من محاضرة ألقاها الشيرازي في مؤتمر عقائد المهدوية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.mahdaviat-conference.com/vdcgr79y4ak9t.r,a.html

والبصيرة الأمل والرجاء في قلوب الناس، وبالتضحية وطلب الحقيقة نبرز قيمة وثيقة الحضور بولي العصر "عليه السلام"، وهي الوثيقة التي ارتكزت على أمرين مهمين هما: الصبر في حد البصيرة، والبصيرة في حد الصبر.

ويفرد محمد عبد اللاوي مساحة واسعة في بحث طويل للحديث عن الدولة الممهدة للظهور:(١١٢) "فالدولة الممهدة لم تنتج الاستعمار والحروب والفتن على غرار دولة هيغل، وإنما أنتجت الجهاد، أي التحرر من الاستبداد." والدولة الممهدة التي تقوم على هذا المعنى الجديد للسياسة هي دولة الإمكانات التي تكشف أن التاريخ ليس له اتجاه واحد على غرار التاريخ الهيغلي، فالطاقة التعبدية للدولة تفتح الآفاق وتتجاوز الانسداد الذي نظر إليه هيغل وماركس ثم فوكوياما اليوم: إنه تاريخ الانتظار، أي تجاوز النهايات وتحطيم التاريخ المهيمن للسير في مسار تاريخ جديد في أفق تجسيد مشروع جميع الأنبياء عن طريق التطلع والممارسة الثقافية والسياسية للدولة الممهدة. وهكذا، فإن الحقيقة التعبدية للسياسة وللدولة بقيادة ولاية الفقيه كما يرى عبد اللاوي، هي تحرر الإنسان من هيمنة التاريخ "الهيغلي"، فحضور الروحانية في السياسة والدولة زلزل الفكر السياسي الغربي والتاريخ، وفتح المجال أمام زمان جديد نحو تاريخ جديد هو "الزمان الإيراني" الموجه من طرف الدولة الممهدة نحو المعنى والآفاق لا نحو النهاية وموت السياسة.

ويقول مهدي خلجي في دراسته المشار إليها أعلاه، إن ثمة أدلّة على أن الرئيس الإيراني ينتمي إلى جمعية خفية وسرّية تؤمن بآخر الزمان الوشيك، ولا يُعرف كثير عن نشاطاتها، وإنها بدأت عملها قبل الثورة ومن دون أن تحدد لنفسها مهمة سياسية، وواصلت نشاطاتها بعد الثورة في أربع مدن: تبريز؛ طهران؛

---

(١١٢) محمد عبد اللاوي، "ولاية الفقيه: الدولة الممهدة ومعنى التاريخ، دراسة فلسفية – سياسية"، المؤتمر الدولي السادس لعقائد المهدوية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.mahdaviat-conference.com/vdcjf8ehzuqet.f3u.html

أصفهان؛ مشهد. وتفيد التقارير بأن الجمعية تضمّ أقل من ١٠٠ عضو، لكنها، منذ سنة ١٩٨٤، استقطبت شخصيات حددت للجمعية مهماتها، ومنذ تلك الفترة، بات تحضير البلد لعودة الإمام الغائب أولويةَ الجماعة، وجرت أحاديث كثيرة تربط بين نجاد وجمعية "حجّتيه".

بدأ مؤسسو الجمعية الحجّتية نشاطهم في مشهد قبل أن ينتقلوا إلى طهران في خمسينيات القرن العشرين، وتأسّست "الجمعية الخيرية الحجّتية المهدوية" أو "جمعية مناهضة البهائية" في أعقاب حركة مصدق في سنة ١٩٥٣ على يد الشيخ محمود ذاكر زاده المعروف باسم "محمود حلبي" (١٩٠٠-١٩٩٨)، والذي كان تلميذاً مباشراً لـ "ميرزا مهدي أصفهاني"، وكان له حديث يومي في إذاعة مشهد. وحظيت الجمعية بدعم الشاه من أجل مواجهة "الخطر البهائي"، وهي تعتبر أن البهائية حلّت محل الإسلام إلى حين ظهور "المهدي"، [١١٣] وبناء عليه، سعت "الحجتية" للدفاع عن الإسلام الشيعي بالتشديد على مفهوم "الإمام الغائب"، وبالإصرار على أنه لا يزال حياً وأنه ينتظر أمر الله للظهور. وكانت النظرية السياسية للحجّتية هي النظرية الشيعية التقليدية نفسها، التي تؤيد الحكومة غير الدينية وتحظر أي مسعى لإطاحتها. وفي خطاب علني، قال حلبي: "الحكومة الإسلامية فكرة جيدة، لكن أولاً علينا أن نجد قائداً معصوماً قادراً على قيادة المجتمع استناداً إلى معصوميته. إن دماء الناس، وأملاكهم، وشرفهم، ونساءهم، لا يمكن أن تُسلَّم إلى رجل يمكن أن يخطئ، أو أن يتّبع غرائزه، وإنما يجب أن تُسلّم إلى الإمام المعصوم." وكان أحد مبادئ جمعيته أن "الجمعية لن تتدخل في الشؤون السياسية بأي شكل من الأشكال، كما أنها لن تتحمل أي مسؤولية عن نشاطات سياسية يقوم بها الأشخاص المشاركون فيها"،[١١٤] والواجب

---

(١١٣) عماد الدين باقي، "در شناخت حزب قاعدين زمان" ("في معرفة حزب قاعدي الزمان")، (تهران: نشر دانش اسلامى، ١٣٦٢)، ص ٢٩.

(١١٤) محمد رضا اخكري، "ولايتى هاى بى ولايت" ("ولايتيون بلا ولاية")، (بلا مكان: نشر برچم، ١٣٦٧)، ص ٧٩.

الوحيد للمؤمن الشيعي هو الانتظار والصلاة للإمام الغائب. ولذلك فإن أي مسعى لإقامة حكومة دينية غير مشروع دينياً، وذلك هو تفسير أن "الحجّتية" كجمعية لم تُشارك في الثورة. وقد وقف الخميني من الجمعية موقفاً حازماً بسبب موقفها من الحرب مع العراق، إذ إنها "دانت حرباً لا يقودها الحجة"، وعقب خطاب هاجمها فيه بشدة وهدد بكسر يد مَن يعمل ضد الثورة وقدمه،[١١٥] قامت بحل نفسها في سنة ١٩٨٣، ويشاع أنها عادت إلى العمل في الأعوام الأخيرة. إلاّ إن البحث في الأطر الفكرية والنظرية لهذه المنظمة تدحض الفكرة، فهذه الجمعية ترى أن واجب الشيعي الحقيقي هو الانتظار، وهي تعارض في أفكارها ولاية الفقيه لأنها تعتقد بحرمة قيامة حكومة غير حكومة المهدي (لا دولة شيعية قبل المهدي)، في حين أن نجاد من المعتقدين بصورة كاملة بولاية الفقيه، ومن المدافعين عنها. ويكتب محمد ميرزا مهدوي عن هذه القضية ويرى أن موقف نجاد من الاستكبار العالمي مناقض تمام لموقف الجمعية الذي يتصف باللامبالاة وبمعارضة تقديم الدعم لأهل فلسطين لأنهم من السنة، ويرى مهدوي وجود فرق بين العقيدة المهدوية التي يؤمن بها نجاد وفكر الحجتية، وفي مقدم هذا الأمر أن الرئيس الإيراني يعتقد بضرورة تدخّل الدين في السياسة، مناقضاً بذلك، وبصورة كاملة، ما تروّجه الجمعية[١١٦]. ويروي أحد نواب مجلس الشورى الإيراني أنه سأل نجاد خلال اجتماع ما إذا كان يتبع جمعية الـ "حجّتيه"، فكان جوابه النفي،[١١٧] وعلّق: هذا اتهام لا ينسجم مع صفاتي الشخصية، وتساءل:

---

(١١٥) صحيفة "الإمام"، ج ١٧، ص ٥٣٤.

(١١٦) "انجمن حجتيه ودولت احمدى نژاد" ("جمعية الحجتيه وحكومة نجاد")، ١٤ آذر ١٣٨٥(٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.tabnak.ir/fa/news/134501/%D8%A7%D9%86%D8%AC%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%AC%D8%AA%DB%8C%D9%87-%D9%88-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF%DB%8C%E2%80%8E%D9%86%DA%98%D8%A7%D8%AF

(١١٧) "رئيس جمهور در ديدار نماينده جيرفت در مجلس: من انجمن حجتيه اى نيستم" ("رئيس الجمهورية في لقائه مع النائب عن منطقة جيرفت في المجلس: لست من جمعية

هـل قامـت الجمعيـة يومـاً بالحديـث عن العدالة ومواجهة الفسـاد والتميز؟ هل سـبق أن شـاركتُ فـي الجهـاد والمقاومـة؟ إنهـم يلصقـون بـي التهم لأنني أقول فـي كل خطبـي: "اللهـم عجـل لوليـك بالفـرج والنصـر و..."، وهـم لا يريـدون لأحـد أن يتحـدث عـن الإمـام، وهدفهـم تشـويه صورة حكومتي لدى الشـعب. وفـي الوقـت الـذي تقـوم أيديولوجيـا "الحُجّتية" على الجبرية وتؤمن بأن الإمام سيظهر في آخر الزمان، يتبنى نجاد فكراً يقول إن هناك أفعالاً يجب القيام بها لتحقق العودة والظهور.

أ – مهدوية نجاد وآيات الله

لا تسـير علاقـات نجـاد بآيـات اللّـه فـي قم على وتيرة حسـنة، والاسـتثناء الوحيد في التيار المهدوي الذي يتزعّمه أحمدي نجاد هو "محمد تقي مصباح يزدي" الذي يتمتّع بالاحترام في حوزة قم على المستوى الفقهي، وقد سبق أن وصف نجاد آية اللّه مصباح يزدي، بأنه معلمه الروحي والعقائدي. ويتّخذ كثير مـن رجـال الديـن والفقهـاء البارزيـن موقفاً متحفظاً من المهدوية النجادية، ذلك بأن المهدويين يؤمنون بأن الإسـلام يعيش حالة أزمة، وأن مؤسسـات الإسـلام التقليدية انحرفت عن "الصراط المسـتقيم" للإسـلام، وباتت عاجزة عن القيام بواجباتها.

ويذهـب الباحـث علـي آلفونـه فـي بحث عنوانه "أحمـدي نجاد في مواجهة رجال الدين"[١١٨] إلى أن نجاد يسـتخدم المهدوية كأصل في الإسـلام الشـيعي، أداةً للتغلب على رجال الدين، ولتهميش هذه الفئة ذات النفوذ الواسع في إيران. لكن آلفونه لا يعتقد أن ما يسميه "خداع نجاد للعامة واستغلاله المعتقدات الدينية

الحجتيه")، مؤسسة "آينده روشن" ("المستقبل المشرق")، ٧ دي ١٣٨٤، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.bfnews.ir/vdcf.0d0iw6dttgiaw.html

(١١٨) Ali Alfoneh, "Ahmadinejad Versus the Clergy", *American Enterprise Institute*, August 2008, available at: http://www.aei.org/outlook/28494

للمجتمع"، سيقودان إلى تمرد المؤمنين بالموعود ضد حكم رجال الدين الشيعة والطبقة الحاكمة للجمهورية الإسلامية، ذلك بأن نجاد وأنصاره يسعون، من خلال الكشف عن الفساد الاقتصادي والأخلاقي لبعض رجال الدين، لإضعاف قاعدة السلطة الدينية الأساسية، وأن ذلك، بوعي أو من دونه، سيقود إلى تعزيز أسباب القوة للحرس الثوري ونفوذه في هيكل السلطة في الجمهورية الإسلامية[١١٩].

ولا يوجد مَن ينكر أهمية المهدوية وخطورتها في الجمهورية الإسلامية، إلاّ إن باحثين كثيرين يرون في أي مناقشة بشأن الظهور الوشيك للمهدي يمس شرعية الإمام ويقوض الحكومة الإيرانية وينهيها، [١٢٠] لأنه مع مجيء المنجي، لا يعود هناك حاجة إلى المرشد الأعلى للثورة بصفته ممثلاً للإمام. وينص الدستور الإيراني صراحة على أن السلطة التنفيذية العليا تبقى معتبرة فقط "في غياب العصر"، [١٢١] وأنه، بعد ظهور الإمام الغائب، تنتقل السلطة التنفيذية والروحية في المجتمع الإيراني إلى المنجي والعالم، الأمر الذي يستدعي استبعاد القائد الحالي. ويقسم آلفونه الخطاب المهدوي لنجاد إلى مراحل يربطها بأهداف سياسية متنوعة لكل مرحلة، وهذه المراحل تبدأ من إشارات كلية إلى موضوع إمام الزمان وقرب ظهوره، وتنتقل إلى ربط ذلك بكرامات ومعجزات[١٢٢]. وتبع

---

(١١٩) Ibid.

(١٢٠) Khalaji, op.cit., Policy focus no. 79.

http://www.washingtoninstitute.org/templateC04.php?CID=286 Alfoneh, op.cit.

(١٢١) المادة الخامسة من الدستور الإيراني، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://tafatton.ir/plugins/content/content.php?content.213

(١٢٢) لقد أثار تسجيل لأحمدي نجاد وهو يتحدث إلى المرجع الديني آية اللّٰه جوادي آملي عن أنه أحس بحضور إمام الزمان وبهالة من النور تحيط به عندما كان يتحدث في الأمم المتحدة، كثيراً من النقد. انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.youtube.com/watch?v=GqR-tShsyDg

ووظّف كروبي هذا الأمر ضد نجاد خلال المناظرات الانتخابية التي بثها التلفزيون الإيراني في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وقد كذّب نجاد هذه الواقعة، لكن حجة الإسلام محمد تقي سبحاني، وهو من تلامذة آملي، كان حاضراً في الجلسة، فكذّب نجاد وأكد أنه تحدث بذلك. انظر:

ذلك نوع من محاولة المطابقة الأيديولوجية بين الجمهورية الإسلامية ومجريات السياسة الدولية ووقائعها، وحكومة إمام الزمان، وهو ما تصدى له مصباح اليزدي الذي اعتبر حكومة الجمهورية الإسلامية مظهراً من مظاهر المهدي وتجلياته[١٢٣].

ووصلت الأمور إلى حالة انتقاد غير مسبوقة من طرف رجال الدين في إيران لما سمّوه استغلال عقائد الناس الدينية لأهداف سياسية، ودافع نجاد وأنصاره عن توظيف هذه الفكرة لأغراض سياسية، بالقول إن الاعتقاد بالمنجي هو فكر راقٍ وعلمي، ولا علاقة له بترويج الخرافات،[١٢٤] وإن هدف الحكومة هو التحضير للظهور[١٢٥].

ويُرجع الرئيس الإيراني العداء بين عدد من رجال الدين وبينه، هم الذين يصفهم بأنهم أعداء اللّه، إلى فسادهم الأخلاقي والمالي، بحيث إنه ما كاد

"شاگرد آیت اللّه جوادی: احمدی نژاد هاله ای از نور را گفت" ("تلميذ آية اللّه جوادي: أحمدي نجاد تحدث عن هالة النور")، موقع "تابناك" الإلكتروني، ١٨ خرداد ١٣٨٨: http://www. tabnak.ir/fa/pages/?cid=51129

(١٢٣) "مشروعیت حکومت اسلامی در عصر غیبت از نگاه آیت اللّه مصباح یزدی" ("مشروعية الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة من وجهة نظر آية اللّه مصباح يزدي")، ١٨ اسفند ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.masjedpajooh.com/index.php?newsid=41

(١٢٤) قال نجاد في حديث للصحافيين: إن البعض، للأسف، يعادي الحقيقة، فمبحث إمام الزمان هو مبحث عالمي، ونحن نعتقد أن منجي البشرية ومخلصها هو شخص من نسل النبي محمد صلى اللّه عليه وسلم، وهذا في نظري قمة الترقي وليس خرافة. انظر: "رئیس جمهور در مصاحبه با خبرنگاران داخلی وخارجی: نوبت اعتمادسازی غرب است" ("رئيس الجمهورية في مقابلة مع الصحافة الداخلية والخارجية: دور الغرب في بناء الثقة")، صحيفة "إيران"، ٢٥ دي ١٣٨٤ (١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.iran-newspaper.com/1384/841025/html/politic.htm

(١٢٥) "احمدی نژاد: دست اندرکاران امور فرهنگی فراهم کردن شرایط ظهورمنجی را در دستور کار قرار دهند!" ("أحمدي نجاد: على مسؤولي الشؤون الثقافية أن يدرجوا تهيئة أوضاع ظهور المنجي في جدول أعمالهم!")، صحيفة "أبرار"، العدد ٥٤٥٧، ص ١، ١٩ آبان ١٣٨٦ (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://abrarnews.com/politic/1386/860819/html/index.htm

يعتلي كرسي الرئاسة حتى بدأت ملامح الخلاف بينه وبين المرجعيات تظهر إلى العيان، وشكلت قضية ما عُرف بـ "تسريبات باليزدار" علامة فارقة في العلاقة بينهما، إذ تحدث عباس باليزدار، الرئيس السابق لمكتب دراسات البنية التحتية في مركز أبحاث مجلس الشورى الإسلامي، ومراجع الحسابات في المحكمة العليا بشأن ملفات الفساد، في محاضرة ألقاها في جامعة همدان،[١٢٦] عن أكثر من ١٢٣ ملفاً لشخصيات اتهمها بقضايا فساد، بينها ٤٤ شخصية معروفة في إيران، منها تسع شخصيات هي من أكبر الشخصيات الدينية، وفي مقدمها: محمد إمامي كاشاني، إمام جمعة طهران؛ محمد يزدي، الرئيس السابق للسلطة القضائية؛ عباس واعظ طبسي، المسؤول عن محافظة العتبات المقدسة في مشهد؛ علي أكبر ناطق نوري، الرئيس السابق لمجلس الشورى. وفي أحاديث أُخرى وصلت الاتهامات إلى آية الله هاشمي رفسنجاني، الخصم السياسي الأول لنجاد. لكن باليزدار الذي أبدى دعمه لنجاد في مواجهة مَن اتهمهم بأنهم مافيات، متورط في تهريب المخدرات، وهو لم يلق الحماية من الحكومة، وإنما ما لبث أن اقتيد إلى المحكمة وحُكم عليه بالسجن عشرة أعوام[١٢٧] بتهمة المساس بالأمن القومي، والكشف عن وثائق سرية، وخيانة الأمانة، والكسب غير المشروع، والقذف ونشر الأكاذيب. وقد خُفف الحكم إلى ستة أعوام بعد تبرئته من تهمة المساس بالأمن، غير أن الحكومة والتيار الأصولي سارعا إلى نفي أي ارتباط به، على الرغم من أن اسمه مدرج في القائمة الأصولية المسماة "رائحة الخدمة الطيبة" الداعمة لنجاد[١٢٨]. ووجد باليزدار نفسه عرضة لهجوم الصحف والمواقع

---

(١٢٦) أُلقيت المحاضرة في جامعة أبو علي سينا في همدان، في ١٤ارديبهشت ١٣٨٧، بدعوة من مجموعة طالبية محسوبة على التيار النجادي، وقد اطّلعت الباحثة على تسجيل لمقاطع منها.

(١٢٧) "عباس پاليزدار به ده سال حبس محكوم شد" ("الحكم بالسجن عشرة أعوام على عباس پاليزدار")، ٢٥ خرداد ١٣٨٨، موقع "بي. بي. سي. بالفارسية" الإلكتروني، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2009/06/090615_pm_palizdar_verdict.shtml

(١٢٨) "احمد زيد آبادى: عباس پاليزدار، افشاگرى عليه افشاگرى" ("أحمد زيد آبادي: عباس پاليزدار، تسريب ضد التسريب")، موقع "بي. بي. سي. بالفارسية" الإلكتروني، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/story/2008/06/080611_an-az-palizdar.shtml

الأصولية، وفي مقدمها صحيفة "كيهان" التي اتهمته بتسريب وثائق خاصة بالحرس الثوري، إلاّ إن مواقع في الإنترنت معروفة بقربها من نجاد، دافعت عنه[١٢٩] ووصفته بالشخص الجدير بالثقة.

ودخل باليزدار فيما بعد في سياق المواجهة بين شخصيات أصولية مثل عمدة طهران محمد باقر قاليباف وأحمدي نجاد، عندما أعلن ندمه في مقابلة مع صحيفة "همشهري" المقربة من قاليباف على ما صرح به، وقال إن نجاد استغله للنيل من خصومه السياسيين، وإن كثيراً من الوثائق التي قدمها نجاد في مناظراته مع منافسيه كان هو مَن زوده بها، وقال إن نجاد وعده بمنصب وزاري ولم يف بوعده[١٣٠].

ودخل المدّاحون على خط المواجهة بين نجاد والمرجعيات، منحازين إلى رجال الدين، ويتساءل سعيد حداديان، وهو من أشهر مدّاحي إيران، ما إذا كان بقي مرجع ديني واحد يدعم نجاد، وسؤاله هذا يأتي لأنه يعتقد أن نجاد أصبح متطاولاً ولحوحاً، و"هذه الصفات من صفات الشيطان.. ولن نقف في حزب الله ضد المراجع العظام من أجل نجاد"[١٣١].

ولا يبدو خلاف نجاد مع المراجع الدينية بعيداً عن خلافه العميق وصدامه مع رفسنجاني، فالخلاف بين نجاد ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام يعود إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة ٢٠٠٥، غير أن المواجهة احتدت

---

(١٢٩) "به جاى تخريب وتهمت، باليزدار را در دادگاه 'علنى' محاكمه كنيد" ("بدلًا من التشويه والاتهام، حاكموا باليزدار محاكمة 'علنية' ")، موقع عدالتخانه (بيت العدل) الإلكتروني، ٢٢ خرداد ١٣٨٧: http://www.adlroom.org/vdcd.o0f2yt0nja26y.html

(١٣٠) "مقابله مع المتهم المثير للجدل" (ملف باليزدار)، "همشهري الشهرية"، (صحيفة "همشهري")، العدد ٤٨، ١٦/ ٤/ ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.hamshahrimags.com/NSite/FullStory/News/?Id=1320

(١٣١) "احمدى نژاد لجباز قد وضد روحانيت است" ("أحمدي نجاد عنيد ومتطاول ومعاد لرجال الدين")، موقع "شيعه أون لاين" الإلكتروني، ١٩ مرداد ١٣٨٩:
http://shia-online.ir/article.asp?id=13559

عقب تصريحات نجاد التي اتهم فيها عائلة رفسنجاني بالفساد في المناظرة الشهيرة التي جمعته بمير حسين موسوي في الانتخابات الرئاسية العاشرة[١٣٢]. وبعد تلك المناظرة خاطب رفسنجاني صديقه القديم علي خامنئي بصفته المرشد الأعلى للثورة مهدداً من عواقب انتخاب نجاد، ومطالباً إياه بالتدخل لمنع حدث "سيجر البلد إلى العنف ويعرض الثورة للخطر"[١٣٣]. وجاء رد خامنئي بمثابة دعم غير مسبوق لنجاد، إذ قال: "إن وجهة نظري في كثير من القضايا تقترب من وجهة نظر رئيس الجمهورية بشكل أكبر كثيراً مما تقترب فيه من وجهة نظر رئيس المجمع"[١٣٤].

ويحكي غياب نجاد عن جلسات المجمع قصة خلاف يتصاعد من وقت إلى آخر، فمنذ وقت طويل تغيب السلطة التنفيذية عن فاعليات المجمع، [١٣٥] في حين يحضر الأخوان لاريجاني كرئيسين للقوتين التشريعية والقضائية. ويبدو أنهما دخلا أيضاً على خط الخلاف، فرئيس مجلس الشورى علي لاريجاني يحاول إعطاء الرئيس الإيراني درساً قانونياً، بينما دأب رئيس المجلس القضائي آية اللّٰه صادق لاريجاني على دعوة نجاد إلى "رعاية الأخلاق". أمّا نجاد فلم يترك غيابه يبقى

---

(١٣٢) يمكن مشاهدة المناظرة التي جرت بين نجاد وموسوي في ١٣ خرداد ١٣٨٨ (٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.tebyan.net/weblog/drmgangineh/post.aspx?PostID=68474

(١٣٣) "نامه هاشمى رفسنجانى به رهبر معظم انقلاب" ("رسالة رفسنجاني لقائد الثورة")، صحيفة "جام جم"، ١٩ خرداد ١٣٨٨(حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.jamejamonline.ir/newstext.aspx?newsnum=100908995840

(١٣٤) من خطبة الجمعة التي أُقيمت بإمامة خامنئي عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة، والتي أعقبتها احتجاجات على إعادة انتخاب نجاد، ٢٩/ ٣/ ١٣٨٨(حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.asriran.com/fa/pages/?cid=75581

(١٣٥) "احمدى نژاد: مجمع تشخيص مصلحت، جاى قانون گذارى نيست" ("أحمدي نجاد: مجمع التشخيص ليس مكاناً لوضع القوانين")، ٢٠ دى ١٣٨٩ (١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.mellatonline.ir/index.php?option=com_content&task=view&id=5474

بلا سبب، وهو ما عبّر عنه غلام حسين إلهام، المستشار الأعلى لنجاد، بقوله: "هاشمي رفسنجاني لم يدر المجمع بشكل جيد" و"أحمدي نجاد لن يذهب إلى جلساته لأنه يقف ضد خطابه الأصيل." ولعل ذلك ما مهّد للمطالبات التي أتت على شكل تصريحات لمعاوني نجاد ومستشاريه بإعادة النظر في تركيبة المجمع، إذ "لا يمكن أن يُنتظر من نجاد أن يجلس إلى جانب أولئك الذين وقفوا ضد القائد والثورة"[١٣٦].

إن نظرة إلى تركيبة أعضاء المجمع الذين ينصّبهم خامنئي تكشف عن اتساع دائرة المعارضين لنجاد، وهي الدائرة التي يصفها أنصار نجاد بدائرة "الأغيار". ومن أبرز رموز هذه الدائرة: هاشمي رفسنجاني؛ علي لاريجاني؛ صادق لاريجاني؛ علي أكبر ولايتي؛ ناطق نوري؛ إمامي كاشاني؛ واعظ طبسي؛ درى نجف آبادي؛ سيد حسن فيروز آبادي؛ حداد عادل؛ محمد هاشمي؛ محسن رضايي؛ محمد رضا باهنر؛ أحمد جنتي؛ مير حسين موسوي؛ حسن حبيبي؛ وغيرهم.

وتعالت حدة الخلاف بين نجاد ومجلس الشورى على خلفية إحجام الحكومة عن الموافقة على حزمة قوانين أقرها المجلس، إذ يرى نجاد أن هذه القوانين غير قابلة للتطبيق، الأمر الذي جعله يكتب رسالة إلى رئيس مجلس صيانة الدستور أحمد جنتي، يشكو فيها لاريجاني، ويطلب منه التدخل، لكنه لم يسمع جواباً يرضيه. واليوم يصل جدال نجاد مع خصومه إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام، فالرئيس الإيراني يطرح سؤالاً نصه: "وماذا يعني مجمع التشخيص؟" فنجاد يتحدث عن أكثر من ١٣٠ قانوناً تخالف الشرع والدستور، وقد أقرّها المجلس ولاقت الدعم من جانب المجمع. وبدأ نجاد بصراحة يوجه سهامه

(١٣٦) "غلام حسين الهام: حضور احمدى نژاد در جلسات مجمع با اين تركيبى كه دارد مشكلى را حل نمى كند" ("غلام حسين إلهام: حضور أحمدي نجاد اجتماعات المجمع وهو بهذه التركيبة لن يحل المشكلة")، موقع "تابناك" الإلكتروني، ٧/ ١١/ ١٣٨٩:
http://www.tabnak.com/nbody.php?id=88416

نحو المجمع متسائلاً عمّا إذا كان "فوق الشرع والدستور"، ومطالباً بتقديم تفسير يوضح الحاجة إلى وجود "مركز قرار أعلى يكون فوق الدستور والشرع، ومن صلاحياته اتخاذ القرارات."

لكن هذه التساؤلات المستفزة التي طرحها نجاد أمام مجلس الشورى وجدت مَن يعارضها بشدة، ومن ضمن المعارضين نواب قالوا إن رائحة الدكتاتورية تفوح منها، الأمر الذي دفع النائب المحافظ علي مطهري إلى المقارنة بين مواقف نجاد، وبين مجموعة "الفرقان" المتطرفة التي نفذت عدداً من الاغتيالات والتفجيرات في أعوام الثورة الأولى. ويعتبر مطهري الذي تحوّل من مناصر قوي لنجاد إلى مخالف عنيد له، أن "تصريحات رئيس الجمهورية تشي بسلوك استبدادي"(١٣٧). ويصف أحد أعضاء المجمع موقف نجاد بأنه نوع من النكران والجحود لموقعه في المجمع، ويشير نجف آبادي إلى أن المجمع يضم ٣٠ عضواً يحوزون ثقة المرشد الأعلى للثورة، (١٣٨) وأنه لا يمكن التشكيك في نزاهة قرارات المجمع وإلقاء التهم بشأنها، فـ "قرارات المجمع هي قرارات نظام الجمهورية الإسلامية"، لكن نجاد له رأي آخر هو أن "مقررات المجمع لا تعرف القانون."

ب - المدرسة الإيرانية: الانعطاف نحو الداخل

يشكل مستشار نجاد وصهره إسفنديار رحيم مشائي محوراً في الخلاف بين نجاد والمرجعيات الدينية في إيران، وهو في الوقت ذاته قطب من أقطاب التيار النجادي، وخصوصاً بما يمثله من نزعة قومية، وشخصية إشكالية سببت الإحراج

---

(١٣٧) "مطهرى: احمدى نژاد مانند گروه فرقان است" ("مطهري: أحمدي نجاد مثل فريق الفرقان")، ٢٣ مرداد ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://zamaaneh.com/news/2010/08/post_14055.html

(١٣٨) "واكنش درى نجف آبادى به اظهارات احمدى نژاد" ("ردة فعل نجف آبادي على تصريحات نجاد")، موقع "ألف" الإلكتروني، ٢٢ مرداد ١٣٨٩:
/http://alef.ir/1388/content/view/80216

للرئيس الإيراني أكثر من مرة. ففي تموز/ يوليو ٢٠٠٨ وصف مشائي الإيرانيين بأنهم أصدقاء لجميع شعوب العالم بمَن فيهم الإسرائيليون، (١٣٩) وقد أوقعت هذه التصريحات الرئيس الإيراني في مأزق داخلي أدخل الشك في صدقية خطابه، ولا سيما أنه بشّر بزوال إسرائيل أكثر من مرة، وأن شعبيته في العالم الإسلامي جاءت بسبب خطابه المعادي لإسرائيل، ووضعه علامات استفهام كبرى بشأن المحرقة. وطالب ٢٠٠ نائب إيراني نجاد بـ "إجراءات جدية وصارمة" بحق معاونه مشائي، وقالوا في رسالة غاضبة إن مشائي "ليس جديراً بأن يكون معاوناً للرئيس"، (١٤٠) وإن تصريحاته التي صدرت في أكثر من مناسبة "مخالفة واضحة لما أرساه الإمام الخميني من عداوة لمغتصبي أرض فلسطين"، وإن مقتضيات الواقع السياسي "لن تجعلنا نعترف بإسرائيل أو أمة إسرائيل"، وإن تصريحاته "انحراف عن خط الثورة" لا يغتفر، وإنهم لن يسمحوا باستمراره.

وخضع مشائي بعد ذلك لاستجواب من اللجنة الثقافية في مجلس الشورى، كان في حقيقته رسالة تحذيرٍ لنجاد أرسلها رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني

---

(١٣٩) "اظهارات غير منتظره مشايى درباره دوستى با 'مردم؟ اسرائيل' " ("تصريحات غير متوقعة لمشائي بشأن الصداقة مع 'شعب؟ إسرائيل!' "، موقع "تابناك" الإلكتروني، ٢٩ تير ١٣٨٧: http://www.tabnak.ir/pages/?cid=14024

(١٤٠) كان مشائي الذي ترأس سابقاً مؤسسة الميراث الثقافي، صرّح في مؤتمر صحافي: "للمرة الألف أعلن، وبصورة أقوى من السابق، أننا أصدقاء لجميع شعوب الدنيا.. حتى في أميركا وإسرائيل"، وأضاف: "أعتز بما صدر عني سابقاً، ولا أشعر بالحاجة إلى تصحيحه، فلا عداوة بيننا وبين شعوب الأرض"، وأعرب عن أسفه لمقولة أن "مواطني إسرائيل ليسوا مدنيين، وإنما جنود." وكانت وكالة "أنباء فارس" نقلت عن مشائي سابقاً تصريحات مشابهة عاد فصححها بالقول أنه يقصد "المواطنين العاديين لا شعب إسرائيل"، وهو تصريح ردّ عليه النواب الإيرانيون برسالة جاء فيها أن "هؤلاء هم مَن أقاموا كيان الاغتصاب، وهم ذاتهم مَن سرق بيوت الفلسطينيين، ومَن يقتلهم ويقتل أطفالهم اليوم." انظر: فاطمة الصمادي، "نواب بإيران يدعون لعقاب مسؤول وصف الإسرائيليين بالأصدقاء"، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ١٥/٨/٢٠٠٨:

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1096838

عندما قال في جلسة علنية إن التصريحات "مؤسفة ولم تكن محسوبة." وامتد النقد إلى مجمع التشخيص على لسان مديره محسن رضائي الذي طالب الحكومة بإدامة خط الثورة الذي يؤكد ضرورة دعم الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه "بدلاً من الإفراط والتفريط بنفي المحرقة أحياناً، والدفاع عن الإسرائيليين أحياناً أخرى"(١٤١). وبقي موضوع مشائي أشهراً عدة محل خلاف بين نجاد وخصومه، وحتى بين أنصاره ومؤيديه، وقد دافع نجاد عدة مرات عن صديقه. وعلى الرغم من التحذيرات التي تلقاها من مراكز قوى عديدة، فإن نجاد بقي مصراً على تعيين مشائي نائباً له، ولم يتراجع عن القرار إلاّ بعد أمر من خامنئي يأمره فيه صراحة بتنحيته. فقد حملت رسالة خامنئي لنجاد لهجة حازمة بأن تعيين مشائي "لا مصلحة فيه، وسيكون سبباً في تفرق أنصار الحكومة من حولها، ولذلك فإن قرار تعيينه ملغى، كأنه لم يكن"(١٤٢).

وعُزل مشائي من منصب نائب الرئيس، لكنه ما لبث أن عُيّن مديراً لمكتبه، وشيئاً فشيئاً بدأت تتسع مساحة نفوذه، ومع اتساعها كانت الانتقادات تتزايد، بما في ذلك الانتقادات التي وجهتها إليه السلطة الدينية العليا في البلد. ومع كل انتقاد كان يضاف منصب جديد إلى مجموعة المناصب العليا التي كُلف بها مشائي لتصل إلى ١٧ منصباً، ومع تزايد النفوذ بدأت تظهر تكهنات بأنه هو مرشح التيار النجادي للرئاسة المقبلة في سنة ٢٠١٢(١٤٣).

وفضلاً عن الاجتهادات الفقهية المثيرة للجدل بشأن الموسيقى والقرآن

---

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢) يمكن العودة إلى رسالة خامنئي إلى نجاد، والتي كُتبت بخطه وحملت توقيعه، في الموقع الإلكتروني الرسمي لقائد الثورة الإسلامية. وقد نُشرت هذه الرسالة في ٢٧/ ٤/ ١٣٨٨:
http://farsi.khamenei.ir/message-content?id=7495

(١٤٣) بدأ عدد من التجمعات يعلن نفسه مؤيداً لرحيم مشائي، ومنه تجمّع العدالة والرفاه. انظر: "جبهه هواداران رييس دفتر، اعلام موجوديت كرد" ("جبهة مؤيدي مدير مكتب الرئيس تعلن نفسها")، موقع "تابناك" الإلكتروني، ١٦ شهريور ١٣٨٩:
http://www.tabnak.ir/fa/pages/?cid=118739

والحجاب، خرج مشـائي بمقولة "المدرسـة الإيرانية"، وقد جاءت تنظيراته في مؤتمر للإيرانيين في المهجر(١٤٤) قال فيه: "هناك تفسيرات متعددة للإسلام لكن فهمنـا لحقيقـة إيـران والإسـلام ينبـع من المدرسـة الإيرانية. ومـن الآن فصاعداً، علينا أن نقدم المدرسـة الإيرانية للعالم"، فمن وجهة نظر مشـائي فإن "الإسـلام كان سـيدخل مرحلة من التيه لولا الإيرانيون"(١٤٥). وعادت التصريحات لتشـكل محور تجاذب مع التيار الأصولي الذي وجد في قضية "المدرسة الإيرانية" دليلاً علـى أن نجـاد ومعاونـه ذهبـا بعيـداً، إذ أثـارت الجملـة التي نطق بها مشـائي عن الإسـلام انتقادات شرسـة من شـخصيات دينية وسياسـية معروفة، (١٤٦) فقد قال آية الله أحمد خاتمي في خطبة الجمعة في طهران إن "وضع مدرسة إيران في مواجهة مدرسـة الإسـلام، هو في حقيقته شـرك، ونعصب قومي، لم يقبل بهما الشعب الإيراني قط"، في حين قال النائب أحمد توكلي الذي غالباً ما ينتقد نجاد وحكومته، إن ما تفوّه به صهر الرئيس ومدير مكتبه يُعتبر "خيانة للإسلام ولإيران، وعلى الرئيس توضيح موقفه من هذا الشخص الذي يستخدم منابر عامة للتعبير عن مواقف منافية للدستور والإسلام وإيران"(١٤٧). أمّا النائب علي مطهري فقال إنها تمثل نقطة انحراف في تاريخ الثورة، بينما نصح سياسـيون آخرون مشـائي بـــ "تجنـب الحديـث عـن الإسـلام وعـن إيـران" كي لا يكـرر مواقف "الملكيين

---

(١٤٤) عُقد المؤتمر في طهران في ٣/ ٨/ ٢٠١٠.

(١٤٥) "مشايي در نخسـتين همايش تجليل از خبرنگاران فعال حوزه زنان: بدون نام ايران اسـلام 'گم' ميشود" ("مشـائي في الاجتماع الأول لتكريم الصحافيين الفاعلين في مجال المرأة: الإسـلام كـان سـيضيع مـن دون اسـم إيـران")، موقـع وكالـة "أنبـاء فـارس" الإلكترونـي، ١٨/ ٥/ ١٩٨٩:

http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8905181012

(١٤٦) "واكنش‌هـا به سـخنان جديـد مشـايي" ("ردات فعل حـول التصريحـات الجديدة لمشائي")، صحيفة "جام جم"، ١٦ مرداد ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.jamejamonline.ir/papertext.aspx?newsnum=100882397729

(١٤٧) المصدر نفسه.

والجماعات القومية"، في حين قرأ فيها آية الله مصباح، الأب الروحي لنجاد، "فتنة جديدة"، ووصفها بأنها "ناقصة الحياء"، ووجّه تهديداً مبطناً إلى نجاد برفع الدعم عنه قائلاً: "نحن لم نقطع عهد الأخوة مع أحد، وإذا حدث انحراف عن خط الإسلام سنوجهه في البداية، لكننا بعد ذلك سنرفع العصا في وجهه"(١٤٨).

ويبدو أن التحذيرات لنجاد من ردات الفعل كانت في محلها، فقائد الجيش حسن فيروز آبادي الذي اتُّهم سابقاً بالتدخل في الانتخابات لمصلحة الرئيس الإيراني، قابل تنظيرات "المدرسة الإيرانية" بغضب، واعتبرها فتنة يجب أن تتم محاسبة الأمن عليها، وقال:(١٤٩) "إن شخصاً باسم رحيم مشائي يتحدث عن المدرسة الإيرانية، أي أن حساباتنا منفصلة عن الدول العربية. وهذا الكلام يُقصد منه التفريق بيننا وبين الدول الإسلامية، فضلاً عن إجهاض خطاب الإمام والقائد فيما يتعلق بوحدة العالم الإسلامي"، فالتركيز على "المدرسة الإيرانية" فيه نفي ورفض "لمدرسة الإسلام المحمدي الأصيل"، وإدامة لطريق "محدثي الفتنة" التي تضع "الجمهورية الإيرانية في مواجهة الجمهورية الإسلامية"، وفيه أيضاً علامة على تأثيرات "منظّري الحرب الناعمة، وعملاء الاستخبارات المركزية الأميركية"، وهو ما يجب أن تُسأل عنه أجهزة الأمن والاستخبارات والسلطة القضائية.

وقابل الرئيس الإيراني هذا كله بعناد، وصرّح أنه هو أيضاً من أنصار "المدرسة الإيرانية" قائلاً:(١٥٠) "أنا أيضاً أقول إن إيران لديها مدرسة، وثقافة

---

(١٤٨) "انتقاد شديد مصباح يزدى از سخنان رحيم مشايى" ("مصباح يزدي ينتقد تصريحات مشائي بشدة")، الموقع الرسمي لأنصار مشائي، والذي يعرّف عن نفسه بـ "أنصار رئيس إيران المستقبلي"، ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٠: http://rahimmashaei.com/?p=115

(١٤٩) "رحيم مشايى: از فيروز آبادى شكايت مى كنم" ("رحيم مشائي: سأقاضي فيروز آبادي")، المصدر نفسه، ص ١١٣: http://rahimmashaei.com/?p=113

(١٥٠) "احمدى نژاد: ايران يك مكتب است/ به مشايى اعتماد كامل دارم" ("أحمدي نجاد: إيران مدرسة/ لديّ ثقة كاملة بمشائي")، موقع وكالة "مهر للأنباء" الإلكتروني، ٢٠/ ٥/ ١٣٨٩: http://www.mehrnews.com/fa/newsdetail.aspx?NewsID=1132128

عالية تتجاوز الجغرافيا والعرق." وعلى الرغم من أصوات الشكوى المتعالية من إغلاق الصحف والتضييق على الحريات، فإن نجاد يرى أن النظام السياسي في إيران هو الأكثر حرية في العالم، ويقول: "أنا أثق ثقة كاملة به، وإذا كان ثمة ملاحظات انتقادية على مشائي، فإنه يمكن دعوته إلى الحوار والمناظرة"[١٥١].

ما الذي يريده نجاد من خلال دغدغة مشاعر الإيرانيين القومية؟ سؤال بات مطروحاً بقوة أمام الدعم المنقطع النظير لمشائي وتصريحاته من جانب الرئيس الإيراني، وهذه الدغدغة عبّرت عن نفسها في أكثر من مناسبة، ففي احتفالات بدء السنة الفارسية (نوروز)،[١٥٢] حدد نجاد تخت جمشيد مكاناً للاحتفال بالعيد. فهذا الإعلان الذي لاقى اعتراضاً كبيراً من رجال الدين[١٥٣] وحرس الثورة،[١٥٤] حمل معه، ضمن ما حمل، ملامح خطاب جديد للرئيس الإيراني تفوح منه تأثيرات مشائي. وهذا الاحتفال كان سيكون له شأن بين مؤيد ومعارض، لو

---

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) لمعرفة ما يعنيه "نوروز" أو اليوم الجديد، يمكن الرجوع إلى تحقيق نشرته الباحثة بعنوان "النوروز عيد الإيرانيين الأكبر"، في موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1036081

(١٥٣) طالبت جمعية رجال الدين في مدينة شيراز، وبإلحاح، في رسالة إلى نجاد، بإلغاء الاحتفال، وجاء في الرسالة أن الحكومة مكلّفة ترويج القيم الإسلامية، وأن احتفالاً يتضمن برنامجه موسيقيين من جميع أنحاء العالم، لا ينسجم مع هذا الأمر. انظر: "نامه جامعه روحانيت شيراز به احمدى نژاد" ("رسالة مجتمع رجال الدين في شيراز إلى أحمدي نجاد")، موقع "عصر إيران" الإلكتروني، ٢٨ اسفند ١٣٨٩:
http://www.asriran.com/fa/news/160137/%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%87-%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA-%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%B2-%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF%DB%8C-%D9%86%DA%98%D8%A7%D8%AF

(١٥٤) "مقام سپاه: در برگزارى جشن جهانى نوروز تجديد نظر جدى شود" ("قائد في الحرس: عليهم تجديد النظر جدياً في حفل النوروز العالمي")، موقع "راديو فردا" الإلكتروني، ٢٥/ ١٢/ ١٣٨٩:
http://www.radiofarda.com/content/f10_revolutionary_guards_criticizes_over_rahim_mashai_global_norouz_celebration/2340097.html

لم يتدخل خامنئي مرة أُخرى ويُصدر أمره بإلغائه كما أُشيع في إيران، إذ انتقل الحفل في اللحظات الأخيرة إلى طهران بدلاً من شيراز، واتخذ طابعاً سياسياً بمشاركة عدد من الزعماء(١٥٥).

ما عاد الخطاب الجديد يتحدث كثيراً عن إمام الزمان وحكومته العادلة والانتظار الذي يسعى لتغيير العالم كي يأتي المخلص، وبات أقل حدة في الحديث عن إسرائيل، وفي مقابل ذلك نضج خطاب يتحدث عن كوروش وشرعته الإنسانية، و"الأمل" الذي يقدمه العرق الفارسي للعالم، ليصبح ذلك "الإسلام الإيراني" و"المدرسة الفكرية الإيرانية"، مدرسة مستقلة "أضافت إلى الإسلام ومنحته ما لم يمنحه إياه الآخرون."

والحقيقة أن معالم الخطاب الجديد سارت بشكل تصاعدي على يد مشائي الذي ما زال نافذاً على الرغم من إبعاده عن منصب مدير مكتب الرئيس بفعل الضغوط، وذلك من خلال عدد من المقولات: أهمها: "المدرسة الإيرانية"، و"الإسلام الإيراني"، وحضور النساء في الملاعب، والصداقة مع الشعب الإسرائيلي، والعلاقة بأميركا، وأخيراً احتفال النوروز الذي قارنه البعض، ومنهم النائب المحافظ علي مطهري، باحتفال الشاه محمد رضا بهلوي بمرور ٢٥٠٠ عام على الملكية في إيران، (١٥٦) والذي رأى أنه تهديد للجمهورية الإسلامية ولقيم الثورة لأنه يعزز مكانة "المدرسة الإيرانية" على حساب "المدرسة الإسلامية". والملامح القومية الواضحة في خطاب نجاد في فترته الرئاسية الثانية هي التي

---

(١٥٥) بالا گرفتن اعتراض اصولگرايان به برگزارى جشن جهانى نوروز" ("تصاعد معارضة الأصوليين لإقامة حفل النوروز العالمي")، موقع "راديو فردا" الإلكتروني، ٢٨/ ١٢/ ١٣٨٩:
http://www.radiofarda.com/content/f4_conservatives_protest_world_celeberation_nowroz/2343579.html

(١٥٦) "هشدار مطهرى به احمدى نژاد درباره ترويج مكتب ايرانى" ("مطهري يحذر أحمدي نجاد من الترويج للمدرسة الإيرانية")، صحيفة "تهران امروز"، ١٩ اسفند ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ayenehnashriat.com/Pages/News-2997.html

تثير استغراب كثيرين خاطبوا نجاد برسائل تستهجن النفَس القومي الذي بات يتنامى في الجمهورية الإسلامية، في وقت تتعاظم نهضة المسلمين، وفي وقت يتعين على إيران أن تشدد على المشتركات مع الأمة الإسلامية، لا "المدرسة الإيرانية ومنشور كوروش[١٥٧] وتفوّق العرق الإيراني."

ومع أن خطاب أحمدي نجاد في ظاهره هو خطاب إسلامي، إلاّ إن تيار نجاد نفسه يحمل في داخله حالة الصراع هذه، فشخصية رحيم مشائي وحديثه عن الإسلام الذي كان سيدخل حالة من التيه لولا الإيرانيون، [١٥٨] أثارا معارضة أنصار نجاد وداعميه قبل خصومه، الذين وجدوا في هذا الحديث دليلاً على ما حذروا منه سابقاً.. وبدت حالة المواجهة والتجاذب أكثر وضوحاً بعد تصريحات لأحمدي نجاد يمجد فيها منشور كوروش من العهد الهخامنشي. واعتبرت رموز في التيار الأصولي هذا التصريحات أنها "مخزية وتحدث شرخاً في وحدة الصف الأصولي" كما جاء على لسان رئيس تحرير صحيفة "كيهان" حسين شريعتمداري الذي رأى أن الإسلام هو سبب تقدم إيران اليوم لا كوروش، وكذلك رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني الذي وصفها بأنها "فاقدة للبصيرة" لأنها تمجد تمدن كوروش بدلاً من التمدن الإسلامي، ووجدها فرصة للتحذير من "النزعة القومية التي يحاول مشائي ترويجها." وكانت النزعة القومية أيضاً محور رسالة

---

(١٥٧) "داستان كوروش كبير به روايت محمود احمدى نژاد" ("قصة كوروش الكبير وفقاً لرواية أحمدي نجاد")، موقع "عصر إيران" الإلكتروني، ٢٧ شهريور ١٣٨٩:

http://www.asriran.com/fa/news/136508/%D8%AF%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%DA%A9%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B4-%DA%A9%D8%A8%DB%8C%D8%B1-%D8%A8%D9%87-%D8%B1%D9%88%D8%A7%DB%8C%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF%DB%8C-%D9%86%DA%98%D8%A7%D8%AF

(١٥٨) انظر ما نشرته صحيفة "كيهان" بعنوان: "مشايي: مكتب ايران بايد به جاى مكتب اسلام تبليغ شود" (مشائي: يجب الترويج للمدرسة الإيرانية بدلاً من مدرسة الإسلام")، ١٤ مرداد ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.kayhannews.ir/890514/14.htm#other1408

شديدة اللهجة وجهها النائب علي مطهري إلى نجاد، واعتبر فيها أن هذه النزعة تفصل إيران عن محيطها الإسلامي[١٥٩]. أمّا الكاتبة فاطمة رجبي التي سبق أن نشرت كتاباً عنوانه "نجاد: معجزة الألفية الثالثة" فتحولت من موقع المناصر للرئيس الإيراني إلى موقع مَن يكيل النقد له، إذ كتبت سلسلة من المقالات تحدثت فيها عن "انقلاب في خطاب الرئيس الإيراني قدم خدمة مجانية لمحدثي الفتنة التي أعقبت الانتخابات"[١٦٠].

وفي خضم هذه الحالة أضحت عناوين مثل المقاومة، وحماية المستضعفين، ومواجهة الاستكبار، والأمة الإسلامية، تشكل محاور أساسية في هذه المواجهة، ولعل ردات الأفعال الإيرانية الغاضبة التي قوبل بها فيلم قصير جرى بثه ويحتوي مقاطع من كلمة للأمين العام لـ "حزب اللّٰه" السيد حسن نصرالله، على موقع "اليوتيوب"، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠،[١٦١] مؤشر مهم إلى هذه المواجهة. فهذا الفيديو يشتمل على جزء من خطاب ألقاه نصر اللّٰه في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وقال فيه: "... اليوم في إيران لا يوجد شيء اسمه تفريس، ولا حضارة فارسية، الموجود في إيران الحضارة الإسلامية، الموجود في إيران هو دين محمد

---

(١٥٩) انظر رسالة النائب علي مطهري إلى نجاد في موقع "تابناك" الإلكتروني، ٢٧ شهريور ١٣٨٩:

http://www.tabnak.ir/fa/news/120576/%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%B3%D8%B1%DA%AF%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%8A%E2%80%8C-%D9%85%D8%B7%D9%87%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF%DB%8C-%D9%86%DA%98%D8%A7%D8%AF

(١٦٠) انظر ردات الأفعال على تصريحات نجاد بشأن منشور كوروش والتمدن الفارسي، في موقع "بي. بي. سي. بالفارسية" الإلكتروني، ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2010/09/100920_l38_iran_cyrus_ahmadinejad.shtml

(١٦١) انظر مقالة للصحافي الإيراني مهرداد فرهمند، بعنوان: "فيديو لنصر اللّٰه يثير تحفظاً في إيران"، موقع جريدة "الحياة" اللندنية الإلكتروني، ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠:

http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/202110

العربي الهاشمي المكي القرشي التهامي المضري، ومؤسس الجمهورية الإسلامية هو عربي ابن عربي"[١٦٢]. كما أن بث هذا الفيلم وترجمته إلى الفارسية بعد عام من تاريخه، يشيران إلى حالة الحشد ضد المقاومة في إيران[١٦٣].

وهذا التحول في الخطاب النجادي، أياً تكن أهدافه، يمثل في واحد من جوانبه إدراكاً للحالة القومية المترسخة لدى الإيرانيين، والتي لم تفلح أكثر من ثلاثة عقود من شعارات الثورة بشأن الأخوة الإسلامية وتساوي بني البشر في محوها، ولذلك تأتي حكومة نجاد لتمنح تخت جمشيد، رمز السلطة والتمدن الفارسي، حياة جديدة، فهذا المكان هو المكان الأثري الذي تعرض للتخريب سابقاً، عندما كانت النبرة الإسلامية عالية إلى درجة لم يكن يُسمع معها صوت الميول القومية. وهذا التحول، وإن كان سيوسع الشقة بين نجاد والتيار المحافظ الذي دعمه في الانتخابات السابقة، إلاّ إنه يدغدغ مشاعر عامة لا يمكن الاستهانة بها، ويسعى لشعبية في أوساط لا تملك القدرة على سماع شعارات الأخوة الإسلامية ومقارعة الاستكبار.

ويمكن القول إن الجمهورية الإسلامية تشهد اليوم مواجهة محتدمة بين التوجهين الإسلامي والإيراني، وهي مواجهة لا يمكن القول إنها بين تيار ديني وآخر علماني، وإنما هي في داخل التيار الديني نفسه، وذلك بعد أن مرت الجمهورية الإسلامية بعدة دورات فيما يتعلق بالعلاقة بالإسلام ورؤيته. ففي بدايات الثورة، وفي الأعوام الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية، غلبت الرؤية

---

(١٦٢) انظر حديث السيد نصر الله الذي أثار غضب كثيرين في إيران في موقع "يوتيوب" الإلكتروني، في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠:

http://www.youtube.com/user/farhadooo#p/a/u/0/ctyIbewtO5c

(١٦٣) في سياق محاولة "تفسير" خطاب نصر الله، قامت شخصيات إيرانية مؤيدة لحزب الله بالحديث عن ترجمة "غير دقيقة ومجتزأة" لحديث نصر الله، كما قامت مواقع إخبارية ببث مقاطع فيديو لنصر الله وهو يلقي خطاباً بالفارسية في جامعة طهران، ومن ذلك موقع "تابناك" الإلكتروني التابع لمحسن رضائي، في ٢٤/ ٩/ ١٣٨٩:

http://www.tabnak.com/nbody.php?id=81165

الإسلامية في التوجه والشعار والخطاب، ثم ما لبثت إيران أن دخلت في مرحلة "الإسلام – إيران"، وفي هذه المرحلة بدأت مقولة الأهمية الإيرانية في الظهور، لكن مع بقاء الإسلام هو الأساس والمحور. ومع بداية مجيء الإصلاحيين بدأت مرحلة (إيران- الإسلام) بالظهور، وارتفعت وتيرتها كي تعبّر عن نفسها على شكل نوع من المواجهة بين إيرانية التوجه وإسلامية التوجه، وهو ما كشفت عنه الانتخابات الرئاسية الأخيرة بكل وضوح. وباتت هذه المواجهة اليوم تشكل جزءاً أساسياً من محور الخلاف بين الجبهة الأصولية والرئيس الإيراني الذي يُتهم بأن خطابه في فترته الرئاسية الثانية صار يعلّي من إيرانية إيران على حساب إسلاميتها، فقد انتقل الخطاب النجادي من أطره الإسلامية الواسعة إلى الداخل الإيراني، في محاولة لتعزيز المكانة السياسية لدى شريحة واسعة تتبنى الخطاب القومي وتدافع عنه.

٥ – المرأة: خطاب نجادي ملتبس

خلال حملة نجاد الانتخابية للدورة الرئاسية التاسعة في سنة ٢٠٠٥، وفي بداية توليه الرئاسة، صدرت عنه وعود باحترام حياة الناس الخاصة، وعدم السماح للأمن بأي وجه من الوجوه بالتدخل في لباس الشباب ذكوراً وإناثاً، [١٦٤] بل إنه حاول أن يُحدث تغييراً بشأن السماح للنساء بدخول الملاعب، وتنشيط الرياضة النسوية، الأمر الذي قوبل بهجوم شديد من رجال الدين وعدد من النواب[١٦٥].

---

(١٦٤) "مشاور فرهنگی احمدی نژاد: ما می خواهیم نیروی انتظامی به هیچ عنوان به نوع پوشش ونحوه تعامل دخترها وپسرها كار نداشته باشد" ("المستشار الثقافي لأحمدي نجاد: لا نريد من الشرطة أن تتدخل تحت أي عنوان في نوع اللباس وشكل العلاقة بين الفتيان والفتيات")، ٩ تير ١٣٨٤ (٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://news.gooya.com/president84/archives/032235.php

(١٦٥) مهدي أميرپور، "با سخنان تند امام جمعه مشهد وتذكر كتبى نمايندگان به رييس جمهور مطرح شد.. مخالفت با حضور زنان در ميدان هاى ورزشى" ("خطبة حادة اللهجة لإمام جمعة مشهد وتحذيرات مكتوبة قدمها النواب إلى الرئيس.. معارضة مشاركة النساء في الميادين

فقد نقلت الصحف عن رضا أكرمي، عضو مجلس شورى مجتمع رجال الدين، قوله: لن أجيز تحت أي وضع، دخول النساء إلى الملاعب حتى لو جرت مقاطعة كرة القدم الإيرانية عالمياً. وأورد أكرمي للدفاع عن وجهة نظره مثالاً قال فيه: "عندما يعطي الغرب الراهبات الإذن بالزواج سنعطي نساءنا الإذن بدخول الملاعب، فالإسلام يحرم مشاهدة الرجال للنساء وقد كُشفت عوراتهن." وقد أصدر نجاد في بداية رئاسته، قراراً ببناء أماكن خاصة في الملاعب لتمكين النساء من الحضور، لكنه عاد وسحب القرار بفعل ضغط المراجع الدينية. ولوحظ أن مخالفة بعض المرجعيات تتعاظم(١٦٦) كلما اتسع حضور النساء الإيرانيات على صعيد الرياضة الدولية، وإن كن يشاركن بالحجاب.

وبعد مضي عامين على الدورة الرئاسية الأولى كان نجاد يضع نفسه في مواجهة جديدة مع النساء، ومع مؤسسات المجتمع المدني، وذلك عندما بدأت دوريات الشرطة بتنفيذ ما سُمي "حملة التصدي للحجاب السيء"، إذ قامت قوات الأمن الإيرانية في ٢٣ نقطة داخل مدينة طهران بتنفيذ الخطة عبر طواقم تضم عناصر من الشرطة النسائية كُلفت التعامل مع الفتيات اللواتي يُصنَّف

الرياضية")، صحيفة "اعتماد ملی" ("الثقة الوطنية")، ١٢/٩/١٣٨٦. وانظر أيضاً: "انتقاد امام جمعه مشهد از حضور بانوان در عرصه‌های بين المللی ورزش" ("انتقاد إمام جمعة مشهد لمشاركة السيدات في ميادين الرياضة العالمية")، موقع وكالة "أنباء فارس" الإلكتروني، ٢٥/٨/١٣٨٦: http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8608250246

(١٦٦) في مطلع سنة ٢٠١١ أعلن ثلاثة مراجع دينية معروفة على مستوى إيران رأيهم بحرمة مشاركة النساء الإيرانيات في الرياضة العالمية، وهم آية الله حسيني زنجاني، وعلوي جرجاني، وصافي كلپايكاني. انظر:

"سه مرجع تقليد، اعزام ورزشكاران زن به خارج را 'حرام' اعلام كردند" ("ثلاثة مراجع تقليد يعلنون 'حرمة' إرسال النساء الرياضيات إلى الخارج")، موقع "راديو فردا" الإلكتروني، ١٦/١١/١٣٨٩:

http://www.radiofarda.com/content/f4_iranian_top_clerics_say_sportswomen_against_law/2298532.html

لباسهن بأنه مخل بمعايير الحجاب الإسلامي[١٦٧]. وأثارت هذه الخطة جدلًا واسعاً وانقساماً في الرأي بين مؤيد ومعارض، إذ انحاز خطباء الجمعة في عدد من مساجد العاصمة إلى إجراءات الأمن، بينما عبّر الإصلاحيون في مقالات نشرتها صحفهم صراحة عن معارضتهم تصدي قوات الشرطة لهذا الموضوع.

وكانت النساء الإيرانيات يبدين مقاومة إزاء الشرطة النسوية وهي "تسحبهن" من الشارع واحدة تلو الأُخرى، [١٦٨] ولم تكن الشرطيات في كثير من الأحيان يشعرن بأدنى حرج من هذه المواجهة، وقلن: "إننا ننفذ صلاحياتنا التي منحنا إياها قانون المجازاة الإسلامي، فالمادة ٦٣٨ تنص صراحة على مسؤوليتنا في مواجهة هذه المخالفات[١٦٩]. ونحن نقوم بعمل ملف للمخالِفة يتضمن معلومات

---

(١٦٧) عند مدخل محطة قطار أنفاق مير داماد في العاصمة طهران كانت فتاة تتجادل مع الأمن، وخلال محاولات تهدئتها كان صوتها يتعالى قائلة: "أتذكرون شعار رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد أيام الانتخابات عندما قال: شبابنا ومهما تكن أشكال لباسهم أو قصات شعورهم أعزاء بالنسبة إلينا، ويجب أن نعاملهم بلطف. هل هذا هو اللطف الذي تحدث عنه نجاد؟" من ملاحظات الباحثة التي سجلتها في أثناء مراقبة عمل نقاط الشرطة خلال أسبوع من "حملة الأمن الاجتماعي" بدأ من ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(١٦٨) سُجل كثير من الشكاوى بشأن طريقة تعامل دوريات الأمن مع المواطنات في الشوارع، والتي وُصفت بالخشنة، وجرى توزيع صور وأفلام قصيرة تثبت ذلك من خلال الهواتف وباستخدام تقنية "البلوتوث"، الأمر الذي وسّع من حدة الانتقادات ودفع بالرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى مخاطبة وزارة الداخلية برسالة يطالبها فيها بـ "حفظ كرامة المواطنين" و"مراعاة سن الشباب" في أثناء تنفيذ الخطة. وقد صدر عقب ذلك تصريحات لقادة الأمن المسؤولين عن الخطة يدافعون فيها عن هذه الإجراءات. ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي تصدر فيها عن نجاد انتقادات للخطة، إلاّ إنها قوبلت بالرفض من طرف مؤيديها، وبالتشكيك في صدقها من طرف المخالفين لها.

(١٦٩) تدافع إدارة الأمن العام الإيرانية عن إجراءاتها وتؤكد أن إطلاق الخطة جاء عقب استطلاع لرأي الناس بشأن ظاهرة "الحجاب السيىء" أظهر أن ٨٦ في المئة من المواطنين طالبوا بالتصدي لتلك الظاهرة، وأن ٨٣ في المئة يعتقدون أنها تشكل مساساً بالأمن الاجتماعي وخطراً على الأخلاق، بينما اعتبر ٧٨ في المئة أن "الحجاب السيىء" يوجه ضربة إلى الثقافة، في حين أكد ٩٣ في المئة أن في إمكان قوات الشرطة أن تضع حداً للظاهرة. وشمل الاستطلاع ١٤٠٠

عنها مع صورتها، وشرحاً للتجاوز الذي حدث، ثم نرسل الملف وصاحبته إلى القضاء، وهناك غرامة مالية بحق مَن لها سابقة في المخالفة"(١٧٠). وبينما كانت الحملة تتواصل كانت النساء يشعرن بأن نجاد خيب أملهن، وقد حاول نجاد أن يسجل موقفاً معارضاً لخطة الأمن الاجتماعي التي تضم "مواجهة الحجاب السيء"، لكن قائد الأمن أعلن أنها جاءت بناء على توصية من نجاد شخصياً، كما أن صحيفة "كيهان" كانت له بالمرصاد(١٧١).

وتوقفت الحملة في إبان الانتخابات الرئاسية العاشرة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، إلاّ إن دوريات الشرطة عادت لتطبقها بعد أشهر على انتهاء الانتخابات.

شخص تزيد أعمارهم على ١٧ عاماً من مناطق شمال وشمال غرب وشمال شرق ووسط وبعض مناطق جنوب طهران، وأشرف على تنفيذه متخصصون باستطلاعات الرأي. انظر الموقع الرسمي للأمن العام الإيراني:

http://www.police.ir/portal/Home/Default.aspx?CategoryID=5f64cfd1-74f7-49df-b86d-ef1a8f21d5ac

(١٧٠) هذا ما قالته إحدى الشرطيات للباحثة في نقطة شرطة وُضعت في ميدان تجريش، في ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. انظر: فاطمة الصمادي، "شرطة إيران تواصل مواجهة 'الحجاب السيئ' "، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٧:

http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1042254

(١٧١) دافعت "كيهان" في افتتاحيتها عن خطة الأمن الاجتماعي التي تنفذها الشرطة الإيرانية في الشوارع، والتي تلاحق خلالها مظاهر "الحجاب السيئ" خلال فصلَي الخريف والشتاء، واستعرضت في "مفكرة اليوم" الجدل الدائر بشأن القضية ما بين مؤيد ومعارض، قائلة إن الخلاف جر المسألة إلى منابر المساجد مع بدء تنفيذ المرحلة الثانية منها. وأكدت الصحيفة أن الخطة جاءت استجابة لمطالب الناس المتكررة بضبط الفلتان الذي بدأت العاصمة طهران تشهده. ووجهت "كيهان" انتقاداً مبطناً إلى تصريحات مستشار الرئيس محمود أحمدي نجاد، والتي قال فيها إن الحجاب ليس من أولويات الحكومة، وإن العدالة هي محور عملها الأصلي. وردّت الصحيفة على ذلك بالقول إن "بسط العدالة يأتي في مقدمة أولويات مؤسسة الأمن"، أمّا الحفاظ على العفة والشرف في مجتمع إسلامي فهو "عين العدالة". انظر: فاطمة الصمادي، "كيهان: اتركوا الأمن يبسط الهداية فوق المجتمع"، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٧:

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1078206

وكانت قوات الأمن تقوم أحياناً بتصوير النساء اللواتي يُعتبرن غير محجبات بشكل كامل، أو اللواتي كن يلبس ما يسمى "الحجاب السيىء"، كي تتمكن من توقيفهن وإدانتهن أمام المحكمة، كما كانت الدوريات المتحركة تسأل الشبان والشابات الموجودين معاً في الشارع، أو في داخل سيارة، هل هم متزوجون، وما هي طبيعة العلاقة التي تبرر وجودهما معاً. وترافق ذلك مع تشديد مراقبة اللباس على أبواب الجامعات إذ فُرضت ألوان لا تتعدى الأسود أو البني أو الرمادي، كما حُظر على الشبان ارتداء القمصان ذات الأكمام القصيرة أو الضيقة. وكان ديوان الدولة العالي رفض في سنة ٢٠٠٩ شكوى تقدم بها ٤٠ محامياً ضد قوات الأمن العام بسبب تنفيذ الخطة، فقد اعتبروها غير قانونية، وأن على قوات الأمن ألاّ تتجاوز الصلاحيات الممنوحة لها. وتدعم السلطة القضائية ذلك وترى أن الأمن، مع أنه يملك الحق قانونياً بتذكير النساء "ذوات الحجاب السيىء" بضرورة "إصلاحه"، إلاّ إنه لا يملك الحق في الاعتقال، فالمادة ٦٣٨ من قانون "المجازاة الإسلامي" تنص على أن المرأة التي لا تلتزم قواعد الحجاب أمام العامة تغرّم بالحبس عشرة أيام، أو بما تتراوح قيمته ما بين ٥٠ دولاراً و٥٠٠ دولار[١٧٢].

وأوقعت الحملة نجاد في حرج بالغ أمام النساء في إيران، ووجد نفسه مجبراً على تأكيد رفضه الشديد عمليات مراقبة النساء والشابات غير المتزوجات وتوقيفهن بحجة "إساءة ارتداء الحجاب"، واعتبر هذه الإجراءات مهينة وغير قانونية[١٧٣]. ومع أن انتقاداته هذه قوبلت بعاصفة غاضبة من رجال دين، ومن

---

(١٧٢) فاطمة الصمادي، "جدل حول الحجاب و'أمن' المجتمع يثير تجاذباً سياسياً في إيران"، موقع جريدة "الحياة" اللندنية الإلكتروني، ١ تموز/ يوليو ٢٠١٠:

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/158197

(١٧٣) "رئيس جمهور در گفتگوى تلويزيونى" ("رئيس الجمهورية في حوار تلفزيوني")، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الإيرانية، ٢٤ خرداد ١٣٨٩:

http://president.ir/fa/?ArtID=22484

برلمانيين اعتبروها مخالفة للشرع ولدستور الجمهورية الإسلامية، [١٧٤] إلّا إنها عكست في الوقت ذاته قلقاً لدى نجاد إزاء ما يمكن أن تتركه الحملة من تأثيرات سلبية في مكانة حكومته وتياره داخل المجتمع الإيراني، ومن دون أن يدحض ذلك الاتهام بازدواجية الخطاب النجادي تجاه المرأة، فالفرق واضح بين ما يصرح به نجاد وما يجري تنفيذه على أرض الواقع، وكذلك من دون أن ينفع في تبرئته، وخصوصاً أن قيادة الشرطة أكدت أكثر من مرة موافقة الحكومة على هذه الإجراءات[١٧٥].

والنظر إلى قضية الحجاب لا يجري بمعزل عن القضية الأُخرى الحساسة، وهي الاختلاط، والتي عادت مع الفترة الرئاسية الثانية كي تشكّل تحدياً جديداً للتيار النجادي بين ما يفرضه الواقع الاجتماعي، وما تمليه ضغوط رجال الدين والأسس التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية. فعبارة "كإلقاء اللحمة أمام القط"، [١٧٦] لم تستحسنها الناشطات الإيرانيات لوصف الاختلاط والعلاقة بين الجنسين، ذلك بأن ثنائية "اللحمة" و"القط" لا تليق بالمرأة والرجل على حد سواء. وقد جاء غياب الاستحسان هذا مصحوباً بقلق من جانب النساء يرافقه

---

(١٧٤) "عضو جامعه روحانيت مبارز با اشاره به وظايف دولت در برخورد با بدحجابى: نمى دانم چرا اظهارات رسانه‌اى رئيس‌جمهور با عملكردش متفاوت است" ("عضو مجتمع رجال الدين المقاتلين في إشارة إلى وظيفة الحكومة بمواجهة 'الحجاب السيئ': لست أدري لماذا تتناقض تصريحات رئيس الجمهورية مع عمله")، موقع وكالة أنباء العمل "إيلنا" الإلكتروني، ٢٤/ ٣/ ١٣٨٩: http://www.ilna.ir/newsText.aspx?ID=129246

(١٧٥) "عضو كميسيون اجتماعى مجلس در گفت‌وگو با ايلنا: نيروى انتظامى بدون اجازه رييس جمهور با جوانان برخورد نمى كند" ("عضو اللجنة الاجتماعية في مجلس الشورى في حوار مع إيلنا: قوات الأمن لا يمكنها مواجهة الشباب من دون إذن رئيس الجمهورية")، موقع وكالة أنباء العمل "إيلنا" الإلكتروني، ٢٥/ ٣/ ١٣٨٩: http://www.ilna.ir/newsText.aspx?ID=129332

(١٧٦) فاطمة الصمادي، "المرأة 'اللحمة' والرجل 'القط': عودة جدل الاختلاط في إيران"، جريدة "الحياة" اللندنية، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني التالي: http://international.daralhayat.com/internationalarticle/190679

قلق من نوع آخر من رجال الدين، ومنهم حجة الإسلام فضل علي صاحب هذه العبارة المحتجة على الاختلاط في الجامعات والمؤسسات، باعتباره (أي الاختلاط) المسؤول عن كثير من المشكلات التي يواجهها المجتمع الإيراني. وفي حين تعالت حدة النقاش في شأن هذا الموضوع، لم يغب البعد السياسي عن القضية، فالجامعات هي محور هذا الحديث، وهي هدفه، ولا سيما ما قامت به من دور في حالات الاحتجاج التي شهدتها إيران على مدى الأعوام الماضية.

ولا يُعدّ فضل علي رجل دين بعيداً عن الفضاء الجامعي، فهو ممثل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي في جامعة "خواجه نصير طوسي"، وهو مطلق مراكز "البحث عن شريك" في عدد من الجامعات الإيرانية. وفضلاً عن عبارة "كإلقاء اللحمة أمام القط"، يطيب لعلي أن يصف الأوضاع الفعلية بين الشباب على مقاعد الدراسة بـ "الفضيحة"،(١٧٧) وهو يدافع عن خطته المطالبة بالفصل بين الجنسين في الجامعات بالقول إن ٩٠ في المئة من الطلاب والطالبات، المتدينين وغير المتدينين على حد سواء، لديهم صداقات مع الجنس الآخر، ويرى أن الفضاء السليم هو الفضاء المشابه لفضاء الحوزات العلمية، وأنه أفضل كثيراً من الجامعات بسبب أحادية الجنس. وإذا كان لهذا الرأي مؤيدوه في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، فإن أعضاء في مجلس الشورى رأوا فيه تعميقاً للمشكلات التي تعانيها الجامعات الإيرانية، بل إضافة مشكلة جديدة لها. والفصل بين الجنسين في الجامعات الإيرانية ليس قراراً حديث العهد، وإنما كان مرافقاً لها منذ أن فتحت أبوابها بعد الثورة، غير أن تطورات الأوضاع، والزيادة الكبيرة في عدد الطلاب، وعدم كفاية الكوادر التدريسية، جعلت من غير الممكن تحقيق الفصل المطلوب، فتم التوافق على إحداث الفصل في المكان

(١٧٧) "نگاه 'گوشت وگربه' اى به دو جنسيت تفكيك جنسيتى دانشگاهها" ("نظرة 'اللحمة والقط'.. الفصل بين الجنسين في الجامعات")، ٢٥/١١/٢٠٠٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4928428,00.html

الواحـد بحيـث يجلـس الذكـور فـي مقدم قاعة المحاضرات والفتيات في آخرها، أو أن يأخذ الذكور الجانب الأيمن والإناث الجانب الأيسر. وخلال فترة حكم الإصلاحيين جرى النظر إلى مسألة الفصل على أنها سياسة غير واقعية، ولا تأثير لها في صون المجتمع وعفافه، ولذلك فقدت هذه السياسة كثيراً من صرامتها. وعادت قضية الاختلاط إلى واجهة النقاش مع الدورة الأولى من رئاسة محمود أحمدي نجاد، وتواصل الحديث في شأنها إلى اليوم، لكن المسألة بدأت تتجاوز النقـاش وتأخـذ طابعـاً إجرائيـاً عبـر خطوات بدأت الحكومة بتطبيقها للفصل بين الجنسـين،(١٧٨) معتقدة أن العديد من المشـكلات الاجتماعية تسـتمد قوتها من مسألة الاختلاط. وعلى الرغم من عوائق تطبيق ذلك فإن الحكومة ترى أن من "الأفضل إجراء الفصل للوصول إلى مجتمع سليم ونظيف"، لكن النساء في إيران يرين أن ذلك من شأنه تعزيز العنف ضد المرأة، ومنه العنف الجنسي، ذلك بأن سياسة الفصل "تُشيّء المرأة جنسياً، وتجليات ذلك تبرز بصورة دائمة في أعين الرجال ومن خلالهم"، وفي أجواء كهذه سيتم استخدام العنف بحق المرأة مع كل فرصة تسنح لذلك. ولا تخفي أستاذة علم الاجتماع شهلا إعزازي دهشتها مـن تشـبيه الفتـاة الإيرانيـة بــ "اللحمة" والشـاب الإيراني بــ "القط"،(١٧٩) كما لا تخفي تعجبها من تلك النظرة التي تغلّب الجانب الجنسي على جميع الفاعليات الإنسانية وتستخدمها للحكم والمحاكمة. وفي وقت أبدت المرأة الإيرانية شوقاً كبيـراً إلـى التعليـم، اذ إن نسـبة التحاقهـا بالجامعـات فاقت نسـبة التحاق الذكور

---

(١٧٨) "جداسـازى دختران وپسـران دردانشـگاه: مصوبه اى٢٣ سـاله / جدول اظهارات موافقان ومخالفان" ("الفصل بين الجنسـين فـي الجامعات: قرار الــ ٢٣ عاماً/ جدول المؤيدين والمعارضين")، موقع "خبر أون لاين" الإلكتروني، ٢٤ بهمن ١٣٨٩:

http://www.khabaronline.ir/news-129566.aspx

(١٧٩) "نگاه 'گوشت وگربه' اى به دو جنسـيت تفكيك جنسيتى دانشگاه‌ها"، مصدر سبق ذكره.

لتصل إلى أكثر من ٧٠ في المئة،[١٨٠] فإن فلسفة "اللحمة والقط" لا تخدم سوى الحالة التهاجمية في العلاقة بين المرأة والرجل، وبشكل يصور العلاقة كأن الرجل يتهيأ للانقضاض على فريسته كلما سنحت له الفرصة، ولذلك فالمرأة "اللحمة" يجب أن تبقى بعيدة عن الرجل "القط". لكن ذلك لن يؤدي في النتيجة "إلاّ إلى تقوية سطوة الغريزة الجنسية" في مجتمع أغلبيته العظمى من الشباب، كما أنه يطرح كثيراً من الأسئلة عن سياسة الفصل هذه وإلى أين ستصل، وإذا كان تطبيقها في الجامعات ممكناً، فكيف ستتعامل الحكومة الإيرانية مع الناس في الشوارع؟ وإذا كان الأمر متاحاً في وسائل النقل بتخصيص أماكن للنساء، بل سيارات أجرة خاصة بالنساء وتقودها نساء، فهل سيكون ذلك متاحاً في الجوانب الاجتماعية والثقافية الأُخرى؟ وهل يُنذر ذلك بإجراءات مقيدة بحق السينما الإيرانية وغيرها من الفضاءات؟ وهل ستنجح الحكومة في إقامة حصار وبناء جدار للفصل في كل مكان؟ وعلى الرغم من تحذيرات علماء الاجتماع في إيران من تبعات هذه السياسة على العلاقة بين الجنسين بصفتهما كائنات إنسانية تعيش في مجتمع واحد، فإن وجهة النظر الأُخرى ترى أن الأمر يجب أن يصل إلى المناهج الدراسية فتُقدَّم مناهج خاصة بالفتيات تركز على دورهن الأنثوي ويتم تحضيرهن كزوجات مستقبليات.

وترى حركة المعارضة في إيران أن هذه الإجراءات مقصود منها افتعال قضايا فرعية لصرف نظر الطلبة عن القضايا السياسية الحساسة، إلاّ إن مؤيدين للحكومة ومنهم النائب في مجلس الشورى زهرة الهيان، تتحدث عن "الأيدي الخفية لنشر الفساد والانحلال الأخلاقي بين الطلبة في الجامعات"، كما تتحدث

---

(١٨٠) "افزايش زنان تحصيل كرده در ايران: تهديد يا فرصت" ("ارتفاع أعداد النساء المتعلمات في إيران: تهديد أم فرصة")، موقع بي. بي. سي. بالفارسية" الإلكتروني، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١:

http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2011/01/110115_ka_girls_university_konkor_iran.shtml

عن "شبكات منظمة للأعداء لمواجهة الجمهورية الإسلامية من خلال ترويج الرذيلة في الجامعات." أمّا أول وزيرة في إيران بعد الثورة الإسلامية، وهي مرضية دستجردي، فلا تخفي حماستها لفكرة الفصل، بل قدمت اقتراحاً بتطبيق هذا الأمر في المراكز الصحية والمستشفيات، ورأت فيه تمييزاً إيجابياً لمصلحة النساء[١٨١].

ولا تبدو المرأة الإيرانية راضية عمّا وصلت إليه، مع أن الحركة النسوية في إيران تعود إلى أكثر من ١٠٠ عام، فالدكتورة زهراء رهنورد[١٨٢] تُرجع الحركة النسوية في إيران إلى "ثورة التبغ" في فترة الحكم القاجاري، شارحة أن عناوينها الأولى لم تكن نسوية، وإنما كانت سياسية تحمل شعارات مقاومة الاستعمار. وتقول رهنورد التي أطلقت برامج دراسات المرأة في عدد من الجامعات الإيرانية، إن مشاركة المرأة في الشأن العام بعناوينه السياسية وضد الاستعمارية مهّدت شيئاً فشيئاً لتبدأ النساء طرح قضايا نسوية تتعلق بالحقوق والمساواة. ومع أن النساء خضن غمار تحركات تسعى لإزالة القيود التي يواجهنها في المجتمع بالتناغم مع المراحل الأولى للحركات النسوية في العالم، ثمّ شكّلن مكوناً أساسياً في التحرك ضد الشاه في سبعينيات القرن العشرين، وقمن بدور أساسي في الثورة، إلاّ إنهن بقين محكومات بالشعارات السياسية والوطنية العامة.

فالمرأة الإيرانية اليوم ترى أنها لم تكافأ بالشكل الذي تستحقه على "دورها التاريخي"، كما أن رهنورد ترفض وصف المرأة الإيرانية بأنها كانت وسيلة، على الرغم من قناعتها بأن الحكومات الإيرانية المتعاقبة، أكان ذلك حكومة رفسنجاني أم خاتمي أم نجاد، عجزت عن منح النساء الإيرانيات المكانة اللائقة،

---

(١٨١) "طرح تفكيك جنسيتى بيمارستان ها" ("خطة الفصل بين الجنسين في المستشفيات")، موقع وكالة "مهر للأنباء" الإلكتروني، ٢٨/ ٥/ ١٣٨٨:
http://www.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?NewsID=931094

(١٨٢) فاطمة الصمادي، "مقابلة مع الدكتور زهرا رهنورد" (طهران: جامعة طهران، ٢٩ دى ١٣٨٧/ ٩ كانون الثاني، يناير ٢٠٠٩).

وهـي تعتقـد أن القضيـة مركّبـة تعكـس تناقضـاً اجتماعياً وفكرياً، إذ "على الرغم من تمجيد رجال الدين والسياسـيين في إيران سـيرة السـيدة زينب وحضورها السياسـي في مواجهة يزيد، فإن سـيفهم يُرفع في وجه المرأة التي تتمثل بسـيرة زينب"[(١٨٣)]. وجاء الحديث عن المرأة كوسيلة على شكل شكوى صدرت عن نساء عضوات وفاعلات في التيار الأصولي الإيراني، إذ حاولت النساء الإيرانيات في الانتخابات الثامنة لمجلس الشورى الإيراني تسليط الضوء على "مكان المرأة الخالـي" فـي العمليـة السياسـية، وأجمعـن علـى أنهن لم يكافأن بما يسـتحققنه، وأن عمليـة التمييـز هـذه تتسـاوى فيهـا التيارات السياسـية علـى اختلافها، فضلاً عن شعورهن بأن هناك مَن يعرقل مسيرة المرأة السياسية.

وفي حين اشتكت نساء التيار الأصولي الذي يتألف من ١٥ حزباً وجمعية في رسالة إلى مرشد الثورة آية الله علي خامنئي، من عمليات الإقصاء التي يشهدنها في المجال السياسي،[(١٨٤)] أورد تجمّع النساء الإصلاحيات في برنامجه الانتخابي اسـتراتيجيات للخروج من حال عدم المسـاواة التي تحكم الفاعليات السياسـية. فرئيسة "مجتمع زينب الإسلامي"، ريم بهروزي، ترى أن عدد المرشحات لدورة المجلس الثامنة لا تتلاءم مع طموحات المرأة الإيرانية، إذ بلغ ٦١٦ امرأة بين ٧٥٩٧ مرشحاً تنافسوا لملء ٢٩٠ مقعداً.

وفي ردّ على الانتقادات التي تشـير إلى دور "باهت" للنسـاء في السـاحة السياسـية، تقـول بهـروزي: "فـي بداية الانقـلاب وصل حضور المرأة إلى أوجه، لكـن الأعـوام الأخيـرة بـدأت تشـهد موجـة تحـاول تهميش النسـاء ودفعهن إلى

---

(١٨٣) المصدر نفسه.

(١٨٤) "زنان اصولگرا به رهبر انقلاب نامه مى نويسند" ("النساء الأصوليات يكتبن رسالة إلى قائد الثورة")، موقع "عصر إيران" الإلكتروني، ٣٠ بهمن ١٣٨٦:
http://www.asriran.com/fa/news/34185/%D8%B2%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%B5%D9%88%D9%84%DA%AF%D8%B1%D8%A7-%D8%A8%D9%87-%D8%B1%D9%87%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%87-%D9%85%DB%8C-%D9%86%D9%88%DB%8C%D8%B3%D9%86%D8%AF

الحاشية"[١٨٥]. ومع ذلك، فإن إيران برأي بهروزي "لم تمتلك إلى اليوم امرأة تصلح لمنصب رئيس الجمهورية." والحقيقة هي أن الدستور الإيراني، وفي جميع المواد الخاصة بالمناصب العليا، يشترط "الذكورة" تلميحاً أو تصريحاً. ومع أن وعود نجاد كثيرة، إلاّ إن حضور المرأة في السلطة التنفيذية في عهده بقي باهتاً، وخصوصاً في مناصب المديرين والوزراء، على الرغم من نجاحه في تعيين وزيرة للصحة. علاوة على ذلك، فإن اكتفاء النساء بـ ١٣ مقعداً بين ٢٩٠ مقعداً في مجلس الشورى، يؤكد المساحة الضيقة لمساهمة المرأة في المجال التشريعي، مترافقاً مع حضور غير مؤثر في المجالس المحلية، إذ لا تتجاوز نسبة وجودهن في المناصب العليا الـ ٧,٢ في المئة، كما أن الساحة الدبلوماسية والمقامات العليا في السلطة القضائية تخلو من النساء[١٨٦]. وهذا الأمر يحدث في إيران التي أكد الإمام الخميني "أن ثورتها مُدينة في انتصارها إلى النساء"، إلاّ إن البعض يتحدث عن أن وضع المرأة الإيرانية يشير إلى حضور تصاعدي لها. وبمقارنة أرقام الدورات الانتخابية التي أُجريت على مدى ٣٠ عاماً، فإن الأرقام تبيّن أن العدد ارتفع من ٩٠ امرأة قبل الدورة الأولى إلى ٨٢٧ في الدورة السابعة، أي ما يساوي عشرة أضعاف تقريباً، إذ وصل عدد النساء في مجلس الشورى إلى ١٣ امرأة بعد أن كان أربع نساء في الدورة الأولى. لكن السجلات تشير إلى أن حضور النائبات الإيرانيات تركز في لجان الثقافة والتنمية والتعليم العالي والصحة والبحث العلمي، وأنهن بقين بعيدات عن اللجان القضائية ولجان السياسة الخارجية وغيرها[١٨٧].

وعلى الرغم من أن نجاد وعد برؤية غير تقليدية لدور المرأة، فإنه لم

---

(١٨٥) فاطمة الصمادي، "حضور قوي للإيرانية ومناصب 'محرّمة' "، جريدة "الحياة" اللندنية، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://international.daralhayat.com/archivearticle/284533

(١٨٦) المصدر نفسه.

(١٨٧) المصدر نفسه.

يحاول الاقتراب من قضية ترشح النساء لمنصب رئيس الجمهورية، [١٨٨] وهو المنصب الذي تنشط النساء في إيران، ومنذ أكثر من عقد، في محاولة حل عقدته القضائية والفقهية، وكانت أعظم طالقاني، ابنة آية الله طالقاني أحد أهم رجالات الثورة الإسلامية، أول امرأة ترشح نفسها لانتخابات الرئاسة الإيرانية قبل ١٢ عاماً، وهي لا تزال تصر على أن كلمة "رجال" الواردة في القانون لا تمنع المرأة من تولي المنصب، غير أن مجلس أمناء الدستور رفض ترشيحها على الرغم من وجود وجهات نظر فقهية وقانونية تؤيد رأيها. وتدافع طالقاني عن موقفها بالقول إن عدم إزالة الإبهام الخاص بكلمة "رجال" إنما يعني إغلاق الطريق أمام مساهمة المرأة الإيرانية في المجالات كافة، [١٨٩] وهي تواظب على نشر ما يدعم توجهها عبر موقعها "رسالة المرأة"، فقد كتبت تحت عنوان: "إذا كان المقصود هم الذكور فذلك يعني ظلماً في حق ٣٠ مليون امرأة إيرانية"، قائلة: "عندما رشحت نفسي للمرة الأولى كنّا تسع نساء، ووصل عددنا اليوم إلى ٩٠ امرأة يرغبن في الترشح، ومن واجب مجلس الصيانة أن يجدد نظره قبل أن يصل العدد الى تسعة ملايين." ويعود الجدل بشأن حق المرأة الإيرانية في تولي منصب رئاسة الجمهورية إلى المادة ١١٥ من الدستور الإيراني[١٩٠] التي تشترط انتخاب الرئيس بين رجال السياسة والدين. ويؤكد الدكتور عباس كريمي أستاذ الحقوق في جامعة طهران الجدل بأن كلمة "رجال" وفق المعنى

(١٨٨) فاطمة الصمادي، "إيران: النساء حاضرات في الانتخابات... ولكن لمصلحة المرشحين الرجال"، جريدة "الحياة" اللندنية، ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/20464

(١٨٩) الصمادي، "حضور قوي للإيرانية..."، مصدر سبق ذكره.

(١٩٠) المادة ١١٥ من الدستور الإيراني، في الموقع الإلكتروني التالي:

http://fa.wikisource.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%DB%8C_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%DB%8C_%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%DB%8C_%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86

اللغوي تأتي بمعنى الذكور، وكذلك بمعنى الأفراد الصالحين، وينتقد التفسير اللغوي الظاهري، مؤكداً أنها في العربية تعني الأشخاص المشهورين واللائقين إذا اقترنت بصفة، كما أنه يشير إلى مصطلح "رجال الحديث" للدلالة على "رجال ونساء نقلوا الحديث النبوي"(١٩١). ويدعو الدكتور أمير أرجمند، الأستاذ في حقوق الإنسان في جامعة الشهيد بهشتي، إلى إيجاد انسجام بين أهداف النظام السياسي والنظام الإداري بوضع قانون ينقل المسألة من حالة التمييز ضد المرأة إلى المساواة. وتطالب رئيسة "جمعية النساء المسلمات حديثات الفكر"، فاطمة راكعي، على لسان كثيرات في إيران، بإزالة الإبهام المتعلق بالكلمة، وقد انتقدت إغفالها في تعديلات قانون انتخابات الرئاسة، واعتبرت أن من واجب مجلس الشورى أن يتصدى للمعضلة التي تحول دون حق المرأة الإيرانية في تولي هذا المنصب(١٩٢). أمّا نجاد الذي استثناه تجمع نسائي تشكّل قبل الانتخابات الرئاسية العاشرة من قائمة مَن خاطبهم لتحديد مطالب الناخبات من المرشحين، فمتّهم بأن سياساته معادية للمرأة، وفي مقدمها "حملة التصدي للحجاب السيىء"، وتحديد حصة الفتيات في المقاعد الجامعية بعدما وصلت نسبتهن إلى ٧٠ في المئة من عدد الطلبة، وما سُمي "لائحة حماية الأسرة" التي كانت تمهد لقانون يشجع تعدد الزوجات، وقد نجحت الإيرانيات في إجهاضه من خلال تحرك ضم أطيافاً عديدة. واللافت أن ذلك التجمع فسّر سبب قراره "معاقبة" نجاد بالقول على لسان واحدة من أهم رموزه وهي الناشرة شهلا لاهيجي: "نجاد كذب علينا وصرنا لا نثق به"(١٩٣).

والتقط نجاد رسالة النساء الغاضبة فأقدم على ترشيح ثلاث نساء كي يكنّ وزيرات في حكومته التي تشكلت عقب انتخابات حدثت في إثرها احتجاجات

---

(١٩١) الصمادي، "حضور قوي للإيرانية..."، مصدر سبق ذكره.

(١٩٢) المصدر نفسه.

(١٩٣) فاطمة الصمادي، "مقابلة مع الناشرة شهلا لاهيجي" (طهران: ٢١ تير ١٣٨٨/ ١٢-٧-٢٠٠٩).

وصدامات، الأمر الذي اعتُبر تحولاً في الحياة السياسية الإيرانية، لأنها ستكون أول مرة تصل فيها المرأة إلى هذا المنصب. وبعد جدال وأخذ وردّ لم يخلُ من انتقادات رجال الدين كالعادة، نجح نجاد في تعيين وزيرة للصحة، هي أستاذة جامعية، ومهّد لقراره بسلسلة موضوعات نشرها موقعه الحكومي "رجا نيوز"، وتحدثت عن "المرأة في حكومة الخميني"، ودافعت عن إشراك النساء في الحياة العامة، وركزت على مقتطفات مما ورد في كتب الخميني وآرائه الفقهية، وخصوصاً ما ورد في "صحيفة النور"(١٩٤).

٦ - العلاقات بالولايات المتحدة الأميركية

على الرغم من أن خطاب نجاد السياسي يُنظر إليه على أنه عودة إلى "الشعارات الأصيلة للثورة"، وأن انتخابه عودة إلى خطاب الخميني فيما يتعلق بحماية المستضعفين ومحو إسرائيل من الوجود، ومواجهة الاستكبار العالمي، فإنه، وبشكل معلن، اندفع إلى مخاطبة الحكومة الأميركية والشعب الأميركي على حد سواء، وكان، بموازاة رسائل النصح والتهنئة، يُجري في مدونته حواراً مع الشعب الأميركي، فيناقش السياسة الأميركية مع أم فقدت ابنها في الحرب على العراق(١٩٥). ولا يتوانى نجاد عن الحديث عن الحوار والتعاون، غير أنه يضعه ضمن إطار العدالة والاحترام للدور الإيراني، وتحقيق مصالح الشعب الإيراني، فهو، كما يقول، "لا يسعى لإراحة بال الساسة الأميركيين"، فالسياسات لن تتغير من دون ذلك. ومع مجيء نجاد إلى السلطة، ومن دون خوف من أي

---

(١٩٤) فاطمة الصمادي، "وزيرات في حكومة نجاد: النسوية الإيرانية تتجاوز الانقسام التقليدي"، جريدة "الحياة" اللندنية، ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/48548

(١٩٥) "پاسخ رئيس جمهور به نامه يك مادر آمريكايى" ("جواب رئيس الجمهورية على رسالة أم أميركية")، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، ١٧آذار/ مارس ٢٠٠٧:
http://www.president.ir/fa/print.php?ArtID=3545

ردة فعل، وجّه خطابَ نصيحة إلى بوش في أيار/ مايو ٢٠٠٦، (١٩٦) إلّا إن الرسالة التي صيغت في ١٨ صفحة لاقت استقبالاً بارداً من الطرف الأميركي، فهي لم تحمل أي مقترحات بشأن الموضوع النووي الإيراني، وإنما مجموعة عظات، وقد قرأتها الصحافة الأميركية على أنها رغبة إيرانية في فتح باب للتفاوض. ومع مجيء أوباما إلى الرئاسة أرسل نجاد رسالة تهنئة لم ترض عنها المحافل الأصولية في إيران.(١٩٧)

ويُتهم نجاد من جانب بعض الأصوليين والإصلاحيين بأنه اندفع أكثر مما يجب نحو أميركا، وبأنه أكثر رئيس إيراني لديه رغبة في إقامة علاقات بواشنطن، حتى إن هوشنگ أمير أحمدي، رئيس جمعية العلاقات الإيرانية - الأميركية، والملقب بعرّاب العلاقات بين البلدين، يتحدث عن عشق خفي من طرف نجاد للولايات المتحدة، ويقول إن توجهات نجاد تجاه أميركا هي "مزيج من العشق والكراهية، لكنه أمام ضغط الأصوليين التقليديين ونفوذهم في إيران، يجد نفسه مجبراً في كل مرة على إظهار كراهيته من دون أن يكون قادراً على إظهار محبته"(١٩٨). وفي حديث نجاد عن التفاوض مع الولايات المتحدة نجد خطاباً بوجهين، فهو لا يخفي رغبته في فتح باب للتفاوض والحوار، لكنه في

---

(١٩٦) "نامه احمدى نژاد به بوش" ("رسالة أحمدي نجاد إلى بوش")، موقع وكالة "مهر للأنباء" الإلكتروني، ١٨/ ٢/ ١٣٨٥:

http://www.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?NewsID=322987

(١٩٧) "انتقاد توكلى از نامه احمدى نـژاد به اوباما" ("انتقاد توكلي لرسالة أحمدي نجاد إلى أوباما")، موقع "فردا نيوز" الإلكتروني، ١٨آبان ١٣٨٧:

http://www.fardanews.com/fa/news/65578/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D9%88%DA%A9%D9%84%DB%8C-%D8%A7%D8%B2-%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF%DB%8C-%D9%86%DA%98%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7

(١٩٨) هوشنگ أمير أحمدي، "عشق احمدى نژاد بـه آمريكا بيشتر از نفرت اوست" ("محبة نجاد لأميركا تفوق كراهيته لها")، موقع "زمان نيوز" الإلكتروني، ٣/ ٧/ ١٣٨٩:

http://www.zamannews.ir/view.aspx?ID=890703066

الوقت ذاته، يعرف حساسية هذا الأمر داخل إيران، فيطرح ذلك في إطار الدعوة إلى مناظرة بشأن عناوين خلافية بشكل كبير[١٩٩]. ويؤكد هوشنگ أحمدي أن نجاد هو أكثر رئيس إيراني لديه رغبة في إقامة علاقة بالولايات المتحدة، وأن المشكلة التي لا يمكنه تجاوزها هي الموقف من إسرائيل، وهو فضلاً عن اقتراحه إقامة محادثات مباشره مع بوش، قدّم للأميركيين مقترحاً بتسيير رحلات طيران بين طهران ونيويورك. ويقارن أحمدي بين نجاد وخاتمي فيما يتعلق بالعلاقات بواشنطن، فيقول: لقد قال خاتمي للأميركيين: أنتم طيبون لكنني لا أستطيع التحدث إليكم، أمّا نجاد فقال لهم: أنتم سيئون لكنني أريد التفاوض معكم[٢٠٠].

ويطرح منظرو التقارب النجادي مع أميركا فكرة فحواها: نحن لا نقول إن أميركا والجمهورية الإسلامية يجب أن تكونا دولتين صديقتين، وإنما على الطرفين أن ينظرا إلى هذه القضية بشكل منطقي، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كان بينهما حرب باردة، إلاّ إن أكبر سفارة لروسيا كانت في واشنطن، وأكبر سفارة لأميركا كانت في موسكو.

٧ - هل نجاد أصولي؟

تقول مجريات الساحة السياسية الإيرانية أن العلاقة بين المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية اللّه علي خامنئي ونجاد قد أصيبت بشكل بالغ، بعد أن كان نجاد يباهي بعلاقة "الابن بأبيه"، وبعد أن أكد خامنئي مراراً دعمه لأداء

(١٩٩) "پيشنهاد احمدى نژاد براى مناظره با اوباما نشانه موضع شفاف ايران است" ("اقتراح نجاد مناظرة أوباما دليل على المواقف الشفافة لإيران")، موقع "إيرنا" الإلكتروني، ٧ آب/ أغسطس، ٢٠١٠:

www.irna.ir/NewsShow.aspx?NID=3858

(٢٠٠) هوشنگ أمير أحمدي، "مقابلة مع أحمدي نجاد"، موقع "تابناك" الإلكتروني، ١٣٨٩/٩/١١:

http://www.tabnak.com/nbody.php?id=79111

نجاد السياسي وقال إنه الأقرب إليه بين المسؤولين الإيرانيين.

مرات ثلاث سعى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ليخلق لنفسه مسار قرار مستقلاً عن المرشد الأعلى، وقد جاءت المرات الثلاث في قضايا حساسة، أولها عندما عيّن نجاد صهره وصديقه رحيم مشائي نائباً له، على الرغم من النقد الشديد، ولم يتراجع عنه إلاّ بعد أمر من خامنئي صراحة بتنحيته.

وتكررت محاولة خلق المسار المستقل عندما أقال نجاد بصورة مهينة وزير خارجيته منوشهر متكي، وذلك بعد خلافات بشأن السياسة الخارجية، وبعد أن أدخل نجاد مساراً دبلوماسياً موازياً إلى جانب وزارة الخارجية، على الرغم من معارضة خامنئي لذلك. وجاءت المحاولة الثالثة لتدفع الأمور إلى المواجهة عندما أقدم نجاد على إقالة وزير الاستخبارات الإيرانية حجة الإسلام حيدر مصلحي، على الرغم من معارضة المرشد الذي لم يعجبه ذهاب نجاد بعيداً، فخاطب الوزير بصورة مباشرة برسالة تجاوزت نجاد واعتُبرت سابقة في السياسة الإيرانية، إذ أشاد فيها بإنجازاته وأمره بالبقاء في منصبه. والحقيقة أن خامنئي يمكنه أن يقصي نجاد إذا ما رأى مصلحة في ذلك مع تصاعد انتقادات آيات الله في قم، ويعزز من هذا الخيار علاقة نجاد المتوترة بالسلطتين التشريعية والقضائية.

ومع أن خامنئي أرسل إشارات تكشف عن رغبة في أن يستمر نجاد إلى نهاية فترته الرئاسية، إلاّ إن أداء الرئيس الإيراني ولهجته التصعيدية يؤشران إلى تصاعد مواجهة لا تقف حدودها عند مرشد الثورة، وإن كانت تأتمر بأمره، وإنما تتعدد جهاتها لتضم رجال الدين وخطباء المساجد ومجلس الشورى، والأهم من ذلك كله الحرس الثوري الذي ظل إلى وقت قريب حليفاً وداعماً لنجاد.

هل أحمدي نجاد أصولي؟ سؤال فرض نفسه على ساحة السياسة الإيرانية، مع كل مواجهة كانت تجري بشأن هذه القضية أو تلك، وفي كل مرة كانت الأقطاب التي تقف في وجهه وتعدّ عليه خطواته وتحاسبه هي من التيار الأصولي

الـذي يسـمى التقليـدي. وإذا كـان مـن الممكـن وصـف نجاد نفسـه بأنه أصولي راديكالـي، فـإن ذلـك لا ينطبـق علـى شـخصيات مؤثرة في تياره، وعلى رأسـهم رحيم مشـائي. ومع أنه لا يمكن حصر تأثير مشـائي في إدخال نجاد في مأزق تلو الآخر، إلاّ إن الواقع يشي بأن مشائي قام بعملية ترشيد للخطاب النجادي، وحـاول أن يجعلـه مقبـولاً لـدى عـدة أطيـاف إيرانية. وإذا كان نجاد، على صعيد العلاقة مع المعارضة، قد اسـتخدم خطاباً حاداً فيه كثير من التوهين،[٢٠١] فإنه لم يصدر عن مشائي أنه استخدم عبارة "محدثي الفتنة" لوصف رموز المعارضة، وإنمـا أنـه اسـتخدم خطابـاً منفتحـاً نحو الخارج، وإن كـان مصبوغاً بالخصوصية الإيرانية. وإذا قرر الأصوليون التقليديون دعم مرشح تيار نجاد لرئاسة الجمهورية في الانتخابات الحادية عشرة في سنة ٢٠١٣، فإن ذلك يعني خمسة إلى سبعة ملايين صوت فقط لا غير هي التي حصل عليها ناطق نوري في انتخابات ١٩٩٧، والتي تعود إلى مجتمع رجال الدين المقاتلين ومجموعة جناح اليمين ومجتمع المدرسين، كما سيكون من نصيبه ملايين الأصوات التي لم تكن تصوّت ليمين أو يسار، وصوتت لأحمدي نجاد في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩، وهي أصوات عائمة، لا تأتمر بإمرة تيار سياسي. وأنا أجد أن التعبير الذي صدر عن أستاذ العلوم السياسية صادق زيبا كلام عندما وصف نجاد بأنه لم يكن أصولياً،

---

(٢٠١) لقـد اسـتخدم نجـاد، فـي كلمـة ألقاهـا بعـد فـوزه فـي الانتخابـات الرئاسـية فـي ٢٤/ ٣/ ١٩٨٨، في ميدان ولي عصر، تعبير "خس وخاشـاك"، أي الأوسـاخ والتبن عديم القيمة في إشارة إلى المتظاهرين. وأصبح التعبير مصطلحاً سياسياً إيرانياً. وقال أحمدي نجاد في كلمته: "٤٠ مليون شخص كانوا هم اللاعبين الأساسـيين في الانتخابات والآن يأتي أربعة 'من الأوساخ والقـش' ليقوموا بعمل ما فـي الأزقة." وقد أثار تعبيره هذا نقداً واسـعاً، الأمـر الذي جعله يصدر بياناً قـال فيه إن كلماتـه حُرّفت. انظـر: "اطلاعيه معاونـت ارتباطات واطلاع رسـانى دفتر رئيس جمهـور در خصـوص تحريـف آشـكار سـخنان رييـس جمهـور" ("البيـان الصحافـي للمكتب الإعلامي لرئيس الجمهورية بشـأن التحريف الواضح لخطاب الرئيس")، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، ٢٨ خرداد ١٣٨٨:

http://www.president.ir/fa/?ArtID=16999

وإنما ركب حافلة أصولية[٢٠٢] لفترة زمنية ومسافة معينة، ثم ما لبث أن ترجل منها، هو تعبير دقيق.

لقد سبق أن تنبأ رفسنجاني لنجاد بمصير يشبه مصير بني صدر، وسبق أن تحدث محمد خاتمي عن مواجهة ستحدث بين نجاد وقيادة الثورة. وعلى الرغم من أن إقصاء نجاد هو أمر ممكن نظرياً، فإنه من الناحية العملية يصطدم بمعوقات كثيرة يدركها المرشد الأعلى الذي يدير عملية تقييد الرئيس الإيراني مع قرار إبقائه إلى آخر فترته الرئاسية. ومع ذلك يبقى مستقبله السياسي مرتبطاً بأداء نجاد نفسه، فإمّا أن يرفع الراية البيضاء، ويقبل بإقصاء فريقه واحداً تلو الآخر، وإمّا يستقيل. وإذا اختار المقاومة، فذلك يعني مواجهة مع مجلس الشورى الذي أعد ملفاً ضخماً لاستجواب الرئيس، وإذا وصلت الأمور إلى الاستجواب، فإن ذلك معناه قيام المجلس بنزع الشرعية عنه، وإصدار قرار بعدم كفاءته.إن قراءة لشخصية نجاد وردات أفعاله خلال السنوات الست الماضية، وطريقته في إدارة معاركه، فضلاً عن صفاته الشخصية، أمور كلها توصل إلى نتيجة فحواها أنه سيختار المواجهة مراهناً على حماية أنصاره ومؤيديه.

---

(٢٠٢) "نژاد مسافر اتومبيل اصولگرايى بود" ("نجاد كان مستقلًا سيارة أصولية")، موقع "أفكار نيوز" الإلكتروني، ٥ اسفند ١٣٨٩:
http://www.afkarnews.ir/vdcenp8z.jh8oei9bbj.html

خلاصات واستنتاجات

خلاصة أولى

بعد انتصار الثورة كانت الساحة السياسية الإيرانية تشهد نمواً كبيراً، كمّاً ونوعاً، للأحزاب السياسية والمنظمات، وكانت هذه الأحزاب من السعة بحيث يصعب الإلمام بها في دراسة واحدة. وقد قامت القوى السياسية في تلك الفترة على محورين أساسيين: الأول، اليمين/اليسار، والآخر، الديني/العلماني، وجاءت ضمن أربع كتل حزبية وسياسية: أولها، الأحزاب غير الليبرالية والأصولية التابعة لرجال الدين السياسيين؛ ثانيها، الأحزاب والمجموعات الليبرالية والعلمانية التي ينتمي أصحابها إلى الطبقة المتوسطة؛ ثالثها، الجماعات الإسلامية الراديكالية التي تضم فئة من طبقة المثقفين والمتعلمين؛ رابعها، القوى المؤيدة للاشتراكية. وضمت هذه الكتل ثلاثة تيارات هي: القوى الإسلامية، وتضم أنصار الإمام الخميني؛ منظمات اليسار (العلمانية والدينية)، وتشمل حزب "توده" ("الجماهير") ومنظمة فدائيي الشعب؛ الاتجاهات الليبرالية، وتشمل "جبهه ملى ايران" ("الجبهة الوطنية الإيرانية") و"نهضت آزادى" ("حركة الحرية"). وقد استطاعت القوة الإسلامية مدعومة بشخصية الخميني ذات الكاريزما العالية أن تقتنص الفرصة وتستفيد من ضعف القوى الأُخرى، وأن تمسك بزمام السلطة السياسية، لكن إحكام القبضة عليها، لم يكن ليتم إلاّ باستبعاد المنافسين عن الساحة وإقصائهم، وذلك ضمن مرحلة مواجهة دموية. فالعقد الأول من عمر الجمهورية جاء محكوماً بالحضور الطاغي للخميني ومؤتمِراً بأمره، وطغت زعامته لأهم القوى السياسية في إيران على القوى والتوجهات السياسية الأُخرى، الأمر الذي ساهم بصورة أساسية في تحديد خصائص نظام الجمهورية الإسلامية.

خلاصة ثانية

التيار الأصولي اليوم هو وليد تيار اليمين الإيراني، وضم، ولا يزال، في عضويته أحزاباً ومنظمات كان لها دور كبير في المفاصل والمنعطفات السياسية الإيرانية، مثل حزب الجمهورية الإسلامية، ومجتمع مدرسي حوزة قم العلمية، ومجتمع رجال الدين المقاتلين، وحزب المؤتلفة الإسلامي، وجمعية مؤثري الثورة الإسلامية، وتجمّع المعمرين. ويلتزم هذا التيار ولاية الفقيه المطلقة، ويؤمن بدور أكبر للدين في السياسة، وبدور في حده الأدنى لتدخّل الدولة في الاقتصاد، ويدافع عن نظام الجمهورية الإسلامية وما يسميه "حكم الشعب الديني"، كما أنه يخالف بشدة القول بأولوية الجمهورية على الإسلامية، ويدافع عن دور كبير لرجال الدين في إدارة شؤون الدولة، وينظر إلى المشاركة السياسية للناس من باب التكليف الشرعي والوظيفة الدينية، ويدعو إلى سياسة خارجية تحفظ المصالح الوطنية، لكنه لا يتنازل عن أصل فكري معاد للخارج، وينظر بشك وحذر إليه، ويرى أن "الخارج لا يتوقف عن نسج المؤامرات ضد الثورة الإسلامية." وقد بقي هذا التيار يدافع عن ولاية الفقيه المطلقة، لكن مواقفه وآراءه الأُخرى طالها تحوّل من السهل ملاحظته، فبعد أن كان ينادي بالتنمية من جوانبها كافة، بات اليوم يرى أن التنميتين الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتقدما على غيرهما.

أمّا تيار اليسار الذي يحمل اليوم اسم التيار الإصلاحي، فيضم في عضويته أحزاباً ومنظمات أهمها "مجمع رجال الدين المقاتلين"، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، ومكتب تحكيم الوحدة، وحزب المشاركة وحزب كوادر البناء، ومدرسي ومحققي حوزة قم العلمية، وحزب الثقة الوطنية.

وشهدت مواقف التيار تحولاً كبيراً، إذ بعد أن كان مدافعاً عنيداً عن ولاية الفقيه المطلقة القائمة على التعيين زمن الخميني، أصبح ينادي بولاية فقيه تقوم على الانتخابات وبتحديد صلاحيات الولي الفقيه، كما أن البعض داخل التيار بات ينادي بـ "وكالة الفقيه" بدلاً من "ولاية الفقيه"، في حين أن بعض منظريه

لا يؤمن أساساً بولاية الفقيه، ويقدّم الجمهورية على الإسلامية.

وبينما كان التيار يدافع في السابق عن سيطرة الدولة على مختلف مناحي الحياة، وتبنى سياسة تخالف بصورة جذرية تجميع الثروة، ووقف إلى جانب العمال، أضحى اليوم يدافع عن الاقتصاد الحر والفكر الاقتصادي الرأسمالي. وكان التيار يرفع سابقاً راية مواجهة الإمبريالية والاستعمار وعلى رأس ذلك الولايات المتحدة الأميركية التي اعتبرها "أم الشر والشيطان الأكبر"، وكان صاحب الدور الأكبر في اقتحام مبنى السفارة الأميركية في طهران، إلاّ إنه أجرى لاحقاً مراجعة لسياسته الخارجية، ونادى بحوار الحضارات وبضرورة التفاوض والحوار مع أميركا.

وبدأ الإصلاحيون يغيبون عن الساحة السياسية الإيرانية بفعل سياسة الإقصاء التي اتُّبعت ضدهم، وجرّاء فشلهم في إدارة المواجهة السياسية مع التيار الأصولي عامة، وتيار نجاد خاصة، وأدت حالة الفوضى التنظيرية داخل التيار دوراً كبيراً في العجز عن تقديم برامج واضحة وغير متناقضة، فضلاً عن عدم وجود تعريف واحد وجامع للمقصود بالإصلاحات. فمجموعات الإصلاحيين ليس لديها مضمون مشترك لمعنى الإصلاحات، الأمر الذي أفرز اتجاهات مثل الإصلاحيين المحافظين والإصلاحيين الراديكاليين.

خلاصة ثالثة

ترى الباحثة أن الحركة الخضراء في إيران، و"التيار النجادي"، يأتيان خارج تصنيف اليمين واليسار، وكذلك خارج الأصولية والإصلاحية، فمثلما لم يأت نجاد من داخل التيار الأصولي ويختلف معه في كثير من الأمور، لا يمكن القول بتبعية الحركة الخضراء للحركة الإصلاحية، على الرغم من أن مير حسين موسوي جاء من اليسار وكان رمزاً من رموزه في الثمانينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم مما يمثله مهدي كروبي داخل التيار الإصلاحي. وهذه الحركة الخضراء، وإن كانت جاءت بداية بهدف المشاركة السياسية ضمن النظام القائم، ووفق

آلياته السياسية، إلاّ إنها اتجهت بعيداً بفعل التطورات التي أعقبت الاحتجاجات.

وتحيط بالحركة الخضراء إشكاليات عديدة تنبع أساساً من تعريفها، فـ "الانتفاضة الانتخابية"، أو "حركة الاحتجاج التي انبثقت عن الانتخابات"، ما زالت حتى اليوم لا تجد تعريفاً جامعاً مانعاً، وإنما تضم داخلها مزيجاً غير متجانس عبّر عن نفسه بشعارات متناقضة. وإذا كانت الحركة الخضراء "تتألف من أولئك الذين هتفوا: أين صوتي" احتجاجاً على فوز نجاد، وقولاً بحدوث تزوير، فإن ذلك يضع الحركة في مأزق مع ما أكدته أصوات عديدة، منها مَن خرج من داخل التيار الإصلاحي نفسه، أن النتائج كانت صادقة وأن نجاد تقدّم فعلاً على موسوي. والحركة أيضاً كانت حركة "احتجاج بلا رأس" على الرغم من بروز اسم موسوي وكروبي في حالة الاحتجاج هذه، إذ إنهما قالا مراراً أنهما لا يسيران أمام حركة الاحتجاج، وإنما إلى جانبها. لكن أهم ما كشفت عنه الحركة الخضراء هو الرغبة في التغيير، وغلبة العنصر الشبابي الذي يطالب بالتغيير، فليس للحركة الخضراء منظرون محددون، إلاّ إن الخطاب الغالب عليها هو خطاب يرفض ولاية الفقيه، وينادي بالجمهورية، وإن كان خطاب موسوي نفسه لا يسقط الإسلامية عن هذه الجمهورية. وتحولت حركة الاحتجاج إلى حركة مواطنة احتجاجية لم يسبق لها مثيل في تاريخ إيران، ولا يمكن مقارنتها أو محاكاتها بالاحتجاجات السابقة، لكنها مع مرور الوقت، سارت بشكل تنازلي وفقدت زخمها، وشكّل قمعها عاملاً مؤثراً في فقدانها الزخم. غير أن هذا يؤكد مسألة مهمة هي أن إيران مقبلة على التغيير.

أمّا التيار النجادي، فتيار له خصائصه وميزاته، ونسبته إلى التيار الأصولي خطأ في التصنيف (فخطابه مزيج انتقائي من الخطابين الأصولي والإصلاحي وغيرهما)، ونجاد، وإن كان يلتقي مع الأصوليين على الإيمان بولاية الفقيه المطلقة القائمة على التعيين، إلاّ إنه يختلف معهم في دور رجال الدين في إدارة أمور الدولة، فهو يسعى لحكومة خالية من رجال الدين وتأثيراتهم، ذلك بأن علاقته برجال الدين على مدى الأعوام الماضية لم تكن تمر بسلاسة، وكذلك حاله مع نواب

التيار الأصولي الذين يسيطرون على الأغلبية في مجلس الشورى. وهو إن كان يتحدث عن العدالة الاجتماعية، إلاّ إنه طبّق خطة رفع الدعم عن السلع، وهي الخطة التي اقتُرحت بداية من خلال البرنامج الاقتصادي لحكومة رفسنجاني، ثم خلال فترة رئاسة خاتمي، وقد فشل كلاهما في تنفيذ الخطة بسبب معارضة البرلمان، لكن نجاد، وخلافاً لرفسنجاني، يؤمن بتدخل الحكومة وإشرافها على الشأن الاقتصادي، ولا يميل كثيراً إلى فتح الباب أمام الاستثمار الخارجي، وإنما أوكل مهمة الاستثمارات إلى مؤسسات تابعة لحرس الثورة. ويتبنى نجاد في علاقته بأميركا خطاباً يأتي مزيجاً من اليسار التقليدي واليمين التقليدي والإصلاحيين، وهو إن كان يرى في أميركا شيطاناً أكبر، إلاّ إنه لا يرى عيباً في محاورتها والسعي للتفاوض معها، لكنه إلى جانب ذلك يرى أن المصلحة الوطنية لإيران تتأتى من خلال دعم المقاومة الفلسطينية، وتبنّي خيار المواجهة. وقد جاء خطاب نجاد في دورته الرئاسية الأولى خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩، مصبوغاً بصبغة إسلامية شيعية واضحة، تعلّي من شأن الولي الفقيه، وتعلن وظيفة تتلخص بتهيئة الأوضاع لظهور الإمام الغائب، إلاّ إن هذا الخطاب بدأ يتغير ليأخذ صبغة قومية مع فترته الرئاسية الثانية، إذ تم الحديث عن "المدرسة الإيرانية" وما تقدمه للعالم وللإسلام، وجرت العودة إلى توظيف تاريخ إيران في فترة ما قبل الإسلام بصورة أغضبت رجال الدين بشكل أساسي.

خلاصة رابعة

لقد رافق الجدل بشأن ولاية الفقيه الجمهورية الإسلامية في جميع المراحل التي مرت بها، ولم يكن الخلاف بشأنها وليد الأعوام الأخيرة، لكنه اتخذ شكلاً أكثر وضوحاً، ذلك بأن كثيرين، وإن كانوا لا يؤمنون بولاية الفقيه، إلاّ إنهم كانوا تحت تأثير سطوة شخصية الخميني وحضوره، اللذين جعلا اليسار الإيراني يرى في الخميني ولياً فقيهاً مطلقاً، من دون أن يرى في خَلَفه ذلك. وساهم منظرو التيار الإصلاحي، من أمثال سروش وكديور وحجاريان، فضلاً عن عدد من رجال

الدين الذين ناصروا آية اللّه منتظري، في وضع ولاية الفقيه في بوتقة الجدل والنقد. ويمكن رصد ثلاث وجهات نظر بشأن هذه المسألة، هي:

١- تعتقد وجهة النظر الأولى أن ولاية الفقيه المطلقة القائمة على التعيين هي الشكل الوحيد للحكومة الإسلامية في عصر الغيبة للأولياء المعصومين، وأن الناس مكلّفون شرعاً بقبول هذه الحكومة التي تأتي شعبيتها من أن الناس يقبلونها وتحظى بتأييدهم، غير أن مشروعية جميع القرارات في المجال العام منوطة بضرورة موافقة ولي الأمر وتوقيعه. ومن الواضح أن ولاية الفقيه لا تنسجم مع حكم الشعب، وأن الرجوع إلى رأي الشعب في الأوضاع الاستثنائية والحالات الاضطرارية يقع في باب المجاز عند الضرورة وفي غير ذلك، ذلك بأن رأي الشعب ليس مطلوباً ولا مفيداً. وتلتقي وجهة النظر هذه مع "وجهة النظر الرسمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية"[1].

٢- لا تقبل وجهة النظر الثانية بإمكان قبول نموذج ولاية الفقيه المطلقة القائمة على التعيين، كما أنها لا تقبل بالديمقراطية بصورة تامة، لكنها تدعو إلى نموذج يمزج أو يزاوج ما بين هذين الأمرين كوسيلة للوصول إلى نوع من حكم الشعب الإسلامي تحت اسم "ولاية الفقيه الانتخابية المقيدة". ووفقاً لهذا النموذج يقوم الناس، أو ممثلوهم، ولمدة محدودة، باختيار ولي الأمر كي يحكم البلد ويدبر أمور المجتمع وفق قانون حظي بتأييد الفقهاء والناس[2].

٣- وترى وجهة النظر الثالثة أن ولاية الفقيه، أكانت تنصيباً أم انتخاباً، مطلقة أم مقيدة، تفتقد الدليل الشرعي المعتبر في المسائل السياسية، لأن الإسلام، وإن كان لا ينسجم مع أي سياسة، إلا إنه لم يقدم نموذجاً واحداً وحصرياً للتصدي للقضايا السياسية. ومن هنا، فإن ولاية الفقيه، وبكونها حكومة إلهية (أوتوقراطية) تقوم على "الحق الإلهي الممنوح للفقهاء"، لا تنسجم مع حكم الشعب. إن

---

(١) محسن كديور، "ولايت فقيه ومردم سالارى" ("ولاية الفقيه وحكم الشعب")، الموقع الإلكتروني للمفكر الإيراني محسن كديور، د. ت.: http://kadivar.com/?p=8448

(٢) المصدر نفسه.

الديمقراطية بمبانيها وأصولها، مثل المساواة الإنسانية، وحكم الشعب، والمشاركة العامة، وحقوق الإنسـان، واحترام القانون، تتعارض مع "حكم الفقيه" الناشـيء عن عدم معرفة المصطلح الشرعي لولاية الفقيه من جهة، والمصطلح السياسي للديمقراطية من جهة أُخرى. وترى وجهة النظر هذه أن المواطنين المسلمين، في معظمهم، في أي مجتمع، يمكنهم الجمع بين المحافظة على إيمانهم وأخلاقهم وقيمهم الإسلامية، وبين الحصول على حكومة ديمقراطية، لأن الإسلام سيكون بالنسبة إليهم ديناً وتكون الديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية المعاصرة. وتعرَّف وجهة النظر هذه بـ "نظرية المستنيرين الإسلاميين الإيرانيين"(٣).

خلاصة خامسة

تتعلـق هـذه الخلاصـة بالأحـزاب الإيرانيـة بصورة عامـة، ذلك بأن التيارات السياسـية الإيرانية كلها، لم تملك حزباً اسـتطاع الاسـتمرار، وإنما كان الانقسـام والحل مصيراً رافق الأحزاب والجمعيات السياسية الإيرانية دائماً.

علل الأفول

لقد شكّل الأداء الضعيف للأحزاب السياسية الإيرانية، وعلى مدى تاريخها الطويل نسـبياً، سـبباً رئيسـياً في نشـوء نظرة سـلبية لدى عامة الناس، وفي غياب للثقة في قدرتها على إيجاد التغيير الاجتماعي المطلوب. كما أن تاريخ عدد لا يسـتهان به من الأحزاب الإيرانية يكشـف عن ارتباط بالخارج وتنفيذ لسياسـات خارجية، فضلاً عن تأييد للسلطة ودعم لما مارسته من قمع بحق الشعب، والذاكرة الشـعبية الإيرانية لم تنس الدور السـلبي الذي قامت به أحزاب مثل "رسـتاخيز" ("يوم القيامة") في فترة الحكم البهلوي. وفي المحصلة فإن العلل التالية يمكن تسجيلها كمسؤولة عن فشل التجارب الحزبية في إيران قديماً وحديثاً:

التبعية والاستبداد: إن صفة التبعية هذه صبغت كثيراً من الأحزاب الإيرانية

---

(٣) المصدر نفسه.

قبل الثورة الإسلامية وبعدها، كما أن كثيراً من الأحزاب نشأ بقرار حكومي مباشر، أو من خلال شخصيات نافذة في الحكم، الأمر الذي جعلها عرضة لتطورات العملية السياسية وتحولاتها، وجعل دورها خاضعاً للتوجهات الحكومية، ومدخلاً لهجوم المعارضين. ويُعدّ حزب "كارگزاران سازندگی" الذي أسسه رفسنجاني، وكذلك حزب "جبهه مشاركت" الذي أسسه خاتمي من أبرز الأمثلة لذلك، الأمر الذي جعل الأحزاب معتمدة على الحكومة، في حين أن المسألة يجب أن تكون عكس ذلك. ومن العلل الأساسية لفقدان الأحزاب الإيرانية القدرة على الاستمرار هو ارتباطها بالسلطة، ونشوؤها من قلب السلطة. وأغلبية الأحزاب التي رأت النور في الساحة السياسية الإيرانية هي إمّا أحزاب حكومية، وإمّا نشأت بعد وصول مؤسسيها إلى السلطة[٤]. وفي سلسلة مقالات بعنوان "مشكلات العبور نحو الدولة الديمقراطية" تحدد مجكان ثروتي[٥] المذهب والقوم (والعرق أحياناً) عنصرين أساسيين يتم توظيفهما بصورة مباشرة وغير مباشرة من طرف مجموعات ذات نفوذ في الدول ما بعد الاستعمارية لتشكيل الأحزاب، إذ بمجرد أن تمسك هذه المجموعات بزمام الأمور يتبدل النظام إلى نظام الحزب الواحد، ففي إيران ترى في حزب "جمهورى اسلامى" بعد الثورة، و"حزب رستاخيز" في زمن الشاه، نموذجاً لوجهة النظر هذه. ويذهب عالم الاجتماع الإيراني علي طايفي إلى أن ما مرت وتمر به الأحزاب الإيرانية إنما يأتي نتيجة الطبيعة التي حكمت العلاقات المتبادلة

(٤) صادق زيبا كلام، "استبداد مانع تاريخى حزب در ايران" ("الاستبداد هو المعوق التاريخي للحزب في إيران")، في: "تحزب وتوسعه سياسى" ("التحزب والتنمية السياسية")، الكتاب الثاني من سلسلة: "تحزب در ايران" ("التحزب في إيران")، (تهران: همشهرى، ١٣٧٨)، ص١٩٥.

(٥) مجگان ثروتي، "آسيب شناسى گذار به دولت دموكراتيك توسعه گرا" ("علل وموانع العبور نحو الديمقراطية")، سلسلة مقالات نُشرت في المواقع الإلكترونية التالية:
http://sociology.mihanblog.com/More-177.ASPX
http://sociology.mihanblog.com/More-140.ASPX
http://sociology.mihanblog.com/More-155.ASPX

بين مؤسسة الحكم والسلطة من جهة، والأحزاب والمجتمع الإيراني من جهة أخرى، فوجود مؤسسات سياسية، وما يلحق ذلك من إمساك بزمام السلطة، هما أمر له علاقة وثيقة بقيام معارضة تتمتع بمؤسساتية عالية ومنسجمة ولديها ثبات وتأثير. وفي هذا الصعيد يمكن تحديد[٦] وجهين لعلاقة مؤسسة الحكم بالمجتمع والمؤسسات الديمقراطية، هما:

• يشكل فقدان المؤسسات الديمقراطية أساساً يحول دون قيام معارضة مؤثرة، إذ تأخذ الأحزاب السياسية بالعمل بـ "صورة غير رسمية، أو قد تلجأ إلى العمل في الخفاء وفي أوضاع ملأى بالخوف والاحتقان."[٧] وفي أوضاع كهذه يغيب إمكان التمرين والتجريب الفكري للعمل الديمقراطي اللازم للبناء الداخلي المؤسساتي لهذه الأحزاب، ويؤدي بالنتيجة إلى البقاء ضمن رؤية نخبوية للعمل السياسي ويقطع الطريق على نشوء المؤسسات الديمقراطية.

• يشكل قيام التجمعات السياسية في هذه الأوضاع، خطراً على المؤسسات الديمقراطية، لأنه يحمل في داخله بذور رفض الآخر ومحاربة التعددية والميل إلى الصوت الواحد والتوجه الفكري الأحادي، وهو في مجموعه يقود إلى إعادة إنتاج القمع والاستبداد والتطرف. والحقيقة أنه يمكن رصد ثلاثة عوامل تؤثر في تشكيل الأحزاب واستمرارها هي:[٨] ١- نوع الحاكمية القائمة؛ ٢- البناء الثقافي للمجتمع؛ ٣- البناء الاجتماعي للمجتمع.

ويرى كاظم علمداري أن هذه العوامل شديدة الارتباط وتتبادل التأثير فيما

---

(٦) علي طايفي، "آسيب شناسى اجتماعى احزاب در ايران" ("العلل الاجتماعية للأحزاب في إيران")، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://sociologyofiran.com/index.php?option=com_content&task=view&id=864&Itemid=33

(٧) المصدر نفسه.

(٨) كاظم علمداري، "معماى ناپايدارى احزاب" ("معمى عدم بقاء الأحزاب")، "نشرية نامه"، ١٣٨٥، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.nashrieh-nameh.com/article.php?articleID=836

بينها، فالقدرة السياسية القائمة على الاستبداد هي أول عامل يعوق قيام أحزاب قوية وقادرة على الحياة، فمثلما أن الحكومة الديمقراطية تهيىء الأرضية اللازمة لقيام الأحزاب، فإن الأحزاب الواقعية هي التي تقود إلى حكومة ديمقراطية، وكذلك مثلما أن الحكومات الديمقراطية هي صناعة الأحزاب الحرة، فإن الحكومات المستبدة تبني أحزاباً حكومية. ووجود هذين النوعين المختلفين من الحكم مرتبط بمجموعة من العوامل التاريخية، والبناء الثقافي والاجتماعي للمجتمع. وتوصف الثقافة الحاكمة في إيران بأنها لا تقوم على التنافس أو التعاون، وإنما على الفردية والعداء والسعي للحصول على السلطة بشكل مطلق، ولإقصاء الآخر، وهذه صفة مخرّبة تعوق دوام الأحزاب وبقاءها، وهي من وجهة نظر علمداري موجودة لدي القدرة الحاكمة والطيف المعارض في إيران.

النشاط الموسمي: تنشط الأحزاب في وقت الانتخابات، لكنها تغيب عن الساحة السياسية في الأوقات الأُخرى، كما أن نشاطها يتركز في العاصمة والمدن الكبرى، الأمر الذي أفقدها القاعدة الشعبية، وحجب عنها الشرعية. وفي أغلب الأحيان، فإن الجناح الذي يفشل في الانتخابات يلجأ إلى تأسيس أحزاب جديدة لمواجهة الخصوم. ويتحدث المفكر والمنظّر الإصلاحي سعيد حجاريان عن عدد قليل من الأنصار لهذه الأحزاب، وفي تحليل ذلك يقول: "لدينا أحزاب أسميها: الباحثة عن الفرص، والراكبة للموجة، وهي تظهر كالفطر مع بداية كل انتخابات، فترعد وتبرق سعياً لجمع الأصوات، لكن ما إن تنتهي الانتخابات حتى تختفي من دون أي أثر"[٩]. ونجد في عودة تاريخية إلى الوراء أن عدة أحزاب ظهرت على الساحة السياسية ببيان تأسيسي وترخيص رسمي، إلاّ إنها غابت بعد أن شاركت في موسم انتخابي أو آخر. فهذه الأحزاب تريد

---

(٩) سعيد حجاريان، "احزاب ايرانى توده گرا، نخبه گرا، موج سوار" ("الأحزاب الإيرانية، جماهيرية، نخبوية، وراكبة للموجة")، موقع"نوگرا" ("المجدد") الإلكتروني، ١٩ مرداد ١٣٨٧:

http://www.eslahe.com/article1195.html

أن تحصل في زمن قصير على نصيبها، ثم تتنحى لمصلحة الآخر، ولا يسمي حجاريان هذه الفئة أحزاباً، وإنما "تشويشاً حزبياً، وطفيليات تنمو داخل النظام الحزبي"[10].

العامل الاقتصادي: بالعودة إلى نشأة الأحزاب كأساس لكسب القوة السياسية، فإننا نجدها نشأت في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في أميركا وأوروبا، وفي اليابان مع أواخر القرن التاسع عشر، ثم ما لبثت أن تحولت إلى ركن أساسي من البناء الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات. لكن عدداً من المكونات اللازمة، وبينها نمو رأس المال الصناعي، هو مكونات غائبة في إيران، فالاقتصاد الإيراني في بنيته التحتية وأركانه الأساسية، يُعدّ اقتصاداً حكومياً يتبع الدولة التي تُعدّ صاحب العمل الأول. وتعود هذه المسألة في جذورها إلى عوامل تاريخية تكشف عن المواجهة ما بين التقليد والحداثة، فحتى ما عُرف بـ "إصلاحات الأرض" في زمن الشاه محمد رضا بهلوي لمواجهة نظام الإقطاع لم ينجح في إحداث تغيير يُذكر على عملية التنمية والبنية الاقتصادية.[11]

ويرى عدد من الباحثين السياسيين الإيرانيين أن تقاسم السلطة في المجال الاقتصادي ضرورة للخلاص من بقاء القدرة السياسية حكراً على النظام الحاكم. ففي أوضاع كهذه تصبح الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المواطنة المتساوية أموراً مفقودة، الأمر الذي يعرّض أمن المجتمع للخطر، وبناء عليه، فإن كاظم علمداري ينادي بإشاعة فلسفة تدعو إلى سياسة واقتصاد ليبراليين كأساس اجتماعي لظهور الأحزاب.

وتأتي مسألة الطبقات، كمولّد أساسي وداعم للأحزاب، كي تضاف إلى العامل الاقتصادي، ففي جميع الدول ذات التجارب الحزبية المؤثرة كان للطبقة

---

(10) المصدر نفسه.

(11) مقابلة مع محمد جواد حق شناس (المدير العام السابق للإدارة السياسية)، "گرايش به تحزب پس از دوم خرداد" ("الميل إلى التحزب بعد الثاني من خرداد")، صحيفة "خرداد"، 20 خرداد 1378 (1999)، ص 11.

دورها في ذلك، كما أن كثيراً من الأحزاب يمثل مصالح وتوجهات هذه الطبقات، إلاّ إن هذه المسألة غائبة عن الساحة الحزبية في إيران، فـ "الأحزاب في إيران وبسبب الوضع الخاص للطبقات الاجتماعية، تختلف عن الأحزاب في أوروبا، ذلك بأن اهتمام الأحزاب الإيرانية بالطبقات الاجتماعية تراجع ليصل إلى الحدود الدنيا، كما أن أساس التنافس بينها أيديولوجي بالدرجة الأولى".[١٢]

الضعف التنظيري وغياب البرامج: لقد ضاعف من هذه المشكلة أن الأدبيات السياسية للتحزّب هي في أساسها أدبيات غربية، كما أن الأحزاب الإيرانية لم تنجح في تدوين نظرية حزبية تتلاءم مع الإطار المرجعي للجمهورية الإسلامية، ولذلك بقيت موضوعات عديدة مثل: المجتمع المدني، والحريات، والعدالة، والتعددية، قضايا خلافية شائكة في دائرة الجدال السياسي الإيراني، فضلاً عن أن الأحزاب ما زالت عاجزة عن تقديم إجابات بشأنها. وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح الإصلاحات، فإن ايران لا تزال تفتقد تعريفاً واضحاً لهذا المصطلح حتى من طرف الحركة الإصلاحية نفسها.

علاوة على ذلك، فإن أصواتاً عديدة تدعو إلى تقديم نموذج إيراني خاص للمجتمع المدني والديمقراطية يصاغ وفقاً لخصوصيات المجتمع الإيراني، وهذه الأصوات ترى أن الأحزاب يجب أن تندرج في إطار هذا النموذج، ذلك بأن الأحزاب في الغرب جاءت بعد عملية اجتماعية طويلة، وتبعاً لحاجات مجتمعاتها، غير أن الأحزاب في إيران، كما أشياء أُخرى عديدة، جرت استعارتها من الثقافة الغربية من دون أن يكون المجتمع الإيراني مهيئاً لذلك وقادراً على التفاعل معها، الأمر الذي أوجد حالة من عدم الانسجام بين الأحزاب والمجتمع[١٣].

---

(١٢) جلناز سعيدي، "شكل گيرى احزاب سياسى در ايران" ("طبيعة تكوين الأحزاب السياسية في إيران")، صحيفة"اطلاعات سياسى واقتصادى"، العدد ٦ – ١٩٣، (١٣٧٧)، ص ٩٨-١١١.

(١٣) آزاده اديبي سده، "دلايل ناكار امدى احزاب در ايران" ("دلائل فشل الأحزاب في إيران")، ١٢ ارديبهشت ١٣٨٩، في الموقع الإلكتروني التالي:

الشخصنة والفرد المحوّر: بدلاً من انضواء الأفراد تحت مظلة حزب تبعاً لأهدافه وبرامجه، فإن ما يحدث هو وجود شخصية مركزية يقوم عليها الحزب، ولذلك يكون مستقبل الحزب مرهوناً بمستقبل ذلك الشخص وحضوره. وتبدو "الشخصنة" مقتلاً للتجارب الحزبية القديمة والمعاصرة، فقبل عقود عديدة تحدث المصلح الإيراني ملك الشعراي بهار في كتابه "الأحزاب السياسية"(١٤) عن أن عمر الأحزاب الإيرانية مرهون بعمر مؤسسيها، وأنها لا يمكن أن تدوم بعد موتهم. وهذه المعضلة هي ما يسمى "الأحزاب الشخصية"(١٥) التي يقوم فيها "شخص معروف بغناه أو حضوره الاجتماعي بتشكيل حزب يتمحور حول شخصه، وبسبب هذا الاعتماد، فإنه يكفي أن يصبح هذا الشخص خارج السلطة، أو يغيب بفعل الموت أو المرض، كي يتوقف قلب حزبه عن الخفقان".(١٦)

ويمكن تقسيم الأحزاب إلى قسمين: نخبوية، وشعبية، وفي المجموعة الأولى تتشكل هذه الأحزاب في الأوضاع العادية من مجموعة من الأفراد الحرفيين، إلاّ إنها تنمو كالبالون الذي يجري نفخه عندما تجري الانتخابات، في حين أن الانتخابات هي واحدة من أنشطة الأحزاب الشعبية. ويشرح حجاريان ما يقصده بـ "الأحزاب الشعبية" بالقول: "هي الأحزاب التي تتنوع فاعلياتها ويتعمق نفوذها ليصل ويتغلغل بين طبقات المجتمع، وهي التي تقوم بعشرات الوظائف، مثل الفاعليات النقابية والفاعليات الاجتماعية، وتنظيم التجمعات الشعبية والتظاهرات، وحتى الثورات المخملية والحمراء(١٧).

الضعف القانوني: يُعدّ الجانب القانوني معضلة الأحزاب الإيرانية المزمنة،

---

http://khabaryaab.com/News/82610.htm

(١٤) ملك الشعراي بهار، "تاريخ مختصر احزاب سياسى ايران" ("التاريخ المختصر للأحزاب السياسية الإيرانية")، (تهران: امير كبير، ١٣٥٧ ش/ ١٩٨٩)، الجزء الأول.

(١٥) محسن مدير شانه‌چى، "تحزب وتوسعه سياسى در ايران" ("التحزب والتنمية السياسية في إيران")، مجلة "اقتصاد"، العدد ١١، العام ١٣٧٩، ص ١١-٢٤.

(١٦) حجاريان، مصدر سبق ذكره.

(١٧) المصدر نفسه.

ففضلاً عن الإبهام في التشريعات، فإن تفسير النصوص القانونية يأخذ شكل قراءة سياسية تختلف من طيف سياسي لآخر، علاوة على غياب الثقافة القانونية وشيوع ثقافة تشجع على التهرب من القانون ومعاداته[١٨]. وفي وسط كهذا تغيب الأجواء الملائمة لإيجاد تنافس سياسي وحزبي صحي وشريف.

البعد الثقافي الاجتماعي والنظرة السلبية: على الرغم من ارتفاع نسبة التعليم في المجتمع الإيراني، فإن شريحة واسعة ما زالت تنظر بعين الشك والريبة إلى التحزب، وربما يعود ذلك إلى كون الأحزاب في الأصل ظاهرة سياسية غربية مستوردة، ولهذا، فإن هذه الشريحة الاجتماعية الواسعة تنقصها الثقافة السياسية اللازمة والوعي بدور الأحزاب الحيوي وأثرها في تطور العملية السياسية. ويقدّم علي طايفي مبادرة تفسيرية لحالة التشظي التي يمكن مشاهدتها في الحياة الحزبية في إيران اليوم، ويرى أنها مرتبطة بـ "آفة فقدان الثقة الاجتماعية، وفقر الانسجام الذي يرخي بظلاله على المؤسسات ويهدر طاقاتها". فالثقافة السائدة في إيران ناشئة عن "تعاليم" سياسية بـ "أن اجتماع أكثر من شخصين ممنوع"، وهذه الثقافة تجذّر الفكرة الشائعة لدى الإيرانيين وفحواها: "إذا اجتمع إيرانيان فإنهما يكوّنان حزباً، وإذا أصبحوا ثلاثة انقسموا." ويُجري سعيد حجاريان[١٩] عملية ربط بين الثقافة السائدة وقلة الأنصار وغياب شعبية الأحزاب، ويرى أن "غياب التعليم والتثقيف الكافي، والنخبوية، والشللية، والشيخوخة في الأحزاب الإيرانية، أدت إلى افتقاد هذه الأحزاب التجمعات الشعبية الداعمة، والأنصار الذين يتحولون بالتدريج إلى أعضاء يؤمّنون دوام هذه الأحزاب واستمراريتها"[٢٠].

---

(١٨) محمد رضا تاجيك، "موانع تحزب در ايران" ("معوقات التحزب في إيران")، بحث قُدم في "التجمع الثالث عشر لبيت الأحزاب"، ١٨/ ١/ ١٣٨٦ (آذار/ مارس ٢٠٠٧)، في الموقع الإلكتروني التالي، بتاريخ ٢٠ تير ١٣٨٦:

http://www.eslahe.com/article614.html

(١٩) حجاريان، مصدر سبق ذكره.

(٢٠) سعيد حجاريان، "احزاب وضرورت وجود آنها در روند انقلاب" ("الأحزاب وضرورة وجودها في عملية الثورة")، أسبوعية "مشاركت"، ١٥ فروردين ١٣٧٩ (١٩٩٩).

أمّا في المجال الثقافي، فإن هذا البناء محكوم بشكل أساسي بـ "بقايا النظام الاستبدادي وروابط الدم والعائلة والقبيلة والنزعة المحلية الضيقة، والاتّباع والتقليد (المريد والمراد) والشللية، والترابط المذهبي، فهذه العلاقات تحل مكان الروابط القانونية والعقلانية، وباتت متغلغلة داخل الأحزاب، وفرّغتها من محتواها وضروراتها الحزبية."

نتيجة

منذ القرن الماضي إلى اليوم، ظل الانقسام صفة ملازمة للتيارات السياسية في إيران، والأفول صفة ملازمة للأحزاب. ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العلل السياسية والثقافية والاجتماعية التي أثّرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تكوين هذه التيارات والأحزاب وفشلها وسقوطها. ويقف الاستبداد في مقدم هذه الأسباب، إذ إن الحكم المطلق كان واحداً من خصائص النظام السياسي في إيران، وعلى امتداد مختلف المراحل التاريخية، ووقف عائقاً أمام تشكل المراكز السياسية المستقلة. ورافق ذلك انعدام الأمن وغياب الاستقرار السياسي بفعل الصراعات الداخلية والخارجية، الأمر الذي حال في النتيجة دون مسيرة سياسية تقود إلى إقامة مجتمع مدني، وأحزاب سياسية قوية ومؤثرة، فالحرب العراقية - الإيرانية على سبيل المثال، كان لها أثرها العميق في إبطاء عملية التنمية السياسية إن لم يكن تجميدها لفترة لا يستهان بها.

أمّا العامل الاقتصادي في كون الاقتصاد الإيراني تابعاً للدولة ومعتمداً عليها، فعائق آخر يضاف إليه الصراع المعلن والخفي بين قيم التقليد والحداثة. وقد عزز من حالة الصراع دور سلبي مارسته الأحزاب الإيرانية على صعيد ارتباطها بالخارج، والدفاع عن قمع السلطة، وغياب الصدقية عن شعاراتها وبرامجها، وهذا الصراع يعبّر عن نفسه بصور عدّة، ويأتي مدعوماً بثقافة سائدة ترى في التحزب ظاهرة غربية مستوردة، ذلك بأن المجتمع الإيراني ينظر إلى دور الأحزاب بكثير من الشك وعدم الثقة، وبقليل من الاحترام. ويذكي من حدة الصراع فشل

الأحزاب الإيرانية على صعيد التنظير، إذ إنها عجزت عن تقديم نموذج ينسجم مع القيم الدينية والثقافية لإيران الإسلامية. ويأتي العامل التشريعي والقانوني ليضيف إلى المشهد عقبة جديدة، فالنصوص القانونية الخاصة بالأحزاب ملأى بالإبهام الذي يفتح الباب واسعاً أمام تقديم قراءات للقانون تتباين وتختلف من طيف سياسي إلى آخر. وقد ساهمت الأحزاب، جرّاء أدائها الضعيف وحضورها الموسمي المحصور في الانتخابات والمعتمد على الأشخاص لا الأفكار، في تعزيز هذه النظرة السلبية وتعميقها بصورة مباشرة.

قائمة المراجع

بالفارسية

آبراهاميان، أرواند. "اعترافات شكنجه شدگان" ("اعترافات مَن تعرضوا للتعذيب"). ترجمة رضا شريفها. السويد: نشر باران، الطبعة الأولى، ١٣٨٢.

ـــــــ "ايران بين دو انقلاب" ("إيران بين ثورتين"). ترجمة أحمد گل محمدي، ومحمد إبراهيم فتاحي، وليلايي. تهران: نشر نی، ط ١٣، ١٣٨٧، ص ٤٠٧.

آشوري، داريوش. "اسطوره اى فلسفة درميان ما: بازديدى از احمد فرديد ونظرية غرب زدگى" ("أسطورة الفلسفة بيننا"). تهران: ١٣٨٣.

ـــــــ "فرهنگ سياسى" ("القاموس السياسي"). تهران: مرواريد، الطبعة الرابعة، ١٣٦٨).

اثني عشري، شهراد. "از دولت اصلاحى تا دولت اسلامى" ("من حكومة الإصلاحات إلى الحكومة الإسلامية"). تهران: نشر عطايي، الطبعة الأولى، ١٣٨٦.

اخكري، محمد رضا. "ولايتى هاى بى ولايت" ("ولايتيون بلا ولاية") د.م.: نشر برجم، ١٣٦٧.

أمجدي، جليل. "تاريخ شفاهى گروه هاى مبارز هفت گانه مسلمان" ("التاريخ الشفهي للمجموعات السباعية الإسلامية المقاتلة"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٣.

أميري، جهاندار. "اصلاح طلبان تجديد نظر طلب وپدرخوانده ها" ("إصلاحيو إعادة النظر والعرابون"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، الطبعة الثانية، ١٣٨٦.

انديشكده امنيت راهبردي (مركز أبحاث استراتيجيات الأمن). "زمزمه هاى رنگى.. واكاوى زمينه هاى براندازى نرم در حوزه نشر" ("همهمات ملونة.. تحليل خلفيات الإطاحة الناعمة في مجال النشر"). تهران: انديشكده امنيت راهبردى، الطبعة الأولى، ١٣٨٩.

باتامور، تي بي وآخرون. "رفورم در گفتمان سياسى غرب واسلام" ("الإصلاح في الخطاب السياسي للغرب والإسلام"). ترجمة أصغر افتخاري. "كتاب نقد"، العدد ١٦ (تهران: پژوهشگاه فرهنگ وانديشه اسلامى).

باقي، عماد الدين. "جنبش اصلاحات دمكراتيك ايران" ("حركة الإصلاحات الإيرانية الديمقراطية"). تهران: نشر سرايى، ١٣٨٣.

ـــــــ "در شناخت حزب قاعدين زمان" ("في معرفة حزب قاعدي الزمان"). تهران:

نشر دانش اسلامی، ۱۳۶۲.
بشيريه، حسين. "انقلاب وبسيج سياسى" ("الثورة والتعبئة السياسية"). تهران: دانشگاه تهران، الطبعة الأولى، ۱۳۷۲.
ـــــــ. "جامعه شناسى سياسى" ("علم الاجتماع السياسي"). تهران: نشر نى، الطبعة ۱۲، ۱۳۸۵.
ـــــــ. "ديباچه اى بر جامعه شناسى سياسى ايران: دوره جمهورى اسلامى" ("مقدمة في علم الاجتماع السياسي لإيران: فترة الجمهورية الإسلامية"). تهران: نشر نگاه معاصر، ۱۳۸۱.
بهشتي، محمد حسين. "عمل كرد يك ساله حزب جمهورى اسلامى" ("ناتج سنة من عمل حزب الجمهورية الإسلامية"). د.م.: منشورات حزب جمهورى اسلامى، د.ت.
پيمان، حبيب الله. "ثبات وتغيير در انديشه ى دينى" ("الثبات والتغيير في الفكر الديني"). مجلة "كيان"، العدد ٥، ۱۳۷۱.
تلي، تشارلز. "الحركات الاجتماعية، ۱۷٦٨-۲۰۰٤". ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ۲۰۰٥.
جاسبي، عبد الله. "تشكل فراگير: مرورى بر يك دهه فعاليت حزب جمهورى اسلامى" ("التنظيم الشامل: عرض لعقد من فاعلية حزب الجمهورية الإسلامي"). تهران، انتشارات دانشگاه آزاد اسلامى، ۱۳۷۹، الجزء الأول.
جلايي پور، حميد رضا. "جامعه شناسى جنبش‌هاى اجتماعى با تاكيد بر جنبش اصلاحى دوم خرداد" ("علم اجتماع الحركات الاجتماعية مع التشديد على حركة الثاني من خرداد الإصلاحية"). تهران: طرح نو، ۱۳۸۱.
ـــــــ. "دولت پنهان بررسى جامعه شناختى عوامل تهديد كننده جنبش اصلاحات" ("الحكومة الخفية: بحث اجتماعي في العوامل المهددة لحركة الإصلاحات"). تهران: طرح نو، ۱۳۷۹.
جواد زاده، علي رضا وسيد محسن صالح. "جامعه مدرسين حوزه علميه قم از آغاز تاكنون" ("مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية من البداية إلى اليوم"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ۱۳۸٥، المجلد الثاني.
جوادي آملي، عبد الله. "ولايت فقيه: ولايت فقه وعدالت" ("ولاية الفقيه: ولاية الفقه والعدالة"). قم: مؤسسه اسراء، الطبعة الأولى، ۱۳۷۹.
خاتمي، محمد. "آيين وانديشه در دام خودكامگى" ("القانون والفكر في فخ الديكتاتورية"). تهران: انتشارات طرح نو، الطبعة الثالثة، ۱۳۷۹.
ـــــــ. "احزاب وشوراها" ("الأحزاب ومجالس الشورى"). تهران: طرح نو، الطبعة

الأولى، ١٣٨٠.
ـــــــ. "از دنياى شهر تا شهر دنيا" ("من دنيا المدينة إلى مدينة الدنيا"). تهران: نشر نى، الطبعة التاسعة، ١٣٧٩.
ـــــــ. "در مسير گفت وگو" ("في طريق الحوار"). تهران: خانه فرهنگ خاتمى، الطبعة الأولى، ١٣٨٦.
خانيكي، هادي. "در جهان گفتگو" ("في عالم الحوار"). تهران: نشر هرمس، الطبعة الأولى، ١٣٨٧.
خداوردي، حسن. "روابط ايران وآمريكا از پيروزى انقلاب اسلامى تا تسخير لانه جاسوسى" ("علاقات إيران وأميركا منذ انتصار الثورة الإسلامية حتى احتلال عش الجاسوسية"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٨.
خسرو پناه، عبد الحسين. "آسيب شناسى دين پژوهى معاصر" ("علم مشكلات أبحاث الدين المعاصرة"). تهران: پژوهشگاه فرهنگ وانديشه اسلامى، ١٣٨٨.
ـــــــ. "جريان شناسى فكرى ايران معاصر" ("علم التيارات الفكرية المعاصرة في إيران"). تهران: مؤسسه حكمت نوين اسلامى، ١٣٨٨.
الخميني، سيد روح الله. " صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى، بيانات، پيام ها، مصاحبه ها، احكام، اجازات شرعى ونامه ها". تهران: مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ١٣٨٥.
دارابي، علي. "انتخاب هشتم: تحليلى بر هشتمين دوره انتخابات رياست جمهورى" ("الانتخابات الثامنة: تحليل للدورة الثامنة من انتخابات رئاسة الجمهورية"). تهران: نشر سياست، ١٣٨١.
ـــــــ. "جريان شناسى سياسى در ايران" ("علم التيارات السياسية في إيران"). تهران: انتشارات پژوهشگاه فرهنگ وانديشه اسلامى، الطبعة السابعة، ١٣٨٩.
ـــــــ. "سياست مداران اهل فيضيه: بررسى، نقد، پيشينه وعمل كرد جامعه روحانيت مبارز تهران" ("الساسة أهل الفيضية: مراجعة، نقد، الخلفية والأداء لمجتمع رجال الدين المقاتلين/ طهران"). تهران: انتشارات سياست، الطبعة الأولى والطبعة الثانية، ١٣٨١ و١٣٨٢.
ـــــــ. "كارگزاران سازندگى از فراز تا فرود" ("كوادر البناء من الارتفاع إلى الهبوط"). تهران: نشر سياست، ١٣٨١.
"دستور الجمهورية الإسلامية" المصادق عليه في سنة ١٣٦٨. تهران: انتشارات وتبليغات، الطبعة الأولى، ١٣٦٨.
"دفتر مطالعات وتحقيقات سياسى وزارت كشور، تحزب وتوسعه سياسى" ("التحزّب والتنمية السياسية"). تهران: انتشارات همشهرى، الطبعة الأولى، ١٣٧٨.

راستگو، علي أكبر. "مجاهدين خلق در آيينه تاريخ" ("مجاهدي خلق في مرآة التاريخ"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، الطبعة الأولى، ١٣٨٤.
رضايي، مسعود وعباس سليمى نمين. "پاسداشت حقيقت" ("حراسة الحقيقة"). تهران: دفتر مطالعات وتدوين تاريخ ايران، الطبعة الثالثة، ١٣٨١.
روحاني، حسين أحمدي. "سازمان مجاهدين خلق" ("منظمة مجاهدي خلق"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٤.
زاده، بهمن شعبان. "تاريخ شفاهى مدرسه حقانى" ("التاريخ الشفاهي لمدرسة حقاني"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، الطبعة الأولى، ١٣٨٨.
زرشناس، شهريار. "واژه نامه فرهنگى سياسى" ("مسرد الكلمات الثقافية السياسية"). تهران: معاونت سياسى شوراى سياست گذارى ائمه جمعه، ١٣٨٢.
زكريايي، محمد علي. "كوى دانشگاه به روايت رسانهها" ("المدينة الجامعية برواية وسائل الإعلام"). تهران: كوير، الطبعة الأولى، ١٣٧٨.
زنجاني، عباس علي عميد. "انقلاب اسلامى وريشه هاى آن" ("الثورة الإسلامية وجذورها"). تهران: نشر كتاب سياسى، الطبعة الثانية، ١٣٦٨.
زيبا كلام، صادق. "مقدمه اى بر انقلاب اسلامى" ("مدخل إلى الثورة الإسلامية"). تهران: ١٣٧٢.
ساسان پور، شهرزاد. "عبور از سازمان مجيد شريف واقفى به روايت اسناد" ("تجاوز المنظمة مجيد شريف واقفي برواية الوثائق"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٧.
سروش، عبد الكريم. "بسط تجربه نبوى" ("بسط التجربة النبوية"). تهران: صراط، ١٣٧٨.
ـــــــ. "سنت وسكولاريسم" ("التقليد والعلمانية"). تهران: صراط، ١٣٨١.
ـــــــ. "فربه تر از ايدئولوژى" ("أدسم من الأيديولوجيا"). تهران، صراط، اسفند ١٣٧٢.
ـــــــ. "قبض وبسط تئوريك شريعت" ("القبض والبسط في الشريعة"). تهران: صراط، ١٣٦٩.
ـــــــ. "مدارا ومديريت" ("المداراة والإدارة"). تهران: صراط، ١٣٧٥.
سلطاني، علي أصغر. "قدرت، گفتمان وزبان" ("السلطة، الخطاب واللغة"). تهران: نشر نى، ١٣٨٤.
سليمي، حسين. "كالبد شكافى ذهنيت اصلاح گرايان" ("تشريح عقلية الإصلاحيين"). تهران: گام نو، ١٣٨٤.
شادلو، عباس. "احزاب وجناحهاى سياسى ايران امروز" ("الأحزاب والأجنحة السياسية

في إيران اليوم"). تهران، نشر گستره، ١٣٧٩.
ـــــــ. "اطلاعاتی درباره احزاب وجناح‌های سیاسی ایران امروز" ("معلومات بشأن الأحزاب والأجنحة السياسية في إيران اليوم"). تهران: گستره، ١٣٧٩.
ـــــــ. "تكثرگرايی در جريان اسلامی" ("التعددية في التيار الإسلامي"). تهران: وزراء، الطبعة الأولى، ١٣٨٦.
شارب، جين وروبرت هالوي. "جامعه مدنی، مبارزه مدنی" ("المجتمع المدني، المقاومة المدنية"). ترجمة مهدي كلانتر زاده. تهران: روشنگران ومطالعات زنان ، الطبعة الأولى، ١٣٨٦.
شانه چي، محسن مدير. "احزاب سیاسی در ایران" ("الأحزاب السياسية في إيران"). تهران: مؤسسه فرهنگی رسا، الطبعة الأولى، ١٣٧٥.
شبستري، محمد مجتهد. "بستر معنوی وعقلایی فقه" ("العمق المعنوي والعقلاني للفقه"). مجلة "كيان"، العدد ٤٦.
شريعتي، علي. "التشيع العلوي والتشيع الصفوي". ترجمة حيدر مجيد. بيروت: دار الأمير للثقافة والعلوم، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.
الشعراي بهار، ملك. "تاريخ مختصر احزاب سیاسی ایران" ("التاريخ المختصر للأحزاب السياسية الإيرانية"). تهران: امير كبير، ١٣٥٧، الجزء الأول.
صفاريان، غلام علي وآخرون. "سقوط دولت بازرگان". تهران: انتشارات قلم، الطبعة الثانية، ١٣٨٣.
صفايي دلويي، محمد. "جبهه مشاركت ايران اسلامی" ("جبهة مشاركة إيران الإسلامية"). تهران: نسل كوثر، ١٣٨٠.
طبري، إحسان. "كژراهه خاطراتی از حزب توده" ("خط السير.. خاطرات بشأن حزب الجماهير"). تهران: انتشارات امير كبير، ١٣٦٦.
طلوعي، محمود. "فرهنگ جامع سیاسی" ("القاموس السياسي الجامع"). تهران: نشر علم، ١٣٨٥.
ظريفي نيا، حميد رضا. "كالبد شكافی جناح‌های سیاسی ایران" ("تشريح الفصائل السياسية"). تهران، آزادی اندیشه، ١٣٧٨.
عبد المؤمن، محمد السعيد. "المهندس مير حسين موسوي". دورية "مختارات إيرانية"، العدد ٥١ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤).
عبدي، عباس. "بيم‌ها واميدها" ("المخاوف والآمال"). تهران: انتشارات همشهري، ١٣٧٨.
علوي نيك، سلمان. "٨ سال بحران افرینی اصلاح طلبان" ("سنوات الإصلاحيين الثماني في صناعة الأزمة"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامی، الطبعة الأولى،

.١٣٨٩
فوزي، يحيى. "تحولات سياسى اجتماعى ايران بعد از انقلاب اسلامى در ايران" ("التغيرات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الثورة الإسلامية"). تهران: نشر عروج، الطبعة الأولى، ١٣٨٤، المجلد الأول والثاني.
قاسمي، فريد. "ياد نامه شهيد مظلوم" (تخليداً لذكرى الشهيد المظلوم"). قم: مؤسسة نشر القدس، ١٣٦١.
قوچاني، محمد. "برادر بزرگ تر مرده است، جنبش اصلاحات در احتضار" ("الأخ الأكبر مات، حركة الإصلاحات تحتضر"). تهران: انتشارات نقش ونگار، ١٣٨١.
كاظمي، عباس. "جامعه شناسى روشنفكرى دينى در ايران" ("علم الاجتماع والاستنارة الدينية في إيران"). تهران، طرح نو، ١٣٨٣.
كدي، نيكي. "نتايج انقلاب ايران" ("نتائج الثورة الإيرانية"). ترجمة مهدي حقيقت خواه. تهران، نشر ققنوس، ١٣٨٣.
كريمي، أحمد رضا. "سازمان مجاهدين خلق ومواضع آنها" ("منظمة مجاهدي خلق ومواقفها"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، ١٣٨٤.
كولايي، ألهه. "استالينيسم وحزب توده در ايران" ("الستالينية وحزب توده/ الجماهير، في إيران). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، الطبعة الأولى، ١٣٧٦.
گلدستون، جاك. "مطالعاتى نظرى، تطبيقى وتاريخى در باب انقلاب ها" ("مطالعات نظرية، تطبيقية وتاريخية في باب الثورات"). ترجمة محمد تقي دلفروز. تهران: نشر كوير، ١٣٨٥.
گنجي، أكبر. "عالى جناب سرخ بوش وعالى جناب خاكسترى" ("عالي الجناب ذو اللباس الأحمر وعالي الجناب الرمادي"). تهران: انتشارات طرح نو، الطبعة السابعة والعشرون، ١٣٧٩.
مازيار، بهروز. "شورشيان آرمانخواه: ناكامى چپ در ايران" ("الثوار أصحاب المبادىء: فشل اليسار في إيران"). ترجمة مهدي پرتوي. تهران: انتشارات ققنوس، ١٣٨٠.
محمدي، منوچهر. "انقلاب اسلامى: زمينه ها وپيامدها" ("الثورة الإسلامية: الخلفيات والنتائج"). قم. دفتر نشر وپخش معارف، الطبعة الأولى، ١٣٨٣.
مرتجي، حجت. "جناح‌هاى سياسى در ايران امروز" ("الأجنحة السياسية في إيران اليوم"). تهران: نقش ونگار، الطبعة الأولى، ١٣٧٧.
مركز مطالعات وتحقيقات جنگ. "سيرى در جنگ ايران وعراق: از خونين شهر تا خرمشهر" ("سير في الحرب العراقية – الإيرانية: من مدينة خونين إلى مدينة خرمشهر"). تهران: سپاه پاسداران انقلاب اسلامى، الطبعة الثانية، ١٣٧٣.
مصباح يزدي، محمد تقي. "پرسشها وپاسخها" ("الأسئلة والأجوبة"). قم: مؤسسه امام

خميني، ١٣٨٠، المجلد الثاني.
مصباحي، غلام رضا. "بررسى اختلافات مواضع موجود در اقتصاد جمهورى اسلامى ايران" ("البحث في الاختلافات القائمة في اقتصاد الجمهورية الإسلامية"). "نور علم"، الدورة الرابعة، العدد ٦ (آذر ودى ١٣٧٠).
مطهري، مرتضى. "نامه تاريخى استاد مطهرى به امام خمينى" ("الرسالة التاريخية من الأستاذ مطهري إلى الإمام الخميني"). تهران: انتشارات صدرا، د.ت.، ص ١٦ - ١٨.
مظفري، آية اللّه. "جريان شناسى سياسى ايران معاصر" ("علم التيارات السياسية الإيرانية المعاصرة"). قم: زمزم هدايت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧.
معاونت فرهنگي-هنري (مؤسسه فقه الثقلين). "چكيده انديشه‌ها: آشنايى با ديدگاه‌هاى حضرت آيت اللّه العظمى صانعى" ("خلاصة الأفكار: التعرف إلى آراء حضرة آية اللّه العظمى صانعي"). قم: انتشارات ميثم تمّار، الطبعة الأولى، ١٣٨٧.
مهدوي كني، محمد رضا. "خاطرات آيت اللّه مهدوى كنى" ("مذكرات آية اللّه مهدوي كني"). تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى، الطبعة الأولى، ١٣٨٥.
مؤسسه مطالعات وپژوهش هاى سياسى. "سياست وسازمان حزب توده از آغاز تا فروپاشى" ("سياسة ومنظمة حزب تودة/ الجماهير، من البداية حتى الانهيار"). تهران: مؤسسه مطالعات وپژوهش هاى سياسى، ١٣٧٠، ج ١.
موسوي بجنوردي، محمد كاظم. "مسى به رنگ شفق: سرگذشت وخاطرات سيد كاظم موسوى بجنوردى" ("نحاس بلون الشفق: قصة سيد كاظم موسوي بجنوردي وذكرياته"). تهران: نشر نى، ١٣٨١.
ميثمي، لطف اللّه. "خاطرات، آنها كه رفتند" ("هؤلاء الذين رحلوا، مذكرات لطف اللّه ميثمي"). تهران: نشر صمديه، ١٣٨٤، المجلد الثاني.
مير سليم، مصطفى. "جريان شناسى فرهنگى بعد از انقلاب اسلامى ايران" ("علم اجتماع التيارات الثقافية بعد ثورة إيران الإسلامية"). تهران: انتشارات باز، ١٣٨٤.
النراقي، أحمد بن محمد مهدي. "عوائد الأيام". قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ ق، ١٣٧٥ ش.
نوذري، عزت اللّه. "تاريخ احزاب سياسى در ايران" ("تاريخ الأحزاب السياسية في إيران"). شيراز: نويد شيراز، ١٣٨٠؟
هاشمي رفسنجاني، علي أكبر. "به سوى سرنوشت" ("نحو المصير: مذكرات السنة ١٣٦٣/ ١٩٨٤"). تهران: دفتر نشر معارف، ١٣٨٦، ص ٢١٥.
ـــــــ. "عبور از بحران: كارنامه وخاطرات ١٣٦٠" ("العبور من الأزمة: سجلات ومذكرات سنة ١٣٦٠"). تهران: دفتر نشر فرهنگ معاصر اسلامى، الطبعة الرابعة،

.١٣٧٨
هاشمي نژاد، عبد الكريم. "ضرورت تشكيلات: حزب جمهورى اسلامى" ("ضرورة التشكيلات: حزب الجمهورية الإسلامية"). مشهد: د.ت.
الويـري، مرتضـى. "خاطـرات مرتضـى الويـرى" ("مذكرات مرتضـى الويري"). تهران: سازمان تبليغات اسلامى، ١٣٧٥.

بالأجنبية

Almond, Gabriel and Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton, N.J: Princeton University Press,1963.
Khatami, Mohammad. *Islam, Liberty and Development*. Binghamton University: Institute of Global Cultural Studies, 1989.
Shearmur, Jeremy. *The Political Thought of Karl Popper*. London: Routledge, 1996.

الدوريات

أحمدي، هوشـنگ أمير. "در آمدى بر جامعه مدنى در ايران" ("مدخل إلى المجتمع المدني في إيران"). مجلة "ايران نامه"، العدد ٥٣ (شتاء ١٣٧٤)، ص ٧٩-١٠٦.
بشـيريه، حسـين. "ايدئولـوژى سياسـى وهويـت اجتماعـى در ايـران" ("الأيديولوجيـا السياسـية والهويـة الاجتماعيـة فـي إيـران"). مجلـة "ناقـد"، العـدد ٢ (فروردين وارديبهشت ١٣٨٣)، ص ١٣-٣٠.
ـــــــ. "جنبش دانشجويى وكوشش براى نقد قدرت" ("الحركة الطالبية وسعي لنقد السلطة"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ١٦ (تير ١٣٨٠)، ص ٦٣-٦٦.
بشـيريه، حسـين وحسـين حسـيني. "فرهنگ شـيعى وكاريزما در انقلاب اسلامى ايران، ١٣٥٧-١٣٦٥" ("الثقافـة الشـيعية والكاريزمـا فـي الثـورة الإسـلامية، ١٣٥٧-١٣٦٥"). دورية "مدرس علوم انسـانى"، العدد ١٣ (شـتاء ١٣٧٨)، ص ١١٣-١٢٤.
جعفـري موحـد، حسـين. "حـزب جمهـورى اسـلامى: مولـود سـالم انقـلاب" (حزب الجمهورية الإسـلامية: وليد الثورة المعافى"). دورية "پانزده خرداد"، العدد ١٢ (تابستان ١٣٨٦)، ص ١٥٩-١٩٠.
حجاريان، سعيد. "آينده اصلاحات همين است كه بوده" ("مستقبل الإصلاحات هـو مـا كـان"). دوريـة "بـازتـاب انـديشـه"، العــدد ١٠٥ (دى ١٣٨٧)، ص ١٦-٢٠.

ـــــــ. "احـزاب ايرانـی" ("الأحـزاب الإيرانية"). دورية "بازتاب انديشـه"، العدد ٧٦ (مرداد ١٣٨٥)، ص ٢٩-٣٣.
ـــــــ. "احـزاب وهزينـه هـای مشـاركت سياسـی شـهروندان" ("الأحـزاب وتكلفـة المشـاركة السياسـية للمواطنيـن"). "بازتـاب انديشـه"، العـدد ١ و ٢ (فروردين وارديبهشت ١٣٧٩)، ص ٧٢-٧٤.
ـــــــ. "تأملات ايراني: روشنفكری ديني در بوته آزمايش" ("تأملات إيرانية: الاستنارة الدينية في بوتقة الاختبار"). مجلة "آيين"، العدد ٩ (آذر ١٣٨٦)، ص ٦-٩.
ـــــــ. "تحول گفتمان ترقی در انديشـه روشـنفكران دينی" ("تحول خطاب الترقي في فكر المستنيرين الدينيين"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ١ و ٢ (فروردين وارديبهشت ١٣٧٩)، ص ٢١-٢٨.
ـــــــ. "تصعيد، تكامل، توسـعه: تحول گفتمان ترقی در انديشـه روشـنفكران دينی" ("التصعيـد، التكامـل، التنميـة: تحـوّل خطاب الترقي في فكرالمسـتنيرين دينياً"). دوريـة "اطلاعـات سياسـی - اقتصـادی"، العـدد ١١٣ و ١١٤، (بهمـن واسـفند ١٣٧٥)، ص ٥٤-٥٩.
ـــــــ. "دين، مدارا وخشونت" ("الدين، المداراة والعنف"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ١ و ٢ (فروردين وارديبهشت ١٣٧٩)، ص ٦٥-٦٩.
ـــــــ."رهبری در انقلاب با تكيه بر رهبری امام خمينی" ("القائد في الثورة استناداً إلى قيادة الإمام الخميني"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ٢٧ (خرداد ١٣٨١)، ص ٦٨- ٧٢.
ـــــــ. "زنـده بـاد اصلاحـات" ("لِتحـيَ الإصلاحات"). مجلة "آيين"، العدد ٤ (مهر ١٣٨٥)، ص ١١-١٧.
ـــــــ. "عرفی شدن دين در سپهر سياست" ("عرفية الدين في فلك السياسة"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ١٩ (مهر ١٣٨٠)، ص ٢٦-٣٤.
ـــــــ. "فرهنگ سياسـی انقلاب يا اصلاح" ("ثقافة الثورة السياسـية أم الإصلاح"). دوريـة "بـازتـاب انـديشه"، العــدد ٣٨ (خـرداد ١٣٨٢)، ص ٢٥-٣٣.
ـــــــ. "مبانـی وملزومـات جبهـه دموكراسـی خواهـی" ("مبانـي ومسـتلزمات جبهة المطالبـة بالديمقراطيـة"). دوريـة "بازتـاب انديشـه"، العـدد ٧٤ (خرداد ١٣٨٥)، ص ٧٨-٨٢.
ـــــــ. "مشـروطيت، سلطانيسـم ومشـروعيت" ("المشروطة، السلطنة والمشروعية"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ٦٩ (دي ١٣٨٤)، ص ٢٦-٣١.
ـــــــ. "نامه به يك رفيق" ("رسالة إلى رفيق"). مجلة "آيين"، العدد ٥ (دی ١٣٨٥)، ص ٥٦-٥٧.

ـــــــــ. "نسبت دين وخشونت" ("العلاقة بين الدين والعنف"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ٥ (مرداد ١٣٧٩)، ص ٥٨-٦١.

حجاريان، سعيد وأمير أحمدي وداود هرميداس باوند وحسين بشيريه. "گفتگو درباره جامعه مدنى در پرتو رويداد دوم خرداد" ("حوار بشأن المجتمع المدني في ضوء حادثة الثاني من خرداد"). دورية "اطلاعات سياسى - اقتصادى"، العدد ١١٧ و١١٨ (خرداد وتير ١٣٧٦)، ص ٤-٤٧.

خانيكي، هادي. "انتخابات نهم وتجربه پس از خاتمى" ("الانتخابات التاسعة وتجربة ما بعد خاتمي"). "چشم انداز ايران"، العدد ٣٥ (دى وبهمن ١٣٨٤)، ص ١٦-٢٤.

ـــــــــ. "برخى منابع وموانع دموكراسى در ايران" ("بعض منابع وموانع الديمقراطية في إيران"). مجلة "آيين"، العدد الأول (تير ١٣٨٨)، ص ٢-٤.

ـــــــــ. "جامعه انقلابى، جامعه مدنى وجامعه اخلاقى" ("المجتمع الثوري، المجتمع المدني والمجتمع الأخلاقي"). مجلة "آيين"، العدد ١٣و١٤ (ارديبهشت وخرداد، ١٣٨٧)، ص ٤-٥.

ـــــــــ. "خرداد وپرسش هاى پيش رو" ("خرداد والأسئلة المطروحة"). مجلة "آيين"، العدد ٧. (خرداد ١٣٨٦)، ص ٢-٣.

ـــــــــ. "دموكراسى: جريانى جارى در شهر" ("الديمقراطية: تيار يجري في المدينة"). مجلة "آيين"، العدد الخامس (دي ١٣٨٥)، ص ٢-٣.

دارابي، علي. "اصول گرايى: ماهيت ومؤلفههاى آن" ("الأصولية: ماهيتها ومكوناتها"). "شهرية - زمانه"، العدد ٥٥ (فروردين، ١٣٨٦)، ص ١٠-١٦.

عبد الكريم سروش، "اسلام ودموكراسى" ("الإسلام والديمقراطية"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ٤٢ (مهر ١٣٨٢)، ص ١٤-٢١.

ـــــــــ. "ايدئولوژى دينى ودين ايدئولوژيك" ("الأيديولوجيا الدينية والدين الأيديولوجي"). مجلة "كيان"، العدد ١٦ (آذر ودى ١٣٧٢)، ص ٢٤-٢٨.

ـــــــــ. "حريت وروحانيت" ("الحرية والمرجعيات الدينية"). مجلة "كيان"، العدد ٢٤ (فروردين وارديبهشت ١٣٧٤)، ص ٢-١١.

ـــــــــ. "حكومت دموكراتيك دينى" ("الحكومة الديمقراطية الدينية"). مجلة "كيان"، العدد ١١ (فروردين وارديبهشت ١٣٧٢)، ص ١٢-١٥.

ـــــــــ. "حكومت دينى، انديشه دينى، بازتاب انديشه" ("الحكومة الدينية، الفكر الديني، انعكاس الفكر"). العدد ٦ (شهريور ١٣٧٩)، ص ٣٩-٤٣.

ـــــــــ. "دين ودنياى جديد" ("الدين والعالم الجديد"). دورية "بازتاب انديشه"، العدد ٢٣ (بهمن ١٣٨٠)، ص ٧-١٧.

ـــــــ. "دين وسياست سخنرانى در جمع ايرانيان سنت لوئيز" ("الدين والسياسة من محاضرة أمام تجمّع للإيرانيين في سانت لويس"). مجلة "كيان"، العدد ٣٦ (١٣٧٦)، ص ١٢.

ـــــــ. "عقل وآزادى" ("العقل والحرية"). مجلة "كيان"، العدد ٥ (فروردين وارديبهشت ١٣٧١)، ص ١٣-٢٥.

ـــــــ. "فربه تر از ايدئولوژى" ("أدسم من الأيديولوجيا"). مجلة "كيان"، العدد ١٤ (شهريور ١٣٧٢)، ص ٢-٢٠.

ـــــــ. "قبض وبسط در ميزان نقد وبحث" ("القبض والبسط في ميزان النقد"). مجلة "كيان"، العدد ٢ (آذر ١٣٧٠)، ص ٥-١٣.

ـــــــ. "معنا ومبناى سكولاريزم" ("معنى ومبنى العلمانية"). مجلة "كيان"، العدد ٢٦ (مرداد وشهريور ١٣٧٤)، ص ٤-١٣.

ـــــــ. "مؤلفه ممتاز مدرنيسم" ("العناصر الممتازة للحداثة"). مجلة "كيان"، العدد ٢٠ (تير ومرداد ١٣٧٣)، ص ٢-٥.

مشايخي، مهرداد. "دگرديسى مبانى سياست وروشنفكرى سياسى" ("تحول الأسس السياسية والاستنارة السياسية"). مجلة "آفتاب"، السنة الثالثة، العدد ٢٨ (مرداد وشهريور ١٣٨٢)، ص ٨.

المقابلات

رهنورد، زهرا. "مقابلة شخصية". (جامعة طهران، ٢٩ دى ١٣٨٧/ ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩).

لاهيجي، شهلا. "مقابلة شخصية". (طهران، در تاريخ ٢١ تير، ١٣٨٨/ ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٩).

بالأجنبية

Tilly, Charles. "Social Movements as Historically Specific Clusters of Political Performances". *Berkeley Journal of Sociology*, vol. 38 (1994), pp 1-30.

Khalaji, Mehdi. "Apocalyptic Politics: On the Rationality of Iranian Policy". *Washington institute* (January 2008).

فهرس عام

- أ -

- ت -

- ث -

- خ -

- ش -

- ص -

- ن -

- ي -

هذا الكتاب

تبدو دراسة التيارات السياسية في إيران مسألة سهلة أول وهلة، لكنها في الحقيقة مسألة متشعبة ويصدق عليها وصف السهل الممتنع. يحاول هذا الكتاب سبر أغوار هذا السهل الممتنع، من خلال قراءة تاريخية - تحليلية للتجمعات السياسية السائدة في إيران والتي تعبّر عن نفسها عبر تيارات ليس من البساطة اختزالها إلى مجرد محافظين وإصلاحيين وحسب، نظراً إلى وجود عوامل متعددة تتدخل في تكوين التيارات السياسية والحركات الاجتماعية في إيران.

د. فاطمة الصمادي

باحثة وأستاذة جامعية أردنية، مختصة في الشأن الإيراني، عملت في الصحافة المكتوبة والإلكترونية، حاصلة على ماجستير في الدراسات النسوية عن رسالة حملت عنوان: دور المرأة في الأحزاب السياسية الإسلامية ودكتوراه من جامعة العلاّمة الطباطبائي/ طهران- إيران، حول المضامين النسوية في السينما الإيرانية. لديها عدد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالمرأة والعمل السياسي، والشؤون الإيرانية .

السعر: ١٦ دولاراً

ISBN 978-9953-0-2330-4

9 789953 023304

